

1

بسم الله الرحمن الرحيم

يا هادي السالك مسالك محامدك ويا سامع نجاح مساعي حامديك اهدنا
الصراط المستقيم هداية كافية لتسهيل حل مشكلاتنا صراط الذين انعمت عليهم
لتبديل كمالاتنا بفضل الاشباه وصلي على افضلهم صلوات وافية لشكر ما انعم علينا
في اصلاح حالاتنا وعلى آله المفضلين علينا بهداية اسباب السعادة وتحصيل
كمالاتنا وصحبه المكملين لنا بتفصيل آثار النبوة لحفظنا عن الخطاء في مقالاتنا
وبعد فيقول العبد المفتقر الى الله الغني عن العالمين ابراهيم بن محمد بن عربشاه
الاسفرايني عصام الدين نوّر حواشيه كالشمس لنجوم درر الزبر حواشيه بما فيه
للعلوم الضيائية واسس لا يوجد عن مرجه متحاش ولا يتوهم في حقه دائم
او واش لا يرده ناظر كابر غير مكابر لكثرة ما فيه من الابتداء ولا يثوه بسام
فاخر بالاطلاع على فوائده الابحاث الاختراع من لم يغادر ربقة التقليد
فليتفوه بما شاء فليس معه النزاع ومن ليس غاية التحديد لنظر الى ... ر
فليتبرء عنه فلا نمرد منه الا الوداع انفع به اهل السعادة بانفاع وا
روع اصحاب الشقاوة عن الانتفاع انه حسبنا في الترقي الى نفاع العلم
الذي هو في غاية الارتفاع قوله الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الا
ختياري من انعام او غيره وما وقع على غير الاختياري كحمد اللؤلؤ على صفائه

١٩٠٧

على صفائه فليس بمنزلة الاختياري اما لاستقلال الذات فيه واما باعتبار كونه
منشأ لمبادي افعال اختيارية فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد فيه
مجازا ولان المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه بجوازا
والمحمود عليه حقيقة امر آخر قوله لوليه في الصحاح الولي ضد العدو وكل من
ولي امر احد فهو وليه هذا وكلا المعنيين هنا محتمل اما على الاول فالمعنى
ان كل حمد لمحب بكل حمد وهو الله تع لانه يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره
فلا يحب الا حمده او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن ولي
امر كل حامد من خلق ما يحمد عليه وبه وخلق الشعور والحمد واسبابه في
الحامد وجزاء الحمد بما يليق به والحمد يصح ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حامد
متعلق لوليه وان يكون مبنيا للمفعول اي كل محمود به غاية به لعله ومن الا
فاضل من ترك جانب اللفظ له غاية ما هو الاصلح نظرا الى المعنى فجعل
الحمد مستعملا في كلا معنييه بارتكاب المخالف ارادة كلا ما يطلق عليه لفظ
الحمد فيكون اللفظ مفيدا للثبوت كلا معنى الحمد لله تعالى دون غيره فيترقى
الحمد درجة الكمال الكمال وذلك ان يجعل الحمد المبني للفاعل ثابتا له تعالى
دون غيره وتريد بالحمد بقرينة المقام حمده تع فيكون المعنى الحامد له تعالى
مخصصه به لا يتاتى من غيره تع فيكون حمده له تعالى باظهار العجز عن
الحمد كانه قال لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك
ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولهذا اختاره صلى الله
وسلم ليلة المعراج حين لاقى ربه ولا يخفى ما في جمع الولي والنبي ثم في تقديم
الولي على النبي حيث اشير الى اشارة دقيقة الى ما لم يتمر المشهور
من ان الولاية افضل من النبوة قوله والصلوة على نبيه النبي من

بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام والرسول اخص منه وهو انسان كذالك يكون له كتاب وشريعة والاصل في الاضافة العهد وبهذا الاصل ينصرف الى نبينا صلى الله عليه وسلم وقد يكون للجنس والاستغراق فيكون المعنى والصلوة على نبي له تع فوجه اختيار على الرسول اما بحسب اللفظ فرعاية السجع واما بحسب المعنى فعلى الثاني ظاهر لتنبه النبوة ويعلم منه استحقاقه بمرتبة الرسالة بطريق الاولى **قوله** وعلى آله واصحابه المتادبين بادابه الزم اهل السنة ادخال على على الاول ردا على الشيعة فانهم منعوا ذكر على من النبي وآله ايضا وينقلون في ذلك حديثا في الصحاح ال الرجل اهله وعياله واله اتباعه ايضا ولو حمل على الثاني يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم وللنفقها التي في تعين ال الرسول والمقام لا يسعه في الصحاح الادب ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان الاصحاب متادبون باداب نفسه واداب درسه وهو تبليغ الكتاب والاحكام وفي ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو من قسم الادب **قوله** فهذه اي هذه الامور الحاضرة في العقل المستحضرة المعاني التي ستذكر في كتابه على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسماء الاشارة ربما تستعمل في الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة الحاضرة في مرئي المخاطب لكن لا بد من نكتة والنكتة ههنا اما الاشارة الى انه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده والتقدير على الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال فطانة الطالب الى ان بلغ مبلغا صارت المعاني معه كالمبصرات عنده والتحقق ان تشار

الى

[illegible]

وبزعمونه انه قال النبي صلى الله عليه وسلم من فصل بيني وبين آلي بعلى لم ينله شفاعتي كذا ذكره الفاضل الشارح انتهى

الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل المعاني **قوله** فوائد جمع فائدة وهو ما استفدت من علم او مال وجاء فادت له المال يفيد اي ثبت له المال فلك ان تريد بالفوائد الثواب يعني هذه امور ثابتة لفقده عن البطلان **قوله** وافية اي كثيرة تامة يقال وفي الشيء وفيا على فعول اي كثر وتم فقوله بحل متعلق لوافية على تضمين معنى التعلق ولك ان تجعل الوافية من وفي بعهده اي لم يغدر فقوله بحل متعلق بالوافية لكن الاول ابلغ واتم معنى والفوائد اسم الكتاب في المعاني والوافية اسم للمتوسط والمشارق كتاب في الحديث وفي درج اسماء الكتب بلا تشبيه تكلف مزيد تحسين للكلام البليغ **قوله** بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب ههنا ابحاث الاول ان قوله للعلامة يستدعي بحسب المعنى ان يكون في تقدير الكائنة للعلامة صفة للكافية ويستدعي بحسب اللفظ ان يكون في تقدير كائنة للعلامة حالا منها واكثر ما ذهب اليه المحققون في مثله رعاية جانب المعنى لانه اهم وان رعيت ههنا جانب اللفظ يتجه ان الحال لا بد ان يكون عن الفاعل او المفعول والكافية مضاف اليه للمشكلات التي هي مفعول للحل بحسب المعنى وليس بفاعل ولا مفعول والجواب عنه انه يصح ايراد الحال عما اضيف اليه الفاعل او المفعول اذا صح حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف اليه ومنه قوله تع واتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح اتبع ابراهيم حنيفا وما نحن فيه من هذا القبيل فانه يصح ان تقول من فوائد وافية بحل الكافية الثاني الظاهر ان يقول للعلامة المشتهرة فان الاسناد الى الضمير المؤنث اللفظي توجب تانيث المسند الا انه اعتبر جانب المعنى لانه اريد بالعلامة

مذكر فلذلك الاختيار في رعاية التذكير والتانيث اذا كان اللفظ مونثا والمعنى مذ
كرا او بالعكس الثالث ان في وصف ابن الحاجب بالعلامة نظرا لان
هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء لمن جمع جميع اقسام العلوم كما هو حقه
من العقلية والنقلية وليس ابن الحاجب الا من العلماء في العلوم النقلية ولذا
خص من بين العلماء قطب الملة والدين الشيرازي بالعلامة حيث
سبق العلماء كلهم في جميع اقسام العلوم مما من علم الا وهو فيه اوحدي وما
من مقصد الا وهو فيه المعلي وكانه بني اطلاق العلامة على عدم الاعتداد بما
لعلوم الفلسفية الرابع اختيار من بين اوصافه الاشتهار اغنا له عن الوصف
بالفضائل تفصيلا لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء في المدحة
الخامس انه جمع المشرق والمغرب لانه لم يرد بهما حقيقتهما حتى يخفى بعد
وبما الذي يستدعيه صيغة الجمع بل اراد البلد المشرقي والمغربي فصح جمعهما
بلا مرية قوله الشيخ بن الحاجب في القاموس الشيخ والشيخون من استبا
نت فيه السن او من خمسين او احدى وخمسين الى اخر عمره او الى
الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال
شيخت الرجل على ما في الصحاح اي وصفه بالشيخ للتبجيل وهو المراد ههنا
او المشهور ان الشيخ بن الحاجب فتامل قوله تغمده الله بغفرانه في
الصحاح تغمده الله برحمته غمره بها هذا والكلمة ماخوذة من غمدت السيف
ففي الجملة استعارة تشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات
قوله والسكنه بحبوحة جنانه اي وسط جنانه بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب
والجنة الحديقة ذات الشجر والنخل قوله نظمتها لقال نظمت اللؤلؤ
اي جمعته في السلك والسلك الخيط والنظم جعل الشي في قراره

في قراره والحمل على الاول والحمل على الثاني ابلغ في مدح الكتاب والسمط
السلك ما دام فيه الخرز والا فهو سلك والنحرير التقويم وفي اضافة
السمط الى النحرير اشارة الى ان تحريره لا يفارق الفوايد التي كاللآلي
قوله للمولد الغرر الغرة عند اهل الذكاء والفضل الزكاء والفضل فوصفه
صعبه بالغرة في قوة وصفه بالزكاء والفضل قوله النهلف هو كالكنات
الخزن وجمع الالفاظ المترادفة في الخطب مستفيض لا وصمة له عند البلغ
قوله وسميته بالفوايد الضيائية فان قلت قد تقرر في محله ان النسبة
الى ابن الزبير زبيري فكيف جعل النسبة الى ضياء الدين ضيائية
قلت مبنى النسبة في التركيب الاضافي الجز الثاني ان كان مقصودا في التركيب
الاضافي وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى الجز الاول والمقصود
في ضياء الدين الجز الاول ليجعل الشخص ضياء للدين والمقصود في ابن
الزبير زبيري لم يتفع قدر الشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد مناف
فان المقصود اظهار كماله في العبودية حتى خص من بين عباد المضاف
اليه باسم العبد كانه العبد فان قلت لم لم ينسب الى اسمه مع ان النسبة الخالية
من تكلف الحذف قلت لان المنسوب اليه اشتهر باللقب ولان في اللقب
مدحه وجعله حقيقا بان يجعل علة غائية للتاليف ولان في نسبته الى الضياء
بحسب اصل المعنى فيشعر بانه يضي القلوب لقلوب ويزيل عنها ظلمة الريوب
قوله لانه لهذا الجمع والتاليف الاولى ترك الجمع لانه لا فايدة فيه الا اخراج
الفقيرين عن المساوات قوله كالعلة الغائية بالتقدم في التصور وبتاخر في الو
جود وضياء الدين يوسف متقدم في التصور لكن لم يتاخر في الوجود و
العلة الغائية لعلة هذا الشيخ ولم يقل لان لعلة الغائية لصح وكيف

النسبة قوله وساير تشتق من السئور بمعنى بقية ما اكل ومعناه الباقي في الكشاف ان العرفي هو السائر بمعنى الباقي واستعماله في كلام المصنفين بمعنى الجميع عرفية وقد استعمله الكشاف في هذا المقام بمعنى الجميع فحقق القول بانه من باب عيب قال ربما بمعنى الجميع انفع للمدعو له لانه نكرة الدعا في حقه قوله من اسباب التحصيل التقييد للمسبب لانه ربما يكون من اسباب الضايع قوله وما توفيقي الا بالله التوفيق جعل الاسباب متوافقة للمسببات وقيل لا بد من تقييد التعريف بما يحص التوفيق بالخير اذ لا يستعمل التوفيق في جميع اسباب الشر ولا يخفى ان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى وانه استقبح اهل اللسان الفصل الى الفاعل بالباء لانه محل الآلة فلا يحسن ضربي بزيد والضارب وانما يقال ضربي من زيد فالعربي وما توفيقي الا من الله وتوجيهه على ما استفاد من الكشاف في تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف حيث قال اي وما كوني موفقا الا بمعونته وتوفيقه قوله وهو حسبي ونعم الوكيل فيه بحث تجده في حواشي المطول قوله يخيل ان كتابه يعني تخييل انفسه نقصان كتابه بسبب الترك والتخيل ما يفيد في النفس قبضا او بسطا ومنه الشعر عليه ولهذا ان سمى الاقيسة المركبة من القضايا المخيلة شعرية والتخيل كما يكون قولا وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة يكون فعليا بان يفعل فعلا يؤثر مثل هذا تاثير القول كما نحن فيه وبعض النفس ممن اقتدي بها يكاد ان يوقعه في الاعجاب كتصنيف مثل هذا الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه ترك كتابة الصلوة ايضا قوله ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا اعلم ان اصل هذا الوجه لترك الحمد للمحقق المدقق الفاضل الهندي لكنه اورده على وجه يتوجه عليه اعتراض قوي فانتخ حفظ من كلامه

الالي ارشاد

من كلامه ما يمكن اصلاحه وحذف منه ما ظن انه لا يمكن اصلاحه قال الفاضل الهندي لم يبتدئ بالحمد هضما للنفس تخييل ان كتابه ليس ككتب السلف حتى يكون على سننهم ولا اداب حتى يكون ترك الحمد اقطع ولا يخفى انه يرد ل
عليه انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف وترك ما ورد به السنة لامثال هذه النكتة وهل هذا الا مثل ان يترك الصلوة والصوم هضما للنفس بتخييل انه ليس في عداد العقلاء المكلفين فاصلح الشيخ ترك الاقتداء بالسلف بحمله على ترك كتابة الحمد وجعله جزاء من الكتاب ولما لم يكن لترك العمل بالسنة وجه لم يقل به واعرض عنه ويمكن ان يقال ترك الحمد اقتصارا على ما تضمنه التسمية من اظهار صفات الكمال الذي هو الحمد حقيقة لرد الاختصار الذي هو المطلوب في هذا التاليف قوله وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما كان دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع في المقصود من النحو الكلمة والكلام لكونهما
من سائل الغنيه فطلبه وماير وعليه
موضوع العلم وتعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يتميز بهذا التعريف عنده ما يرد عليه مما ليس من مسائله فتوص عنه ولا يتعذر عن مطلبه بالاشتغال به وان يذكر والغرض من تحصيل النحو ليزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا يشتغل عنه بما يورثه من مشقة التحصيل والمص ذكر الكلمة والكلام لانه لا بد منهما ليمكن الشروع في الفن واعرض عن الاخرين لانه لا شك ان الطلب الذي لا يكون تحصيله الا بهما فلا نفع في التحصيل البصيرة ولاما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقتضيه المعلم على حفظ ما في الكتاب وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم والعلم الغرض منه قوله اقتصى لم يعرفهما بشيء من التعريف او المعرفة وعلى التقدير بن بمثابة البيان على دعوى ان

معرفتهما على وجه يستوعب معرفة الاحوال يتوقف على توقفها فان
بمت ثم والا فلا قوله وقدم الكلمة لكون افرادها جزء وجوه اربعة للتقديم
توقف تحقق المجموع على تحقق المجموع المعدوم وتوقف تحقق معرفة المفهوم المفهوم
على معرفة المفهوم وتوقف تحقق الفرد وتوقف تحقق معرفة المفهوم الفرد
على معرفة الفرد فتدبر قوله قيل سمي والكلام مشتقا من الكلم الاشتقاق رد
كلمة الى اخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية
ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يكفي في الا
شتقاق ان يكون معنى المشتق منه لازما لمعنى المشتق وقد استقصينا في تحقيقه
في شرح الرسالة العضدية قوله وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح بالضم
فهو اسم قوله للتاثير معناهما في النفوس كالجرح ان اكتفى بمطلق التاثير
في التشبيه بالجرح يكون جاريا في الالفاظ باعتبار تاثيرها الحسية والنسبية
لكن قوله وقد عبر الى يدل على انه اراد التاثير بالجراحات الالم في تفسير البيضا
وي في قوله تع فتلقى ادم من ربه كلمات اصل الكلمة الكلم وهو التاثير
المدرك باحدى الحاستين السمع والبصر كالكلام والجراحة قوله لبعض الشعراء
قال الشارح الكازروني قائله امير المؤمنين علي ابن ابي طالب ولم يبلغ
ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض بان يعبر عنه ببعض الشعراء قوله باحد
اللسان اللسان يكون بمعنى اللغة والجارحة وهذه العبارة تحتملهما قوله
والكلم بكسر اللام هذا تحقيق اللفظ الكلم لا للفظ الكلم اذ لا مناسبة
له بهذا المقام لان معرفة معنى التاء في الكلمة انما هو بتحقيق الكلم اذ به يعرف
ان التاء للفرق بين الجمع والواحد او للفرق بين الجنس والواحد قوله
جنس لا جمع كتمر وثمرة الفرق بينه وبين الجمع بانه لم يطلق الا على الثلث

على الثلث بخلاف الثمرة من الاستعمال حيث عرض للكلم هذا التخصيص
والتمر باق على وضعه قوله والكلم الطيب باول بعض الكلم هذا التاويل بعيد
عن ظاهر الاستعمال جدا اذ ليس من دأب اللغة ان يقال في مقام
ارادة الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فقيد البعض بالطيب
ويكون ادخال البعض لان الطيب من الكلم بعض الكلم فلهذا لهذا
رجح القول الاول ويمكن رد هذا لجنس من عدم الحاجة الى التاويل
سيما مثل هذا التاويل بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان
لام التعريف يبطل معنى الجمع فلما بطل ههنا معنى الجمعية لم تؤنث لفظه
وكيف لا يكون معنى الجمعية ههنا متروكة ولو كانت باقية لزم ان
لا يصعد الكلم الطيبة الواحدة ما لم ينضم جماعة من الكلم قوله واللام فيها
للجنس لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فاما ان يشار بها لان
الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس فاما ان يقصد الى الجنس
باعتبار نفسه كما في الانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة من حيث
هي هي واما ان يقصد اليه باعتبار فرد ما فهي لام العهد الذهني كما ادخل السوق
واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد له فهي لام الاستغراق كما في قوله تع
ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات الاية واما ان يشار بها
الى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين مخاطبك لسبق ذكره او عند
سماع اللفظ فهي لام العهد الخارجي نحو ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون ن
الرسول ثم الجنس لا محالة نكرة وبهذا الاعتبار يتوهم التنافي في لفظ
الكلمة بين اللام والتاء التي للوحدة فاشار الى دفعه بقوله ولا منافاة بينهما
اي بين اللام والتاء او بين الجنس والوحدة ولا يخفى ان توهم المنافاة بعد

دخول اللام لا قبله من صنيع الفطن وان وقع ذلك الى الآن لجم غفير من
ذوي الفطن لان المنافاة بين صيغة الكلم والة لازمة ووقعه
بان الجنس لم يتصف بالوحدة ولايخفى ان دفع المنافاة بمنع المنافاة
بين الجنس والوحدة جواب جدلي الزامي لايخفى او التحقيق ان الة
ليس لوحدة جنس اشار اليه اللام بل لجعل افراد الجنس مشروطة
بالوحدة في كونها افرادا له حتى لا يصح جعل كلمتين معا فردا للمفهوم
وهذا لا ينافي الكثرة التي يستدعيها الجنس قوله ويمكن جعلها
على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة اشار بايراد
الامكان الى ضعفه اما اولا فلان كون اللام الداخل في المعرفات
لغير الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد
يكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة
النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها وجعل الكلم نباتا
وبل يطلق عليه الكلمة حتى يصير الكلمة النحوية بعضا منه لا يرتكب الا بعد
تكليف تامل قوله اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت
النواة اي رميتها انما صرح بقوله اي رميتها دفعا لان يتوهم ان المقصود
رميها من الفم فلا يصير شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلقا فان قلت
من اين علم انه لم يقصد الرمي من الفم قلت لانه يقال ذلك
فيما اذا رمي النواة لا من الفم بل اخرجت من التمر قبل ان يدخل في الفم
فان قلت قد جاء في اللغة اللفظ بمعنى النطق ولا يخفى ان حسن مناسبته
بما يتلفظ به اشد فلم يعتبره اصلا للمعنى الاصطلاحي قلت لانه لا بد وان
يتعدى بالباء يقال في القاموس لفظ به اي نطق فالمناسب للمعنى

الاصطلاحي قلت لانه لا بد وان يتعدى بالباء يقال في القاموس لفظ به اي
نطق فالمناسب للمعنى الاصطلاحي هو الملفوظ به لا الملفوظ لان اللفظ مروي
المصدر صفة المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمي هذا وبعد فيه نظر
لانه يكفي للنقل التعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ والاول وان
كان اقرب لانه صفة اللفظ لكن الثاني اقرب لانه يخص اللفظ ولان
في عرف اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان او كثيرا فالاولى ان يجعل
العرف اصلا لهذا الاصطلاحي ويمكن ان يقال المعنى النحوي اعم من المعنى
العرفي في اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما وعلم بعيد في بين ارباب الاصطلاح
النقل من المعنى الاخص الى ما هو اعم وانما العادة هو العكس فلهذا جعل اصل
الاصطلاح ما هو بمعنى الرمي قوله ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله
بمعنى الملفوظ انما اعتبر جعله بمعنى الملفوظ ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص ص
لان مناسبة العام الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة لحين النقل ابتداء
فان قلت في جعل اللفظ بمعنى الملفوظ قد ارتكب ما ارتكب في نقل اللفظ
ابتداء الى ما يتلفظ به الان قلت فرق من جعل اللفظ بمعنى الملفوظ
وبين جعله بمعنى ما يتلفظ فان الاول نقل للمصدر المطلق الى اسم مفعول ل
مطلقا والثاني نقل للمصدر المطلق الى اسم مفعوله ومناسبة الاول اتم
كما لا يخفى ونقدح هناك وجه اخر وهو ان يجعل اللفظ بمعنى رمي اللفظ من
الفم ابتداء فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص ثم يجعل لما يتلفظ به
فيكون نقلا لاسم المطلق الخاص الى المتعلق الخاص قوله مهملا كان
او موضوعا المشهور في كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل
لان المهمل ما لم يوضع وهو يقابل الموضوع لا المستعمل وكانهم قصدوا

بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل ما لم يمكن استعماله ولعل ما ذكره اولى لان المتبادر
من المستعمل بالفعل **قوله** واللفظ الحقيقي لا يخفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ
به الانسان حقيقة او حكما فالمستكن في اضرب ايضا لفظ حقيقي
فالصواب فالمتلفظ به الحقيقي **قوله** ولم يوضع له لفظ فليس في اضرب
الا الفاعل المعقول من غير ان يكون فاعل ملفوظا واكتفى بفهمه من لفظ
عن اعتبار لفظ فاقيم مقام اللفظ في اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا
كجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون
واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت
او الكلمن رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت
اصلا ليس على ما ينبغي فاحفظه فانه مما خفي على غيري حتى قال بعض
الفضلاء لا ادري من اي مقولة هو فليت قولي بلغه **قوله**
والدوال الاربع وكذا امثاله مثل ضرب النقارة الدالة على ركوب
السلطان والنصب جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق **قوله**
لانه لم يقصد الوحدة لا لان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح قصدها في الكلمة
بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيه لصدقه بدون التاء على الكلمة
الواحدة بخلاف الكلم لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة عن المص
ما وضع لمعنى مفرد فمناط الوحدة ان لا يصح التلفظ ببعضها مرتين
حينا من الاحيان فعبد الله عنده ليس كلمة لامكان التلفظ مرتين
باعتبار المعنى الاضافي **قوله** والمطابقة غير لازمة بل غير جائزة لان
المصدر لا يحتمل التانيث والتثنية والجمع وان اريد به معنى الصفة
صرح به في الكشاف في تفسير قوله تعالى حتى يكون حرضا او يكون

او يكون من الهالكين وانما قال غير لازمة اكتفاء بادنى ما يكفي **قوله**
مع كون اللفظ اخصر وما سيتبعه ايضا اخصر مما سيتبعه اللفظ نزرو
ليكون المفرد محتملا لاحتمالين فيذهب نفس السامع كل مذهب ممكن **قوله**
الوضع تخصيص شيء بشيء الاولى تعيين شيء لشيء ليظهر تعلق المعنى بقوله وضع
واللازم انه ان اريد تخصيص شيء بشيء جعل المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج
وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع
المشترك **قوله** بحيث متى اطلق كما في الالفاظ او احس كما في الدوا
ل الاربع والمراد باحس ابصر ليحسن مقابلته مع اطلق لا علم تعالى احسست الشيء
اذا ابصرته او علمته على ما في القاموس والاولى متى سمع ليحسن
مقابلته مع احس اذ الاسماع كالاحساس من فعل المستعمل بخلاف
الاطلاق فانه فعل المستعمل الا انه اراد ان يصرف الاطلاق الى معناه العرفي
في ولسان السماع عرف فاعرفه **قوله** بل اذا اطلق مع ضم ضميمة
الاولى بل متى اطلق مع ضميمة **قوله** واجيب بان المراد متى اطلق
اطلاقا صحيحا ولذا لم يكتف بما جرى وكذا الحال في الوجه الثاني **قوله**
ولا يبعد ان يقال الخ ويمكن ان يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا
قيدا اذ لم يكتف بالتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به ويرد على
الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازي لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه
ارباب اللسان اي اللغة في نحو رايتهم يفهم منه المعنى الذي لان شيئا
من هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس
من افراد الوضع بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص للوضع وان كان
من افراد الوضع بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان

بنفسه او معتبرا مع قرينة والصواب ان يقال المراد نفهم المعنى عند اطلاق
الموضوع او احساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف
يفهم معناه اجمالا والدالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى
الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة فلا اشكال اصلا ولنا تحرير
اخر نحرره ان اوتيت الى شرح الرسالة الوضعية وكنت من الرجال
اعرضنا عنه في هذا المقام لانه على وفق ذائقة الاطلاق ومن الله المنح
وعليه التكلان وعنه نسأل معرفة حقيقة الحال وصدق المقال **قوله**
المعنى ما يقصد بشيء اي اصطلاحا وقد يكتفى فيه بصحة القصد **قوله** فهو اما مفعل
اسم مكان بمعنى المقصد لغة ويرد عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله
فليس ما يقصد باللفظ بحيث المقصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب ان بين المفعول
والظرف مناسبة يصح ان ينتقل اسم احدهما الى الآخر فظهر بهذا انه لا وجه
للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظه **قوله**
او مصدر ميمي بمعنى المفعول اي لغة واما اصطلاحا فهو اخص من المصدر الميمي
بمعنى المفعول لان المصدر المذكور بمعنى المقصود سواء قصد بشيء او لا والمصطلح
هو المقصود بما بشيء فنقل المعنى اليه نقل الاسم العام الى الخاص ويمكن ان
يجعله منقولا الى المعنى الاصطلاحي ابتداء من غير جعله بمعنى المفعول كما سمعت
في اللفظ والمعنى مما لا مدعو ليس معنى **قوله** او مخفف معنى اسم مفعول خفف فالفرق بين اللفظ
بحذف احدى الياءين وتبديل الكسرة بالفتحة التي هي اخف وقلب الياء
الاخرى الفا وهذا اقرب الوجوه معنى ابعدها لفظا مع انه لا يوجد له
نظير في كلام العرب **قوله** ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فان قلت
لما كان المعنى ماخوذا في الوضع كذلك الدال ماخوذ فيه وهو الشيء الاول

الاول فلا بد من تجريد الوضع عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه
لاقتصاره على بيان التجريد على المعنى قلت لم يقصد الى بيان التجريد لذاته لانه
مما يعرفه كل ناظر فاضل او قاصر بل قصد اليه ليتوصل الى امر بديع تفرد به
بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا اخرجا لا بيانا بالموضوع والتجريد
عن الشيء الاول لا مدخل فيه فان قلت اي فائدة في تجريد الوضع عن المعنى
واستعماله في جزء معناه مجازا او ذكر المعنى مع انه لا يناسب مقام التعريف
ومنصب الاختصار قلت دعا اليه الاحتياج الى المعنى في الافراد الا انه يتوقف تقييد
كون المفرد قيدا للمعنى **قوله** تخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع الدال
ان دل العلاقة لازمة لنفس الدال في الدلالة عقلية كدلالة لفظ دير على وجود
اللافظ فان العقل يحكم بوجوده الا بملاحظة حال اللفظ في نفسه والا فان
كان العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاحداث الدال عند وجود المعنى فطبيعية
كدلالة اح اح على وجع الصدر فان نفس اللفظ وتحقيق حاله لا يقتضي
ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة وانها مقتضية لاحداث اللفظ حال حدوث المعنى
والا فان كان الدلالة لاجماع طائفة على كون الدال علامة للمعنى فالدلالة
وضعية فان قلت لم لم يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا قلت لان الدالة
بالعقل ليست الا المهملات والدوال بالطبع والدوال بالوضع والثالثة
لا تخرج بقيد الوضع بقي انه لا حاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع لانها
داخلة في المهملات الا ان يقال صرح بها لمزيد الاهتمام بها خروجها
لان فيها مزيد التباس بالمهملة لدلالتها والمراد بقوله خرجت المهملات
المهملة لا الكلية بقرينة قوله ليست حروف الهجاء لان حروف الهجاء ايضا
مهملات والها لا يقطع اللفظ بحروفها فحروف الهجاء حروف تقطع اللفظ

بها اى حروف ركب منها اللفظ نفي انه اذا جرد الوضع عن المعنى لايخرج به مثل
جسق ونحوه لانه عين للتلفظ به **قوله** وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها
لغرض التركيب لا بازاء المعنى فيه نظر لان كثيرا من حروف الهجا وضع لمعنى كهمزة
الاستفهام ولام الجر وجواب القسم والعاطفة من حروف الهجا الى غير ذلك فلا يخرج
بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجا بهذا السند الا ان يقال قوله
الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى لبعض حروف الهجا وليست صفة مساوية
لحروف الهجا فلم يحكم الا باخراج قوله لمعنى لبعض حروف الهجا لا نقول حروف
الهجا من حيث انها حروف الهجا لم يوضع لمعنى فينبغي ان يخرج من التعريف
كلها لا بعضها لانا نقول نعم لكنه لا يخرج الموضوع لمعنى منها بقوله
لمعنى كما لا يخرج الدوال العقل من الالفاظ الموضوعة لمعنى بالدوال العقل لقيد
وضع بل خروج جميع تلك الامور باعتبار قيد الجنسية في التعريف **قوله**
فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر الاولى قد وضع بعض
الكلمات بازاء بعض آخر ليتضح فساد التعريف لعدم صدقه عليه **قوله**
~~فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر الاولى قد وضع بعض~~
الكلمات فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى اعلم انه لو قال المص وضع
لمفرد لكان التعريف اخصر واسلم الا انه ادرج المعنى لفايدة ستعرفه فان
قلت بعد تعريف المعنى بما يقصد بشيء كيف صح هذا السؤال قلت
لا تقرر عند السائل مقدمة وهمية هي ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة
استعمال اللفظ في مقابلة المعنى خص كلمة ما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ
وتخصيص كلمة ما في التعريف سنة مؤكدة **قوله** قلنا المعنى ما يتعلق به
القصد فيه انه ان اراد ان مفهوم المعنى مفهوم ما يتعلق به القصد بعينه

ومن حيث الاجتماع

بعينه فظاهر البطلان لان المعنى ما يقصد بشيء وهو اخص مما يتعلق به القصد
وان اراد صدق ما يتعلق به القصد على المعنى صدق الاعم على الاخص لا يلزم
من كونه اعم من اللفظ كون المعنى اعم الا يرى ان الحيوان صادق على
الانسان ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم منه ويمكن
ان يقال اراد الاول واللام في القصد للعهد الخارجي فيؤول الى القصد بشيء
نعم لو قال ما يقصد بشيء لكان اوضح واخصر **قوله** وهو اعم من ان يكون لفظا
او غيره لا يخفى ان هذه القضية طبيعية والطبيعية لا تنتج كبرى في الشكل الاول الا
ان يقال نفي انتاج الطبيعية في كبرى الشكل الاول نفي كلية الانتاج اذ
المعتبر عند المنطقيين الامور الكلية والانتاج في هذا المقام كما في قولك الانسان نوع
حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي **قوله** بعض الكلمات ايضا المفرد هو لا غاية
في الوصف **قوله** فكيف يكون موضوعا لمفرد لم يقل لمعنى مفرد لئلا
يتوهم انه لا ادخل شيئا باعتبار قيد المعنى ويتضح انه باعتبار قيد المفرد ولا
يخفى ان هذا السؤال انما يتجه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان
صفة للفظ لم يتجه **قوله** قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس
الى معانيها مركبة الحاصل انها معان مفردة وان كانت الفاظا مركبة فنقول
ادرج ادراج المعنى في تعريف الكلمة للتنبيه على انه ينبغي ان يكون مع الحكم
من حيث انه معنى مفرد وان كان لا من حيث انه معنى مركبا فاحفظ
الفايدة الموعودة **قوله** وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس هيهنا
اى فيما بين الالفاظ المستعملة في مقام الحكم على اللفظ وقيل في مقام
نقض تعريف الكلمة **قوله** ولا يخفى عليك ان هذا الكلام منقوض لان مرتب
على احد ان الجواب عن الاشكالين بالمنع اى لا نسلم وجود مادة نقض

التعريف في لغة العرب في شي من الاستعمالين الا انه ذكر المنع في صورة
الدعوى مبالغة في وروده فمقابلته بالنقض خارجة عن قانون المناظرة
وانما اللائق اثبات المقدمة الممنوعة بامثال الضماير الراجعة الا ان
يقال المراد بهذا الحكم الحكم بان كل ما يستعمل في مقام افادة اللفظ موضوع
لمفهوم كلي فذكر سند المنع ان يكون ههنا لفظ موضوع للفظ فان
قلت يكفي في سند المنع احتمال ان يكون موضوعا لمفهوم كلي ولا يجب
الجزم به فلو حمل الحكم الكلي على الاحتمال يجري على الظاهر ويرد النقض
قلت ظاهر كلام الحكم الجازم دونه مجرد الاحتمال يجري على الظاهر عليه فلو صرف
عن الظاهر لصار ما ذكره للنقض مثبتا فلا يقع نقضا معتدا به والمراد بامثال
الضماير الاسم الموصول الذي اريد به لفظ مفرد او مركب في نحو الذي قلت
فيما اذا قلت زيدا او زيد قائم واسما حروف التهجي والتهجي واسما السور والكتب
وليس اسم الاشارة المشار به الى لفظ مفرد او مركب من هذا القبيل لان
وضع اسم الاشارة للمبصرات فباستعماله المجازي في كلمة او مركب لا يتحقق
مادة النقض **قوله** فان الوضع فيها وان كان عاما وانما قال وان
كان عاما اشارة الى ان ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسما
حروف التهجي والسور والكتب **قوله** فليس هناك مفهوم كلي اي في مقام و
ضع امثال الضماير وقيل في مقام رجع الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى
انه لا يتم في مثل الضمير فافهم **قوله** هو الموضوع له في الحقيقة قيد الموضوع
له بقوله في الحقيقة لانه هناك مفهوم كلي يجعلونه الموضوع له مجازا فيقولون
ضمير الغايب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا
له مجازا او المراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم **له** وهو اما مجرور على انه

ثم يتوجه النقض قلت
ظاهر الكلام الحكم
الجازم دون مجرد الاحتمال
الاحتمال ح

حاشية
المقدمة الممنوعة فرفع
الكلام عن الظاهر لا يدفع
مادة النقض ح

ن

على انه صفة للمعنى لا لنقال الاولى ح الاقتصار على مفرد لما **قوله** ومعناه ما
يدل جزء اللفظ على جزء هذا يقتضي ان لا يكون الافراد صفة للمدلول الا بدوا
ل الاربع والظاهر انه كذلك اذ لم يوجد ما لم يسمع وصف المدلول الا الاربع لا
معانيها بالافراد والتركيب بل الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ
الموضوعة اذ لم يوصف اللفظ الدال بالطبع او العقل بشي منهما فاطلاق
التعريف مبني على الاهمال او مبني على الاختلاف والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء اللفظ
على جزئه **قوله** وفيه اشارة يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد بناء على
انه اذا علق فعل او ما يشبهه بصفة ليستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب ان
ما تعلق به ذلك المتعلق كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المتعلق
ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز وانما سمي الافادة
الحقيقة ايهاما لضعف المعتاد لا لضعف الافادة فانه كما اشتهر
بالمعنى الثاني جاز بالمعنى الاول وقيل كني به عن ضعف الدلالة لظهور ارادة
التجوز بحسب المقام ولا يخفى عليك ان مثل هذا الايهام لازم من تعليق الوضع
بالمعنى لانه يوجب ان يكون الوضع للمتصف بالمقصودية لشي مع ان
المقصودية بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه فكانه لم يتعرض له لانه بصدد
تزييف جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما ليتاتى له ان يقطعه عن المعنى
ويجعله صفة للفظ ولا يستبعد هذا التوجيه سيما اذا ثبت ما قال الر
ضي ان الافراد صفة المعنى عند النحاة وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين
ولا مدخل لتوجيه ما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى في ذلك الغرض
قوله كما يرتكب في مثل قتيل قتيلا في قوله صلى الله عليه وسلم
من قتل قتيلا فله سلبه **قوله** ولا بد من بيان نكتة في ايراد

الموضوع ح

احد الوصفين جملة فعلية لان المتكلم به يلمع لا الطف به ان يخلو اختيار ه
الخصوصية عن نكتة **قوله** والآخر مفردا لا يخفى لطف هذا البيان **قوله**
وكان النكتة فيه التنبيه على ما تقدم الوضع على الافراد فيجوز باستعمال الماضي
في تقدم الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد
يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما
كان الوصف الوضع معمول متعدد اختار فيه صيغة الفعل لان الاصل
في الصفة الافراد فاختار فيما لا معمول له متعدد الافراد وانما قدم الصفة
الاولى لانه لو قدم الثانية لاوهمت تقدم الافراد على الوضع كما توهم
جعله صفة للمعنى ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة
للمعنى وان يكون صفة للفظ ليذهب نفس الناظر في تعريفه
كل مذهب ممكن ولانه لو قدم لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام
الافراد الوضع من غير عكس ومن قال لتقديم الوضع ايضا للتنبيه على
تقدمه فقط قنع في مقام الزيادة بما لا يقنع به الا عديم القدرة **قوله**
او من المعنى فلم يتقدم عليه مع انه نكرة ولانه لا يتقدم الحال على ذي
الحال المجرور **قوله** او المعنى وهذا القدر كاف لصحة الحالية لا دخل للمعية
الذاتية في الحالية ولا يتفاوت الحال كما يوهمه قوله وهذا القدر كاف
لصحة الحالية **قوله** مثل الرجل فيل وكذا رجل لان التنوين كاللام
كلمة فرجل كلمتان عندنا كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهذه فيه
افتراء بلا مرية لان الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه
لجعلها كلمة واحدة **قوله** واعرب باعراب واحد فلا مناسب ان يجعل
واحد مضافا اليه لاعراب لا صفة وان يرجع اليه بما يقابله من قوله

من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب
لفظ واحد وبهذا اندفع ما يقال انه يستفاد من العبارة ان حق قائمة مثلا
ان يعرب باعرابين الا انه للامتزاج اعرب بواحد وليس كذلك او انما
التانيث بمعنى الاصل ويجاب بان المراد باعراب واحد كيف
بلفظة واحدة مع ان كونهما كلمتين لشدة كونهما كلفظتين بكيفيتين مثل
ان ما ذكره انما يظهر في قائمة وبصرى وحبلى وحمراء دون الرجل والمثنى
والجمع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي
الاخرين الجزء الاول فان علامة التثنية والجمع فيها اعراب بالحقيقة
وفيه نظر لان المثنى والجمع اعربا بجعل الحرف الاخر الصالح لان يحمل اعراب
اعرابا فيصح فيهما ان المجموع كلمة الحق بصرى وقائمة لاشتراك شدة
الامتزاج فلم يرضوا الجزم قاعدة شدة الامتزاج وليس ما اول كسر وقع في الزجاج
حتى يكون في ذائقة الناظر فيه الاجاج **قوله** ولا يخفى على الفطن العارف
بالغرض في القاموس عرفه علمه وعرف بذنبه اقر به **قوله** فمثل عبد
الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وجه ذلك بان اللفظ
ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبارها ويصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار
وضعه الاضافي وفيه ان ما ذكره العلامة الثاني اي المحقق التفتازاني في
في شرح الشرح لمختصر الاصول للمصنف ان عبد الله اسم باتفاق النحاة
ولكل اسم كلمة كذلك ونحو تأبط ان اخرج عبد الله من تعريف المفصل
فذنبه بلا مرية كيف وقد قال في المفصل بعد تعريف الكلمة بهذا المعرف
وهي جنس تحته ثلاثة انواع الاسم والحرف ثم قال ومن اصناف
الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم

اعرب باعراب لفظ واحد اما
الرجل وان صح ان يجعل للمعرب
فيه المعرف دون المجموع
صح
ح

الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة
واما غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك او مضاف
ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى ثم انه يخرج من تعريف
الكلمة بعلبك علما مع انه يناسب ان يدخل في تعريف الكلمة لكنه لكونه معربا
باعراب واحد على ان غرض النحوي ليس بيان حال آخر الكلمة مطلقا
بل على وجه يتميز به ما هو حاله باعتبار الحال عما هو حاله باعتبار الاصل
وعلى وجه يتميز به ما هو حاله باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو حاله
باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون عبد بعد داخلا في حد الكلمة
ليتبين ان الاعراب فيها ليس باعتبار الحال بل باعتبار الاصل وكون
بصري خارجا عنه ليتبين ان اعرابه على ضرب من المسامحة واجرائه
مجرى الكلمة **قوله** ولو لم نحوجه بذكره لكان انسب ولك ان تقول المراد
بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما **قوله** كون الشيء بحيث يلزم من العلم بشيء
آخر فان كان منشأ تلك الحيثية جعل الشيء الاول بازاء الشيء الثاني فا
لدلالة وضعية وان كان كون الشيء الاول مقتضى الطبع عند عروض الشيء
الثاني فطبيعية والا فعقلية **قوله** فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع
في هذا الكتاب فيه انه بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف
المباني العارية عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة الا ان
يقال ليس ذكر الوضع في التعريف بمجرد قوله وضع بل نقول بقوله
وضع لمعنى ولا يخفى ان هذا المجموع يستلزم اعتبار حقيقة الوضع في التعريف
قوله ومثل لفظ زيد المسموع من وراء الجدار اختار لفظا مهملا للتمثيل وقيده
بالمسموع من وراء الجدار ليتمحض قسم الالفاظ المسموعة دون دلالة اللفظ فذلك

فذلك المدلول العقلي فيظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان اللفظ
معنى فيلوح للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصده بالتمثيل كل ظهور ولو كان اللفظ
مستعملا لم يظهر ان فهم المعنى للمتكلم هل هو بدلالة اللفظ **قوله** فبعد ذكر الدلالة
لا يحتاج الى ذكر الوضع يجوز ان يكون نظره ان بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع
فيستغنى به عن ذكر الوضع كما في تعريف المفصل فان قصد المعنى بالمفرد
يستلزم الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع **قوله** كما في المفصل
فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف **قوله** اي منقسمة
اشار الى ان هذا الحكم لم يقصد به بيان حكم الكلمة بل قصد به تكميل
تعريف الكلمة بتصويرها ثانيا بانضمام قيود اليها يحصل اقسام
لها كما حقق ان لا حكم في التقسيم وانه من تتمة التعريف ويظهر
لك ضم القيود بملاحظة تفصيل الاقسام فان ما ذكره في قوة وهي
كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن باحد الازمنة الثلاثة وكلمة
دلت واقترنت كذلك وكلمة لم تدل كذلك وليس تقسيم الشيء
الا ضم قيود اليه ليحصل بعد ضم القيود مفهومات هي بالنسبة الى هذا الشيء
تسمى اقساما ويسمى هذا الشيء بالنسبة اليها مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة
الى قسم آخر قسيما والغالب في التقسيم قصد حصر المقسم في ما ذكر من الاقسام
وقد يخلو عنه فلهذا قال منحصرة فيها والحصر المقصود به ان حكم بنفس مفهوم
التقسيم من غير ضميمة التفات الى ما هو خارج عنه فهو عقلي والا فاستقرائي
هذا هو المشهور لكنه كثيرا ما يوجد حصر لم يكتف فيه بمفهوم التقسيم ولا يعلم له
بالاستقراء بل يستعان فيه بتنبيه او برهان فيقال هناك
حقيق بان يسمى حصرا قطعيا والحصر المراد هنا قبيل ما عقلي ونحن على انه

الاستغراق قد بيناه في شرح الكافية في هذا المقام ثم قول الشارح الا انها تتعلق
بالفهم من الجملة من معنى الانحصار ويكفي هذا القدر للظرف عند
بعض النحاة من غير حاجة الى اعتبار لفظ في نظم الكلام وبه يشعر
سوق كلام الشارح وبعض النحاة يقدرون عامل الظرف يكون اذا الحصر
لانها الخ قوله اي الكلمة لما كانت الخ لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها
الماضي لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة
قال الله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم او مع
الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا هذا كلام الرضي
فقوله فهي جملة اسمية مع الفاء جواب لما بلا اشكال قوله اما من صفتها
عدل عن التقدير المشهور من حذف المضاف من اسم ان اي لان جا
لها مع ان فيه تقليل حذف ولقد حسن لانه يحوج الى صرف قوله الثاني
الحرف واخوه عن الظاهر المتبادر لكن فيه ان الظاهر اسقاط كلمة من
المستند عنه لتقدير متعلق مع ان في تقدير مجرد صفتها على ان يكون
مبتدأ خبره ان تدل على عنه ومنهم من قال ادراج كلمة من لان حصر
الصفة في الدلالة وعدمها باطل لوجود صفات لا تحصى للكلمة وهي
لان حصر الصفة ايضا فيه باطل لان كل صفة من الصفات التي لا
تحصى يصدق عليها انها من صفة الكلمة على ان معنى حصر التقسيم ليس
الا ان ليس المقسم خارجا عن ذكر في التقسيم وليس المعنى على انه ليس امر
آخر وراء ما ذكر في التقسيم الا ترى ان معنى قولك الانسان اما عالم او
ليس بعالم ليس الا ان الانسان لا يخلو عنهما لا انه لا يكون غيرهما الظهور
ان له صفات لا تحصى وهناك تقدير آخر اخف اي ذات ان تدل

قدما

(هامش:) ... القسمة استقرائية لاحتمال ... اخر هو ما دل على معنى بسبب ... الاشارة او غيرها ... لا يمكن عقلا بل بتتبع الاستقراء في ... ان الحصر عقلي ... وتبع كثير من العلماء انه لو كان ... الحرف عند النحاة ما دل على معنى في نفسه ... سواء دل بالمتعلق او الاشارة ... او غيرها وهو مم بل اسم الحرف ... موضوع بازائها وجرى كلامهم ... ثم قد سبق ان الاصل في التقسيم ... كونه حاصرا فلهذا الاعتبار تضمن ... التقسيم معنى الانحصار فيستدل ... بقوله لانها وجعل اللام متعلقة ... بالانحصار المفهوم من التقسيم ... وقيل المفهوم من السكوت في ... معرض البيان

نقل من العصام على الكافية

ان تدل ثم تاويل اخف وهو جعل ان تدل بمعنى الدلالة تركها لكونها تستفهم منهو
رين فاكتفى بالتنبيه على ما قصد بذكره التنبيه على قصوره بان غيره وهناك
تحقيق ذكره سيد المحققين وهو انه لا حاجة الى التقدير للفرق بحسب المعنى
بين صريح المصدر والفعل المأول بدخول كلمة ان او ان من رجع الى
المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تاويل والثاني
يرتبط به من غير حاجة الى شيء منهما قوله حيث تقعان عمدة في الكلام الاول
حيث لا تدل على معنى في نفسه بخلافهما قوله في الفهم عنهما لا في التحقيق
حتى يكون المقصود مثلا افعالا قوله الماضي والحال والاستقبال الحال ما انت
فيه في زمان التكلم بالدال على شأن الزمان والماضي ما تقدم عليه والاستقبال
ما تأخر عنه قوله مأخوذ من السمو هذا ما جرى عليه البصريون والآخر من الوسم
تسميته الكوفيون وشواهد كل من الفريقين في الكتب المبسوطة ولا يخفى ان
المتبادر من كلامهم هذا ان النحويين اخذوا الاسم لهذا القسم من السمو
او الوسم والظاهر انهم نقلوه من معناه اللغوي الى المعنى المصطلح فانه في اللغة
بمعنى اللفظ الدال على الشيء كما في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء وفي القاموس
الاسم الشيء بالضم والكسر وسمه وسماه مثلثة علامته واللفظ الموضوع على الجوهر
والعرض للتمييز نعم لو كان الاختلاف في مأخذ الاسم اللغوي لم يكن لهذا
قوله لتضمنه الفعل ولك ان تقول المثبت بنفي انه له مصدر كما
للفعل قوله وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر الاولى لانه قد علم بوجه الحصر
قوله والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه الاولى تركه
لكنه قوله فالكلمة مشتركة لا دخل لها في ما هو بصدده من انه علم به الكل
واحدة بمعنى المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف

مطلق ...

فقد يشترك بل تحقق المحدود والمميز الا انه اراد تحقيق المعرف لكل ونوضحه
ايضا قوله وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع يعني عند الادباء
معنى الحد ولذلك كما صرح به المص في مختصر الاصول فلا يرد منع ان ما علم حد
لجواز ان يكون المميز او المشترك خارجا عن حقيقة هذه الاقسام فلا
يحتاج الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية جميع ما اعتبره
المصطلح في مفهومها وجميع ذكرنا مما داخل في مفهوم هذه الاقسام
فيكون ما علم من المعرفات حدودا لها قوله ولقد ذكر المص جملة
تروح بها بكثرة الخ وتحقيقه سيجي في بحث التميز والمراد مهنا ولقد
ذكر المص شفقة على المتعلمين حيث لم يهمل في التعليم جانب التركي
ولا التعبي ولا المتوسط منهما والمقصود منه بيان فايدة قوله وقد
علم الخ قوله الكلام في اللغة ما يتكلم قليلا كان او كثيرا الاظهر راجع الى
ترك بيان المعنى اللغوي للكلمة وهو اللفظ ولتخصيص المعنى اللغوي
للكلام بالبيان ولا يخفى ان الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحي من الكلام
لشمول الكلام الكثير دون الكلمة وان الكلمة انسب بالمعنى الاصطلاحي للكلام
مخصوص كل من اللفظين بما خص به اصطلاحا لنجرد التميز بينهما في الاسم
ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مقتضيا به في اداء المرام على ما في القاموس
ولا يخفى انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل
عنه اليه قوله فالمتضمن اسم فاعل ~~تخصيص صورة الحلقة~~ انما عقب
المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا ان يكون اسم فاعل لتخصيص
صورة الحلقة باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام فينبغي ان يرى لاولو القراء
فاحفظ ولا تغفل عنه في نظايره وعده من هدايانا واجمع مع عشايره

مع عشايره قوله فلا يلزم اتحادهما اي اتحاد المتضمن والمتضمن في تضمن كلمتين الكلام
ومن قال المعنى فلا يلزم اتحادهما في الكلام الثاني فقد ضيق على نفسه المرجب
ولو جعل الهيئة جزء للكلام كان لتضمن الكلام للكلمتين معنى واضحا غير محتاج
الى هذا التدقيق لكنه لم يلتفت اليه لاحتياجه الى التصحيح كون الهيئة التي لم يست
بلفظ جزء اللفظ ومن قال ان المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد سواء
اراد بالاسناد نسبة احد الامرين الى الآخر او ضم كلمة الى اخرى فقد
سهى لان شيا منهما ليس جزء الكلام بل مدلول له او صفة لاجزائه قوله
اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد الخ سببية الاسناد باعتبار ان الاسناد صار
غشا لجمع الكلمتين ولتضمن اللفظ لهما فلو قيل ما تضمن كلمتين للاسناد لكان انسب
قوله خرجت المهملات اي الصرفة لكنه بقي زيد قايم حسق فان المجموع يصدق
عليه الحد وفيه انه يمكن كلاما مشتملا على حسق وان ابيت فاجعل كلمة باعتبا
ره عن لفظ موضوع لقرينة ان بحث النحوي على الالفاظ الموضوعة قوله
ومنها اسناد لقيد لمحاطب الا ولى نسبة لقيد الخ قوله دخل في التعريف
مثل زيد ابوه قايم ومثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله فان الاخبار
فيهما مع انهما مركبات في كون الخبر في زيد قايم ابوه مركبا نظرا الا ان الخبر
عندهم قائم وفاعله خارج عن الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة داخلة
في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما
قوله فانه في حكم هذا اللفظ ولذلك اعرب باعراب الاسم
وجعل مسندا اليه وصح قوله ولا ينافي ذلك الا في اسمين الخ فان المراد بالا
سم اعم من الاسم الحقيقي والحكمي ومعنى كون الاسناد اليه من خواص
الاسم انه من خواص الاسم الحقيقي والحكمي ولا يذهب عليك ان

اوخال مثل ويرمقلوب زيد في التعريف انما يحتاج الى التعميم للكلمتين لكل قوله
بالاسناد على ما حمله عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج لان
تضمن كلمتين هو مقلوب زيد مع الاسناد نعم انما يحتاج الى التعميم لادخال
مثل جسق قوله اعلم ان كلام المص ظاهر في ان ضرب زيدا قائما مجموعه
كلام انما قال ظاهر لجواز ان يراد به ما تضمن كلمتين فقط فيل لا يخفى انه
يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب كتحقق افراد
منه في ضربت اقوم رجلا ضرب وهو قائم على تعريف المفصل ايضا
ولا يذهب عليك ان خبر المبتدأ في قولك زيد ضربت عمرا في
داره مجموع ما ذكر لا مجرد ضربت وقد اتفقوا على ان خبر المبتدأ ههنا جملة فا
لكلام الذي هو مرادف الجملة عند صاحب المفصل يجب ان يكون مجموع
ما جعل خبرا لكنا في الحال والصفة اذا كانتا جملتين فينبغي ان يحمل عدم
المص عنه ولا عن عبارة تعريفه لا عدولا عن مذهبه قوله على الجمل التي هي
الاولى على الجمل الواقعة من غير قيد الخبرية وكانه قيدها قيد بابها
لان الانشائية عنده لا تقع خبرا والواقعة خبرا مثل زيد اضربه في تاويل
زيد مقول في حقه اضربه وبعد نجه ان مادة افتراق الجملة الكلام عن الكلام
لا تقتصر على الجمل الخبرية كما توهمه البيان بل من مادة الافتراق اضربه في زيد اضربه
سواء كان خبرا او متعلقا بالخبر وقوله اخبارا او اوصافا فاراد عليه
او احوالا او جملا قسمية او شروطا فان الحكم في الجزاء عند المص والامام يصح
قوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين ولا يكون تعريفه جامعا قوله
وفي بعض الحواشي اعتذر لكلامه مع انه خلاف ظاهر العبارة جدا الذي مثله لا يرد
ثمت من غير دفع فاحتمل انه بلغه من كلام المص ما دل على ان المذهب

ان القوم عنده هذا ونحن نقول مما يدل على ان الكلام عنده كالجملة ويكذبه ما في الحواشي
انه قال المص في بحث حرفي الاستفهام ان لهما صدر الكلام لانه لا ينبغي كون قام
ابوه في زيد قام ابوه كلاما عنده والا لا يصح قوله لهما صدر الكلام قوله ولا يتاتى
ذلك اي الكلام هذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمن او الاسناد بعيد عن
المراد قوله الا في ضمن اسمين اي لا يتحقق هذا المقام لعام الا في ضمن جزء من الخاصين
فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف والاظهر الانسب لفهم المتعلم ان يجعل في بمعنى من
لكن ينبغي ان يعلم انه لا يتاتى من كل اسمين لانه لا يتاتى من اسم الفعل والا من
فعل واسم اي اسم كان لانه لا يتاتى من فعل واسم فعل نعم يتاتى من اسم الفعل
اي فعل كان على ما ذهب اليه المص من جعل الافعال الناقصة فواعل لها
لكن التحقيق انه لا يتاتى من فعل واسم اي فعل كان قوله لان التركيب الثنائي
العقلي فيه ان حصر التركيب الثنائي في ستة وابطال ما عدا اثنين لا يوجب الا حصر الكلام
الثنائي في اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا
يحصل بدون الاسناد والاسناد لا يحصل بدون مسند اليه لا يكون الا اسما
ومسند لا يكون الا اسما او فعلا قوله ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من
تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد ولذا صرح المص بالحرف في تقسيم
دون تقسيم الكلمة وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام ستة في بادي
الراي بخلاف تعريف الكلمة قوله على معنى كائن في نفسه اي معتبر في حد ذاته
جعل في نفسه صفة معنى لا متعلقا بدل بدل اي دل بنفسه ولا حالا عن ضمير اي دل
كائنا في نفسه اي معتبرا في حد ذاته لئلا يفصل بين معنى وصفته اعني غير
مقترن بالاجنبي صفته لانه وان جاز لكن كون الفاصلة صفة اغرب
ومن الفهم اقرب قوله اي نفس ما دل لا نفس الاسم والا يوجب

معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور قوله فتذكير الضمير بناء على لفظ
الموصول لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن
لفظ الكلمة وتانيث مفهوم الكلمة ليست لذاته كتانيث معنى
بل لو انث الضمير الراجع اليه يكون ذلك التانيث لرعاية لفظ الكلمة
فتذكير الضمير الراجع الى ما دل ليس بمجرد رعاية اللفظ بل لرعاية اللفظ والمعنى قوله
ولذلك قيل الحرف ما يجعل اداة الطرف بمعنى اعتبار مدخوله
لا بمعنى افادة الدال اياه كما هو الشايع في نسبة المعنى الى الشيء يقال
هذا المعنى في هذا اللفظ يعني يستفاد منه قيل الحرف ما دل على معنى في غيره
فلا يتجه ان ما دل على معنى يكون ذلك المعنى فيه لا في غيره اذ لا معنى لكون
المعنى في الشيء الا معنى كونه مدلولا له ولا يتجه ايضا ان قيد في نفسه في تعريف
ما يقابل الحرف لغو نعم التركيب العربي ما دل على معنى لا في نفسه كما يقال
الدار لا في نفسها كذا ولا يقال الدار في غيرها كذا الا ان النحاة اجمعوا
على وضع ما يوافق لا في نفسه في المعنى موضعه وصار عرفا فيما بينهم فلا
التباس في معناه ولا وصمة في التعريف قوله ومحصوله ما ذكره
بعض المحققين يعني السيد الشريف قدس سره كانه اراد الشارح
التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد قدس سره كما هو المشهور
بل اخذه من كلام المصنف وليس كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح
يعرف ان المصنف بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته المجملة المنقولة
وقعت اتفاقا بحيث يحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكره
ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط
في دلالة الحروف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة

اللازمة الاضافة وانما لزم الاضافة لغرض اخر غير كون دلالته حتى يكون الدلالة
مشروطة بذكر المضاف اليه والاختصاص في انه بعد الوضع ولا دخل للواضع في الدلالة
حتى يكون الدلالة بشرط متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق
لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المصنف ايضا يستحق ان يقال في حقه ما قال السيد
المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام
يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى قوله
كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما في غيره وهو موجود في محل
كما ان في الخارج موجودا قائما بنفسه هو موجود في ذاته وموجودا قائما بغيره وهو
موجود في غيره كما ان غاية في ايضاح معنى الحرف وما يقابله وتنوير انما الاستعمال
فاني في الحدود الثلثة فان في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز
بل بمعنى الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى
الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد
في زيد وقولنا الدار لا في نفسها من قبيل واحد فمن قال ان هذا التشبيه لتنظير وجه
اخر لاستعمال لفظ في وهو انه لما كان المعنى الحرفي الغالب التابع للامر العارض للجوهر صح
ان ينسب الى ذلك الغير كما ينسب العرض الى محله بفي والمعنى المستقل لما شابه
الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال الجوهر
قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره فلم يتدبر فتدبر قوله كذلك في الذهن معقول
الاولى معلوم ولا يذهب عليك التفاوت بين المشبه والمشبه به بان
القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك
قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس
قوله فيصلح لان يكون محكوما عليه وبه الاولى يصلح لان يكون مسندا اليه

التابع

ن

ومسندا لكون وجب لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه
كما يصلح الملحوظ تبعا لان يكون ظرفا للحكم لا يصلح ان يكون ظرفا للنسبة
التامة بل لا يصح ان يكون ظرفا للنسبة اضافية كانت او تعليقية
فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منه اختصاص المحصورية
وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا
وملحقا به بما سوى الحرف ثم نقول يستفاد من كلام اهل التحقيق
المشهورين بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه ومحكوما به
لكون معناه غير معقول الا تبعا واله لملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا لا يصلح
لشيء منها وان الغير الذي يذكر الملحوظ بتبعيته ويجعل اله لملاحظته لابد ان
يذكر ويفهم معه حتى يفهم الملحوظ تبعا من لفظه وكلا الامرين باطلان
فان كل رجل مفهوم منه ملحوظا لحاظا ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل واله لتعرفها
وملاحظتها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو اله
لملاحظته معه لفهم معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه
اذا لم يكن اله لملاحظة ما حكم عليه ووسيلة الى احضاره وانما يتوقف
فهمه من لفظه على ذكر متعلقه اذا لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره فان قلت اذا كان
كل موضوعا لمعنى هو اله لملاحظة غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حين
الاضافة هو ملحوظ بالذات ليصح تعقل تعلق النسبة الاضافية بينه وبين ما
اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب الاضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع
اله لملاحظة الافراد فان قلت لا يصح ان يكون طرفا للنسبة مقصودة بالا
حداث وبعد احداث النسبة يصح جعل المجموع ملحوظا بالتبع فما لا يصلح ان
يكون مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح ان يصير طرف نسبة ما وانا جعلنا الكلام

الكلام اولا على طبق اجمالهم في المحكوم عليه وبه فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل
فان قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء ومفهوم من الا
بملاحظة الاول قصدا والثاني تبعا وكيف وقد قال فيما بعد واذا لاحظه العقل
حالة من حيث انه حالة بين السير والبصرة وجعله الة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بنفسه —
من حيث انه جعل الضمير راجعا الى ما جعله مدلول الابتداء مع ان مدلول الابتداء كلي
ومدلول من جزئي قلت مدلول من مدلول الابتداء من حيث انه اضيف الى
السير والبصرة وليس افراد الابتداء الاحصصا وليست افرادا حقيقية قوله كان معنى
مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولذلك يعقل اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكر متعلقه وهو
بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون مدلول من
لكن يصح ان يكون مدلول لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كان يقول كل ابتداء وقوله
لا حاجة يعني للفظ الابتداء في الدلالة عليه ومن حمله على نفي الحاجة عن المتكلم احتاج
الى ان يفسر قوله في الدلالة عليه بقوله من دله على كذا قوله لكن عبارة المفصل ظاهرة
في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم سبق ذكره فيها الا ان يقال ان الظاهر من
نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع وكان وجهه قرب
مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا اوهم مرجعين
الاقرب والابعد فهو للاقرب قوله ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه
باعتبار معناه التضمني دلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة ولانه جزء ما
وضع له تضمن ولانه لازم ما وضع له التزام والمعنى التضمني هو جزء المعنى الموضوع له فقد
حمل المعنى في التعريف على اعم من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر اذ المتبادر
من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة
الشمسية ثم لا تحمل اللفظ في التعريفات على خلاف المتبادر الا لصارف
لان هناك صارفا وهو ان المعنى المذكور في تقسيم الكلمة هو المعنى الاعم لغرينة

وصفه بالاقتران بالزمان في الفعل والاقتران بالزمان لتمام معنى الفعل
او لا يوصف الكل في العرف بالاقتران بالجزء كلا فلا يقال اقترن زيد ببدنه
ولو لا ان المراد بالمعنى ما هو اعم من المطابقي لما احتاج التعريف الى قيد غير مقترن
لخروج الفعل بتقييد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل على المعنى المطابقي بنفسه
بناء على ما زعموا ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل
معين فما لم يذكر الفاعل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى
المطابقي بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون الجزء فدلالة الفعل
بنفسه ليس الا على الحدث على ما قالوا والزمان ايضا على ما هو الظاهر واورد
عليه انه يعد توقف الدلالة المطابقية على الضميمة لا معنى للدلالة التضمنية
بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة فالمتوقفة
على الضميمة لان معنى الدلالة بنفسه استقلال الدال بالمفهومية والحدث
معنى مستقل بالمفهومية وانما توقف فهمه على الضميمة بواسطة عدم استقلال
ما هو شرط فهمه بالمفهومية منه اعني المعنى المطابقي يعني انه لا شك في انه يفهم
عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي فكيف
يتم ما اتفقوا عليه ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة وهذا مما تحير فيه
العقلاء قرنا بعد قرن وقد بذلنا فيه جهدنا بلطف من الله وعونه في
شرح الرسالة الوضعية الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال الضبط لان
الامور مرسومة باوقاتها ولما ظهر ينبوع المياه الصافية في هذا المقام
عرفناها بالذي يشفي الاكباد العطشى وان كان من طعن الحاسد
بعدم سعة حوصلته الكتاب ليس بحري قبوله وبالله التوفيق لا خفاء
في ان اللفظ لا يدل على المعنى الا بتذكير الوضع وفهم المعنى من اللفظ

ويمكن ان يقول كون الدلالة التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها بدون المطابقة منه

من اللفظ ودلالته عليه متأخر عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ زيد
مثلا تذكر وضعه لمعناه فقد حضر معناه عنده في ضمن تذكر الوضع اولا يمكن
استحضار الوضع بدون حضور طرفيه فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن
تذكر الوضع دلالة الوضع للفظ لان المعروض ان تلك الدلالة متأخرة
عنه بل لا بد للدلالة من امر اخر متسبب من اللفظ وهو التفات النفس
اليه من حيث انه مراد اللافظ والذي دعاه الى التلفظ به فيقول اذا سمع العالم
بالوضع ضرب على الوجه العالم بلفظه تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده
مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ
ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى
الموضوع له بالضميمة فاذا حضر عنده مع ضميمة التفت اليه من اللفظ من حيث
انه مراد فهذا الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة
التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقي
ومن هنا تبين سر ما اشتهر من رئيس العقلاء الشيخ ابي علي بن سينا ان
المطلوب الارادة شرط الدلالة وعلم انه كلام بليغ غاية التحقيق وليس مما
يتعجب منه وقوعه من مثله كما زعم كل من بلغه الى الآن فان الدلالة الا
التفات من اللفظ الى المعنى من حيث انه مراد فلو لا العلم بالارادة للمعنى من
اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى معنى فلم يتحقق دلالة لا على المراد ولا
على الجزء منه ولا على لازمه ومن هنا تبين ان دلالة المشترك يتوقف
على القرينة وليس ما سمي تحقيقا من ان الارادة متوقفة دون الدلالة حقيقا
بان يعتد بازائه ولنطبق فكره عميقا فلا تحتاج ان ينبهك على ان القرينة
ليس شرطا لدلالة المشترك بخصوصها بل المنفرد ايضا قد يحتاج الى القرينة

احتاج المشترك اذا صار جزءا للفظ آخر وكل من لفظ عبد ولفظ الله في عبد الله
محتاجان في دلالتهما على المعنى الى قرينة صارفة للفظ عبد الله عن ارادة معناه
العلمي واسلكك ان لا تسام من اقتناصه برد التحقيق لتعاكب ما عودت
نفسك بقبوله من غير تدقيق ~~التوفيق اعلم ان القول بان الفعل موضوع~~ توثيق
للحدث ونفضي الى تتمة ما ادى اليه موافقه رفيق التوفيق اعلم ان القول با
ن الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا لان الفعل
لا يكون بدون الفاعل فالجاهم مضطربين ساحت تصحيح تمرّ ذلك الى ان
جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل لئلا يكون له بد من الفاعل والاضطرار
لمن شرح الله صدره ورزقه نصره فنقول لك مما الهمني ربي ان الفعل
موضوع للحدث مقيدا بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجمل
الاسمية اذ لا يخفى على المنصف على انه لا تناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة
وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان ان النسبة ليست مدلولة
للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا ان دلالة المفرد لا تكون
تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين وانما الزم مع
الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه يكون مستعدا
لان ينسب الى شيء فيلزم اسناده الى شيء لئلا يكون احضاره على
هذا الوجه لغوا قوله المراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول
لم يكتف بقوله بحسب الوضع لانه لا ينفع في ادخال اسماء الافعال واخراج
الافعال المنسلخة عن الزمان الا ان ننكر الوضع للمعنى الزماني في اسماء الا
فعال ولغو الزماني في الافعال المنسلخة عن الزمان والانكار مكابرة
لتحقق امارة الوضع فيهما وهو فهم المعنى بلا قرينة والشهادة صريح التعريف

مع تعرف المصنف لها بالوضع واما نفع التقييد بالوضع الاول فباعتبار ان مثل
زيد يدل على معنى مستقل هو الذات غير مقترن بحسب الوضع الاول
وهو الوضع العقلي لانه لم يكن الذات داخلة في الوضع العقلي واسماء
الافعال دوال على معنى مستقل هو الحدث غير مقترن في الوضع الاول
لان الوضع الاول لها لنفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في
الوضع الاول غير مقترن والافعال المنسلخة دوال على معان مستقلة مقترنة
في الوضع السابق وهو الوضع الفعلي لها فانها في الوضع الفعلي موضوعة
لهذا الحدث والزمان هذا ولا يخفى ان تسميته اسماء الافعال عبرت باعتبا
ر وصفه الحالي اللفظي وعدم اقترانه باعتبار الوضع الاصلي وذلك بعيد
عن الاعتبار اذ اللائق ان يكون مدار الاسمية على وضع واحد ولا يكون
وضع لغوا معتبر الاعتبار شيء في اسماء الافعال مثل دونك وضعه الاول
وهو الوضع الظرفي لغو في اعتبار اسميتها والا لم يكن كلمة ومعتبر فيها
لان عدم الاقتران انما يتحقق به ووضعه الثاني معتبر لانه باعتباره يكون
كلمة ولغو لانه باعتباره لا يكون غير مقترن قوله على وزن قوقاة كتب
على الحاشية الدجاجة تقوق اي تصيح قوقاة وقيقا على وزن فعلل فعللة
وفعلالا قوله او عن المصادر التي الخ يعني او عن معاني المصادر التي كانت
تلك المصادر في الاصل اصواتا والمصادر التي هذه الاسماء منقولة
عن معانيها هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض
معانيه الى معنى آخر لا عن معنى لفظ آخر فكون تلك المصادر في الاصل
اصواتا عبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا ثم قوله او عن الظرف
يعني او عن معنى الظرف والجار والمجرور قوله فانه على تقدير شيء ال

اشارة الى الاختلاف اذ الاقوال فيه ثلثة ثانيها كونها مجازا في الا
ستقبال وثالثها كونه مجازا في الحال فانه يدل على زمانين معينين
من الازمنة الثلاثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها قد عرفت
ان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا يدل الا على زمان واحد قوله
لما فرغ عن بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة
او ليفيد معرفة الاسم في الجملة وامتيازه عن اخويه لمن لا يرجى منه فهم تعريف
الاسم لغاية غموضه ولتوقف معرفته على تعقل استقلال المعنى مع انه كاد
ان لا يستقل به فهم كثير من المخاطبين بهذا الكتاب ولك ان تقول
نزع بيان احكام مشتركة بين قسمي الاسم قدم على التقسيم وذكر الجر على سبيل
التقريب لشركته مع ما ذكر في الاختصاص قوله فقال ومن خواصه منها
اى منها من اول الامر ولهذا قدم على المبتدا وليس التقديم للحصر ولا
للتفاوت وما ذكرنا لم نجد ان التنبيه على البعضية لا يستدعي ذكر من لحصوله
من شاهدة ما ذكر ثم لا بد من ذكر من ليصح ربط صيغة الجمع الدال على
الكثرة بالامور الخمسة الخ من غير ارتكاب تجوز واعلم ان التنبيه
المذكور مبني على ان ملاحظة الربط متاخرة عن ملاحظة العطف والا لم يفد
فلم من الا ان كل واحد من الامور المذكورة بعض من الخواص وليس
التنبيه المذكور خفيا وان كان تقدم ملاحظة الربط اشيع لان افادة
ان كل واحد من الخمسة بعض من الخواص من توضيح الواضحات بل تو
ضيح ما هو اوضح من ان يخفى فالعاقل يحمل العبارة على ما يفيد لا يخفى
قوله خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره فسر الاختصاص بنفي
الوجود في الغير على ان النفي راجع الى القيد كما هو المتعارف عند ارباب

عند ارباب الادب والعرف في استعمال بلغاء العرب فيكون مآله انه يوجد فيه
ولا يوجد في غيره فمن قال قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص ص
فلم يتدبر او تدبر فلم يتذكر والمراد بالخاصة ههنا الامر المختص مجموعا كان
اولا ومن جملة عبارة عن الخارج المحمول على الشيء اوجب في كلام المصنف
تكلفات لا تحصى وتعسفات لا تخفى قوله دخول اللام اي لام التعريف شاع
اللام فيما بينهم في هذا القسم بحيث ينصرف اليه من غير حاجة الى التعريف
وجعل اللام فيها عوضا عن المضاف اليه يخرجها عن عداد فوائدها ولو
لم نات عن ادنى تكلف لاولته بلام التعريف وما على صورته فيشمل اللام
الموصول فانه ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل الا اسم الفاعل واسم المفعول كما
تعرفه في بحث الاسم الموصول والالف واللام الزائدة والالف واللام التي هي
جزء الكلمة كما في النجم ولو قيل المتبادر من اللام جميع اللامات لم يبعد قوله
ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه
الصلوة والسلام على الغير خير قوله ليس من امبر امصيام في امسفر في جواب
سائل من حمير حين قال امن امبر امصيام في امسفر قوله لكنه لم يتعرض
له لعدم شهرته فلم يخصص الامور المذكورة بالتعرض الا لشهرتها بل نقول
لو قال حرف التعريف لم يتبادر منه الا ما يتبادر من اللام ويكون تطويلا
بلا طائل وقلما يستفاد منه اختصاص غيره وان كان للمبهم وحرف النداء
كلها وبعضها فتامل وانما تعرض لعدم التعرض لبعض اقسام اداة
التعريف دون سائر الخواص لان في تخصيص التعرض باللام ايهام عدم
اختصاص الباقي من اقسام اداة التعريف كما ان في تخصيص الجر
من بين اقسام الاعراب الدلالة على عدم اختصاص باقي اقسامه

قوله او في اختياره اللام على الالف او الالف واللام ويستفاد منه اختياره على
حرف التعريف ايضا وان لم يكن سوق الكلام له ويمكن ان يكون اختيار
اللام لانه ثابت مع الاسم المعرف درجا وابتداء بخلاف الهمزة وال فهو
احق بجعله علامة معرفتها الاسم قوله اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب
اليه سيبويه لان الحق في هذه المسئلة معه وان الخليل اعلى كعبا منه صرح
به المحقق الشريف قدس سره في شرحه للكشاف ويشهد له ما قال في اعراب الفاتحة
لم يسبق احد مثله من علماء النحو ولم يخلف بعده مثله قوله لتعذر الابتداء بالساكن
فان قلت ما فايدة وضع اللفظ ساكنا اوساكن الاول حتى يحتاج الى
زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام قلت حصول الخفة في اثناء التركيب
بحذف الهمزة مع سهولة الادغام وتقرير مذهب سيبويه بان التعريف
نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله ايضا حرفا ساكنا
قلت بل الانسب ان يكون دليله متصفا بنقيض ما اتصف به دليل نقيضه
قوله واما الخليل فذهب الى انها ال وكان همزتها في الاصل للقطع
جعلت للوصل طلبا للخفة المدعوة لكثرة استعمالها قوله
والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وانما حذفها مع كونها علامة لان اللام
اللازمة منها اعانه ذكرها قوله لانه لتعين معنى مستقل المفهوم بدل
عليه اللفظ مطابقة تبع في ذلك الشيخ الرضي وهو ضعيف جدا لانتقاضه
بمثل عندي الاسد الرمي لانه لتعين ما دل عليه اللفظ الزاما وبمثل الحسن
والعصب فانه لا ينكر منصف ان التعيين للذات المعتبر في مفهوم الحسن
وللاثر للصفة والنسبة المعتبرة في مفهوم اللفظ من تعريف اللام
فالاولى ان يقال التعريف والتنكير يتعاقبان على اللفظ وكذلك

وكذلك علامتهما فلما لم يكن في الفعل علامة تنكير لم يدخل عليه اللام قوله
كالموصولات قد حقق في موضعه ان الذي في الاصل لذي زيد
عليه ارادة التعريف قوله ومنها دخول الجر كالتنوين يكون
مصدرا فلا حاجة لهما بهذا المعنى الى الدخول كاللام الا ان فهم الحركة
والنون الكتب منهما اسبق فما اختاره الشارح اليق قوله وفي الجر
تقديرا الاولى او تقديرا قوله واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية
هذا اولى مما يقال ان الاضافة اللفظية لا يكون المضاف اليه فيها
الا فاعلا او مفعولا في المعنى والفعل والحرف لا يكونان شيئا منهما
لانه يحتاج الى ان يتبين وجه اختصاص الفاعلية والمفعولية بالاسم
قوله والمراد بكون الشيء مسندا اليه فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء
بارجاع ضمير اليه الى ما هو كما ظهوره كالمذكور ولم يفسر بالاسناد الى الاسم
اما لما قيل انه لو اريد ذلك للغا الحكم بالاختصاص واما لما نقول
انه لا يصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان
معرفته بعد معرفة الاسم قوله اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص
والتخفيف في عدم جريان التعريف في مفهوم الفعل وكذا
التخصيص نظر نعم التخفيف في غير مسئلة الحسن الوجه لا يجري فيه
بلا خفاء لانه بحذف التنوين او نون التثنية والجمع وشيء منها
لا يوجد في الفعل واما تخفيف الحسن الوجه وان يمكن في الفعل لكنه
لم يضف باعتبار طرا اللباب ولك ان تقول الكلام في الاضافة
بتقدير حرف الجر ~~والاضافة اللفظية فرع المعنوية~~ ونحن نقول الحدث
الذي في مفهوم الفعل اعتبر نسبته الى الفاعل والمفعول ابدا على

وجه لا تجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة
اللفظية فرع المعنوية قوله وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا مع
ان قوله والجر علم الاضافة يدعو الى تفسيرها على طبق نظيره بكون الشيء
مضافا اليه وتحرج الى اعتبار قيد بتقدير حرف الجر قوله لان الفعل
او الجملة قد يقع مضافا اليه اختلف في ان المضاف اليه في المثال المذكور
الجملة مع الاتفاق في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها
اذا اضيف اليها قوله وقد يقال هذا اي احد الامرين من الفعل
والجملة قيل ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا لان الموافق لا
ختصاص الجر بالاسم ولتعريف المص للمضاف اليه فيما بعد قلت
كان الشارح ايضا لا اتباع في ترجيح التاويل وانما اشار بكلمة
الى ضعف ما بني على هذه الدعوى من حمل قول المص على المعنى الشامل
لكون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولا ضرورة تدعو اليه
فانه لم يلزم استثناء الخاص فليحمل على ما هو ظاهر اختصاصا صادقا بقوله
لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه انه قد يقع كذلك بحسب الظاهر لانه
يكفي في ترجيح ما اختاره (على) في تفسير عبارته قوله فالاضافة بتقدير حرف
الجر مطلقا تختص بالاسم المراد بالاضافة ههنا ليس كون الشيء مضافا
كون الشيء مضافا اليه بل النسبة بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم
مطلقا ان شيئا من طرفيه لا يكون الا اسما قوله معربا له المص في الا
يضاح هو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل
اظهار المعاني وازالة الفساد والالتباس او من اعربت
الكلم جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر لا من الاعراب العرفي

باعرابه ~~لان الاعراب العرفي~~ باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس
معرب بكسر الراء وهذا كلامه وكانه يريد بالاعراب العرفي ما هو مذهب
المفصل اي اختلاف اخر المعرب لان ما هو مذهبه وهو اختلاف اخر المعرب
به لانه لا يصح ان يشتق منه شيء وبهذا ظهر ان من قال فيه
انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون
القياس ما ذكر لم يات بما فيه لان الاسم المعرب مختلف الاخر لا محل
الاختلاف او لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا باسم يسمى المكان كما
لا يخفى قوله فالمعرب الذي هو قسم من الاسم يحتمل ان يكون المعرب
والمبني قيد بين للقسم لا لنفس القسم لانهما يشملان الاسم والفعل والحرف
وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا الا انه يلزم تخصيص تعريف الاعراب
والعامل باعراب الاسم وعامله لو كان البيان على مذهب البصري لانه
لم يثبت في الفعل المعرب معان مقتضية للاعراب بخلاف
الكوفي وعلى اي تقدير يلزم تخصيص تقسيم الاعراب باعراب الاسم قوله
اي الاسم الذي انتفع بهذا الاعتبار وروده مثبت الاصل على التعريف
لانه لم يشبه الاصل مشابهة موجبة للبناء والامكان مبنيا بالمعنى
لا بالاضافة (في) انه ولولا اعتبار هذا القيد لصار الجزء مفيد التركيب نحو
تركيبا يتحقق معه العامل ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم وان لم يبعد
لكن اعتبار هذا القيد في كمال البعد ولا يهدى اليه قرينة قوله
ركب مع الغير بعد الالية ظهور كون المعرب اسما فقيل حمل المركب
على هذا المعنى بعيد والظاهر منه ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف
على بعلبك ضعيف قوله لم يشبه اي لم يناسب افسر المناسبة التي

هي المشاركة في الكيف بالمناسبة التي هي اعم او لتشارك المشبه به
في الاضافة الى المبني لئلا يدخل في تعريف المعرب المناسب الغير
المشارك نحو يومئذ قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب ضبطها صاحب
المفصل بتضمن معنى مبني الاصل ومشابهته في الاحتياج الى الغير كما في
الموصولات المبهمات ووقوعه موقعه كاسماء الافعال ومشابهته الواقع موقعه
كفجار وفساق وحضار ووقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم
او اضافته اليه نحو يومئذ فالمناسبة المؤثرة انما تتعين بعد ضبط المبنيات
بهذا الاعتبار التقديم على المعربات فلذا قدمها صاحب اللباب
قوله فالاضافة بيانية ليس الاصل في البناء اعم من وجه من المبني بل
اخص مطلقا واضافة الاعم الى الاخص لامية انما البيانية اضافة
الاعم من الاخص كما لا يخفى على من له اضافة معنوية الى هذا الفن
فالوجه في الاضافة البيانية ان لا يخص الاصل بالاصل في البناء بل يطلق
ليشمل المعرب لان الاسم هو الاصل لكن في الاعراب ويكون بيانه با
لاصل لانه في الواقع اجعل في البناء والتوجيه لكلام الشارح مجال
لمن له في فهم المعاني استقلال قوله ومولاه فتى قال المحقق الشريف
في حواشي المتوسط جعل بعضهم المحل من حيث هي جملة قسمان اسما وفعلا
والاسم بغير اللام لا حاجة الى قوله بغير اللام لان النحو لا يسمى بالاسم الا بل
مضارعا نحو وما والاسم اصطلاحا ما هو بغير اللام قوله فاعتبر العلامة مجرد
الصلاحية لاستحقاق الاعراب الخ لم يقل اعتبر العلامة مجرد الصلاحية
للاعراب لانه لا يحصل الفرق بين اعتبار المص والعلامة لان المص
ايضا لم يعتبر الا الصلاحية دون الاعراب بالفعل بل الفرق باعتبار

باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المص واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة
والعبارة الاوضح المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل
وعند المص الاعراب بالقرينة من الفعل قوله ولذا يقال لم تعرب الكلمة
وهي معربة لم يوجد على طريقة المص معرب اصطلاحي لم يعرب لانه لا يخلو
عن اعراب محقق او مقدر وكانه اريد سلب الاعراب بحسب اللفظ
الذات لان ذات الاعراب متأخرة عن المعرب او اريد سلب
الاعراب بحسب الظاهر الا انه على الثاني لا ينفع الشارح فيما هو بصدده
فالاولى تدقيق فلقي لا يناسب النحاة قوله لان الغرض من
وضع علم النحو ان يعرب به احوال اواخر الكلم اعلم ان الغرض من النحو
لا يقتصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل من الغرض منه معرفة الهيئات
التركيبية والتقديم ما حقه التقديم وتأخير ما حقه التأخير مثلا وجوب تقديم
المتضمن لمعنى الاستفهام على سائر اجزاء الكلام مما يتعلق بعلم النحو فالاولى الاولى
ان يقول من جملة الغرض من علم النحو الخ قوله فان العارف باحكامها
كذلك مستغن عن النحو اشار بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف المتعلم
للمعرب اختلاف الاواخر بالتتبع لان العارف بالتتبع لا يعلم المعرب
بهذا التعريف لانه يكون عبثا فتعين ان يكون معرفة اختلاف الاواخر
بالتعلم في هذا الفن وتعلم في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب
فلو عرف المعرب به لزم توقف معرفة المعرب على معرفته وتوقف معرفته
على معرفة المعرب فافهم تقدم موقف للمعرب بهذا للمعرب التعريف على نفسه
وهذا من افحش معايب التعريف المسمى بالدور وهو الذي صرح المص
بانه عدل عن المشهور لاجله الا ان الشارح طوى ذكر لفظ [illegible]

لئلا يحتاج المتعلم الى معرفة معنى المعرب قبل اوانها والعجب ممن قال اشار بقوله
فالمقصود من معرفة المعرب الخ الى ان ليس في نفس التعريف فائدة
بل في المقصود منه لان المقصود منه تحصيل كلية تجعل كبرى لصغرى سهلة الحصول
لاستنتاج نتيجة وح يكون الصغرى عين النتيجة مثلا اذا قيل هذا معرب
وكل معرب مما يختلف آخره به ينتج ان هذا يختلف آخره به وقولنا هذا انما
يختلف آخره به عين هذا معرب فقد صرف الكلام الى ما لم يقصد
ن في المقام واخرجه عن الوضوح والانتظام فاشكل على نفسه بمنع كون
الصغرى عين النتيجة للتفاوت بالاجمال والتفصيل واجاب بما
لا يهتدى به الى وجه الصواب فهو وان كان احق بمعرفة مقاصد الشارح
الجليل لكونه من المتدربين على ملازمة مجلسه الجليل الا انه افاد بهذا النظر
حسن ظنه بسيد الوادم مفيض نعمة البيان على العرب والعجم نفعنا الله
سمع مقالتي نوعا ما فادها كما سمعها ورب حامل فقه الى من هو
افقه منه هذا وقد افاد في استادي ومن هو جدي انه جدي وعمي
دي حسام الملة والدين داود الخوافي استاد ائمة زمانه بالبيان العالي
في افاض الله عليه شآبيب غفرانه الواقي انه يمنع قول المص انه
ليس الكلام مع المتتبع لانه يجوز ان يكون الكلام مع المتتبع العارف
اختلاف اواخر الكلم من غير ان يكون متميزا بين مرفوعها ومنصوبها
ومجرورها فيتعلم المعرب في الفن بهذا الوجه لا يعرف من النحو الا الحكم
بل يعرف منه بمعرفة المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الاحكام
الحاصلة للمعربات في التراكيب اسأل الله الحق هداية الطريق انه قريب
مجيب قوله فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه

انما

انه مما يختلف آخره فان مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه كما اشار اليه فيما بعد
قوله وحكمه اي من جملة احكامه واثاره اشار الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب
على صفة الاعراب والى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق فيؤول الى
انه بعض حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه تفخيم معترضه كما سيورده بعد من دفع الا
عتراض بانه يخرج من الحكم المذكور حكم معرب ركب مع عامله ابتداء وتفسير الحكم
بالاثر في هذا المقام مما اتى به اقوام بعد اقوالهم وان لم اعثر على ماخذه في فنون
الكلام ولا يبعد ان يراد بحكمه ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغي
مل ان يحكم به في الفن على المعرب ولا ينبغي ان يعرف به قوله باختلاف العوامل
فان قلت الفاعل لا يجمع على فواعل الا اسما قلت فلعله جمع عاملة لان العامل
قد لا يكون غير كلمة وقيل العامل صار اسما في عرف النحاة قوله اي بسبب
اختلاف العوامل الداخلة عليه انما قيد العوامل بالداخلة عليه لان مجرد الاخبار
عن اختلاف العوامل في وقت ما ولا يختلف آخره به وانما يختلف بسبب
اختلاف العوامل الداخلة عليه وهذا اولى مما قيل خرج بهذا التقييد اختلاف
اخر المستفهم بكلمة من باعتبار العوامل الداخلة على المستفهم عنه نحو منا
زيدا او من زيد اذا قيل جاء في زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ثم التقييد
بالعوامل الداخلة عليه يخرج عامل المبتدأ والخبر لان الدخول اما اللحوق بالاخر
او الاول وذا لا يتصور في الامور المعنوية كما تر قوله وانما خصصنا
اختلافهما بكونه في العمل لئلا الى آخره وليكون اللفظ محمولا على الا بعضه
في عرف الكم هو قوله او على المصدر اي يختلف اختلاف لفظا واياك
ان تفرق بين هذا التوجيه والتوجيه الاول بانه يحتمل ان يتعلق باختلاف
العوامل لان تعلقه باختلاف العوامل لو حيث كونه فاصل العدم حضر العوامل

فى اللفظ والمقدر على انهما سيان منا وبان **قوله** فان اصله فتى وفتيا
وبقى وذكر الباء ليلا يتوهم المبتدى جنبه وبين فتى لانا وسهاخطا **قوله**
والاختلاف اللفظى والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه
لئلا ينتقض الى قلت لا انتقاض وان لا يجعل اختلاف العوامل اعم فانا
نقول المراد باختلاف العوامل فى العمل ان يطلب كل منها اثرا
متباينا لا اثر الاخرى فى الاخر فقولنا ازيد والى ليسا بعاملين
مختلفين فى غير المنصرف وعاملان مختلفان فى المنصرف **قوله**
لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين
بمسلمين ومررت بمسلمين مثنى كان او مجموعا قوله وقولنا معطوف
على قولنا فهو فى تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت مسلمين ومررت
بمسلمين مقوله مثنى او مجموعا متعلق بالمثل لا بهذا المقول فلا يتوجه
لا يصح الا ان يكون مثنى او مجموعا وبما اقتضى منه العجب ما قيل المراد مرلو
هامين الصورتين فاذن ظهر شمول للمثنى والمجموع فخذ ما اتيتك وكن
من الشاكرين **قوله** فان قلت لم يتحقق الاختلاف لا فى اخر المعرب
ولا فى العوامل سواء اريد بالعوامل الجماعة او ما فوق الواحد **قوله** اذا ركب
بعض الاسما المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداء اى اذا
ركب كانت مع عامله ومتحققا معه فقوله مع ليس ظرفا للتركيب
ومن جعله ظرفا للتركيب اورد عليه ان التركيب مع العامل لا يكون
الا اذا كان لفظيا فجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء ويتحقق
اختلاف العوامل لسبق عاملين معنويين فتحقق الاختلاف فى اخر
المعرب وفى العوامل واجاب عنه بانه لا يتحقق لعاملين معنويين

معنوين هذا وفيه نظر من وجوه الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد
كما لا يخفى والثانى انه لا يصح قول الشارح ليس فيه اختلاف الاخر والاختلاف
العوامل ليتحقق اختلاف الاخر والثالث ان العامل المعنوى لا ينحصر فى
فى عامل الرفع وانما ينحصر فيه عامل معنوى ليس بمعنى الفعل وللعامل
المعنوى الذى هو معنى الفعل اقسام متعددة ناصبة للظرف والمفعول
معه فصلناها فى الفوائد وشرحه الرابع انه لا انجاء للسؤال لانه لم يقل كلما
ركب مع عامله ابتداء حتى يتجه شئ لا نقول اذا سبق على التركيب
مع العامل عاملان معنويان لم يكن التركيب للاسم المعدود مع العامل لانا
نقول التركيب لاسم المعدود لكن لا ابتداء بل ثانيا ومع ذلك يركب
الاسم المعدود مع العامل ابتداء اذ لم يسبق عليه تركيب المعدود مع العامل
وان سبق عليه تركيبه لا مع العامل ولو لم يكن التركيب ثانيا للاسم المعدود
لم يكن لعبد التركيب بابتداء معنى فاعرفه **قوله** غاية الامر ان هذا الحكم لا
يكون من خواص الت ما فيه انه اذا كان المعنى ان هذا حكم بعض المعرب
لم ينتفع المبتدى المتعلم ببيان هذا الحكم فانه اذا اورد عليه معرب لا يعرف
انه هل يجرى فيه هذا الحكم اولا فيل فلكن المراد اختلاف الآخر باختلاف
العوامل وقتاما وهذا الحكم كلى لا ينبغى ان يرد بان يحتمل ان يكون
معرب لا يرد عليه العوامل المختلفة وقتاما لان الاحتمال العرف
لا يكفى لنقض الاحكام الادبية وقيل المراد استعداد الاختلاف
ورد جواب الشارح عليها بانه اوفق بالعبارة اذ المتبادر الاختلاف
بالفعل من غير تعبد بوقت ما وليس بمرجح لما عرفت ان الظاهر
بيان الحكم الكلى لينتفع به المتعلم **قوله** وحين يراد بالموصوف الحركة

او الحرف لا بد العامل والمقتضي فان قلت قد فسر كلمة ما بحرف او حركة فلم جعلها موصولة بل موصوفة فينبغي ان يقول وحين يراد بما الموصوفة حركة او حرف قلت كلمة ما كلما وقع هكذا يحتمل الامرين فنبه على الامر الاول اولا وعلى الثاني ثانيا حيث قال وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف نوف الحركة والحرف على تقدير ما الموصولة وانما قدم الاشارة الى الموصوفة لانه انسب في امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب الشارح في حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة والاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا بد العامل والمقتضي انه لا يرد عامل ولا مقتضي على السلب الكلي والذي يقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يرد كل عامل وشيء من المقتضي ولا يذهب على احد انه بعيد عن الفهم جدا وانما قال والاولى اشارة الى صحة التوجيه الاول ايضا لان ما لا يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية القريبة المفهومة من الجارة لكن الاولى ان يخرج الجميع بالسببية ولا يرتكب مزيد تكلف ولا يذهب عليك ان قوله ولو ابقيت يدل على ترجيح تخصيص كلمة ما لا اشعار كلمة لو على امتناع الابقاء فاذا ترجح اعتبار السببية القريبة كان الاولى ان يقال فاذا ابقيت لدلالة اذا على التحقيق فتامل ولك ان تقول يمكن ان يراد بكلمة ما حرف آخر او حركة كذلك بدعا اورده من امثال الباء الجارة ولو اريد بحرف حرف المبنا في وسط المبنا وحين مقارنته بالحركة لم يجز عامل على حرف واحد كما

وكما لا بد من اخراج العامل واخرج المقتضي لا بد من اخراج مجموع العامل والمقتضي ومن اخراج مجموع العامل والمقتضي والاعراب فان السببية وهو التقدم بالذات كما تحقق بين اختلاف آخر المعرب وكل من تلك الثلثة يحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع من تقييد السببية بالقرب لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس مما يخلل فيه وبين الاختلاف تقدم آخر بخلاف تقدم العامل والمقتضي او المجموع ومن قال ليس للمجموع سببية الا سببية اجزائه المركبة من القريبة والبعيدة لم يات بكلمة واضحة وتقييد اخص تخصيص كلمة ما بمزية اخراج المجموع كما يختص باخراج المتكلم الذي هو السبب القريب الحقيقي لاختلاف الاخر فرجح بل تعين في الاعتبار فاعتبروا يا اولي الالباب لبصائر وا
قوله خرج حركة نحو غلامي اراد بنحو غلامي ما في نظايره ومن قال اراد بجر الجوار في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالجر جلكم فلم يجز من قبيل نظائره الا الى خلاف ما اجمع عليه من كون جر الجوار والجار الزايد من الاعراب هذا ولو قال الشارح خرج نحو حركة غلامي لكان ادخل في النحو لشموله ياء ما قبل ياء المتكلم نحو مسلمي في جاء في مسلمي وقوله لانه معرب على اختيار المص اشارة الى ما ذهب اليه بعض النحاة انه مبني ولا تحقى انه لو قيل في تعريف الاعراب انه ما في آخر المعرب اعني من حيث انه معرب لتم التعريف ولا يتجه عليه شيء فتامل **قوله** ان ينبه على فايدة وضع الاعراب وترجيح الاتيان به على تركه او اراد التنبيه على فايدة وضعه في الاسما دون الافعال والحروف **قوله** ليدل على المعاني جمع معنى وهو بالتفسير شيء وحمله على القيام بالنسبة المقابل المعين بعيد عن الفهم ولا يقود اليه فايدة وكذا في ما ياتي في تعريف العامل **قوله** حيث قال في شرحه

على هذا الكتاب والاوجه ان المص ومن قال هو علة وضع الاعراب
اراد ولو انه متعلق بوضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام والالم يتطبق
الغرض على الفعل لان الدعوى على تقدير تعلقه باختلف ان اختلاف
الآخر لغرض الدلالة على المعاني وهذا الغرض لا يستدعي اختلاف الآخر
بل وضع الاعراب مطلقا قوله ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف اسند الدلالة
الى الاختلاف باعتبار ان له مدخلية في دلالة ما به الاختلاف على المعاني المفصلة
والا فالموضوع للمعاني عند المص ما به الاختلاف على اختلاف بينه وبين
السلف حيث قالوا الاعراب هو الاختلاف وخالفهم المص لان تعيين
ما به الاختلاف للمعنى اولى لانه امر محقق واضح بخلاف الاختلاف فانه امر
معنوي اعتباري ولانه لازم لكل معرب بخلاف الاختلاف هذا فنقول الاولى
ان الموضوع للمعاني ما به الاختلاف والاولى بوضع الاعراب المستعمل في مقابلة
البناء الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف قوله على صيغة اسم الفاعل
فيكون المعنى على اخذ كل من المعاني المعرب واما المفتوح على صيغة اسم المفعول
فيدل على ان كل معرب باخذ تلك المعاني فكل منهما يدل على
تبديل المعاني في المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار المعرب
اخذا للمعنى من اعتبار العكس فلهذا قال الفاضل الهندي انه على صيغة اسم
المفعول والشارح لما استحسن ترك ما هو المشهور الدائر على السنة
الكافة لمجرد افريته هذا الاعتبار حكم بانه على صيغة اسم الفاعل ولا ينبغي ان
يتوهم ان اعتوار المعرب المعاني لا يفيد تبدلها في المعرب فلهذا
اعرض عنه بالحركة الذي هو الاصل او الاعراب مطلقا في اخر المعرب
اي الاعراب الشارح لانه المخالف لما هو الواقع قوله وانما جعل الاعراب

الاعراب في اخر المعرب اي الاعراب بالحركة الذي هو الاصل او الاعراب
مطلقا في اخر المعرب حقيقة او حكما فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه
الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل وكون الحركة بعد الكلمة ليظهر بيانا
قوله لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفة فعلى هذا الالفاظ عليه
ونظائرها صفات للمدلولات الالفاظ وذهب الشيخ الرضي الى انها صفات
الالفاظ فقال في تاخر الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف
ولا يخفى ان الظاهر من قوله والصفة متاخرة ان وجه التاخر تاخر المدلول
والاوجه ان تاخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل
الموصوف والاقرب ان يقال جعل الاعراب في اخر الاسم لان كل من
حروف الكلمة معتبر البنية الكلمة ولا يرضى بتغيرها مهما امكن لئلا يختل دلالة
الكلمة على معناها بخلاف الحرف الآخر فانه لا مدخل له في البنية ولهذا
قيل تعلم على صيغة الامر على هيئة ما ضبطه قوله اي انواع اعراب الاسم ثلثة
بناء على ان الخبر مجموع الثلثة فلا يشكل الحمل على الانواع ووجه تقديم العطف
على الربط قوله ولا يطلق على الحركات البنائية ولا غيرها من حركات
غير الآخر قوله فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي غيرها من
غير الاعرابية ايضا قوله كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما في كونه عمدة من
كل وجه قوله كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما في كونه فضلة او مشبها بها
كما في اسم ان قوله علم الاضافة اي علم كون الشيء مضافا اليه فهو بتقدير
مضاف اليه وانما حذف اعتمادا على فهم المقصود من المقابلة بالفاعلية
والمفعولية لان كون الشيء مضافا اليه مقابل لهما لا كون الشيء
مضافا ولم يقل كون الشيء مضافا اليه حقيقة او حكما ليشمل مضافا اليه

تزاد الالفاظ

بالاضافة اللفظية وقولك يعجبك زيد لان كل ذلك مما ادخله المصنف
تحت المضاف اليه حيث قال المجرورات ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو
كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اذ لا بد من تعميم النسبة
بحيث تشمل النسبة حقيقة او صورة بخلاف الفاعل فانه صرح بتميزه عن باقي
المرفوعات وكذا المفعول قوله لم يحتج الى الباء المصدرية الاولى لم يصح الباء
المصدرية قوله وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع
ثقيل والفاعل قليل من وجه الاختصاص فيما هو اصل في الاعراب
لكنه لكونه معمول ما هو اصل في العمل قوله فاعطي الثقيل للقليل الظاهر ر
التعليل كونه مفعولا ثانيا ودخول لام التقوية في المفعول المعمول
المتاخر عن الفعل لا يجوز ومنهم من جعل التركيب مع تضمين معنى الجعل
فصار مآل المعنى فاعطي الثقيل مجعولا للقليل ولا يخفى ان حذف الجعل
مع الاعطاء لغو فالحق تضمين معنى العوض لان الاعطاء للقليل بان
يجعل عارضا له فالمآل فاعطي عارضا للقليل وكذا ان يجعل
للقليل ثقيلا والمفعول الثاني محذوفا اي اعطي القليل ما اعطي من المرفوعات
لاجل هذا القليل فانه المقيس عليه للتكثير فتامل قوله ولما لم يسبق المضاف اليه
علامة غير الجر جعل اعطاء الجر المضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة اليه
لان المضاف اليه ايضا كثير الا يرى الى قولك مررت بزيد في يوم
الجمعة ثانيا وبه لكن كثرته دون كثرة المفاعيل فاعطي المتوسط في الكثرة
المتوسطة في الثقل قوله العامل احتاج الى بيانه لاحتياج المعرف والمعرب
اليه لاعتبار العامل في مفهومه على ما مر وذكره في حكم المعرب واخره
عن بيان الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضي

المقتضي والاعراب ومن قال اخره عن الاعراب لكونه سببا بعيدا
بخلاف الاعراب فانه سبب قريب فقد خرج من سواء الطريق
وطلب المتنعم من الفج العميق قوله ما به يتقوم اي به يحصل دون غيره
فنبه على ان سببيته للتقوم ليس كسببية الاعراب للاختلاف فان
الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل لانا نقول نقض بالاسناد و
ما يتقوم به المعنى المقتضي والمركب منهما والعامل لانا نقول
لا يفهم في العرف من قولك ما به يحصل حرارة الماء الا النار دون
نفس الماء ولا المجاورة الى النار الماء فتامل قوله المعنى المقتضي اي معنى الجر
بناء على ان اللام للعهد الذهني الذي في قوة النكرة والمعنى المقتضي لا يوجد في
الفعل عند البصريين فلذا قيل المراد عامل الاسم ويتقوم بالباء في يعجبني
زيد كون الشيء مضافا اليه حكما او صورة فقد غفل من قال لم يبال
بخروجه لقلته قوله وفي مررت بزيد الباء عامل اما في غلام زيد فا
لعامل عند بعض حرف الجر المقدر وعند بعض المضاف النائب
عن حرف الجر قوله فالمفرد لما فرغ من بيان الاعراب والعامل
والمعنى المقتضي اراد تفصيل اقتضاء المعنى فانه تارة يقتضي الحركات الثلث
وتارة ما سوى الفتحة وتارة ما سوى الكسرة وتارة يقتضي الحركات الحروف
الثلث وتارة ما سوى الواو وتارة ما سوى الياء وتارة ما سوى الالف
فهي اقسام ستة قوله اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا اذا
معنى ثان للمفرد ويستعمل له معنيين آخرين كلا منهما في محله ولا يستقصر
القاعدة بالاسماء الستة لواحق المثنى والمجموع لخروجها لفقد المنصرف
لكونها واسطة بين المنصرف وغير المنصرف لان المنقسم اليها

اسم من شانه ان يقبل التنوين ومنع منه لعدم الانصراف او لم يمنع لما
انصرف والمعرب بالحرف بمعزل عن التنوين ولا يعبر بمنصرف
اجرى عليه الحركات الثلث للاضافة او اللام او ضرورة الشعر
او التناسب بل ينتقض به قاعدة غير المنصرف ولا يبالى به ايضا
لانه يعلم من بيانه على طريقة الاستثناء والبيان بطريقة الاستثناء
من قاعدة غير المنصرف اولى من ادخاله فى قاعدة المفرد المنصرف
لاشتماله على التنبيه على ان هذه الامور خرجت عما هو الاصل فيها
لداع قوله اى الذى لم يكن بناء الواحد سالما نقض بسنين ولغات
برمتها لكن لا يلزم من دخولها فى المكسر توهم ان فيه اعرابها بالحركات
الثلث لخروجها عن القاعدة بالمنصرف قوله احدهما ان الاصل
فى الاعراب ان يكون بالحركة ليكون الدال على صفة الشى كالصفة
للدال عليه ولانها اخف الدوال وهذا مراد من قال لانها
ابعاض الحروف فالاعتراض عليه بان كونها ابعاضا ام وهمى
ولو سلم فلا يقتضى الا الاصالة بحسب الذات لا فى الاعراب ليس
بشى قوله والفتحة نصبا كتب فى الحاشية هذا التركيب من قبيل
العطف على معمولى عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور
واجازه المص هذا كلامه قوله والمصدرية فيكون التقدير يرفع رفعا
والجملة حال والعامل فى الظرف والحال معنى الفعل المستنبط من الظرف
المستقر هذا اوفق بالعبارة مما كتب فى الحاشية على معنى انه يعرب
هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرابا بالضمة اعراب
رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا هذا كلامه قوله مثل جاءنى رجل

رجل الاحسن الالطف ان يمثل بجاءنى طلبة والطلبة المطلوب قوله جمع المؤنث
السالم قدمه لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرف الخالى يحتاج الى تطويل ولان عرائه
لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع
للجر اكثر بخلاف العكس ولغيرها نكات اخر تركناها وينبغى ان ينضم اليه
الالات جمع الة وذوات من غير لفظه كما ضم اولو الى جمع المذكر السالم كتب
فى الحاشية السالم مرفوع على انه صفة الجمع هذا كلامه يريد دفع توهم انه
صفة المؤنث كما يتبادر من كون السلامة صفة المفرد يعنى ان الاصطلاح
جرى على وصف الجمع بالسلامة وان كان السلامة حال مفرده
قوله وهو ما يكون بالالف والتاء فدخل فيه سجلات مع ان المفرد
مذكر وخرج عنه ثبون مع ان مفرده مؤنث قوله واخره عن المكسر
فانه قد علم وعن الجمع المذكر السالم فانه سيعلم والفاضل ان يقول للاحراز
ليس لانه علم او سيعلم بل لانه لا اثر له فى هذا الحكم على انه لم يعلم المكسر مطلقا
بل المنصرف قوله فاعراب هذه الاسماء الستة بنيه على ان الحكم ليس
على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها لئلا يمتنع الحكم عليها
بكونها بالالف واللام ولا ينقض الحكم عليها بكونها بالواو ولا يكون
التقييد بقوله مضافا لغوا ووجه ذلك ان اخوك كما يجعل بالالف والتلفظ
يجعل معه الاخ فالحكم على الاخ الى اخر بالتلفظ مجردا عن خصوصية حصلت
له فى هذا التلفظ ولا حاجة فى هذا الحكم الى ما قيل ان اللفظ علم لنفسه
ويراد بالعلم الصفة المشهورة بها وهذه الالفاظ اشتهرت فيما
بين النحاة بوصف الاسماء الستة لانه يرد التزييف كون اللفظ
موضوعا موضوعا لنفسه وانما لم يذكرها مقطوعة عن الاضافة لفوائد اولها

كون عبارة الحكم مشتملة على مثاله وثانيها الاجتناب عن ذكر ذو غير
مضاف لانه خلاف استعماله عند العرب وثالثها اجراء المتعلم
الاعراب فم بالواو والالف والياء لانه يهتدي بنفسه لوجه قوله لكن
لا مطلقا بل حال كونها مكبرة لما كان اشارة الى الجزء من الاسماء
بنفسه في الحكم بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة اوهمت انها جزء
من خصوصية التكبير والافراد ايضا استدركه بقوله لكن لا مطلقا ونبه على
ان خصوصية الافراد والتكبير محفوظ في مقام الحكم ومضافه نقل المتن على
خلاف ترتيب ما اتفقت عليه النسخ اما غفلة عن فوات الترتيب
لكمال الاشتغال بتحقيق المقصود واما لان نسخه كانت في نظره كذلك
هذا والثاني في غاية البعد ومن قال نبه على ان عبارة المتن محمولة
على التقديم والتأخير لانها حال عن ضمير الظرف والحال لا يتقدم
على العامل المعنوي او غير عبارة المتن الى ما هو انسب ولغير المص ان يغير عبارته رد
الى ما هو انسب فقد نبه بذلك على انه بلغ مرتبة النظر الى ما لا يخطر
بقلب البشر قوله وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب الخ لا يخفى
ان هذا الوجه في غاية الضعف والاقرب منه ان يقال المعرب
بالحروف في الفرع والملحق به سبعة المثنى وكلا واثنان والجمع واولو وعشر
فجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا قوله وانما اختاروا من الاسماء الستة
لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن التعدد الاولى
في كونها منبئة عن التعدد او في كون معانيها مستلزمة
للتعدد لان المثنى هو اللفظ دون المعنى هذا ثم ذلك في ما سوى
الفم والهن ظاهر واما فيهما فخفي والاوجه ان يقال لمشابهتها المثنى

المثنى والجمع في ان فيها حرف لين بعد ما تم به الاسم فان تمام الاسم
بنون التثنية والجمع والمضاف والتنوين واللام قوله لوجود حرف
صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب دون غيرها حال الاعراب
فشابه الاعراب في الطرفان والتغير وهذه الحروف هي في الاربعة الاول
لام الكلمة وفي الآخرين عينها بعينها عند الشيخ الرضي وهو ظاهر كلام
الشارح وبدل من العين واللام عند المص لان الاعراب لا يكون
من اصل الكلمة ولما كان كلاهما بل تعسفا لم يلتفت اليه الشارح واعلم
ان الظاهر انه جعل كلا من الانباء عن التعدد ووجود حرف صالح وجها
لجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا يستقيم
لان الابن والولد والوالد والام اقرب الى غير ذلك منبئة عن التعدد
فالاولى ووجود مدون اعادة اللام قوله ولذا كلتا التاء بدل من
الالف والالف للتأنيث لان علامة التأنيث لا يكون متوسطة
وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون مثنى او ضميره ولا يجوز ان يكون
متعددا غير مثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو والحاق التاء لكلا
مضافا الى المؤنث افصح من تجريده واختلف في الف كلا انه
في الاصل واو او ياء والاكثرون على الاول قوله فاذا اضيف
الى المظهر يجب في هذا المظهر ان يكون معرفة قوله فلذلك قيد كون
اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر لا يخفى انه مستدرك لا طائل تحته
قوله ومعناها معنى التثنية لانه تكرار الوحدة مرة قوله وهو الجمع بالواو والنون
سواء كان مفرده مؤنثا او غير مذكر اسما او صفة او فيه نظر لان المص
ذكر في بحث المؤنث الجمع في شرحه ان فعلى وان كان اسما فمذكر

علم العقل باشتراط التذكير معانه يعنى عن اشتراط التذكير جمع المذكر للعاقل
عن التعبير او المتوهم انه اسم وليس معنى التركيب الاضافى مرادا
فالمصطلح بجعل الاصطلاح اعم من مفهوم المركب ولو حوفظ على مفهوم
لفظ الجمع المذكر السالم لم يكن ادخالها فى اخوات عشرين بان يراد بها
ما على صورة الجمع المذكر وليس قوله وعشرون واخواتها المراد بالاخت
المثل على ما اشار اليه بقوله ونظايرها السبع وبه فسر التنزيل حيث
قيل كلما دخلت امة لعنت اختها فاستعارة الاخت للمثل استعارة
عربية غير مصنوعة للنحاة قوله والابعج اطلاق عشرين على ثلثين ولم يصح على
عشرين وكانه لم يلتفت اليه لانه يخص عشرين وهو بصدد تعليل الحكم
المشترك ولا يذهب عليك ان ما ذكره لا يفيد ان ثلثين فما فوقها
ليست جموعا فى الاصل غلبت على تلك العشرات تغليب العام
على الخاص وما يقيده سوان يقال الاعداد ملتئم من الاحاد حاصلة من تكرار
الاحاد لا من تكرار مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كالى فى اثنا لا واحد لها
من لفظها قوله واطلاق ثلثين على تسعة وعلى تسعة وثلثين وهكذا قوله
وايضا هذه الالفاظ لا يخفى عليك انه لو قال مجموع هذه الالفاظ الخ
لكان فيه لطافة قوله وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته الخ الاولى
ترك مع ملحقاته لان بيان الوجه فى الاصل يغنى عن مؤنة البيان
فى الملحق ولانه لا يلايم قوله لانها فرع للواحد بلا كلفة وكذلك قوله
وهو علامة التثنية والجمع قياس قوله وفى اخرهما حرف يصلح للاعراب
فانه قلت الصلاحية ممنوعة لان العلامة لا تتغير والاعراب يتغير قلت
هذا ليس من تغير العلامة بل تبدل علامة بعلامة فانه بعد ما كان الا

الالف علامة التثنية جعل العلامة اما الالف او الياء فتبدل الالف بالياء تبدل
علامة بعلامة لا تغير العلامة قوله وكثرة التثنية بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالا
ضافة اليها لتوقف الجمع على الثلثة والمشروط على الثلثة ان كان
اسما واكثر ان كان صفة قوله وحملوا النصب على الجر لانه الاسهل فى الحمل
قوله اشار الى التقسيم اليها فيما سبق فى بيان حكم المعرب حيث قال
لفظا او تقديرا لقد ادرج فى هذا البيان فوايد الاول ان قوله التقدير بيان
لاقسام التقسيم السابق لا التقسيم الاخر للاعراب كما ذكره بعض الشارحين
وكانه بنى ذلك البعض ما ذكره على ان قوله لفظا او تقديرا تفصيل
لاختلاف العمل لا لاختلاف الاخر والثانى ان قوله والتقدير وعديله
معرفان بتعريف العهد والثالث ان هذا الكلام متصل بما قبله
لكمال اتصال قوله ولما كان التقديرى اقل اشار الى وجه تقديم التقديرى
مع ان اللفظى لكونه الاصل احق بالتقديم ولا بعد ان يقال التقديرى لخفائه
اولى بالتقديم فى مقام البيان قوله التقدير اى تقدير الاعراب الانسب
تعذر بالاعراب المقدر ليلايم قوله واللفظى فيما عداه قوله فيما اى فى
الاسم المعرب الذى تعذر الاعراب فيه اشارة الى ترجيح جعل ما موصولة
لمرجح التبادر والى ترجيح حذف العايد على حذف المضاف فى قوله تعذر
اى تعذر اعرابه لان حذف الفضلة اهون من حذف العمدة ولان الفهم
يتبادر اليه ومنهم من طال عليه طريق الترجيح واطال ومع ذلك فانه
هذا الوجه الظاهر الصحيح وليس لك ان تجعل ما عبارة عن حرف اخر اى فى
حرف اخر تعذر الاعراب فيه لانه لا يصح فى الاعراب بالحرف المقدر
قوله فى آخره الاولى آخره قوله كعصا بنه بذكر عصا على ان الالف

للقدرة كالمذكورة وراعى ذلك فى المستقبل ايضا فان قلت الاعراب
فى عصا مستثقل كما فى قاض وبعد الاعلال متعذر فى قاض كعصا فلم فرق
بينهما قلت ميل موجب لتقدير الاعراب فى قاض الاستثقال وهو
ادى الى الحذف وموجبه فى عصا التعذر فان استثقال الواو المتحركة
ادى الى القلب وذلك ان يجعل عصا ملحقا بالجلى وقاض بالقاضى و
الفصل للمتقدم فليتبعهم المتبصر قوله وكما فى الاسم المعرب بالحركة لم يقل
فى الاسم المفرد المعرب بالحركة ليدخل فيه مثل مسلماتى ومساجدى و
عبادى مثل الاولى ان تقدر الحركة بالقطعية ليخرج عنه عصاى فان تقدير
الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان اصل عصاى عصوى فالمنقلب
بالالف ما تعذر اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تقدير الاعراب
بالاضافة ولا يكون تقدير الاعراب قبل الاضافة على انه يخرج عنه
نحو قاضى مضافا الى ياء المتكلم مع انه داخل فيه نعم ينبغى ان يفسر قاض
بما سوى المضاف الى ياء المتكلم لان الاعراب فى القاضى المضاف
الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف من آخره حركة الكسرة التى اقتضته الياء
لا حركة الاعراب حتى يكون تقديرها للاستثقال وذلك ان يجعل
قوله مطلقا باعتبار كونه قيد الغلامى لافادة التعميم ايضا اى سواء كان مقصورا
ومنقوصا او صحيحا قوله امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى ولابد من حركة
اخرى اذ لا يمكن جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل علامة التثنية اعرابا لانها
مقتضى الياء المتقدم على العامل فلا يمكن ان يكون اثرا للعامل واللازم
ان يكون العامل لتحصيل الحاصل واما علامة التثنية فاحد الامرين ومعنى
التثنية لتحصيل احدهما لا على التعيين والعامل لتحصيل خصوص احدهما يعنى

قوله

يعنى كون الاعراب تقديريا فى نحو من النوعين مناط فائدة التعميم مطلقا
هو غلامى وان جعل متعلقا بهما ولهذا جعله البعض مخصوصا بغلامى وكان
الشارح لم يجعل ذكره لدفع توهم الاختصاص المخصوص بغلامى بل جعله
لداعى حسن المقابلة بينه وبين قوله كقاض رفعا وجرا وسلمى رفعا
فان تقييد المقابل مما دعا الى تعميم المقابل الآخر ويمكن ان يقال يريد
بعصا مطلقا ما كان الفه محذوفا وما كان الفه ملفوظا وبغلامى مطلقا
ما كان ياؤه مذكورا وما كان ياؤه محذوفا نحو يا غلام وما كان ياؤه مبدلا
بالالف نحو يا غلاما قوله فى وجه تقدير الاعراب فى نحو غلامى انه لما
اشتغل آخر الاسم بالكسرة لتعذر الاعراب فاحرز الوا فى انه لما اشتغل بالكسرة
والفتح ليتناول نحو يا غلامى ويا ابت وامت ويا ابتا ويا امتا
قوله كما فى الاسم الذى فى آخره ياء مكسور ما قبلها بخلاف الياء الذى
ما قبلها ساكن نحو ظبى قوله ونحو سلمى عطف على قوله كقاض فهو
مرفوع لا على قاض فيكون مجرورا ووجه النفى ظاهر اذ يكون ذكر
النحو مستدركا ومع ذلك يتجه ان الاخصر ان يحذف نحو ويعطف
سلمى على قاض قوله يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون
فى الاعراب بالحرف يعنى ان غرض المص من تكثير الامثلة بيان
ان التقدير فى هذا القسم قد يكون فى الاعراب بالحرف لاستيفاء الا
قسام للمستثقل فلا يرد انه بقى اقسام من المستثقل لم يذكره وغفل
عنه ومن افاضل تلامذة الشارح من خفى عليه ما تضمنه هذا الكلام
فتصدى لبيان نكتة ترك المص لبعض اقسام المستثقل فسلك
طريقا لا يوصل الى المطلوب فعليك بالصراط المستقيم صراط غير المغضوب

ولا تعجب فانك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشا
الى صراط مستقيم نعم يتجه على الشارح ان ما ذكره انما يصح على مذهب
من لم يجوز الحكاية في التثنية والجمع واما على لغة دعني من تمرتان فانه لا ل
ايضا يكون في الحركة والحرف وحاصله نحن نقول يعني تقدير الاعراب للا
ستثقال قد يكون في حالين وقد يكون في حال واحد بخلاف المتعذر
باختصاص المستثقل ببعض الاحوال دون المتعذر وكانت مقصوده من ذكر
الامثلة بيان الفرق لم تذكر منها الا ما يكون الاعراب للمستثقل تقديريا
في الاحوال الثلث نحو جاءني اخو القوم ورايت اخا القوم ومررت
باخي القوم وجاءني مسلمو القوم ورايت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم
واما مسلمو القوم رفعا فقط في حكم مسلمي **قوله** وقد يكون الاعراب
بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث للاستثقال وضابطه ما اذا كان الا
عراب مدة ولاقى ساكنا نحو والمقيمي الصلوة بجر الصلوة ونصبها فخرج نحو
مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مدة **قوله** اي فجاء •
ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل يعني ضمير ما عداه راجع الى ما ذكر من
قسمي المتعذر والمستثقل لا الى ما عدا ما ذكر من الامثلة حتى يرد الامثلة الغير
الغير المذكورة على بيان اللفظي كما اورده بعض الافاضل تلامذة الشارح
رحمهم الله على بيان اللفظي من الامثلة وتكلف في دفع بعض الامثلة
مما لا يسمن ولا يغني من جوع واضطر الى الاعتراف بورود بعض الامثلة
لا محالة مما يقضي منه العجب ولا يمنع عنه رعاية الادب هذا وقوله ما ذكر يشعر
بانه يحتاج في افراد ضمير ما عداه مع رجوعه الى المتعدد اي المتعذر والمستثقل
الى تاويل المتعدد بما ذكر وهذا طريق شايع في رجوع ضمير المفرد الى المتعدد

الى المتعدد ولكن لا حاجة ههنا الى هذا التاويل لان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة
او يجوز بل يجب حينئذ افراد الضمير الراجع لانه في الحقيقة راجع الى احد الا
مور لا الى المجموع **قوله** لما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف
لاحتياج تفصيل المعرب الذي سبق اليه فلت والاحتياج لبعض احكام
ذكر بعده الى معرفته ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته الا ما سبق من
تفصيل المعرب فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلذا اثره بالتعريف
وترك المنصرف بالمقايسة ومما يحتاج اليه التفصيل السابق للمعرب بيان
المؤنث والمذكر وبيان المثنى والمجموع فينبغي ان يذكره المص متصلا بغير
المنصرف قبل الشروع في المرفوعات فلا وجه للفصل الكثير بينهما وبين
تفصيل المعرب ومما يجب تقديمه على المرفوعات بحث المعرفة والنكرة
لانه انما يحتاج الى معرفتهما لمصلحة غير المنصرف ومباحث المبتدا والخبر ومبا حث
الحال والنعت ففي تاخيرها اخلال ببيان هذه المباحث **قوله** وكان ن
غير المنصرف اقل يرد عليه انه في المعرفة بالتعداد يستحق بيان الاقل ان يقدم ز
على بيان الاكثر ويترك الاكثر بالمقايسة لما يشتمل عليه من تقليل مؤنة
البيان واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت فيه الاقل والاكثر حتى يقال بل
التفي بتعريف باسم الاقل الا ان يقال لما كان الاقل في بعض البيان
يستحق ان يقدم على الاكثر اوثر في البيان بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان
بالتعريف منزلة البيان بالتعداد والاوجه ان يقال اختار تعريف غير المنصرف
لانه وجودي والمنصرف عدمي والعدمي يعرف بالمقايسة الى الوجودي
قوله واكتفى بتعريفه لانه يعرف بمعرفته فلم يقل والمنصرف ما عداه بخلاف
عنوان التقديري واعلم ان المعرب لا يتجه عند القوم في المنصرف وغير

كما قال في الاوب ... لاشعار عنوان غير المنصرف ... للفظي ... ما عداه مع

المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف
ما يسلب عنه الكسرة والتنوين على ما بينه الزمخشري في المفصل فالمعرب بالضمة والكسرة
والمعرب بالحروف واسطة فلا يصح ان يكتفي بتعريف غير المنصرف لانه لا يمكن
معرفة المنصرف ح بالقياس اليه واما عند المص فان كان المنصرف وغير
المنصرف عنده قسمان للمعرب بالحركة اولا فايدة في وصف المعرب بالحرف
بالانصراف وعدمه فتمكن معرفة المنصرف بالمقابلة لانحصار المعرب بمقتضى
تعريفه فيهما كما اذا كان مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما على ما قيل قوله
غير المنصرف المنصرف ماخوذ من الصرف فانه يتاثر بالصرف عن حالة الا
صلي بالتركيب اكثر من تاثر غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف لانه
ينصرف بالتنوين والكسرة دون غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى الزيادة
والمنصرف مشتمل على الزيادة من الكسرة والتنوين او زيادة التمكن قوله
اي اسم معرب اختار تفسير كلمة ما بالنكرة وهو احد احتمالية لانه اقرب بامتزاج
الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال الآخر لوضوح امره واشتهاره وقد تقدم مثله
غير مرة وان لم يتنبه لبعض افاضل تلامذة الشارح الا في هذا المقام وطنب
بما لا يزيد الا الابرام فاعرضنا عنه بالمرة كما هو دأب الكرام قوله من علل
تسع ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع علل لانه لم يوجد ههنا شرط
حذف المضاف اليه على ما لا يخفى للعارف به ممن جوز ان يكون التقدير
من تسع علل ثم اشتغل ببيان النكات لترجيح تقدير الموصوف فلم يترك
ما لا يعنيه قوله والعلل التسع مجموع ما في هذين البيتين لا وجه لتاخير هذا التفصيل عن
شرح قول المص والثاني رفع ونصب وجر الى هذا المقام كتب في حاشية
المقام اول مواقع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب

الاقسام علوان سما حنن
۱۲
بحث غير المنصرف

يعقوب هذا وهذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي والمنسوب الى قول لم
يذكر الابيات كلها ليستغني عن التعريف الاشتمال بيان غير المنصرف
الذي يستفاد من البيت الاول على معايب الاول انه يعتد ان
غير المنصرف ما فيه علتان فيخرج منه ما فيه واحدة تقوم مقام العلتين
والثاني انه يدل على انه باجتماع سببين يجب عدم الانصراف
مطلقا مع انه يجوز صرف هند وثالثها انه يدل على انه اذا اجتمع
في كلمة الالف التانيث والعلمية مثلا يكون منع الصرف للسببين
مع انه ليس الا للتانيث بالالف قوله وذلك المجموع عدل التقديم
تكثير الاسباب في هذين البيتين بغاية الحسن اذ السبب عدل ما لا
كل عدل وهو عدل لا يكون علة البناء وكذا السبب وصف ما وهو
الوصف الاصلي وهكذا وح كان المناسب تنكير النون ايضا الا انه لم
يساعده النظم فما احسن ما قال بعض الشارحين ان الالف واللام
فيه زائدة قوله والعدول في عطف ما بين العلتين الخ ثم للتراخي في
الزمان ويستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعدها على مرتبة مما قبله
او ادنى ولا يخفى ان الجمع على مرتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في العلتين لنكتة
النكتة الجليلة قوله ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة الخ هذا مما لا يقصد بالا
زيادة قبل شئ في عرف ارباب التاليف اذ لا يقصد به الا التقديم
في الذكر وفهمه في عباراتهم بعيد جدا قوله وهذا القول اقرب ما ثبت في كلا
مهم الوجوه الثلثة المذكورة ولنا وجه رابع وهو الاعتذار من مسامحات
وقعت للناظم في هذه الابيات لعدم مساعدة النظم بان المقصود
لقرب غير المنصرف والعلل من الحفظ لا تحقيق القول فيهما اذ لا

ب علته وقد عرفت بعض المباحث في البيت الاولى مماذكره الشارح
ومما ذكرناه لك من ان السبب مجموع الالف والنون لا مجرد الالف ولنا وجه
خامس ذكرناه في شرح الفريدة قوله او القول بان لكل واحد من الامور التسعة
علة قول التقريبي قبل الاصلي مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة فلتلك الموانع
جمع مانعة والتانيث لانها بتقدير علل موانع الصرف قوله وقال بعضهم انه
اشتان لا جدوى لمعرفة القولين الاخيرين فلذا لم ينبهما ونحن اقتفينا
اثره قوله من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان لغير المنصرف
لا من حيث الجنبة احكاما آخر فمن حيث انه معرب حكمه ما مر ومن حيث
انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث انه روعي فيه التناسب
او انه دخل تحت حكم الضرورة او روعي فيه الاصل كما في سلمات على
الكسر والتنوين لكن الاظهر الاحصر ان يقول اي حكم غير المنصرف من حيث
انه غير المنصرف ومنهم من قال في وجه الجنبة ما بكاو سبب عن القائل
بالجنبة قوله ان لا كسرة فيه ولا تنوين ذكر الكسرة مع انه علم سابقا اشارة
الى تعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسرة والتنوين تعريف بامرين يجب
ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف ففيه الدور من جهتين على ما فصل
في تعريف المعرب ولو اقتصر على ما ذكر لا تنوين لم يكن الاشارة الى
نقصان تعريف غير المنصرف الا من جهة التنوين او للتنبيه على ان
منع الكسر في غير المنصرف بالاصالة لا بالتبعية كما قال فانه لو اكتفى
بالتنوين لتوهم ان حكم غير منصرف منع التنوين والكسرة منع بالتبعية
كما قال كثيرون ومنهم من قال اراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب الضبط
قوله فيه الفعل مشابهة الاسم الفعل تلك مراتب اعلاها حيث

بوجب الثاني وادناها ثابتة للمعروض للثاني القائم المطلق لا القائم المجرد عن الثاني
وهو المقدار وكذا المعروض للالف واللام الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة
فالفرعية في التانيث والتعريف وهمية والفرعية المعتبرة في منع الصرف
اعم من الوهمية والحقيقية قوله اذ الاصل في كل كلام ان لا يحتاج الى شيء
الآخر وخلاف الاصل بمنزلة الموقوف على الشيء لانه كما ان تحقق الموقوف
شاملا لفرعية الموقوف على الموقوف عليه والمرجوح على الراجح لان المر
جوح ليس فرعا للراجح الا بجعله بمنزلة الموقوف وليس للفرعية معنى
يشمل المرجوحية قوله لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص
بنوع آخر خصصه او حكما ووزن الفعل الذي فيه احدى الزوائد الاربع
في حكم الوزن المختص فلا يتجه ان البيان قاصر قوله اي لا يمتنع الجواز
يجيء بمعنى سلب الوجوب والامتناع وبمعنى سلب الوجوب وبمعنى
سلب الامتناع والصرف قد يجب في الفرد كما اذا وجب
معنى الصرف انكسر الوزن فلذا فسره بقوله لا يمتنع قوله وبازاء خالل
الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما فيه ان غير المنصرف ما فيه
علتان مؤثرتان فيجوز ان يخرج من التاثير بالضرورة او اعتبار التناسب
فلا حاجة الى صرف الصرف عن ظاهره قوله وقيل المراد بالصرف معناه
اللغوي الى الظاهر من الصرف معناه الاصطلاحي والظاهر من ضمير صرفه
رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله وحكمه والى جهة يندفع بترك الظاهر الاول
فلا حاجة لترك الظاهر الثاني فافهم قوله للضرورة لان الضرورة ترد
الاشياء الى اصولها ولا تخرجها عن اصولها ولذا لم يجز عدم

صرف المنصرف ايضا عند الجمهور من البصريين كما لم يجز جعل الهمزة المقصورة ممدو
دة لان اصل الممدود المقصور وجوز الكوفيون وطايفة من البصريين
منع صرف العلم للضرورة **قوله** ذلك كما صبت في الحاشية هذا البيت
ما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي عم واله ماذا على من شم
تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا ونى خاشتيها ج غالية بوى
خوش انتهى مرثية بالتخفيف برمرده ستايش كردن الترية خاك
المدى غاية والمعنى ما الذي او اي شي وقع على من شم تربة احمد في
ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية والاستفهام للانكار
والمعنى لا يقع عليه شي لانه استغنى بشمه عن شم الغوالي او المعنى ماذا او
جب على من شم تربة احمد ان لا يشم الخ والاستفهام للتعجب من عظم
الموجب وهو كمال الاستغناء عن شم الغوالي **قوله** ان ذكر باب الفتح
والكسر للتعليل **قوله** لان رعاية التناسب بين الكلمات اهم
عندهم ولذا صار السجع من اجل محسنات الكلام واخترنا هنا في
الشي ومرافي مع ان اللغة امرافي ومنه في التنزيل يبدي الخلق ثم
يعيده واللغة المشهورة يبدا وروي ان بعض الادباء قال لكاتبه
الب يا دار فان الركب قد جاروا اي بفتح الراء في يا جار فقال
الكاتب يا سيدي الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بالتناسب
في قوله وان لم يصل الى حد الضرورة اشعار بانه قد يصل
الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان التي قصد
بها بيان وزن منصرف فيقال وزن ضارب يضارب

يضارب مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فيضرب مفاعلة بخلاف التناسب مضاربة
وجعل من هذا القبيل كل لفظ منصرف اريد به لفظ فانه يعامل معاملة اذا اريد
به معنا مع انه قد يكون غير منصرف ح للعلمية وسبب اخر فينون قول المصر
فيما بعد واما قرأته فمنصرف مع انه غير منصرف لكونه علما للفظ ونحو شا ولو يرون
عن هذا التناسب بالمثل كله **قوله** حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف
الذي يليه وقرئ قوارير هذا التناسب فواصل الاي فقوله يليه لم يقصد
اتمام التعليل **قوله** فقوله سلاسلا واغلالا الامثال الجموع الخ وان ذكر اغلالا
لا لبس زايدا لان المقصود تمثيل الجموع والاظهر ان التقدير لصرف سلاسلا
في هذا التركيب **قوله** وما يقوم مقامهما قيل هذا من تتمة بيان التعريف فينبغي ان
يقوم على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها من تتمة التعريف
فهذه جملة معترضة ولا شك في وقوعها اتماما وعنت ولشدة الاهتمام
بيان انها لا تصلح للتعريف قدمت الى هنا **قوله** فانه تكرر فيه الجمعية فقام
مقام السببين لهذا الكثير عند المص ولكونه نهاية جمع التكسير عند بعض ولانه لا
نظير له في الاحاد عند بعض واتمام الاخر يحتاج الى تطويل لا يسعه المقام
قوله الى شبه فالكاليب جمع اكلب وهي جمع كلب وهي جمع كلب
واساور جمع اسورة جمع سوار وانا عيم جمع انعام جمع نعم انتهى وقد يلحق
الى باب ور واكثر ما يقع النعم على الابل وجمع الجمع انما ان يراد به الكثرة او
الضروب المختلفة على ما في الصحاح **قوله** فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون ن
الاسم معدولا وذكر المحقق الرضي ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فاشار
الشارح الى ما اجيب به عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل
كالضرب بمعنى كون الشي ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب

بمعنى كونه مضروبا والعدل لكونه سببا فى الاسم ينبغى ان يكون مبنيا للمفعول
ويتجه عليه انه لا شك انه يوجد معنى مصدرى حاصل بالحاق الباء المصدرى الى المفعول
كما يقال مضروبيته بمعنى كون الشئ مضروبا والمعنى المصدرى الحاصل بالحاق تلك
الباء فى غاية الشيوع فيما لا يبعد فى الفاظ المصادر واما ان
للمصادر وضعت لمعنيين ما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا بد له
من دليل بل يكاد يرده ما ذكره المص فى تعريف الفاعل من قوله على جهة
قيامه حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول
فانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوع شئ على زيد لا على قيام شئ
بزيد فلو كان الضرب معنيان لكان ضرب زيد دالا على قيام المبنى
للمفعول منه بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام
المبنى للفاعل منه فلا يكون خارجا بقوله على طريقة قيامه به فالمصدر لم
يوضع الا للمقام بالفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع مصدره الذى تضمنه
على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل المجهول ما هو جزء من الفعل المعروف والفارق
بينهما اعتبار قيامه الذى يدل عليه صيغة الفعل المعروف واعتبار وقوعه
الذى يدل عليه صيغة الفعل المجهول اذا تمهد هذا فنقول لو كان العدل
بمعنى الاخراج فالاعتراض قوى لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل فى اللغة
جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اى مال عنه وعدل اليه اى مال اليه
وجاء بمعنى التبعيد صون الجبل يقال عدل الجمال الفحل تحاه كذا فى القا
موس ولا داعى الى كون العدل النحوى بمعنى التبعيد صون الميل
الا الاشتقاق المعدول وتسمية الاسم معدولا وليس بضرورى لانه بمعنى المعدول ل
اليه فالاظهر ان العدل بمعنى الميل عن الشئ الى الشئ والعادل

والعادل ماده الاسم حيث مالت عن الهيئة الاولى الى الثانية فسمى الاصل معدولا
عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت مسامحة ولقد
نظر ابن الحاجب صائبا فلا تتخذ بينه وبين المقصود حاجبا قوله وهو خروج الا
سم اخرج خروج الفعل اذ لا يسمى عدلا قوله اى عن صورته فسر الصيغة بالصورة لان
الصيغة قد يطلق على الكلمة باعتبار ما يعرضها من الهيئة فيقال ضرب صيغة
الماضى والمراد بالصورة اعم من الصورة او ما فى حكمها فى كونها لازمة للكلمة
كالصورة فان احد الامور لازم لا ضير التفصيل فكان اللازم منه بمنزلة الصورة
للكلمة وكذا الالف واللام فى المفرد الذى صار علما بالغلبة فيكون سحر علما للسحر
بعينه معدولا عن السحر ولا حاجة لادخال آخر الى تغيير تعريف العدل بالخروج عما
هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه واما ما توهم من ان ما غير اليه
التعريف ينتقض بيوم الجمعة فى جمعت يوم الجمعة فانه يخرج عما هو حقه
من استلزام كلمة اخرى وهى فى بخلاف تعريف المص فانه لا يدخل لغى
فى الصورة حكما كاللام للفرق بينهما وبين اللام لجواز الفصل بينهما
وبين مجرورها بالحذف الزائد بخلاف اللام فيفيد ان يوم الجمعة لم يخرج عما هو
حقه فان تقدير فى ايضا ما هو حقه قوله التى يقتضى الاصل والقاعدة ان يكون
ذلك الاسم عليها خروج الاسم عن صيغته الاصلية بهذا المعنى فى عمر غير
ظاهر لانه ليس هناك اصل وقاعدة يقتضى ان يكون عمر على صيغة عامر
منع ح الا ان يقال لما اقتضى ضرورة معنى الوصف الى ان يحكم بانه معدول حكم
بانه سمى باسم الفاعل من العمارة فهم اسم الفاعل من العمارة خرج من صيغته
التى هى على مقتضى القاعدة وهى عامر الى عمر قوله ولا يخفى ان صيغة المصدر
الخ فيه ان صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة تعرض لحروفه الاصول فتبينه

العرب مبنية للضارب وان كان ما نوحظ المادة فى وصفه لمغناة لهنيته
ثلثة ثلثة ليست مبنية ثلث لان ما وضع له ثلثة ثلثة نفس
العدد وما وضع له ثلث الموصوف به فالوجه ان يقال خرج المشتقات
من المصادر السماعية بتقييد الصيغة بالاصلية لان صيغ المصادر السماعية ليست
من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات من المصادر القياسية خرجت
بالمغيرات القياسية قوله فلا ينتقض ما حذف عنه بعض الحروف
فاسما المحذوفة الاعجاز وكذا المحذوفة الاوايل مثل عدة المحذوفة الاواسط
كمقول فى وجه ولا يبعد ان يقال خرج عنه كل ما غير بابدال حرف
اصل الى حرف آخر كالمقام والابلاء فان المادة ليست باقية فيها
فلم يبق من المغيرات القياسية الا المدغمات فهى الخارجة باعتبار قيد
المغايرة لا غير هكذا ينبغى ان تحقق هذا المقام فما قيل فى بيان قوله خرجت
عنه المغيرات القياسية كالمقام فبعيد عن المقام قوله المقصود ههنا
تميز الاصل العدل عن ساير العلل الخ يعنى هذا الجواب وسؤاله مبنى
اذ لا يشتبه على المتفطن ان المقصود من تفصيل العلل وتبيينها تميز
المنصرف عن غير المنصرف وبيان العدل على هذا الوجه لا يحصل
هذا المقصود قوله اعلم انا نعلم قطعا الى قوله كلامه على ان ما اشتهر
فى كتب النحو ان خروج ثلث محقق مخالف للعلم اليقينى بل هو امر
يحكم به بالتكلف لاضطراره اليه بمنع الصرف وانما المحقق ثبوت اصل
له اما خروجه عنه فلا فان قلت اذا كان ثبوت اصل له محقق
والاصل انما يكون بخروج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت
لم يرد بالاصل الا ما يقتضى القياس ان يكون الاسم عليه لا ما كان عليه

عليه يعنى بالخروج انه كان عليه فخرج وهذا امر لا يحكم به الا الاضطرار فح يقول
ما اشتهر مبنى على انهم ارادوا بالخروج محققا الخروج عما هو القياس لا الخروج
عما ثبت للمادة ومبنى ما حكم به الش ح الخروج عما ثبت للمادة وتتجه على ما
اعتبره المغيرات الش و على تعريف العدل وتتجه على ما ذكره انه يخص
معرفة غير المنصرف بتعريفه بالممتنع لانه لا يعرف غير المنصرف بالعدل
ما لم يعلم انه منع منه الكسر والتنوين فيلزم الدور الا انه لم يلتفت اليه
لان ذلك لازم فى العدل التقديرى لا محالة فيلزم فى مطلق العدل
وبتدفع الف وبانه فليس يمكن لتعداد المتعلم النحو قوله الا انهم تنبهوا العدل
فيما عدا عمر من تلك الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل المستفاد التنبه لذلك
السبب فى ساير الاسباب سوى الجمع التقديرى لا يتوقف على معرفة
منع الصرف فان التانيث والوصف والجمع والعجمة والتركيب مما
يعرف بدون منع الصرف واما العلمية فلا يعرف فى شئ منها الا بعد معرفة
منع الصرف واما العدل التحقيقى فان كان هو الخروج عما هو القياس فيمكن
ان يعرف بدون معرفة منع الصرف كما هو الحال فى ساير الاسباب وان
كان هو الخروج عما هو كان للمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف ثم لم قوله
فجعلوه غير المنصرف الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب
ولا يختص كون الحكم بعلية العدل للضرورة بالعدل فمدار الفرق بينه وبين
ساير الاسباب على ان الحكم بوجوده للضرورة دون الحكم بوجود الساير
قوله اى خروجا ثانيا عن اصل محقق يعنى تحقيقا بمعنى محققا صفة الخروج
مقدر بحال متعلقه وهو الاصل وهذا ابعد عن العبارة سيما فى قوله او تقديرا لان
حمله على الوصف بحال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج بحال نفسه

مبعد عن الفهم جدا قوله جاءني القوم ثلث ثلث حال من القوم باول [illegible]
واحدا اي مفصلا بهذا التفصيل فلما كان العبارة عن الحال كلا اللفظين اجرى
اعرابه عليهما قوله وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع
لا وجه لقوله الى رباع ومربع والظاهر ورباع ومربع الا ان يحمل الى بمعنى مع
قوله والصواب مخمس الصواب مجيء عشار ومعشر بخلاف الخمسة
الاخرى قال الشيخ الرضي رحمه الله يستعمل على وزن فعال من خمسة الى عشرة
بناء السبعة نحو خماسي قوله والسبب في منع الصرف الى قصد بهذا
الكلام رفع اشكال عرض في اعتبار الوصف من جعلها في الاصل
اعدادا لان الاعداد ليست اوصافا اصلية واشارة الى ترجيح ما قيل
في منع صرفها فان ما قيل ان منع صرفها لتكرار العدل حيث
عدل عن الصيغة وعن التكرار والاسمية الى الوصفية وهو ليس بوجه فان
اعتبار العدل امر اضطراري يجب ان يقتصر على قدر الحاجة قوله لان
الوصفية العارضية التي كانت في ثلث ثلث وجه عرضية الاوصاف
في الاعداد انها وضعت للوحدات ثم يستعمل مجازا في مالها لو
حدات ومنع كون ثلثة ثلثة موضوعا للوحدات في الوضع التركيبي
لانها موضوعة للمعنى الوضعي ليس بشيء لانه يوجب عدم انصراف
اربعا اربعا قوله لان معناه في الاصل اشد تاخرا فان قلت ما يهتدي
الدليل الا ان اصله اشد تاخرا او اقل تاخرا بل يؤيد الثاني انه
لا يستعمل الا في غير ما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد
آخر اي حمار آخر بل رجل آخر قلت ولهم على ما قالوا مجيء الاستعمال
في اشد تاخرا يقال جاءني زيد في آخر بابات الناس اي جماعات

اي جماعات هم اشد تاخرا على ان صيغة التفضيل موضوعة للموصوف بالزيادة
لا للموصوف بالنقصان واقل تاخرا ليس فيه تفضيل في التاخر بل
بنقصان فيه قوله علم انه معدول من احدهما اذ لا يكفي في ثبوت العدل
والتجاوز من فضول الكلام لا يتجاوز عنه وبعد والرضي حيث اختاره قوله
وانما لم يذهبا الى تقدير الاضافة اي لم يذهبا اليه حفظا لقاعدتهم المذكورة
في تقدير الاضافة او لو ذهبا اليه لاحتاجا الى تغيرها والحكم بان تقدير الا
ضافة يوجب احد الامور الاربعة رابعها العدل ولا يخفى ان الوجه
ضعيف لان قاعدتهم في تقدير الاضافة في الكلام لا في فرضها في الاصل
المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجدان جاءني الرجل والرجل الاخر
وجاءني رجل ورجل آخر لو فرض للتفضيل لم يكن المفضل عليه الا مذكورا
اولا ولا يتصور التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة فروعي المناسبة
بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين فيذكر ما يرفع
درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم فخذ ما آتيتك وكن من
الشاكرين قوله واضافة اخرى مثلها في المضاف اليه ولا بد من
كون المضاف فيهما تابعا للمضاف في الاضافة الاولى نحو يا تيم
تيم عدي وقوله بين ذراعي وجبهة الاسد وانما لم يتعرض الشارح
ببيانه ولا ببيان شيء من اخويه لان لكل منها محلا ولا يتوقف
المقصود هاهنا على بيانه قوله فاصلها اما جمع او جماعي او جمعاوات
لا يخفى ان القياس في جمع التكسير الذي هو جمع ليس جمعاوات فلا يحتمل ان
يكون معدولا عنه قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة بل هي
من المغيرات الغير القياسية وانما خص ذكرها لانها [illegible]

على العدل وطلب بانه يفرق منهما وبين المعدولات حيث حكم في احديهما
بالشذوذ وفي الاخرى بالعدول ولا يخفى انه علم سابقا انه لا يرد الجمع
الشاذة فذكره مهنا تكرار نعم في قوله كيف ولو عشر الخ فايدة جديدة
فينبغي ان يذكر فيما سبق حتى لا يحتاج الى اعادة ذكر انه لا يرد الجمع الشاذة
نوطئة لذكره واقوى ما يروج ما ذكره ولم يخف انه لو كان لا ما ذكر يجوب
كون اجمع وآخر ايضا معدولين مع انه انكر المص اجتماع العدل ووزن
الفعل قوله ولا قاعدة للاسم المتخرج ليستلزم من مخالفتهما الشذوذ
فلا يثبت شذوذ في اقوس لا باعتبار كونه جمع قوس لان الجمع
اقواس لا اقوس ولا باعتبار عدوله عن اقواس لعدم تصور الشذوذ
في المعدول قوله لعمر فعل اسم جنس كصرد وغرف لا عدل فيه الا جمع اتباعه
واخرهما هو مبالغة فاعل اختصت بالنداء كفسق مبالغة فاسق كما
ان فساق مبالغة فاسقة واما فعل علما فان لم يثبت فاعل من جوهره
او جاء اسم جنس فلا عدل فيه الا عمر فانه جاء في جمع عمرة وزفر فانه جاء
بمعنى السيد وان ثبت فاعل من جوهره ولم يجي اسم جنس بل لم يوجد
الا علما ففيه العدل كقثم فانه جمع قاثم ولم يوجد قثم الا علما الا ادرا
فانه مع اجتماع الشرطين فيه ليس بعدل عند المص ما ذكر الشيخ الرضي
ويرد ما ذكره في قثم ما في القاموس قثم كزفر ابن العباس بن عبد
المطلب صحابي والكثير العطاء معدول عن قاثم والجموع للخير والعطا ل
فالقثوم والجموع للشر ضد واسم للضبعان ولا تنافي بين تحقق ما مل
وما ذهب اليه الشارح من انه لا دليل على ثبوت اصل
في هذا القسم كما توهم لان ثبوت الاصل لا يكون بدون ثبوت

ثبوت الاصالة ولا دليل على اصالة عامر لنسبة لكي عمر بخلاف ثلثة ثلث بالنسبة
الى ثلث قوله فانهم اعتبروا العدل بظاهره الضمير لبني تميم والكسان يجعله للنحاة
فان قلت العدل موجب للبنا فاعتباره في قطام يوجب البنا والا لم
يكن موجبا قلت المعتبر اطرادا الا يوجب البنا بل المعتبر اصالة قوله
نحو حضار في الطوالع الهندية اسم كوكب وفي القاموس حلي من اليمامة والبصرة
والهجان او الحمر من الابل والحار المكان المرتفع وفي بعض النسخ وبار في القاموس
ارض بين اليمن قوله فانها مبنية وليس فيها السبان فيه انه لو اريد
انه ليس فيها شئ الا السببان فهو ظاهر المنع وان اريد انه ليس فيها موجب
بنا الا السببان ففيه انهما ليسا موجبي بنا وفيها وزن فعال وهو
موجب البنا فالصواب وليس فيها الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب
البنا قوله فاعتبر فيها العدل ليحصل سبب البنا وهو العدل والوزن
لا الجمع قوله ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله اذ اقتصر العدل المقدر برى
بما كان الضرورة منع الصرف تحقيقا اما لو كان لغيره برجا على ما هو الغالب
وهو الانسب لئلا يكون بيان العدل في الموهبات فاقرا فذكر باب
قطام في محله وقطام اسم امراة على ما في الصحاح قوله الوصف لم يعرف
المص في هذا الباب الا العدل لان غيره اما معروف في هذا الكتاب
في محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل
لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل
فيها الشارح فسر من الاسباب الباقية ما لم يفسره المص في محله
قوله وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها
لم يعتبر بقصد الابهام بان يكون في الغاية كما اعتبر به غيره لانه في

بتعريف غيره وهو دال على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين ليعلم
بقيد الابهام لم يخرج اسم الزمان والمكان والالة عن التعريف بخلاف
تعريفه فانها يخرج بقوله وبعض صفاته فان هذه الامور وان دلت
على الذات وبعض الصفة لكن لم يدل على بعض صفة تلك الذات
لكن لو تقييد لكان موضحا لكن اسعد للحية غير صفة حالا لا تقول لم يقيد الا
بهام لعدم اطراد غاية الابهام في جميع افراد الوصف فان زحيلا فيه
وصف ومعناه رجل له الضغو والفياض فيه وصف ومعناه الماء الكثير لان
الفيض الذي اخذ هو منه معناه كثرة الماء لانا نقول زحيل معناه رجل
ضيغم لا رجل له ضغو فهو يدل على ذات مبهمة وبعض صفاتها وان
دلت على ذات معين ايضا ومعنى الفياض شئ ماله كثرة الماء لان
معنى المشتق شئ ماله المبدأ واما استبعاد من قال كون معنى الفياض
شيئا ماله كثرة الماء بعيد فليس بشئ فانه لو كان الماخوذ في مفهوم الفياض
الماء لكان المعنى ماله الفيض فيكون المعنى ماله كثرة الماء والاستبعاد بحاله
فقد عرفت ان معنى طلحة طلحة الخير فهو بمنزلة علم موصوف فلم يخرج بحدوث
الوصف بالتصغير عن العلمية فلا يلتفت الى ما قيل ان منع صرف
طلحة للمبالغة وعدم الفرق بين المصغر والمكبر فان الامر دائر على وفق
النظر لا على التسامح فتدبر قوله لذات ما اخذت مع بعض صفاتها ثما
التي هي الحمرة والذكورة ايضا قوله مررت بنسوة موصوفة بالاربعة
الصواب منقصة قوله شرطا اي شرط الوصف الخ فينبغي ان يقيد
ايضا بان لا يكون في العلم عند سيبويه وان لا يكون زائلا بالعلمية
الا الاخفش قوله في الاصلي الذي هو الوضع لنسبة في الحاشية

في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه اي
لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة والاستفادة
عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة الى
النفي لتنزيل اشتمال الاصل على الفرع منزلة اشتمال الظرف على
المظروف ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال ل
لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت في الوضع ثابتا في الاصل والثابت
بحسب الاستعمال عارضا قوله اختصاصه ببعض افراده من حيث
انه فرده لا لذات الفرد بحيث لا يشعر اللفظ بالوضع صرح به الرضي
وكما انه لا اثر النقل من الوصفية الى الاسمية بالغلبة لا اثر النقل
منها الى ابتداء لا بالغلبة الا انه لما لم يطلع على مثال له لم يصرح فيطلقه
به في التفريع واكتفى باندراج حكمه في الاصل ولك ان تقول صرح به
المص في التفريع ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية على الوصفية سواء
كانت تلك الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل وليس بيان الشارح
ايضا خاصا حيث اراد بالاختصاص ببعض الافراد اعم من الاختصاص
بالغلبة او بالنقل ولم يقع منه تخصيص بالغلبة الا في المثال حيث قال
كما ان اسود الخ قوله فلذلك الفاء لتفرع عليه اشتراط الوصف
بكون في الاصل للامور المذكورة فلذلك جمع مع اللام للتعليل ومن قال
الفاء تدل على ترتيب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتيب المعلوم فلا
يغني احدهما عن الاخرى فقد اتى بالعجائب لان الفاء في النتائج
لترتيب النتيجة في الواقع على الاصل لا لترتيب العلم واللام ليس لترتيب
المعلوم لان المعلوم العلية واللام لترتيب الصرف قوله المذكور من

اشتراط اصالة الوصفية وعدم معرفة الغلبة اشارة الى متعدد وهان افراده
بتاويل المتعدد بالمذكور وانما جعله اشارة الى المتعدد لانه اراد وصرف
اربع الى اشتراط الاصالة ورد امتناع اسود الى عدم المعرفة ورد ضعف
افعى الى الاصالة فجعل مجموع الامور الثلثة معللة لمجموع الامرين واحال
الرد على فطانة المخاطب ولقد اعجب من زعم فانه التحقيق ثم قال
لنسبة الصرف الى الكل الكل لا كل واحد ثم نقول فما ارتكبه
الشارح تكلف والاظهر ان قوله فلا تضره الغلبة لتقرير اشتراط الاصالة
لتوضيحه وليس مقصودا بالذات وقوله ذلك اشارة الى اشتراط
الاصالة ولذا اتى بذلك وشرط مجرد الاصالة علة لكل واحد من
الثلثة قوله صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت
بنسوة اربع هذا مما اشكل على علماء الفن وتحيرهم الى الآن حتى قال
الرضي لم يظهر لي الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف
العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون الصرف
لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء وطولوا الكلام في
الاعتذار عن عدم الاعتذار بقبول التاء بما لا طائل فيه فاعرضت
عن الاطالة الى الطول قلنا لا حاجة في عدم اعتبار الوصف
العرضي الى قاطع انما الحاجة الى القاطع في اعتباره واما وجه قطعهم
بعدم اعتباره في اربع وكون الصرف كذلك لا لعدم شرط وزن
الفعل كما يؤكده تقديم الظرف على ما علم ان المعتبر في وزن الفعل
عدم قبول التاء في اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم
للحية الانثى اسودة وقبول الاعداد التاء بعد عروض الوصفية لا في اصل

لا في الاصل الوضع العددي قوله وامتنع من الصرف لعدم معرفة الغلبة اسود
والعجب من محشي قال وقوله وامتنع اسود اي صرف اسود وامتنع
من الصرف ولم يخبر ان الشارح افاد الثاني في قوله الاول للحية السوداء
والثاني الحية العظيمة السوداء على ما في الصحاح قوله وضعف منع افعى الخ فان
قلت لو اوجب تقدير الوصفية من غير تحقيق ضعف منع الصرف لاوجب
تقدير العدل ايضا من غير تحقيق ضعف منع الصرف في عمر فلم لم يحكم بالضعف
فيه قلت تقدير السبب بعد تحقيق منع الصرف لا يوجب ضعفه
وانما يوجب ضعف منع الصرف لتقديره ولم يتحقق منع الصرف
في افعى كما في عمر قوله ذي خيلان جمع خال وهو المعروف قوله اشتقاقه
من الخيال لتخيل مصدر له قوله التانيث اللفظي الحاصل بالتاء قيده
باللفظي لتقابل المعنوي ولا تقابله بالتاء لاشتراكهما فيهما وانا اظن
ان مراد المصنف التانيث الذي يعرف بالتاء والمعنوي لم يعرف بالتاء
بل بامارات تدل على اعتبار العرب تانيثه فاعرفه فانه دقيق
وبالافتناء حقيق يقال المراد تاء ينقلب هاء فتاء اخت ليست
للتانيث ولو سمي به مذكر لا يمتنع ولو سمي به مونث فكما لحال عرفات
فاقال الزمخشري عرفات مصروف ولذا يجري عليه الكسر والتنوين
لان هذه التاء ليست للتانيث ويمنع من تقدير تاء التانيث
اذ لم يعهد في كلامهم اجتماعها مع تاء التانيث وقال غيره
يمنع من الصرف ولا يمنع من غير المنصرف لسره جمع المونث و
تنوين المقابلة قوله ليصير التانيث لازما فيما كان التاء التانيث
واما التاء التي هي جزء كلمة كجارة اشترط فيها العلمية لانها في منع الصرف

الافتناء وجرا دون

فرعنا التأنيث فجعلت علما وبنيتها قوله لان الاعلام محفوظة عن
التصرف بقدر الامكان اشار الى التصرف فيها في الترخيم قوله كما اشار اليه
بقوله شرط التحتم تأثيره اي اشار الى ما ذكر من الامرين وهو ان العلمية في
المعنوية شرط الجواز واحد الامور هو شرط الوجوب قوله وشرط التحتم تأثيره
اي مع العلمية احد الامور الثلثة فعبارة المص قاصرة ولا يبعد ان يجعل الضمير
للمعنوي وجد شرط العلمية قوله او تحرك الاوسط جعل الاوسط عبارة
عن اوسط الثلثة المذكورة في قوله زيادة على الثلثة وح لزم ان يكون
التحرك شرط الوجوب في الثلاثي وعلى هذا القياس يكون
شرط الوجوب في الاكثر الاوسط منه والاحسن ان تحرك الاوسط عبارة
عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او خماسيا فاذا سمي بابرهم من
لغات ابراهيم مؤنث يجتمع فيه الشرائط الثلاثة للوجوب قوله
ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة الخ لا لانظر اعتبار حدوث ثقل
من كل سبب اذ لا يحصل ثقل من الوصف والعلمية ولا من العدل
بل هو منشأ الخفة كما يرشد اليه مثله وعلم الصنعة اعتبر على هذا الكلام
في غير كلام الفاضل الهندي في هذا المقام وانما لم يجعل احد الامور الثلثة
شرط التحتم تأثير العلمية لان العلمية تجتمع مع اسباب كل منها شرط
في التأثير تخالف لشرط مع الآخر فالمناسب ان يضاف الشرط
الى السبب لا الى العلمية لان العلمية تؤثر بدون هذا الشرط بخلاف السبب
ومنهم من قال جعله شرط التأثير لان الكلام فيه وليس بشيء لانه ينبغي
ان يجعله شرطا للعلمية ويجعلها وقد يقال العلمية سبب قوي لا
يحتاج الى تقوية ولهذا يمنع وحدها في ضرورة الشعر عند الكوفيين

الكوفيين ولا يخفى عليك ان الاوجه ما قدمناه لك قوله وماه وجور علمين
للبلدتين اشار بقوله للبلدتين الى وجه تأنيث العلمين فان اسماء الاماكن
قد يلزم تأنيثها بتأويل البلدة وقد يلزم تذكيرها بتأويل المكان وقد
يخير فيها في اعتبار اي ما شاء المتكلم والمرجع السماع وما لم يسمع
فيه شيء اي كلام العرب جوز الوجهين وكذا اسماء القبائل في
تأويلها بالقبيلة والحي اقول ما لم يسمع فيه شيء ينبغي ان يصرف لا غير
لان الاصل في الاسم الصرف قوله ممتنع صرفهما لم يقل ممتنع عن الصرف
كما قال في القول المص وامتنع اسود اي عن الصرف لشفعا الوجوه
توجيه هذا التركيب ورعاية للتناسب بينه وبين قوله فهند يجوز صرفه
واشار بقوله صرفها الى انه يحتاج تذكر العائد الى هذه المؤنثات الى
التأويل ولم يشر الى وجه التأويل لظهور امره وسواء عومل معه
معاملة اللفظ او الاسم قوله وان سمي به مذكر فشرطه في سببيته منع الصرف
الزيادة على الثلثة قيل فانه شرط ثالث ان لا يكون في الاصل مذكرا كرباب
بمعنى سحاب اسم امرأة فاذا سمي به مذكر انصرف وان لا يكون
تأنيثه بتأويل كرجال اذا سمي به مذكر انصرف لان تأنيث الجمع
لتأويل بالجماعة وان لا يكون تذكيره غالبا نظرا الى المعنى الجنسي فان
تساوى تذكيره وتأنيثه استوى الصرف ومنعه وان غلب
تأنيثه ترجح منع الصرف وان وجب تأنيثه وجب قلت اولا
المراد ان شرط من بين الثلث المذكورة الزيادة على الثلثة ولا تقع
الشرطان الآخران على انا نقول اذا كان المؤنث المعنوي في الا
صل مذكرا لا يسمي العرب المذكر تأنيثا بل بالمذكر الذي كان في الاصل

ولذا المنقول من المؤنث بالتاء وبل منقول عن مذكر اذا المعرب لا تسمى
بالتاء وبل واما ما استوى فيه الطرفان فمن حيث انه سمى بالمؤنث
غير منصرف ومن حيث انه سمى بالمذكر منصرف فجاز الوجهين فيه
لاجتماع الجهتين لا لان تسمية اللفظ بالمؤنث المعنوى لا يكفى فى منع الصرف
وقس عليه حال ما غلب تانيثه واما ما غلب فيه التذكر فالعرب
لا يجعل المنقول عنه الا المذكر وليس التسمية فيه بالمؤنث فالمص
لم يلتفت بيان الشرط قوله لان الحرف الرابع فيل وكذا الخ من فيما هو على خمسة
احرف وبالجملة الحرف الاخير الزايد على الثلثة سد مسد التاء لان
موضع التاء فى كلامهم فوق الثلثة قلت جعل الحرف الاخير الرابع
قائما مقام التاء عبارة القوم ولا تقصير لهم فى البيان والتقصير من المعترض
فان بيانهم مبنى على حرف ميزان التصغير فان ما هو بمنزلة الحرف الاصلى
فى ميزان التصغير اربعة لا يزيد فيما يقابل اللام الثانى فى المصغر حرفا رابعا
الا ترى ان فى جحمرش الراء فيه قايم مقام حرف التانيث ولا يمكن
اعتبار الحرف الخامس لذلك لان تصغير جحمرش فى مصباح علما لمؤنث
وان كان التانيث الياء وهو حرف خامس الا انهم جعلوا حرفا رابعا
لانه فى مقابلة رابع حروف الميزان فان تصغيره على فعيليل منقول مصيبح فالياء
ان بمنزلة الزايد لانها ليست فى مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتد
وانما جعلوا الحاء مصيبح حرفا رابعا قوله المعرفة اى التعريف ان كان
المعرفة فى باب منع الصرف اسما للتعريف كما هو الظاهر وكان مشتركا
بين الموصوف فالامر ظاهر وان كان اسما للموصوف فالتعبير عن
السبب بالمعرفة لضرورة الشعر وههنا ليوافق الاجمال التفصيل قوله ان يكون

ان يكون علمية لم يقل شرطها العلمية لانه صار هذا التركيب فى هذا الباب شايعا
فى معنى اشتراط علمية ما فيه السبب والمراد ههنا اشتراط كون التعريف
نفسه علميا او علمية فافهم وجعلها بمعنى المنسوب الى العلم يرجحه موافقة
لا فى بيان العجمية قوله بان يكون حاصلا فى ضمنه الاولى فيه قوله
كما جعل البعض اى جار الله وليستغنى عن الاشتراط قوله لان فرعية
التعريف للتنكير اظهر الخ او ليكون على وتيرة اكثر الباب بان يكون
السبب عاما يخص بالشرط وليس قوله وما فيه علمية مؤثرة بجعل العلمية سببا
وانما وصفت بالتاثير لاتحادها بالسبب فمن قال جرى فيه على اصطلاح
البعض او على التجوز لم يات الشى بعتد به قوله كون اللفظ مما وضعه
غير العرب لا غير وطريق معرفته النقل واجماع اهل اللغة على ما نقل
عن صاحب القواعد قوله كان فى العجم اسم جنس بمعنى الجيد قوله
لئلا يتصرف فيها اى فى كلمة العجمة مثل تصرفاتهم فى كلامهم فيمتنع من
الاضافة واللام وما يعاقبهما اى التنوين فلا يدخله الكسر ايضا وان
لا يمتنع من قبولها التثنية والاعراب وقلب بعض الحروف
وحذفه تخفيفا نحو جرجان فى كرگان وجبرئيل وجبرائيل وجبرين
جبرئيل قوله لانه امر معنوى الضمير للعجمة وسبب تذكيره امر معنوى
وضمير لاعتبارها للعجمة ايضا قوله فان قلت قد اعتبرت العجمة اذ لا
يندفع مما ذكره لكنه ذا انك لم تعتبر المانعة من الصرف فى ماه
وجور العجمة شرط التانيث ويدفعه ما سبق من ترجيح التانيث على
العجمة قوله قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اى
لتقوية احد سببين وهو التانيث اذ العلمية مستغنية عن التقوية بد

على هذا قوله ولا يلزم من اعتبارها النقوت سبب آخر دون ان يكون
لتقويته سببين قوله وشتر وهو اسم حصن بديار بكر في القاموس
قلعة بآران بين بردعة وكنجة هذا واياما كان فليس اعتبار العجمة
فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التانيث ولذا لم يلتفت سيبويه الى الشتر
النحاة بتحرك الاوسط ولم يروا ابدا من الزيادة على الثلثة لان ملكا
ابا نوح عليه السلام منصرف ولم يجوزوا الامرين في متحرك الاوسط ايضا
لسند لا بمجموع ملك وشتر لاحتمال شتر منع الصرف بالتانيث قوله
وابرهيم ممتنع صرفها لوجود الشرط الثاني وكذا ابرهام وابراهيم
من لغات ابراهيم ممتنع لوجود الشرطين فيه قوله وانما خص التفريع
بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده ان منع صرف نحو
شتر ايضا خلافه ففي ذكر شتر ايضا التنبيه على ما هو الحق عنده فالتخصيص
ليس بمحل التنبيه على انصراف نوح بل للتنبيه على امتناع نحو شتر ايضا
وبهذا ظهر ضعف قوله ولهذا قدم انصرافه الى ايضا ولا يخفى عليك
ان منع صرف نوح سهو من صاحب المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه
على ما اجمع عليه النحاة وسهى فيه البعض واما كلامه فيشعر بان المسئلة خلافية
وهو ترجح مذهبا والوجه في تقديم انصرافه انه تنبيه على ما هو الحق عند جميع النحاة
وهذا تنبيه على ما هو الحق عنده وان الانصراف لا صالة يستحق التقديم
قوله اعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة
فلما تخلوا عن هذه الفايدة كتاب فقيده حتى كاد ان يكون مجمعا عليه
عندهم وعليه شاهد صدق شيث وعزير فلا عجب ان يقتضي فيه
العجب قوله وقيل ان هودا كنوح اخبر نوح عرم في التمثيل الكلمة اتفاقيا

اتفاقيا وكون هود اختلافيا قوله لان سيبويه قرنه معه فقال محمد وصالح
وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح لا بشعيب فعلم انه جعله
من عداد نوح دون شعيب ونحوه ويؤيده يحتمل ان يكون من تتمة
ما قيل وان يكون من كلام الشارح والولد جاء كقرس وقفل مفردا وجمعا
والاولى والعرب اسماعيل واولاده وفي ذلك يحتمل الاشارة الى اسماعيل
والى اولاده قوله الجمع سوى المعرفة في الاشتراك بين الاسم وصفته والمراد
ههنا الصنف قوله شرطا اي شرط قيامه مقام سببين الاظهر شرطا بتاثيره
وما ذكره بعينه عين الفهم قوله وهي الصيغة التي كان اولها سالم تقيل وهي
ما ارتاليه بالمتماثلين مع انه الاخصر لان المتماثلين على وزن مفاعل
ومفاعيل فيخرج منه نظائره جائز وجوامير فاوضح ما هو المراد بالمتماثلين
لكن يرد عليه مجاري لاحتمالات ايضا على ما وهم لظهور ان المراد من
الصيغة صيغة التكسير فينبغي ان لعدد الحرفان بان يكون اولهما مكسور تحقيقا
او تقديرا وكانه لم يتحاش من دخول نحو مجاري في التعريف لانه لا يلزم
من دخوله الا منع صرفه وهو غير منصرف لا محالة لا لفا التانيث قوله
ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع فاريد بالمنتهى الانتهاء وبالجموع ما فوق
الواحد قوله وجمع الجمع اعني المصدر قوله كما يجمع ابا من الاولى كما جمع فافهم
قوله بغيرها غيرها ههنا بمعنى لا يقال كنت بغير مال اي بلا مال فلا
يرد انه يلزم ان يجب ان يكون صيغة منتهى الجموع مع حرف غير الها
وهو خبر آخر لشرط لا صفة للصيغة لانه متعلق بنكرة وتقدير المعرفة تكلف
لا يروج عند الناقدين الا الضرورة قوله او المراد بها فيه لطافة وعلى
التوجيهين المراد السبب المطلق اي لا يكون معها او تا اصلا لا ان المراد

عل

ان لا یکون معه ما حال الوقف ولا ان یکون معه ما حال الوصل کما قیل ظنا انه
لولم یقید لا یعلم القید السلبی ویکون فامرا وقد نبه علی کلتی عبارتی تا التانیث
وهما الهاء والتا القوله التانیث بالتا وقوله بغیرها **قوله** فلا یرد
نحو فوارة جمع فارة لافارة کما قیل لان فاعلا صفة لا جمع علی فواعل قال فی
الحاشیة الفارة الحاذق ویقال للبغل والحمار فاره بین الفروهة ویقال للنفر سس
جوار هذا الکلام والانسب بجعله جمع فارسة ما فی القاموس ان الفارهة الجا ربه
الملیحة او الامة او الشدیدة الاکل **قوله** وانما اشترط کونها بغیرها وفی
وزن الفعل وهذه نکتة جلیلة یجب ان ینبه علیها وهو انه قال
المص هنا بغیرها وفی وزن الفعل غیر قابل للتاء فرقا بین الجمع ووزن
الفعل وذلك لان یمیل منصرف مع خلوه عن التاء لمجی یملة وجوارب
فی جمع جورب بمعنی لفافة الرجل غیر منصرف مع مجی جوارابة **قوله** ولا حاجة
الی اخراج مداینی فیه تعریض لمن قال ینبغی ان تقیید الجمع بکونه بغیر یاء
النسبة ایضا لیخرج نحو مداینی ولمن اجاب بان المراد بالها حرف
یکون للفرق بین الجنس والواحد نحو رومی وروم وتمر وتمرة فاشار بقوله
ولا حاجة الی انه لا اشتباه شی ولا الجواب ولیس کذلك والله اعلم
بالصواب فان فرازنة ومداینی تجمعهما خرجا من صیغة منتهی الجموع لعدم
صدق تعریفه علیهما والمقصود بالشرط اخراج فرزان ومداین منهما عن
الحکم فانه اذا ثبت لما دخل علیه یا النسبة او تا التانیث حکم یجری
علی حرف النسبة وتا التانیث لشدة الامتزاج وصیرورتهما کلمة واحدة
کما علم سابقا ومداین جمع فی الحال وفی الاصل فلو اعتبر جمعیته لکان مدا
ینی غیر منصرف لان الاعراب الذی لا یظهر فی یا النسبة اعراب

اعراب مداین **قوله** واما فرازنة ای بکلمة التفصیل مع عدم التعدیل لان مساجد و
مصابیح غیر منصرف واما فرازنة فمنصرف ولو جعل قوله بغیرها ایضا مقصودا
بالتمثیل فی قوله کمساجد لکان هذا المعنی اشد قبولا وقیل اما للاستیناف
ویمکن کونه استینافا عدم سبق الاجمال ولا متوقف علی عدم سبق الکلام
نقله الفاضل الهندی عن بعض الشروح وبه بقوله واشار علی وجه
هذا غیر منصرف ولو قال اما مثل فرازنة لکان التنبیه واضحا ولتذکیره وجه
آخر مر فی بحث التانیث لا حاجة لك الی التذکیر قال الفاضل الهندی
بنا علی ان کل لفظ اریدبه نفسه فهو علم له وهو علم وتنوینها لفظا
مسما وبه نبه لك علی قاعدة استعمال اللفظ اذا ارید به نفسه وهو انه
فی حکم اللفظ اذا ارید به معناه لان المقصود احضاره فیحفظ حکمه مستعملا
فی معناه لئلا یکون فی احضاره اختلال ومنهم من غفل وقال لك
ان لا تنون فلا یحتاج الی هذا التوجیه ولولم یکن القایل عبد الغفور لکان
امره مشکلا فاسأل الله غفرانه لنا ولاخواننا المسلمین **قوله** وحضاجر
علما حال من المبتدا صحح بجوازه ابن مالك ولا غبار علیه لفظا ومعنی
وفی عبارة الشرح اشعار به واما نصبه بتقدیر اعنی فمذموم لاستدعائه المدح
او الذم او الترحم والمقام بری عنها وجعله حالا من ضمیر غیر المنصرف
یستدعی تغییر التعبیر وما جعله بمعنی لا لان معمول المضاف الیه لا یتقدم
علی المضاف وتقیید عدم انصرافه مع اطلاقه وان لا باس بالتقیید
لتنزیله منزلة نعم العبد صهیب لو لم یخف الله لم یعصه **قوله** هذا جواب
عن سؤال المقدر شاع هذا البیان فی الشروح حتی انه صار مجمعا
علیه وانما یحسن تقدیر السؤال لو کان ناشیا مما سبق ولیس کذلك

فالاولى انه للرد على من قال بخلاف ذلك في القاموس حضاجر اسم للضبع
معرفة لا ينصرف لانه اسم للواحد على بنية الجمع او انه للتنبيه على ان هذا الوزن
لا يكون غير منصرف الا للجمعية ويلغو فيه سائر الاسباب ولذا جعل هذا اللفظ
غير منصرف للجمعية الاصلية ولم يعتد بالتأنيث او العلمية وقد يطلق
على الواحد والكثير يوهم ان بين اطلاقه على الكثير والواحد تنافيا وليس كذلك
فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد على سبيل البدل و
يوهم ان المنافي للجمعية اطلاقه على الواحد دون الكثير مع ان الاطلاق
على الكثير ايضا ينافيها فالاولى ترك الكثير **قوله** لا للجمعية الحالية
بل للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع تعليل لمحذوف والتقدير غير منصرف
للجمعية الاصلية لا مانع من اعتبارها في حال العلمية لان الممتنع اعتبار المتضادين
في علم واحد لا اعتبار ضد مع وجود الضد **قوله** لان الضبع هي انثى الضبعان
في الحاشية الضبع هي انثى الضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسرا
حين انتهى **قوله** قلت علية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا ولو
عند البعض كاحمر علما اذا نكر اعلم ان الشارح ارتكب مؤنثة وفي ما سوى
الجمعية وعنه غنى اذ مع الجمعية والتأنيث بالالف لا تأثير لسبب اخر ولا
اعتبار له لان كلا من السببين سبعة والجمعية والتأنيث غير مسلم هذا المنع
حتى ان الضبع تشمل الذكر والانثى على ما صرح به في المراح ويدل عليه
كلام القاموس وكان من خصها بالانثى وهم ذلك من كلام اهل
اللغة هي مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية فان قلت فحضاجر
مؤنث لتأنيث الضبع قلت تأنيث احد المترادفين لا يستلزم
تأنيث الآخر واعلم ان الغرض من منع التأنيث تحقيق حال التأنيث

التأنيث في حضاجر والا فوجود التأنيث لا يضر بعد ان العلمية لا تؤثر او
تكثير الجواب وهو اوفق بسوق الحضاجر **قوله** لانه علم لجنس الضبع قال
في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم لجنس شامل للضبع الانثى
هو الضبع انتهى قد عرفت الاستغناء عنه **قوله** لئلا يتوهم بل لانه لا اشتراط
لحتى لينتشر جوابه **قوله** جواب عن سؤال المقدر تقديره ان يقال قد تقصيت
عن الاشكال في القاموس اقصى تخلص من جنب او تفرق تقضي هذا كلامه وقد
اشار بهذا التقدير الى وجه تقديم حضاجر على سراويل وفيه نظر وله
وجهان اخران مما انه اقوى ووقعه اوضح **قوله** وهو الاكثر الظاهر عدم الصرف
اي عدم صرفه الاكثر ولا حاجة الى تقدير قوله في موارد الاستعمال وجعل في
تقديره وهو مذهب الاكثر بعيد جدا لا يفهم وصحته يتوقف على ثبوت
اختلاف النحاة فيه وثبوت اشتهر فقيه فيه يكتفى **قوله** حمل على موازنه لانه
الدخيل والدخيل الى الجنس **قوله** فيما هذا الجواب على تعميم الجمعية
دفع لما في بعض الشروح ان الشارح رتب اسباب منع الصرف على شبهة
ويكون منها الحمل على الموازن ونحن نقول في ما ذكره من الجواب
انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف الجمعية او يكون الاسم على وزن
الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون في الرجوع سبب منع الصرف وهو الجمعية
لكونه على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط تأثيره ولا يخفى بعده واما لكونه
على وزن الجمع الذي هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط
في الجمعية الحكمية لانها ليست الا كون الاسم على صيغة منتهى الجموع ثم اقول
لا يخفى ان الانسب ان يجعل شرط الجمعية صيغة منتهى الجموع او العلمية في الجمعية
مع تحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة ويجعل منع الصرف سراويل

للعجمة وجعل العجمة بهذا الشرط قائما مقام السببين **قوله** فكانه سمى كل قطعة
من السراويل سروالة دل كلام القاموس انه جاء سروالة وسروال وسروبل
حيث قال سراويل اعجمي او جمع سروالة او سروال او سروبل بكسرهن ولم
يجئ فعويل بفتح غيره في كلامهم ظ وقال الشارح عر عليه من اللوم سروالة
فلا معنى لجعل سراويل جمعا تقديرا بل ينبغي ان يجعل منقولا من الجمع كحضاجر
وما يقال ان نقل الجمع الى الواحد لم يجئ في كلامهم الا في الاشخاص ص
فذلك يرده حضاجر فانه موضوع للجنس نعم لو قيل لم يجئ صيغة الجمع
بعد النقل جنس لم يتجه هذا وما يقال ان السروالة لم يجئ بمعنى قطعة من الازا
ر بل بمعنى القطعة مطلقا فلذا لم يجعل السراويل جمع سروالة تحقيقا
يرده انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه جمعا للسروالة
بمعنى قطعة من الازار وكان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه لم يوجد سراويل
في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد في حضاجر فقدر انه كان في الاصل جمع سروالة
الا انه لما قدر المفرد معروض مناسب لاختصاصه بالازار وان امكن
تقدير كونه جمعا للمفرد المحقق فان قيل لم قدر فيه الجمع ولم يجعل مع كونه
عربيا محمولا على موازنة قلت لان العربي لا تقبل المتابعة للعربي سيما
المفرد الذي هو الاصل فانه ابعد من قبول المتابعة للجمع الذي هو فرع
بخلاف الاعجمي الذي هو دخيل غريب يتمنى من لم يوجد ويجعله من
تابعيه **قوله** واذا صرف لم يقال وان صرف لكان تركيبه من قبيل
فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة واقع على اعلى
درجات البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذي هو متعلم النحو والمقدم
على اصل المعنى **قوله** فلا اشكال بالمنقوض على قاعدة الجمع ونحو ما قيل

لما قيل ان نفي جنس الاشكال لا يتم لانه يجيء انه وجد مفرد على وزن الجمع
التي على وزن مصابيح مما هو على صيغة منتهى الجموع فلا يصح كون الجمع
على هذا الوزن مانعا من الصرف كما انه لا يصح منع قرازية لكونه
على وزن كراهية او اشارة الى انه على تقدير الصرف لا ينبغي جنس
الاشكال والمقام لا يخلو عن اشكال وبالجملة دفع هذا الاشكال ايضا
عرف من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد لمصابيح موازن مفرد
عربي او هو جمع سروالة تقديرا **قوله** ونحو جوار اي كل جمع منقوص ص
او شبه نحو جوار ليكمل غير منصرف منقوص يشمل قاض اسم امرأة واعيل مصغرا
على لكان اعم فائدة **قوله** اي في حالتي الرفع والجر يعني رفعا وجرا انظر
فهو متعلق بمعنى النحو ولما لم يقيد المشبه به بكونه في وقت الرفع والجر
وهو ايضا مقيد اصلحه الشارح بتاويل قوله كقاض بان المراد منه
ان حكمه حكم قاض بحسب الصورة لا من كل وجه حتى يكون حاكما بالنظر ف
قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو
من احوال الكلمة بعد تمامها فيه انه لا اعلال في جوار نظرا الى نفسه
بل بعد التركيب فهو متاخر عما يعرضه في التركيب فالاولى ان الاعلال
الذي سببه ثقل محسوس مقدم على منع الصرف الذي سببه شبه
معنوي **قوله** فاصل جوار اي قوله بناء على ان الاصل في الاسم الصرف
فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتاخر عن الاعلال
بناء على ما ذكره من ان الاعلال مقدم على ما يعرضه الكلمة بعد تمامها **قوله**
وفي لغة بعض العرب وهي لغة قبيحة وعليه بيت الفرزدق **شعر**
ولو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا والاستعمال

الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لانه يحتمل انه اختارها للضرورة
التعريض بانك من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة ومنهم من قال
يحتمل ان يكون اليا للمتكلم والالف للاشباع وفيه مزيد بعد وفيه انه
لا وجه لحذف لام الكلمة وذلك ان تقول الالف عوض عن يا المتكلم
تحامقي يا علاما قوله التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية
جزء سواء كانتا اسمين او اسما وفعلا نحو بخت نصر ويرد عليه ان التعريف
غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيد وامثاله واجيب
بان المراد تركيب في الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يجعل المركب
علما او اسم جنس ويمكن ان يراد بالصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة
من الفعل فانه بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة بمجرد جعله علما او اسم
جنس ويقول التعريف غير مانع لخروج المركب من النجم والصعق
تركيبا امتزاجيا لان جزئية الحرف لا يمنع من عدم الانفكاك
بعد التركيب وكذا المركب الامتزاجي من مصري وبصري منقول جائي من
مصري بصري فالوجه ان لا تقيد مفهوم التركيب بقوله من غير حرفية
جزء وجعل النجم والبصري خارجين بشرط عدم كونه اسناديا لانه كما
التركيب التي صنفي في معنى الاسنادي فان النجم معناه نجم معين ومعنى
بصري رجل منسوب الى البصرة ولو حمل التركيب على معنى يسمى في باب
المبنيات وهو ضم كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة لم يحتج الى الشروط
العدمية فلذلك لم يحمل عليه ولا يخفى ان الانسب حمل التركيب المعتبر
في منع الصرف على هذا المعنى والاستغناء عن اعتبار الشروط العدمية
قوله فلا يرد النجم والبصري ولا ضاربة فانه مركبا من الضارب والتاء

والثاني قوله شرط العلمية لتامن عن الزوال ومن قال او لتحقق السبب الآخر
مع بعده عن الفهم يرد عليه انه لا فرق بين التانيث والعجمة والتركيب
والالف والنون في الاسم في هذا الاشتراط فجعل اشتراط العلمية في التركيب
لهذا دون اخواته تحكم على انه لو سمي بعلبك مونث لزم ان لا يكون
السبب الثاني فيه الا العلمية مع ان السبب الثاني فيه يصح ان يكون التانيث
قوله لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات قيل اي
عند جماعة منهم المص ومن قبيل المعربات الحكمية عند جمع فقيل فلا يبعد
ان يجعل غير منصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف وفيه انه لا معنى
للحكم بمنع صرفه مع انه لا يظهر فيه اثر منع الصرف والاصل في الاسم الصرف
اعلم ان ما ذكره يخالف ما نقل الرضي عن البعض في بحث المركبات ان
الاسنادي ليس بمعرب ولا مبني قوله كانه اكتفى انما قال كانه لاحتمال
ان يكون مذهبه منع صرف خمسة عشر علما كما هو مذهب لبعضهم فان قلت
لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات بل المركب الذي تضمن
الثاني منه حرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر علما قلت الكلام فيما
بعد في المركب مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل او في الحال بقرينة
جعل بعلبك منه مع انه مركب في الاصل يعني انه لم يذكر ههنا بعد ان سيبويه
ونفطويه من قبيل المبنيات بل ما ذكر وهو ان المركب الذي لم يتضمن الثاني
منه حرفا معرب باعتبار الجزء الثاني في مثل بعلبك يقتضي ان يكون
مثلهما معربا ولا يبعد ان يقال قولنا في تعريف التركيب من كلمتين
يخرج سيبويه لتركيبه من كلمة وصوت اذ الصوت ليس بكلمة وقولنا
من غير جزئية حرف يخرج نحو خمسة عشر لان حرف العطف جزء بحسب الحال

فتامل قوله من غيران يقصد به حالة لا في الحال ولا في الاصل بخلاف عيد لبعد
علما فانه مقصد من جزئيه شبه في الاصل قوله الالف والنون المعدودتان
من اسباب منع الصرف فان قلت نون الصفة مشترك بين الالف
والنون وساير الاسباب فلما ذا خصصه بالوصف بها قلت الشرط
للالف والنون الى حين لا لمطلقها بخلاف نظايرهما فاحتاج منها
الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون ساير المواضع او لا كان
الذكر مبنا في انفالما ذكر في مقام عد الاسباب لضرورة الشعر اي ببيانه الوصف
ليعلم ان المعدود ساير ها او في لغة صورة البيان السابق لهذا البيان
يضيق البيان في ذلك المقام والاولى المعدود بالافراد لانهما معدود و
واحد من الاسباب قوله تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوايد في الكلمة
ولا يكونان اصليتين والثاني ارجح قوله والراجح هو القول الثاني لان
اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول غير ظاهر وان قيل انه ليتحقق عيتها
من غير شبهة اصالة اذ لو دخل التاء لكانا اصليتين للتاء الزايدة عليها
لانه لو ضعف الفرعية بزيادة شيء عليه لضعفت بزيادة في التثنية قوله يعني به
ما يقابل الصفة يعني لا ما يقابل الفعل والحرف واما من قال ولا الاسم المقابل
للكنية والمقابل للمهمل المقابل للظرف اللازم الظرفية اي بما لا يعينه
اذ لا يذهب السامع في هذا المقام الى غير المقابل للفعل والحرف حتى يحتاج
الشارح الى نفيه قوله وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد فناسب
الافراد وعند اضافة الشرط اليه واما عند اشتراك الكون والوجود اليهما
فالمناسب تثنيتها لانهما كانتا ان هذا من فوايد من هو استادي وجدي و
طلع اثار جدي وظهر ازهار جدي مولانا حسام الملة والدين ولود الخوافي

لخوافي افاض الله على روحه الى ان بحث لبعث غزارة الوافي قوله او شرط
ذلك الاسم في امتناعه من الصرف هذا بعيد عن الفهم لانه صار في المعنى الاو ل
كالعلم في هذا البحث واكان بلايمه ان السبب الاخر في هذا الاسم لا يتحقق
بدون العلمية قوله او كانا في صفة لم يقل وان كانا في صفة فيكون من عطف
شرطية على شرطية ليستغني عن خوف ان يجعله من عطف شرط وجزاء على شرط
وجزاء بحذف عطف واحد وحذف فان بعد ان حذف شايع من
قبيل ان جزاء فجزاء والعطف على شرط وجزاء بحرف عطف واحد من قبيل
العطف على معمولي عاملين واحد لحذف عطف واحد ولا كلام في جوازه
فلم يجعله من قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق شرطه واما العطف
للكلمة او دال الشايع في نظايره العطف لكلمة الواو فللتنبيه على التنافي بين
الشرطين او على التنافي بين الشرطين فتامل قوله يعني امتناع دخول تاء التانيث
عليه انتفاء فعلانة يفيد لظاهر عدم دخول تاء التانيث عليه فيلزم عدم انصراف
عريان والنصراف عريانة فيفسره بامتناع دخول تاء التانيث لتقسيم الاعم
بالاخص ليعرف ونيل وجود نعلى فانه يدل على ان المراد انتفاء فعلانة في
مؤنثه لا في نفس كلمة فيه الالف والنون قوله ولهذا انصرف عريان الالف
والنون في الصفة لا يكون على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا يكون
الا مع فعلانة بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون على الاوزان الثلثة
قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة يعني قطعا لا نظرا الى الاستعمال
ولا نظرا الى اصل وضع الصيغة بخلاف رحمن فانه نظرا الى الاختصاص الاستعمال
بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة واما بالنظر الى الموضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم
بل جانب الوجود راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب

والحاق المشكوك بالاكثر انسب قوله في رحمن فانه منصرف او غير منصرف الاولى
في انه غير منصرف واما الاختلاف في انه منصرف او غير منصرف فلا يحصل له لانه
اتفق في انه احدهما وغاية التكلف ان المعنى اختلف في وقوع انه منصرف اي في
وقع هذا التردد فان قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام م
من علماء اللغة والنحو والبيان حتى تردد امرهم فيه على المعقول لم يخرج احدهم
عن المنقول ولم يكشف عن المعمول عند الحجا قلت كانهم لم يجدوه
مستعملا فيما نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى قوله
دون سكران اعترض عليه بان عدم الاختلاف في سكران ليس للاختلاف
في الشرط بل يكون مع الاتفاق لفقد البناء والجواب ان عدم الاختلاف
في سكران للاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص
لاحتمل ان ينتفي على وجه يلزم الاختلاف في سكران فافهم قوله وهو كون الاسم
على وزن يعد من اوزان الفعل كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه
ببيان الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافة الى الفعل ماله زيادة
نسبة الى الفعل فلو لم يصرف عن الظاهر لما احتاج ذكر الشرط لكن لا يخفى ان قوله
يعد من اوزان الفعل قاصر في هذا التعميم لان عد الوزن المشترك من اوزان
الفعل يشعر بنوع اختصاص له بالفعل فالاولى وهو كون الاسم على وزن ثبت
للفعل وفي تفسير وزن الفعل يكون الاسم على وزن الى نظر لان الوزن
ليس مصدرا بل هيئة تحدث في حروف الكلمة والامر فيه سهل ولا داعي الى حمله
على هذا المعنى فان قلت ما فائدة جعل مطلق الوزن للفعل سببا وبيان
شرط تأثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص فلا يحتاج
الى شرط تأثير مع انه لا يظهر الفرعية الا فيماله زيادة نسبة بالفعل فان الاصل

فان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه وزن له مزيد نسبة الى النوع الآخر قلت
اراد رعاية المناسبة بين الاسباب في كون كل منها موثرا بشرط وكما
ان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه ما في النوع الآخر لان التمايز بين انواع
اللفظ مطلوب جدا لتميز المعاني غاية تميز واما جعل شرط بمعنى شرط تحققه
لا شرط تأثيره كما وهم بعض ما يجب سماع الفعل قوله بمعنى ان لا يوجد في الاسم
العربي الا منقولا من الفعل وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار ان المتبادر
الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من الفعل مستعار
في الاسم واستعارة الشيء من احد لا يمنع اختصاص المستعار به على ان لك ان تجعل
تستمر قيدا للاختصاص فيستفيد منه المراد بالاختصاص في هذا المقام قوله من التشمر
وهو بمعنى المرور جادا او مختالا او التقليص على ما في القاموس والمناسب
بعلم الفرس ان يكون علما منقولا من معنى المرور جادا والفرس في نسب الحجاج
وكانه لم يتنبه تحاشيا عن ذكر الحجاج والاظهر ان التمثيل بالعلم والانحصار
ان يكون المقصود بالتمثيل شمر معروفا او مجهولا كضرب ويؤيده كونه علما قدم
على ضرب مع كونه ثلاثيا مجردا لان التمثيل بضرب مبني على فرض العلمية
والتشمر لتحقق اسميته فهو اولى بالتقديم قوله ولذلك بذر علما في القاموس
بذر كبقم وماء معناه الفعل على ما فيه اسرف او خرب قوله وعثر للموضع في القا موس
مأسدة وجعل معناه الفعل جعله ذا كبوة قوله وخضم لرجل في القاموس
الخضم الاكل او باقصى الاضراس او ملء الفم بالماكول او خاص بالشيء الرطب
كالقثاء وخضم كبقم الجمع الكثير من الناس وبلد وماء ورجل او اسم العنبر بن عمرو
بن تميم وقد غلبت على القبيلة لكثرة اكلهم انتهى قوله وشلم علما للموضع
بالشام في القاموس شلم كبقم وكتف وجبل اسم بيت المقدس

المعرس ممنوع للوجه وهو بالعربية ازر شليم قوله فانه على البنا للفاعل غير مختص
بالفعل بخلاف بنا المجهول فانه لم يجي في الاسماء الا فعال اغاظ ملبد
تحقه بالبوم وهو الوعل لغة في الوعل وروهم بمعنى الاثبت ووعل علما لقبيلة
مع انه اوان بانه من دال بمعنى مشى شيا مخصوصا والتغير للدلالة على العلمية
كما قيل في شمس شمس بالضم ودئل اسم دويبة وقيل منقول من دئل بمعنى
اسرع وان كان نقل الفعل الى معنى اسم الجنس قليلا كما في قيل وقال قوله
ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة هذا لا يصلح وجها للتقييد بالبنا
للمفعول وانما يوجه بشرط الاختصاص بالفعل او الزيادة وذلك
البعض يونس فان الوزن المشترك عنده سببا مطلقا وعيسى بن
عمر النحوي فانه ذهب الى ان الوزن المشترك يوثر بشرط نقل اللفظ
من الفعل الى الاسم قوله او يكون غير مختص خص هذا القسم بغير المختص مع انه يصح
ان يكون او مانعة الخلو لان المختص كما في اوله زيادة كزيادته لا يحتاج الى
اشتراط عدم قبول التا فكيف جعل او مانعة الخلو اظهر كما قيل قوله اي اول
وزن الفعل فجعل الزيادة في اول الوزن مجاز على قياس الرعاية ظاهر
الضمير او اول ما كان فجعل حقيقة النسبة محفوظا وحرف الضمير عن الظاهر قوله
اي زيادة حرف رعاية الظاهر الزيادة او حرف زايد لما هو اقرب لنظر فيه
الاول قوله من حروف اتين اما في الحال او في الاصل كما في هرق امر اغير ا
لا رق ولو تصرف في الوزن بما يخرجه عن الوزن مع بقا الزيادة لم يضر قوله
اي حال كون وزن الفعل فيه نشر على ترتيب اللف والى ان حذف المضاف
اليه لانه يمكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه لو ا
صح قولنا في اوله زيادة فهو من قبيل واتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله قياسا

قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف الخ قيل اراد عدم القبول بحسب
الوضع فلا يرد النقض باسود ونحن نقول يكفي لتقييده عدم القبول بكونه قياسا
اذ الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتا خلاف القياس ونادر وانما القياس
الفرق بالصيغة كما في رجل وامراة ونحوها كما صرح به الرضي في بحث
الجمع الصحيح قوله لم يرد عليه اربع اذا سمي به اربع اذا سمي به لا تقبل التا فلا حاجة
لدفعه الى تقييد عدم القبول له بقولنا قياسا انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة
ان انصراف اربع انما هو لعدم اصالة الوصف قوله ومن ثم امتنع
احمر قيل وجود الشرط لا بد لا يستلزم وجود المشروط قلت وجود شرط النحوي
يستلزمه لانه امارة لثبوت الحكم ومدار للتعرف بمعرفة ثبوت الحكم ومما يخفى
منه الجانه قيل جعل هذا علة للحكم بامتناع احمر لا لامتناعه ولا يخفى ان هذا
الاشتراط سبب للحكم المذكور وكيف لا واذا لم يكن الشرط سببا لتحقق الحكم
كيف يصير سببا للحكم قوله بان يأول بواحد من الجماعة المسماة به المراد بالجماعة
ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب ان لا يثنى المشترك بين اثنين والمعنى باول
بمفهوم المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا مسمى بزيد فقوله واحد من الجماعة المسماة
به بمعنى مسمى به فلا حاجة الى تاويله بمفهوم صادق على واحد من الجماعة
كما ظن بعض الظن وقوله فانه اريد به المسمى اي هذا المفهوم في ضمن فرد ما
واللام فيه للعهد الذهني وكان الاوضح ان يقول مسمى بزيد ومما يجب ان ينبه
عليه في هذا المقام ولم ينبه له احد ان المراد بالتنكير التنكير حكما اذ بالتاويل
لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقة ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير
معين مجازا قوله او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به لو اول بوصف
غير مشتهر به بقرينة يصير نكرة ايضا فيقيده بالمشتهر لا كتفائه بالمشتهر

من التاويل قوله لما تبين اى ظهر حين تبين لعلى ظهر من غير بيانه بل فى
ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها ولذا اختار تبين
على بين ولا يخفى عليك ان كلام المص مغلق ولو قال وكل ما فيه علمية
موثرة اذا نكر صرف لانه اذا نكر بقى بلا سبب او على سبب واحد
لما تبين الخ لكان واضحا قوله استثناء مما بقى من الاستثناء الاول
اى استثناء من مآل الكلام لانه يؤول قوله لا تجامع مؤثرة الا ما هى شرط
فيه الى انه لا تجامع غير ما هى شرط فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى
من هذا المفهوم الذى هو مآل هذا الكلام ولو قال لا تجامع موثرة غير ما هى
شرط فيه الا العدل ووزن الفعل لكان اخصر واوضح كما انه لو قال الا ما هى
شرط فيه والعدل ووزن الفعل وليس المراد ان المستثنى بعد تقييد المستثنى
منه بالاستثناء الاول على طبق تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول
على طبق تقييد الكلام بالظرفين من جنس واحد فانه تقييد بالثانى بعد التقييد
بالاول كما توهم لان المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى وليس معنى الاستثناء
على وجه يكون قيدا للمستثنى منه ويمكن ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم
الكلام بان يكون فى معنى كل ما يجامعه العلمية المؤثرة فهى شرط فيه الا العدل
ووزن الفعل قوله فان العلمية تجامعهما مؤثرة قيل اختلف النحاة فى تاثير
العلمية مع العدل فى اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث
فذهب اكثر النحاة الى الصرف لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب
جماعة الى اعتبار العدل الاصلى واختار قولهم الشيخ الرضى واختار سيبويه
منع صرف آخر وجمع واخواته اعلاما والكوفيون صرفوها ولا يخفى عليك
انه لا اختلاف فى تاثير العلمية مع العدل انما الاختلاف فى زوال العدل

العدل بزوال الوصف قوله اى لا يوجد شى من الامر الدائر بين مجموع هذين
الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما لا يخفى سماجة
هذا التوجيه ومع ذلك جمع الامع قوله فقط لا مجموعهما مما يعيبه
الفصحاء كما بين فى محله والاولى ان المستثنى منه شى منهما اى لا يكون
مع العلمية شى منهما الا احدهما المنفرد عن الآخر ولا يلزم استثناء شى
من نفسه لان المستثنى منه شى منهما اعم من المنفرد عن الآخر والمجتمع
مع الآخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والانفراد وان المستثنى
منه سبب لمنع الصرف لا يكون العلمية المؤثرة شرطا فيه وهو يشمل
مجموعهما وكلا منهما لصدق السبب عليهما لان المجموع سبب تام
وكل واحد سبب ناقص قوله فاذا نكر غير المنصرف الخ الشرطية
ممنوعة وانما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلى معتبرا
لكنه يكون الوصف الاصلى معتبرا فليكن العلمية التى هى اقوى منه
معتبرة بعد زوالها الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار
السبب الاصلى الذى لا يؤثر وحده فى الكلمة حيث نسخت
اعتبار الصفة لم يعتبر بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله وخالف
سيبويه الاخفش لا يصح ان يكون جوابا للسؤال يتوجه على هذه الشرطية
من انه يلزم البقاء بلا سبب اذا لم يكن فى الكلمة صفة اصلية منعت
العلمية عن اعتبارها كالوصفية الاصلية اما اذا كانت فيجوز ان
يعتبر بزوال العلمية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد وبلا سبب فاجاب
بان هذا المنع انما يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش اقوى منه
والملازمة مبنية عليه وقوله فاذا نكر بقى بلا سبب او على سبب

واحد ظاهر انه بقي بلا سبب في غيرها احد سببيه العدل ووزن الفعل وفيه
نظر لانه يبقى على سبب واحد في سكران علما اذا نكر كما سيصرح به الشارح
قوله لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما يشترط فيه من الا
سباب الاربع المذكورة قبل وان كانت مجتمعة كما في اذربيجان قوله
ان اصمت بكسر ميمه بقطع الهمزة ووصلها على ما في القاموس قوله
لجواز ورود واصمت بكسر ميمه بناء على جواز ورود اصمت بالكسر
ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت بالغلط اصمت بضمتين مبالغة
في شدة الخوف فيها بحيث يامر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن له
حفظ لسانه عن الغلط من غاية الاضطراب فاصمت غلطا معدود ل
ولا يدفع للنقض باخر فانه معدول كاخر ومع ذلك فيه وزن الفعل
الا ما ذكره بقوله وايضا قد عرفت فيما تقدم قوله وخالف سيبويه
في القاموس سيب هو التفاح هو فارسي ومنه سيبويه اي رائحته
لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي قوله جعله اصلا اذ امتنى على
جعل الاخفش مفعولا وهو المرجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في الخط
التلفظ يجب جعل المقدم فاعلا فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في الخط
يجب ان يجعل المقدم فاعلا وقيل ظهور كون اعتبارا مفعولا الا مرجح
كونه مفعولا قوله وان كان غير مستحسن فان قلت لا يرتكب البليغ
غير المستحسن لنكتة قلت المراد غير المستحسن بحسب الظاهر والبليغ يعدل عن
مقتضى الظاهر لنكتة وهو من اسرار العلماء البلاغة فان قلت دفع
الشبهة عن سيبويه يدل على ان المرجح عنده قول سيبويه قلت
دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف الشبهة ولكون الراجح عنده قول الاخفش

الاخفش من الموضوع في درجة لا يعرضه شبهة قوله في الظرف نحو احمر علا علما
حال والعامل في المماثلة او المخالفة وعلى الثاني ذو الحال نحو او ما اضيف اليه
كما في قوله تع واتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله وكذلك افعل التفضيل ولذا لا يعمل
في الظاهر بخلاف مثل احمر قوله حتى صار افعل اسما اي كالاسم الخالي عن الوصفية
قوله وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف اشار الى انه بعد التقييد نحو احمر
بما فسر يتجه عليه دخول افعل من فيه مع انه لا خلاف فيه فيقول ينبغي ان
يفسر نحو احمر بما يكون الوصف فيه ظاهرا او لا يكون معه في اللفظ ما لا يكون مع
احمر من كلمة التفضيلية حتى لا يتجه عليه افعل من قوله وهذا القول اظهر وقد يبين
ما دل على كونه اظهر ومن موجباته ان العلمية الاصلية تمنع من اعتبارها
لانه لا وجه لاعتبارها والعلمية تشاركها في كونها في الاسم في الاصل وتر
جح عليها بالقرب بالعهد والقوة قوله لزم ان اعتبر في حال العلمية ايضا الاولى
ان يقول لكان ينبغي ان يلزمه لئلا يكون هو قوله فاجاب منافرتن
تامل وقد جعل يلزمه من اللزوم ولك ان تجعله من الالزام قوله فان العلم
للخصوص اي موضوع للخاص والوصف مذكور للعام والاوضح في بيان
التضاد فان العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير اعتبار
صفة والوصفية كونها مستعملا في ذات مبهمة في غاية الابهام مع اعتبار
صفة قوله وهو ممتنع صرف لفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية والعلمية ليستا
متضادتين في هذا الحكم بل متوافقتين ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما
يتوافقان فيه ومما يقضي منه العجب انه جعل البعض اظهار التدقيق في هذا المكان
الاوسع في كمال التضييق فقال في شرح قوله وهو ممتنع صرف لفظ واحد
معا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الفاظ واحد

بحث المرفوعات

اى بالنوع ولا فى منع صرف العرفى حالتى الوصفية والعلمية لتعدد المنع ولا يخفى على
احد انه ليس فى شئ مما ذكر اعتبار المتضادين معا بل حين اعتبار ضم العلم فقد
آخر **قوله** وجميع الباب اى غير المنصرف لا باب ما فيه علمية مؤثرة كما يوهمه
كون الكلام فيه **قوله** اى لصورة الكسر اى بما هو على صورته فاطلاق الكسر
استعارة للحركة الاعرابية التى شبيهة بالكسر الذى هى حركة بنائية
قوله بيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة اى بخفة اللام لا بمجرد صورته
كما فى الحسن فالافضل علما مما تزول العلمية عنه باللام فهو غير منصرف واعلم ان
الخلاف فى الصرف وعدم الصرف مما لا ثمرة له فلذا لم يلتفت الشارح اليه
فتلك تتم الكلمات **قوله** انما جمع ولم يات بالمفرد لان التعريف المرفوع
وتعريف الجمع يوهمان ان المرفوع ليس الا واحدا هو الفاعل فازال ذلك
الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد الا انها فى المجرورات لمجرد ذلك كما فى
المنصوبات مستعارة للكثرة وههنا فى موقعها **قوله** لان موصوفه
الاسم الخ دليل على النفى والاثبات فيكون الموصوف الاسم وكونه مذكرا
لم النفى وبقيام ذكرت مهما صح الاثبات وقوله لان موصوفه الاسم
اما لان الكلام فى الاسما فالاحسن للموصوف الاسما لا الكلمات واما لانه
لو جعل موصوفه الكلمات لم يصح قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية لان المرفوع
لان الكلمة المرفوعة تشتمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على علم الفاعلية
لان المرفوع فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه دقيق نقحه منه ما يستغنى به اولو
الابصار الى وجه بديع فى اختيار علم الفاعلية فى تعريف المرفوع على الرفع
وهو ان ما اشتمل على الرفع اعم من الاسم المرفوع الذى هو المعرف فى هذا المقام
وله وجه بديع آخر وهو انه نبه بذكر علم الفاعلية فى تعريف المرفوع الذى نبه

به على انه انواع اولا وصرح به ثانيا على ان المراد بالفاعلية فى تعيين النوع ما
يشمل غيرها **قوله** كالصافنات المذكور من الخيل كتب رحمه الله فى الحاشية
الصافن من الخيل الذى يقوم على ثلث قوايم واقام الرابعة على طرف الحافر
هذا كلامه والرجل على وزن القمطر الضخم كالكتف للعظيم الجسد والايام الخاليات
مجاز لان خلا المكان بمعنى مات او مضى على ما فى القاموس وتحليته
للمكان بالموت او المضى ليس حال الايام بل حال ما فيها **قوله** اى
المرفوع الدال عليه المرفوعات ولانه الجمع على واحده والكلام بحمل
تعيين المرجع وتقدير المبتدا لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد
فيلغو ذكر الفرد والاشعار به فى مقام التعريف ولك ان تقول
السنة فيما بين الادبا تفسير المفرد المذكور لا فروعه **قوله** ان يكون موصوفها
بها الكلام مبنى على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان الاتصاف
بمدلول الرفع لمدلول الاسم بجعل الاسم موصوفا بالرفع وقيل شبه الحركات
والحروف بالاوصاف لاحتياجها فى وجودها الى الكلمات وتبعيتها
لها فى التلفظ احتياج النعوت الى محالها وتبعيتها لها **قوله** ولا شك
ان الاسم موصوف بالرفع المحل رد لما حققه الفاضل الهندى فى هذا
المقام حيث قال الاعراب المحلى اى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون هو لا
فى جائى هولاء مرفوعا او معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان ثمه معرب لكان
مرفوعا انتهى كلامه فلم يرد بذلك ان المرفوع وما اشتمل على الرفع لا يشمله
بل اراد ان شموله لها ليس الا بضرب من المسامحة الا ان عبارته لا تعرض
الشارح بالفاضل بل شنع عليه تشنيعا لطيفا بان قال ولك ان تثبت
بتحقيق وعواك لان الاسم موصوف بالرفع المحلى فيكون مشتملا على الرفع

محلا كما انه باعتبار اتصافه بالرفع اللفظي مشتملا على الرفع لفظا ولا يخفى
ان الفاضل لم ينف تعرض ... التعرض لان الاتصاف بالرفع المحلي يوجب
البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصوده التنبيه على عدم
الاشتمال حقيقة ولك ان تقول مقصود الشارح ايضا هو التنبيه على
كون الاسم موصوفا بالرفع المحلي وداخلا في المرفوع وان خلا عن الرفع
حقيقة وليس مقصوده التعرض بالفاضل فان قلت المعرب محلا بل
هو معرب بالحركة او بالحروف وهو بحيث لو فرض في محله المعرب
بالحرف كان معربا بالحرف ولو فرض المعرب بالحركة كان معربا بالحركة
قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل مثل الذي معربا بالحركة محلا ومثل
اللذان واللذين معربا بالحرف محلا **قوله** وهو بحث مثلا لتخصيص
الرفع بما عدا المحلي مع البحث عن احوال الفاعل المبني بتلك المثابة من
الاستبعاد ولجواز ان يكون البحث عنه تقريبا ومثله غير نادر
في فن العلوم **قوله** اي من المرفوع رجحه ورود التصريح على ما ورد
عليه التعريف كما هو شائع وتوافق الضمير البارز بين المتناسبين في المرجع
وان نابأه قوله ومنها المبتدأ والخبر **قوله** او مما اشتمل يرجحه توافق
الضمير بين المتناسبين في المرجع وكونه اوفق بقوله ومنها المبتدأ **قوله**
لان خبر الجملة الفعلية اي غالبا لئلا يشكل بزيد قائم ابوه **قوله** التي هي
اصل الجمل لان التركيب فيها اشد وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالاخر
اتم ولانها تشتمل الجزء والاثر وضعا بجوهرها من غير حاجة الى التوسل
بخارج منها بخلاف الاسمية ومن جهات اصالة الفاعل انه لا يحذف
وحده بدون ما يقوم مقامه وكانه لم يلتفت اليه لانه ينتقض بنحو ما ضرب

ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بزيد اي رأى ومنها ان رفعه لا ينسخ بالنواسخ
وكانه تركه لانه اورد عليه نحو كفى بالله وان اعتذر بانه نادر غير مطرد والبادرة
لكن حديث عدم الاطراد ضعيف لوجود كثرة مطرد نحو ما جاءني من احد **قوله**
ولانه عامله اقوى لانه لفظي كالفاعل ومناسبة العامل مع المعمول توجيه لقوته
ومن اثار قوة العامل اللفظي انه يغلب على عامل المبتدأ ونسخه فان قلت
كون عامل الفاعل اقوى من المبتدأ مثلا فيدخل في الحكم خبر المبتدأ والمبتدأ
وجزء اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات فيثبت اصالته بالنسبة الى
سائر المرفوعات ايضا **قوله** فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لم يقل الا بالمسند اليه
المصدر وهو ليس بمشتق ومن حكم بان المراد بالمشتق المشتق حقيقة او حكما
والمصدر في قوة ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم **قوله** وقيل اصل المرفوعات
المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم اي باق غالبا
وهو ظاهر فان قلت لا يلزم من الدليل الا اصالة المبتدأ في طائفة
بالنسبة الى الفاعل والمدعى ان المبتدأ اصل المرفوعات قلت
اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند اليه واصالة المبتدأ بالنسبة الى الاسم
ما ولا امران محققان ظاهران فاعتمد عليه في ثبوت المدعى **قوله**
اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه الخ فان قلت لم لم يعمل بعموم الكلمة ما
ليستغني عن التعميم قلت لان تخصيص الكلم ما في التعريفات بما يستدعيه
المقام سنة مؤكدة ترى تركها سيئة **قوله** اسند اليه الفعل بالاصالة
لا بد الا ان نبه على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت شيء لشيء سواء
تعلق به ادراك وقوعه او ادراك عدم وقوعه او طلب لوازنته النفي
ما قام سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفي ان قام فرض الوقوع لا فرض

الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل النفي والشرط الى ما اشتهر من تكلف
ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او نفيا محققا او مفروضا سببا
وثانيها ان ينبه على ان التقييد بالاصالة لا يختص باسناد الفعل بل اسناد و
شبه الفعل ايضا مقيد فالاولى بحال الشارح ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل
وبضم الفعل الى قوله او شبهه فيتضح تعلق التقييد بالمطلق وثالثها ان التقييد
بالاصالة له معنيان احدهما ما يعرفه كل ناظر وهو ما يقابل التبعية المأخوذة
في التوابع وثانيهما ما لا يعرفه الا الاوحدي الالمعي الالمعي من يعلم الاشياء
بالفراسة كما ينبغي ولا تعجب اذ لا تجده الا معي وقل لنفسك اذا جاءك
الحق اتبعي والتعصب والانانية دعي فان الملك لله يورثها
من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين وهو ان اسناد الفعل بالاصالة
ليس الا الى الفاعل وفي المعطوف والبدل هو بالاصالة العطف
على المسند اليه والابدال منه ويتبعه الاسناد اليه والمتبادر من الاسناد
الاسناد بالاصالة بأي معنى تريد ويجب حمل العبارات في التعريفات
على ما هو المتبادر فقوله بقرينة ذكر التوابع بعدها لمزيد التوضيح فما قيل
من قال لا يخفى بعدها عن التعريف كما لا يليق ورابعها ان المراد بالا
خراج التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ الاسناد
الى التابع الا فيها بخلاف النعت والتأكيد وعطف البيان **قوله**
اي ما اشبهه في العمل لم يقل في الاشتقاق لئلا يخرج المصدر ولا في الدلالة
على الحدث لئلا يخرج الظرف والاظهر ان اطلاق شبه الفعل على هذه
الامور قبل العمل لانهم يعللون عمل هذه الامور بمشابهته الفعل فالاولى
ان يفسر بما يشابهه في الدلالة على الحدث والظرف ايضا

ايضا يدل على الخصوص والثبوت كأنه يشارك صيغة الحاصل في ذلك ولذا
وجب حذف عامله **قوله** وقدم عليه عطف على اسند وجعله حالا بتقدير قد
خال عن الاستقامة **قوله** لانه مما اسند اليه الفعل رد على المص ومن تبعه
في جعل قوله لدفع توهم فاعلية زيد في المثال المذكور ثانيا على توهم اسناد ضرب
الى زيد والفعل عن الضمير المستتر وانما احتاجوا الى هذا التكلف لكلام الاسناد
وعلى الاسناد بحسب دلالة اللفظ كما هو الظاهر واعلم ان التعريف الفاعل على
رأي البصريين انما يتميز عن تعريفه على رأي الكوفيين بهذا القيد فان زيدا
في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فلهم مزيد اهتمام بذكر هذا القيد احتيج اليه
لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح اولا كما ذهب اليه غيره **قوله** والمراد
تقديمه عليه وجوبا انما احتاج اليه الشارح لحمله الاسناد على الاسناد حقيقة
او بحسب الظاهر واما من لم يحمل زيد في زيد ضرب مسندا اليه ضرب فهو على غنى
على غنى من التكلف لاخراج كريم من بكر ابنه كريم نعم دفع التوهم لا يستلزم اللام
فيه مبين واما ما اختاره الشارح مع افضائه الى التكلفات عدة فلبعده لا
يستقيم التعريف عليه كيف والمسند اليه الذي يجب تقديمه نوعه وانما يعرف
بعد تعيين نوعه ونحن في تعيين النوع فيدور **قوله** اي اسنادا واقعا جملة
مفعولا مطلقا فرده الى الاسناد لعدم استقامته رده الى التقديم فلزم
الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول والاولى جعله حالا من ضمير فلزم اي
مشتملا على طريقته قيامه به **قوله** لصاحب المفصل ومعه الشيخ عبد القاهر
واكثر البصريين **قوله** والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل
عليه ان لم يمنع مانع هو مرجح الخلاف ترجيحا بالغا حد الوجوب
او دونه فمباحث وجوب تقديم الفاعل داخل تحت الاصل او الاصل

بمعنى الاولى المصروف المنفك عن الوجوب فمباحثه عدل للاصل
وهذا الاصل مختلف فيه خالفهم فيه ابن جني والاخفش والاصل
عندهما في كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشدة اقتضاء الفعل
للمفعول به كالفاعل فاي منهما بعد عن الفعل فقد عدل عن مكانه
ورتبته بحيث فعلى هذا ذلك جائز عندهما كلا المثالين من الاضمار قبل
الذكر لان المرجع لكون حقه ان يكون متصلا بالفعل كانه اتصل
فتقدم وتاخر الاخر ضرورة فهو مقدم رتبة وان تاخر لفظا وبهذا
اندفع ان امتناع ضرب غلامه زيدا لا يصير دليلا على ان الاصل
تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به لو تساويا فيه لامتنع ايضا
لعدم تقدم المرجع رتبة لانك قد عرفت انه يتقدم ح رتبة
لكنه يوجه انه لا يصح قوله ولذلك جاز لان الجواز لا يصير دليلا على
ان الاصل في الفاعل قرب الفعل لانه مع تساوي الفاعل والمفعول
به في ذلك ايضا يجوز ضرب غلامه زيد قوله الفعل المسند اليه يعني
اللام للعهد وانما قال الاصل ان يلي الفعل ولم يقل ان يليه فيرجع الضمير
الى احد الامرين فيكون اخصر واشمل لايهام الاخصر وايهامه ان الاصل
ان يلي الفعل الفاعل فيتوهم ان الداعي الى الولي هو الفعل والمقصود
انه الفاعل ودلالة الاقتصار على ذكر الفاعل الفعل على ان الشبه
اولى بهذا الحكم لان الفعل مع قوة عمله اذا كان لا يرضى الفاعل بالفاصلة
بينه وبين الفعل فبالطريق الاولى ان لا يرضى بالفصل بينه وبين ضعيف
العمل قوله اي يكون بعده حقيقة ولا يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج
اليه في التعريف ايضا في قوله وقدم عليه وكانه لم ينبه له فاسمه او حكما

او حكما كما في الفاعل المستتر فان البعدية ههنا حكمية كوجوده او هو خلاف الاصل
لمانع الاستتار قوله لانه كالجزء من الفعل عند العرب لشدة احتياج الفعل اليه
يدل عليه على ذلك اي كونه كالجزء عند العرب لبيك اسكان اللام
في ضربت وليس اسكان اللام دليلا ثانيا كما توهم فقيل اي يدل ولانه
ان كما ان الت بي ول ولانه لم فان قلت اسكان اللام لم يدل على
كونه كالجزء مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يسكن
في ضربك فتامل قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة التقدم الذي هو التقديم
بالقوة القريبة من الفعل لوجود سببه نزل الاقرب من الفعل منزلته قوله
وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل
ضمير المفعول به او بالمفعول به ضمير الفاعل بل لم يخالفا في عدم جواز الاضمار
قبل الذكر لفظا او رتبة وان اشتهر ذلك منهما بل اتفقا فيه وخالفا
في لزومه في المثال المذكور كما اوضحناه لكن معنى قوله خلافا للاخفش وابن
جني لفظا ولكن غير جائز قوله جزى ربه عني عدي بن حاتم البيت
دعاء عليه واخبار باجابة دعائه ثقة الا ومعناه قتل قتلا صدرا لا يوثر
له الاقتصاص فان كلب عين الاشبه وكلب غير الصيد هو الكلب العادي يعني
ليس الا العوي فيقتل من غير مبالاة لعلته لعقله ولا اشد عند العرب
من القتل صدرا فان طلب الثار عندهم مما لا بد منه وهذا معنى مرابع البيت
يليق ان لا يتجاوز كتب في الحاشية عوى الكلب يعوي عواء صاح
انتهى قوله وبانه لا يلزم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر جعل الضمير
الى العدي هو المعنى الجزل الذي لا يكاد يتخطاه البليغ لانه الموافق للعرب
من حوالة الرجل المسيء الى ربه ولان الرب هو الملجا للرجل فاذا اختصم

والمثال بمعنى المجازي
رأيت اسدا شجاعا
يرمي كانه تشبيه
الانسان اسدا

فاذا استقم للمتكلم منه يكون اشد عليه قوله اى الامر الدال عليهما الا بالوضع
ان اراد لا بالوضع لم يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة
على المعنى المراد ولم يبعد اطلاق القرينة عليه وان اراد لا بالوضع لا اولا
يلزمه سواء لزم ان لا يكون القرينة دالة على الشيء بالتضمن والالتزام اصلا
وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال اى الامر الدال عليهما من غير الاستعمال
فيهما قوله فلا يرد ان ذكر الاعراب يستغني عنه الشبهة ورد فيها مما اورد
الفاضل الهندي وتبعه الشارح ولعمري ان هذا الشيء عجاب اذ ليس
الشبهة شيئا لا الجواب اذ القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على
تعيين المحذوف لا ما يدل على المعنى انه اذا انتفى الاعراب لفظا وصفة
وانتفى قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب اى ما هو وحينئذ لا وجه
لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة اعلم انه انما وجب تقديم الفاعل
في هذه الصورة بمعنى انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل
لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب
عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس بالمفعول مع الفك
لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندي ويمكن
ان يقال لم يتنف هنا القرينة لان تقدم موسى قرينة على ان الفاعل
هو عيسى قوله او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل ليس المراد بالاتصال
معنى اللغوي بل المعنى الاصطلاحي وهو كون الضمير مما لا يستقل في التلفظ فاذا كان
الفاعل كذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا يطلب كونه متصلا حتى فلا
فائدة في قول الشارح بالفعل بل يوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل
وليس كذلك لجريانه في رويد زيدا مثلا قوله اى يجب تقديم الفاعل

ل

الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور وينبغي في هذه الصور لقوله فائدة فيه
في جزاء الشرط لان الشرط يغني عنه فاعتباره في المعنى مما لا ينبغي وكان
الشارح لم يرد انه معتبر في تكلم كلام المص وان كان ظاهر عبارته بل اراد
بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء لجميع الشروط الثلاثة قوله اى في صورة كون
الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال للانفصال وكونه كالجزء من الفعل
وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء الكلمة قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص اخر قال من امتاز في زمانه بصيت الفضل عن اقرانه تغمده الله
بغفرانه هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما
اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد
حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له قلت فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد
يوجد مثال صادق لما لا يخفى كذبه اذا ابقى الفاعل على عمومه لبداهة
كذب حصر ضاربيه كل احد في زيد والكلام الظاهر الكذب مما لا يبالي
في تعليل القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا يجعلونها
تحت مقصدهم فالمقصود الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة
المخصصة التي يخصص مقام الاخبار العام بهم ولا يصح ان يكون زيد مضروبا
لغيرهم واما دعوى ظهوره فيما كان الفاعل خاصا فنقول عجيب لا ينبغي ان
يقع فيه اديب كيف وهو لا يصح مطلقا في مثل ما خلق الله على احسن
الصور الا يوسف لانه لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر خالقيته تعالى في
يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره ولقد فتحت بابا للنقض
يأتي فيه الامثلة متسلسلة بحيث لا يكاد ينقطع السلسلة ودفع الاشتباه
ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة

الى لبسه فان ثبت القصر فى المثال المذكور يمنع كون الفاعل فاعلا لغير
هذا المفعول ولا يمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتى
فيما يأتى من خصوص المادة فلا يتأدى دعوى الجواز قوله وانما قلنا الشرط
لو تسقطها يجب عند اكثر النحاة تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعد الا ولا
يجوز تقديم المفعول لا مع الا ولا بدونها ويجوز التقديم مع الا عند السكاكى و
جماعة من النحويين فالظاهر فى حل عبارة المتن ان يكون على مذهب
اكثر النحويين وكانه دعا الشارح الى حمل عبارة المتن على مذهب السكاكى
ان المص علل وجوب التقديم بانقلاب المعنى ولك ان تتكلف
فى التعليل فنقول المراد انه يلزم الانقلاب فى بعض الصور وحمل الباقى
عليه طردا للباب قوله لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة
قبل تمامها ففيه عدول عن الاصل مع منع مانع العدول ولا يجوز العدول
بلا منع مانع عن الاصل فضلا عن جوازه مع المانع عن العدول قوله ضمير متصلا
بالفعل يبقى فيه نحو زيد ضربك فان المفعول فيه ضمير متصل بالفعل
دفع لما قال الشيخ الرضى ان زيدا فى المثال المفروض مبتدأ لا فاعل ليطابق
السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم لا عن الفعل والاسم
تقديم المسؤول عنه وذلك ان تجعله فاعلا لما تجه من ان حذف الفعل
انما يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس هنا قرينة كذلك
لان المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا يمكن ان يكون خبر المبتدأ قوله
لان تقدير الخبر يوجب حذف الجار فيه بحث وسوا ان فى حذف الخبر حفظ
المناسبة بين السؤال والجواب وفى حذف الفعل تقليل الحذف
والثانى لا يعارض الاول فضلا ان يترجح عليه الا يرى انهم يرجحون

يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف فى باب
الاضمار على شريطة التفسير قوله زيد مرفوع والاصل على زيد لان البكا
يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال ونقل عن العارف
الرومى قدس سره ان زيد منادى بحذف حرف النداء والجملة بينه
معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع والمختبط
لما وقعا فى شدة ونقمة بسبب موتك يا زيد ناسب ان يبكى عليهما
دونك لانك فى رخاء ونعمة قوله كلواقح جمع ملقحة الاظهر جمع ملقح لان
اللقح هو الفحل قوله ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره فى الحاشية وتعلقه
بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر لانه لا يبين بسبب الضراعة
ناسب ان يبكى بسبب الاختباط ايضا انتهى قوله فى مثل وان احد
من المشركين استجارك اى فيما حذف وفسر اما بنفس المحذوف
او بما يفهم منه معناه نحو قوله تع ولو انهم صبروا والتقدير لو ثبت انهم
صبروا فحذف ثبت وفسر بان الدالة على الثبوت التى خبرها فعل
ماض وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان للشرط او للتمنى وبهذا ظهر
ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر الفعل لصار المفسر حشوا لا يتم قوله وقد يحذف
معا لا اختصاص لهذا الحذف بالفعل والفاعل بل يحذف اى كلام
كان اسميا او فعليا قصيرا او طويلا مركبا من الفعل والفاعل او من
من الفعل وجميع متعلقاته قوله دون الفاعل وحده وان لم يتم تمام زيد
كما عرفه قوله لعدم قيام ما يؤدى مؤداه مقامه نقض ذلك بمثل لو لا زيد
لكان كذا فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيام ما يؤدى مؤداه مقامه
ويمكن دفعه بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يؤدى مؤداه

بخلاف الجزء فانه يجيب بالتزام الغير موضعه قوله وانما قدر الجملة الفعلية قلت
لابد وان يقدر جملة اسمية ليتباكو فيصلح جوابا للتمييز كما لايخفى قوله ليكون
الجواب مطابقا للسؤال ولان فيه تقليل الحذف كما لايخفى قوله بل العاملان
اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا لكن ينبغي ان يخص العاملان بغير
المصدر نحو اعجبني ضرب وقتل زيد فانه لا يصح فيه قطع التنازع على
مذهب البصري والكوفي اذ لا يضمر الفاعل في المصدر ولا يذهب عليك
ان اولى مقام لها بالتنبيه على ان المراد بالفعل العامل قوله والاصل
ان يلي الفعل قوله وقد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب
التنازع ونحن نقول ذكر الفعلين اقتصارا على ما هو الاكثر اعتمادا على ظهور المقايسة
في ما هو اقل قوله معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني اي يستحقه
قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع لان الفعل الثاني قبل وجوده
لا يمكن ان ينازع وبعد وجوده لا يمكن ان ينازع فيما اخذه الفعل الاول
قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لو منع
التنازع لتعين اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع
وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلي لا يغفل عنه
فطن ذكي قوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا
لكل واحد منهما على البدل لا ينتقض حد التنازع بحسبي وحسبتها الزيدان
منطلقا او منطلقين بناء على انه على اي تقدير لا يمكن الا كونه معمولا
لواحد منهما لانه يمكن وقوعه معمولا لكل واحد منهما على البدل لان افراده
وتثنيته تمكن لا يلزمانه حتى يمنع شيء منهما صحة وقوعه معمولا للثاني فيه
ومنهم من قال المراد انه يصح كونه معمولا لكل منهما مع وقوعه في ذلك

[illegible] والاصل ان يلي [illegible]
الفعل [illegible]

في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك المحل يعني لا يمنع ذلك وقوعه في الظاهر
وانما يمنعه مخالف المفعولين ولا يخفى انه وقوع في مضيق التوفيق مع ظهور
سعة التحقيق قوله واما المضمر المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا
منقوض بمثل اقائم او قاعد انت فان قائما وقاعدا تنازعا في انت
ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلا تكلف ولا يخفى
عليك ان قائم مع استتار فاعله ليس مبتدأ اذ ليس مسندا في الكلام حتى يكون
جزاؤه فهو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لغير الظاهر فينتقض
حد المبتدأ ايضا فليكن هذا على ذكر منك حتى لا تحتاج الى تنبيه مبتدأ في
محله قوله لانه حرف لا يصح اضماره ولان انا ضمير المتكلم لا يصح اضماره في
الفعل الماضي وكانه لم يلتفت اليه لقصده الى تحقيق التنازع فيما بعد الا
بما هو مشترك بين الظاهر والمضمر ليعلم التخصيص معنى قوله واما على مذهب
غيرهما فلا يمكن قطعه تكرار المتنازع فيه لكنه لم يقطعه العرب كذلك
معنى قوله لان طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق القطع فيما تحقق في
كلام العرب الاضمار بحسب بادي الراي وهو ممتنع لما عرفت فان قلت
هل يرضى غيرهما بقاء النزاع بينهما قلت لا بل يقطع النزاع بما هو طريق الكسائي
على ما اشار اليه الرضي ومعنى قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه
انه لا يمكن على ما هو مذهبهم لان مذهبهم عدم امكان قطع النزاع ولا يخفى
عليك ان الكسائي ايضا تجاوز ما جعل مذهبا له في هذا المثال من اضمار
الفاعل في عمال الثاني عند اعمال الاول لانه يتعين حذف الفاعل فيه
سواء عمل الاول او الثاني ومما ينبغي ان ينبه عليه ان قطع التنازع في ما
ضرب واكرمت الا اياي عند الكل بالتكرار فيقول ما ضرب الا انا

وما اكرمت الا اباك اي قوله فهو يكون الفاعل جزائيه ان كانت الجملة جزا، واعراضيه ان كانت معترضة وايضا، قوله فان اعملت الاول ان كان قوله وتختار بالواو على ما في اكثر النسخ وقوله تختار ان كان بالفاء على ما في بعض النسخ ومفعول ما لم يسم فاعلا ايضا داخل في الفاعلية تخاطبا على اصطلاح النحو حقيقة او حكما وما داخل في المفعولية وفيه ما فيه لكن قوله في المفعولية انما يصح لظاهره لو كان المفعول لقدر مشترك بين المفاعيل الخمسة ومفعول ما لم يسم فاعله لكنه خلاف الظاهر فلا بد من تاويله بما يطلق عليه المفعولية وبعد فيه نظر لانه يتوقف على اشتراك لفظ المفعول بين الستة والظاهر انه جزء من الاسم الا بطريق الاستعمال المفاعيل في عبارتهم النحو لا يشعر انه باشتراكه بينهما فيكون الكل اسم مشترك واسم مختص به قوله وليس هذا قسما ثالث التنازع لان المقسم كل قسمة مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية وهذا ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين قال لان الكلام في التنازع في اسم واحد كما يدل عليه افراد ظاهر او تنكيره ايضا ولا يخفى انه يلزمه ان يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد بل في اسمين قوله يعني قد يكون تنازع الفعلين به على حالة مختلفين وعلى ذي الحال والعامل ايضا وهو معنى الفعل وهو المستفاد من الضمير الراجع الى المقصد لا نفس الضمير كما تنبها ورثه لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المقصد قوله فيختار البصريون لم يقل فالمختار اعمال الثاني خلافا للكوفيين مع انه اخصر وبعادته تنبيها اوفق لانه لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الاول لاحتمال المساواة قوله لقربه مع تساوي العاملين في القوة وينتقض بمثل زيد ليضرب

ومن حيث انه قسم واحد ان يكون في المفعولية وهذا ليس قسما واحدا حتى يكون قسما بل التنازع في [illegible] واحد

زيد يضرب ويكرم عمرا قوله وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر ينبغي ان يقول وحذف الفاعل والتكرار قوله وبهذا يرد لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا ولان الكتاب في مذهب البصري قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة لشرط التفسير وان لم يكن التفسير مذكورا لمحض التفسير كما في نعم رجلا بل لغرض آخر كما في ما نحن فيه فان المفسر لفاعل جملة ذكر لكونه متعلق النسبة في جملة اخرى بخلاف الاضمار قبل الذكر في العمدة فانه لا يجوز الا بشرط ما هو محض التفسير ولم يفرق الكسائي بين الاضمار قبل الذكر في غير العمدة وغيرها في اشتراط محض التفسير وقوله ولزوم التكرار بالذكر اي بالاظهار اراد بالذكر ما يقابل الاضمار والاولى لفظا ومعنى ولزوم التكرار بالاظهار بل الاولى ولامتناع التكرار بالاظهار من غير الاضطرار وامتناع الحذف اي امتناع حذف الفاعل من غير حالة مسدة في غير المصدر وينتقض باكرم الا انا واسمع بهم وابصر واضربن واضربوا القوم واضربن بامنه واضربي القوم فينبغي ان يعتبر الامتناع بقيود حتى يتم الاستدلال به قوله على وفق الظاهر هذا فيما لم يستوفه المذكور والمثوب نحو اعجبني وقتيل منه فانه لا يضمر على وفق الظاهر بل يضمر مفردا مذكرا لا غير قوله وجاز اي اعمال الثاني في اخر المفصل خلافا للفراء عن محله فصار بيانه مطلقا وهو متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار اعمال الثاني مطلقا عند البصريين فلو اتصل به لكان واضحا بان يقول ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء مع الفريقين فانه لا يجوز اعمال الثاني فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال الاول. قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه لقائل ان يقول عبارة المتن على ما هو المشهور في تفسيرها فننزهه عن مخالفة المشهور وهو ان المعنى وجاز اعمال

الثاني مع الاضمار في الفعل الاول والاستتار فيه لفظا فانه لا يجوز اعمال الثاني
مع الاضمار في الاول بل اما ان يقول بتشريك الاول للثاني فيما اذا اقتضيا
الفاعل او ذكر الضمير الذي هو فاعل الاول بعد الظاهر قلت وعلى هذا التفسير لا يتجه
عليه ان حقه ان يتصل بقوله ويختار كما يتجه على التفسير الاول **قوله** وعن
الاضمار قبل الذكر في الفضلة قيل ورب رجل شاذ قلت قد سبق ان الا
ضمار قبل الذكر بشرط تخصص التفسير لا يخص العدد نحو فقضيهن سبع سموات ثم الاولى
الاولى ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر من غير تخصص التفسير في الفضلة **قوله**
لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت اعترض عليه بانه واقع كما في
قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم فيمن
قرا على صيغة الغيبة اي بخلهم هو خيرا لهم قلت يمكن جعله في الاية من
وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب **قوله** لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة
لابد ان يقول او الفصل الكثير بين الفعل ومعموله الشبيه بالاقتضاء لئلا
يتجه انه فليؤخر الضمير عن الظاهر ولا يخفى ان الاضمار او التكرار او الفصل لازم
في التقدير فالمقصود الاحتراز عن التصريح واخفاء ما هو لازم من القبيح **قوله**
على المذهب المختار الاولى على الاستعمال المختار وكانه اراد بالمذهب
الاستعمال **قوله** ولم يحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم فان قلت كون المختار
عدم الحذف لا يحتاج الى بيان سيما لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا
مطلقا بل اذا لم يدع داع الى خلافه والا لكان الذكر مختارا مطلقا والحقيقة
مختارة مطلقا دون المجاز فلابد لكونه مختارا مطلقا امر زايد على الاصالة وهو
ما ذكره **قوله** ولكن الضمير راجعا الى فيهما الاضمار ولا يحذف مع امكان الاضمار
لذا ذكر هذا الوجه في الهندي وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف

الحذف مع امكان الاضمار ففاسد وان اراد انه لا يحسن فمم فالوجه هو الاول
قوله الا ان يمنع اي اضمرت على المختار وحذفت على غيره الا ان يمنع مانع من
الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فقوله
الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف والاضمار جميعا **قوله** ولا يخفى انه
لا يتصور التنازع فيه بحث لانه انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد
او التثنية او التانيث او التذكير لازما للمتعلق وشيء منها غير لازم بل
هو مع افراده يصح ان يثنى فيصح تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد
والمثنى في منطلقا حال افراده بان يطلب احدهما ان يكون منطلقا
معموله فيصير مثنى فيخرج عن افراده ويطلب الاخر ان يكون معموله
فيبقى على افراده **قوله** لما استدل الكوفيون قيل لا يقال للقائل ان يقول
لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول واللازم حمل كلامه على الوجه
المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن الخ
ولا يخفى على ارباب الالباب انه ليس الشبهة شيئا ولا الجواب اما الاول
فلان اعمال الاول اولى عند من يرجحه سواء حذف المفعول من الثاني
او اظهر والبيت شاهد له فيشهد وتوهم حذف المفعول الثاني اثم
واما الثاني فلانه اذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا يكون بالضرورة
داعية الى حذف المفعول على غير المختار **قوله** لاستلزامه عدم السعي لادنى
معيشة وكفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما اما منا
فاة الطلب لعدم السعي فظاهر واما منافاته لعدم الكفاية لانه جعل السعي
مستلزما للكفاية فيكون الطلب الذي هو عينه مستلزما لها ويمكن دفع
المنافاة بانه لو كان صدور السعي البليغ عن الادنى بما يتسبب لي من المعيشة

لحقائى قليل من المال لان ادنى ما يكفى لي من المعيشة قليل من المال لا
مال كثير لان حوائج المعيشة قليلة ولم اطلب القليل من المال المعيشة لانه كان
يغنى من الناس من غير طلب لمصالحه الكل معى حيث قنعت بادنى
ما اعيش ولكن سعيى للمجد المؤثل وكل شريف بما رعى فيه وليس لي با
لمعيشة فلم يكفنى قليل من المال ولم يحصل لي بلا طلب وسعى لكثرة الفتنة
المتحمل منه المنازعين ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر دون ما حمله عليه المصريون
قوله اى اطلب العز والمجد فيه انه يلزم الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة
على جملتها فى غير صورة التنازع فيكون مثل جاءنى وضربنى بكر وعمرو وهو
فصل بالاجنبى الا ان يقال يجوز لضرورة **قوله** ولكنما فان قلت ما وجه الاستدراك
قلت لما ذكر فى البيت السابق انه لو كان يسعى فى تحصيل المال لادنى معيشة
لكفاه قليل من المال ولم يطلب المجد والعز فربما يتوهم متوهم ان سعيه ليس لمجرد
ادنى معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجملة لمجرد المجد ومن الناس من ذكر فى تو
جيه هذا الاستدراك كلاما طويلا واراك لا ترضى بسماعه اذ زماك **قوله**
انما لم يفصله عن الفاعل ولم يفصل ومنه فيه ان دأب المص فى هذا الكتاب
عدم الفصل من اقسام المرفوع ولا المنصوب لكلمة منه فقوله ومنها المبتدأ
خلاف عادته فهو الذى يستدعى نكتة دون ما ترك فيه الفصل **قوله** اى معمول
فعل او شبهه فعل الاظهر الاخصر معمول عامل لم يسم فاعله وبالجملة يصدق على
معمول المصدر المحذوف الفاعل وعلى معمول الفعل المحذوف الفاعل نحو ضربوا
القوم واضرب بالقوم واضرب القوم وامثالها مما لا يخفى فهو من تخصيص
اللفظ بقسم منه اصطلاحا **قوله** حذف فاعله اى فاعله النحوى فلا
يشكل بانبت الربيع البقل ولك ان يقول المراد بقوله واقيم مقامه

هو مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرج عن المفعولية فيخرج انبت الربيع البقل لانه لا
يستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف ضرب زيد يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية
يوم الجمعة **قوله** واقيم هو اكد الضمير المستتر ليدل على مكانه فلا يتوهم خلو المعطوف
عما يجب فى المعطوف عليه وفى اقامة المفعول مقام الفاعل على مذهب
المص فى الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل او شبهه
اليه مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف فزيد فى ضرب زيد فى مقام
المفعول لا فى مقام الفاعل فتدبر لكن هذا انما يتجه بتوجه لو اريد بالفاعل الفاعل
النحوى وقد عرفت ما به عنه غنى **قوله** الى فعل اى الى الماضى المجهول فهو
تأويل لعلم الوزن لصيغة المشتهر هو بها ونظيره الكلام عون موسى الى الكل
ظالم عادل كهذا قيل وفيه ان الصيغة المشتهر هو بها فعل هو الماضى
المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فيكون فى معنى فعل
ونحوه وبعد يلزم نقصان كلام المتن لعدم شمول البيان ببيان شرط
زيد مضروب غلامه فزيد فى التكلف وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفا عل
وبقوله فعل وفعل صيغة المفعول ولما كان غاية فى البعد لم يلتفت
البيان حج والتقى فى اصطلاح اصلاح بيان المص بقدر الامكان **قوله**
ولا يقع المفعول الثانى من باب علمت لم يرد به افعال القلوب
كما هو المتبادر بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه نقل
ان المتأخرين جوزوا ذلك **قوله** يلزم ان يكون مسندا او مسندا
اليه الخ ينتقض هذا بزيد معلوم ابوه قائما اذ لو اقيم قائما مقام الفاعل لا يكون
مسندا اليه باسناد تام لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعه فى مثل هذا
التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول الاول لنيابته مقام

الفاعل مسند اليه باسناد من تام من فليجز كون المفعول الثاني مسندا ومسندا اليه
بهما قوله ولا الثالث من باب اعلمت قلت لو اكتفى بقوله ولا الثالث
لصح لانه لا ثالث الا لباب اعلمت وقيل لم يقع الثاني ايضا قوله والمفعول
له بلا لام وقيل مع اللام ايضا لا يقع قوله لان النصب فيه مشعر بالعلية وقيل
نصب الظرف ايضا مشعر بالظرفية فلا بد من بيان فارق ويمكن
بيانه بان ذات المفعول فيه يقتضي الظرفية والنصب يدل على عدمها
بخلاف المفعول له فان ذاته لا يقتضي العلية وانما يعلم عليته بالنصب لعقدها
قوله اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك نبه على ان الكلام من عطف
الجملة الاسمية على الفعلية وليس قوله والمفعول له من قبيل عطف المفرد وانما
رجح هذا الاحتمال لان الاول يستدعي اعادة لا في المفعول له والمفعول معه
وفي هذا الاحتمال تجديد اسلوب البيان وجعل كذلك عمدة والاولى
تفسير كذلك بالمفعول الثاني من باب علمت ليكون اشارة الى
واحد بعد قوله يتعين وجوب عند البصريين ويتعين اولوية عند الكوفيين
وبعض المتاخرين بدليل القراءة الشاذة لولا نزل عليه القرآن بالنصب
وقراءة ابي جعفر المدني ليجزي قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك
نجي المؤمنين وحمل التعيين على الاولوية اشد مناسبة لقوله
فالجميع سواء وبين هذه القاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت
اولى من الثاني تناف اذ قد يكون المفعول الاول من هذا الباب
مجرورا بحذف حرف الجر كما في اتاه الله شيئا لانه اتى الله اليه شيئا
قوله لشدة شبهه بالفاعل الحقيقي ان قيل كما ان المفعول به قائم مقام
الفاعل كذلك غير المفعول به قائم مقامه في اسناد الفعل المجهول اليه

اليه لان الفعل المجهول وضع للايقاع على الشيء فاذا اسند الى غير المفعول
به اوقع الفعل عليه كالضرب من التشبيه والتنزيل منزلة وجد المفعول به لا
يصح اقامة غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النائب والمنوب وهذا
يقتضي ان يكون المتعدي بحرف الجر متعينا للمفعول بواسطة فيجعل مع غيره
على السواء لعدم تحقق المقام وقصر النظر على الظاهر وان يكون ذكر في
في قولهم ضرب في الدار لغوا مبنيا على مسامحات الكلام اذ المعنى ضرب
الدار بالضرب من التنزيل قوله وفايدة وصف الضرب وكذا فايدة
الزمان المعين في التمثيل حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زمان وفايدة
المكان المعين حيث قال امام الامير ولم يقل مكان التنبيه على ان الزمان
المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفايدة
لدلالة الفعل عليهما على ما قيل وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول
به مبهم غاية الابهام مقام الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذا المفعول
بواسطة اذا كان في غاية العموم نحو ضرب في مكان قوله لان فيه
معنى الفاعلية قيل ينبغي ان يكون المفعول الاول من باب اعلمت
اولى من الثاني لانه العالم والثاني هو المعلوم قوله وفي بعض النسخ
منه الا وجه ان المراد ومن الفاعل وفايدته التنبيه على انه من ملحقات
الفاعل ولذا جعل الرفع علم الفاعلية قوله للتلازم الواقع بينهما ولا
اشتباك اخره الهاجني ان بيان وجوب تقديم المبتدأ انسب ان يقال
وجوب تاخير الخبر وبالعكس بل وجوب العايد في الخبر الى المبتدأ
ووجوب تعريف المبتدأ حين تعريف الخبر يصح ان يجعل من مسائل
ابهامها قوله على ما هو الاصل فيهما من القسم الاول من المبتدأ

لان القسم الثاني مما اعترف به للضرورة حيث لم يوجد وجه لاعرابه سوى
الابتداء، وقال نحاة المغاربة في توجيه رفعه انه خبر المرفوع بعده وتكلفوا
في اقائم الزيدان فان اصله اقايمان الزيدان فوضعوا الظاهر موضع
المضمر فقالوا اقائم الزيدان الزيدان فاقتصروا على احدهما تفاديا عن
التكرار فصار اقائم الزيدان فارتكبوا ما ترى من التكلف هربا عن جعل
المسند مبتدا، وتبعهم العلامة الثاني المحقق التفتازاني فاقتصر في نحوه
في بيان المبتدا، على القسم الاول ولا يخفى ان الظاهر على ما هو الاصل
فيه فتامل **قوله** اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان التجرد
مجرد عن مقتضاه وهو حسن الوجود وجه الاتيان بالتجريد تنزيل
امكان الوجود منزلة الوجود كما في ضيق فم البئر وصغر جسم البعوض
قلت نبه على ان الاصل العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنوي فكانه
جزء الاسم عنه ومن فوايد هذا التفسير ايضا ان التجريد عن العوامل بمعنى
التجرد عن جنس العامل حتى يؤول الى السلب الكلي لا الى رفع الايجاب
الكلي ومنها ان المراد ليس التجرد عن نواسخ المبتدا، والخبر كما قيل تفاديا
عن الانتقاض بقولهم بحسبك زيد لانه يصدق على زيد في قام زيد
مجرد عن نواسخ المبتدا، والخبر مسند اليه ومن قال لم يحمل على ما قبل
لانه بعيد عن الفهم يتجه عليه ان ما ارتكبه الشارح ايضا بعيد **قوله**
وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه بحسبك
درهم هذا القيد يفيد لبس في الكلام مفيد وو الاوجه ان يعتبر التجريد اي المجرد
لفظا او معنى بان لا يكون للعامل تاثير في معناه وان اثر اثر في لفظه
او يعتبر في التعريف قيد الحيثية اي الاسم المجرد عن العامل اللفظي مسندا

مسندا اليه من حيث هو كذلك وحسبك من حيث انه مجرور ليس مسندا
بل مضافا اليه حكما فتدبر **قوله** وثاني قسمي المبتدا، اي ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتدا،
لان المبتدا مشترك لفظي بين هذين المفهومين وليس للمبتدا مفهوم عام
يندرج فيه هذان القسمان فلو قال وعن المبتدا بالمعنى الثاني لكان اظهر
وابعد لا تقول فليكن معنى المبتدا، المردد بينهما قلت هذا مما لا يلتفت
اليه في تعيين المعاني ولا لعد مما وضع له الالفاظ والا لم يوجد مشترك اصلا
فظلم او لمنع الخلو لان المبتدا لا يخلو عن ان يكون ما وضع له هذا او ذاك دون
الجمع لان كليهما ما وضع لهما المبتدا فمن قال امتناع الاجتماع بين فمن قال
او لمنع الخلو دون الجمع ايضا لم يات بشيء فقد بعد ومما احترز عنه بقوله
مسندا اليه جميع الاسماء المعدودة واسم الفعل الا ان يقال لم يلتفت اليه
الشارح لاحتمال خروجها بقيد التجريد عن العامل اللفظي فانه ينبادر منه
ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا لكن ح ينبغي ان يجعلها في سلك
ما احترز عنه بقوله المجرد عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره **قوله**
بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام الاخصر الشارح مثل لا انما وغيرها
هل وكلمات الاستفهام قولك بعد النفي والاستفهام مثال الغير
ما قال الشارح قوله ونعم ما قال غير ماسوف على زمن قد مضى بالهم
والحزن **قوله** كهل وما ومن نحو من ضارب زيد وما فاعل زيد على ان
يكون من وما معمولين **قوله** وعن سيبويه جواز الابتدا، بها من غير
استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وكان المص
لم يعترف به فلذا ولرد على من جعل اسما الافعال مبتدآت اي
بغير الفعل الدال على حصر المبتدا، في الخبر فانه قد يأتي لذلك كما صرح

بشارح التلخيص قدس سره قوله وجعله قول الشاعر نحن عند الناس
منكم خبر مبتدا ونحن فاعل فيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل
ف اسما ظاهرا في مسئلة الكحل متعين كون نحن مبتدا وكون منكم مفسر المحذ
المحذوف تقديره نحن منكم نحن عند الناس فلما حذف فسر بقوله منكم
ولو صح ما ذكره لصح اخر نحن فينتقض قاعدة جواز الامرين لانه من
جواز الامرين وقد خرج من القاعدة لان خبرا ليس مطابقا للمفرد فافهم
وبعد يرد انتقاض القاعدة بقولنا انا خير منكم عند الناس قوله رافعة
لظاهر او ما يجري مجراه لم يرض بجعل الظاهر بمعنى الملفوظ كما في بعض
الشروح لان اخلاء اللفظ عن معناه الاصطلاحي بالكلية وحمله
على خلاف الظاهر من غير ضرورة لا يحسن فحمله على الظاهر المقابل للمضمر وجعله
اعم من الحقيقي والحكمي وبعد لم يتم التعريف لانه يبقى صفة رافعة لمضمر مستتر
راجع الى الفاعل في صورة التنازع نحو اضارب ومكرم زيد اذا اعمل
مكرم وقد سبق التنبيه عليه واورد على التعريف اقايم ابوه زيد فان
قايم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجيب عنه بتقييد الصفة
بان لا يكون غيرها صالحا لان يكون مبتدا وهو مع بعده يشكل
باقايم زيد فان غيره صالح لان يكون مبتدا وهو زيد فالجواب
ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده عليه
في العمل وفي قولنا اقايم ابوه زيد اعتماده على المبتدا في العمل قوله
فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
نبه على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان للزم ان يجوز في
الصفة الرافعة للظاهر امران ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان

فان كان مفردا اي الموضوع ولا داعي الى ما اتى به المص ويشكل القاعدة بقوله
تع اراغب انت عن الهتي فانه مطابق للمفرد ويتعين لكونه مبتدا والا
لزم الفصل بين اراغب ومعموله باجنبي هو المبتدا ويشكل بما قام رجل
فانه يصح كونه فاعلا دون مبتدا لعدم ما يخصصه ويشكل ايضا بقولنا
اطالع الشمس فانها تطابق المفرد مع تعينها لكونها مبتدا اذ لو كان
خبرا لقيل اطالعة الشمس قوله جاز الامران قيل لو كان زيد مبتدا ينبغي
ان لا يجوز اقايم زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب الالتباس بالفاعل
كما في زيد قام واجيب بان في قام زيد يتعين فيه كون زيد فاعلا حيث
تحقق احتمال كونه مبتدا بالمرة لانه لا يشتمل على خلاف اصلا بخلاف كونه
مبتدا فيلتبس المقصود التباسا شديدا بخلاف اقايم زيد فان الفاعلية
يشتمل على كون قايم مبتدا على خلاف الاصل وكونه فلا يختفي المقصود
بسبب كون خلافه اظهر كل الاختصاص من تجويز الامران اقول لا ضرورة
في تقديم في زيد قام حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفي اقايم زيد يجب
تقديم قايم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمتضمن يجب تقديمه
لا تقول فاي ضرورة قايمة في اقام زيد قلت لا ضرورة لجواز زيد اقام بخلاف
زيد اقايم فتامل قوله اي الاسم المجرد الخ قيل ان اريد بالاسم الاسم حقيقة
او حكما دخل فيه الخبر الجملة لانها في تاويل الاسم فزيد يضرب في قوة زيد
ضارب وسيصرح بان تعريف الخبر ليس شاملا للخبر الجملة لانها ليست باسم
قلنا المراد هو الاعم وعند محققي النحاة الجملة على طرافتها خبر من غير تاويل بالمفرد
فبنا كلام الشارح عليه ثم تحجر ان المص ممن ذهب الى تاويل الجملة
الواقعة خبرا صرح به في ايضاح المفصل وبنا قوله فيما سبق ولا ينافي الكلام

لانه لو كان في صدر همزة الاستفهام كان يكون مصدرا في اثنام صدر الجملة وفي نحو زيد اقام كذلك كلاف زيد اقايم فان ادام فيه بعض جملة ان يقع الهمزة في صدره حتى يكون وقف الشرط ... في زيطه بجزه

الا في اسم بني على فعل واسم عليه وقيل الاولى لقدير المرفوع لانه ذاكر اقسام المر
فوع فلا يصدق التعريف على يضرب لانه ليس مرفوع بالمعنى المذكور ولا نجه
عليه ما انجه على لقدير الاسم من الزيد المذكور ولا يخفى ان المرفوع من احكام
الخبر وانما يعرف الخبر المعرف من رفع فتعريفه به دور على ما عرفت في تعريف
المعرب عند المتقدمين فلا تغفل قوله اي بوقوع الاسناد به يشعر كلامه بان التر
تيب من قبيل اسناد المشتق الذي لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة
لقد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور
والبا للسببية اي الاسم المسند بسببية لان اللفظ سبب اسناد المعنى الا انه
تجوز ان النحوي يصف الالفاظ بصفات المعاني فيقول للفظ مسند
ومسند اليه كما سبق في تعريف المبتدا فلا حاجة الى ذكر البا السببية
قوله ويجعل البا بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المجرور والاولى جعل البا للملا
بسة اي المجرد المسند الملابس بالمجرد والفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظي
ابدا لا المجرد كتب في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان لا تشتبه
بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدا وح لظهر لقوله به فايدة والا لا
حاجة اليه انتهى ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتعبير عن معنى
الى بالبا وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتدا فاعل المسند
وفي تعريف الخبر متعلق المسند وفاعله المستتر فيه فانكشف ليس كذلك
قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني ضمير به راجع الى المسند وفيه
انه يخرج الصفة التي هي خبر المبتدا لانها مسندة الى فاعلها لا الى له
لا الى المبتدا واجيب بانها لم يسند الى فاعلها لان الاسناد في الشبيه
التامة ولا نسبة تامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتدا وفيه ان جعل

الفعل

المسند بسببية

ان يجعل الاسناد في تعريف المبتدا بمعنى النسبة التامة بعد جعله في تعريف الفاعل
بمعنى النسبة الاعم تكلف بعيد جدا وقد يجاب بان المراد بالاسناد الى
المبتدا اعم من الاسناد اليه او الى ضميره او الى متعلق ضميره ونحوه ان يدخل
في تعريف الخبر ح يضرب في زيد يضرب وقد يتكلف بان الخبر مجموع
الصفة ومعمولاتها كالفعل الا انه اجرى اعراب الخبر على جزئه القابل
له وهو الصفة قوله اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شي كما في
القسم الاول من المبتدا وهذا الابتدا بعينه عامل في الخبر لاقتضائه للمبتدا
والخبر على السوا كذا استفاد من الرضي فلا يحمل عبارة الشارح على ان تجرد
الخبر للاسناد الى شي عامل فيه ويسمى بالابتدا فانه وهم فلا يخفى ان تعريف
الابتدا صادق على ما قام بالخبر والتعريف الصحيح تجريد المبتدا عن العوامل
اللفظية قوله لان المبتدا ذات والخبر حال هذا انما يتم كليا لو لم يجز جعل
الشخص خبرا ويجب ان يأول نحو هذا زيد بهذا المسمى بزيد فالحق ان الحكم
الكثري قيل هذا الدليل جار في الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم قلت
نعم لان ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه تقديمه على الفعل لذلك الا انه
منع مانع وهو ان المسند عامل ورتبة العامل التقديم وذكر الفاعل لبدا
عن الفعل لفاعل والداعي متقدم على ما دعاه اليه قوله جاز في داره زيد
واختلفوا في صحة في داره قيام زيد جوزه الاخفش لان المضاف اليه المبتدا
لشدة اتصاله بالمبتدا في حكمه وقد جاء في اكفانه درج الميت ومنعه اخرون
قوله وقد يكون المبتدا نكرة لا يخفى ان المنتظم هو ان يجمع بين قوله
اصل المبتدا التقديم وقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ماله صدر الكلام
الى اخر مباحث التقديم والتاخير واعتذر بانه قدم بحث تنكير المبتدا

ولو نه جملة على تتمة بحث التقديم ليجمع بين الاصول الثلثة التقديم وتعريف المسند
وافراد الخبر اذ نبه على اصالة التعريف بايراد كلمة قد في قوله وقد يكون
المبتدا نكرة ونبه على اصالة الافراد بقوله والخبر قد يكون جملة وتعرض
لتوقف بعض ما هو من تتمة بحث التقديم على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة
والعذر شبيه بالعذر اذ لا يندفع به لامكان الجمع بتاخير اصل التقديم عن
الاصلين الاخرين قوله اذا تخصصت بوجه ما يقال الاخصر الاوضح اذا تخصصت
بمثل الصفة ويدفعه انه يوجب التخصيص بما ذكره بخلاف عبارته فانها
لا توجيه قوله اذ بالتخصيص تقل اشتراكها فتقرب من المعرفة التي هي منافية
للنكرة غالبا فلا يرد ان مزية ادخل السوق على ادخل سوقا في قلة الشركة
غير ظاهرة وكما انه تقل الاشتراك بالتخصيص قد تتقدم الا انه خص بالذكر ما هو
الغالب ويكفي للموضوع مبتدا قوله وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة
فبطل لا معنى لعدم صحة انسان خير من فرس وصحة حيوان ناطق خير من
فرس بل صحة جسم نام خير من حجر قلت ما ذكره نحوي لا التزام العرب
تخصيص النكرة في مقام الابتداء ولا مناقشة في الاسرار لذوي الابصار
قوله ومثل قولك ارجل في الدار ام امراة ومما يخصص بوجه جواب
هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل او يقال امراة فانه يخصص
بعلم المخاطب بثبوته في الدار على وجه الاحتمال فكانه قال رجل احتمل
عندك في الدار انه في الدار عندك قوله فكانه قال اي من الامرين
المعلوم كون احدهما في الدار اعترض عليه بان هذا التخصيص عند المتكلم
والشائع التخصيص عند المخاطب وهو مندفع بانه تخصيص عند المخاطب
ايضا بان الخبر لرجل معلوم له انه في الدار وهو مستفهم عن تعيينه

عن تعيينه فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب في استفاد من الكلام ما ينبغي ان يتفقع
به واعترض ايضا بانه لو كان المخصص في المثال المذكور ما ذكره ينبغي ان لا يجوز
ارجل في الدار وهو ايضا مندفع بان المخصص في كوكب عظيم انقض الساعة
هو الصفة مع جواز كوكب انقض الساعة قوله فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة
فجعل الخ الظاهر رجل مخبر الى كل واحد منهما لكن مراده رجل كما يفصح عنه
قوله في الدار خبره ولك ان تراعي الظاهر وتريد بكونه مبتدا لكونه مبتدا
حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدا مبتدا حكما قوله فان النكرة
فيه وقعت في خبر النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت
اي تخصصت حكما لانها وان لم يحصل فيها تقليل الاشتراك او رفعه
لكنها صارت في حكم ما قل اشتراكه في التعيين فلا يرد ان تقليل الاشتراك
التخصيص ببعض الافراد وهو لم يتحقق منا قوله وكذا كل نكرة في الاثبات
قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة هذا قول امير المؤمنين عمر رضي الله عنه
في تعيين فدية الجرادة اذا قتله من احرم والمقصود انه يتصدق بما شاء وعموم النكرة
مع الاثبات في المبتدا اكثر وفي الفاعل قليل نحو علمت نفس ما قدمت واخرت
بخلافها في خبر النفي فانه يستوي فيه المبتدا والفاعل وغيرهما قوله شبهه
به او يستعمل الى آخره او لانه كان في الاصل علما قدم للتخصيص قوله ما ينباح
المعتاد وفيه مسامحة اذ الهرير صوت للكلب دون نباحه على ما في الصحاح
قوله قد يكون خيرا قيل لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر وفيه نظر لانه
يهر اذا راى المجيب للتنبيه لانه يراه غير اجنبي وينبح اذا راى العدو والخطر
حيث يراه اجنبيا قوله فيقدر وصف وقد يكتفي بجعل التنوين للتعظيم و
الاول انسب بحال هذا العلم والثاني بعلم المعاني فلا تغفل فالمثال انما

يكون للمخصص بما يخصص به الفاضل على انه اذا استعمل في نتاج معتاد واذا استعمل في نتاج غير معتاد فالمثال للمخصص بصفة **قوله** فهذا مثل فيصح الابتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار معنى التمثيل فالتركيب مفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتدا **قوله** علم ان ما يذكر بعده موصوف ليصح استقراره في الدار او رد عليه ان قايم رجل كذلك ويمكن ان يعتذر بان هذا ستر نحوي لا يطرد اعتباره ولا يخفى ان الاولى ان يقول التخصيص لتقديم الخبر الظرف **قوله** هذا هو المشهور فيما بين النحاة اما اشارة الى الحكم بان النكرة يجب ان تخصص حتى يقع مبتدا فح يكون قوله وقال بعض المحققين منهم الخ عدولا واما اشارة الى ما ذكرى في تفسير سلام عليك والمقصود منه الاشارة الى ما فيه من المنافيات التي ذكرها الفاضل الهندي والابحاث التي نظمها في هذا المقام فاحتج اليه ان كانت تلك المراد **قوله** وقال بعض المحققين منهم يقال لا تنافي بين كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين الا ان النحاة لما راوا انه المبتدى لا تفي قوته بالتميز بين المفيد من الحكم على النكرة وغيره ضبطوا امثلة فلما تخلف عنه الفايدة ليكون تبصرة ما في الحكم على النكرة **قوله** ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد يرد عليه انه فلا يصح حصر المعرف الكلام فيما هو من اسمين او فعل واسم **قوله** اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع ايضا خبر المبتدا من الجمل التي لها محل من الاعراب وحصروها في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه وجزاء شرط جازم وقع بعد الفاء او اذا والتابع لمفرد والتابع لجملة لها محل من الاعراب والجمل التي لا محل لها من الاعراب ايضا حصرت في سبع المستانفة وتسمى حمله

وتسمى ابتدائية كما تسمى الجملة التي صدرها مبتدا والمعترضة والتفسيرية نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى والمجاب بها القسم والواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيف او جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة لاسم او حرف والتابعة لما لا محل لها من الاعراب فليكن على ذكر منك هذه الجملة حتى يفصل لك الممارسة تفصيلا مغنيا **قوله** ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا فالظرفية جملة لاستقلال اسناد الفعل الى الظرف ولهذا استتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل متصلا بهذا المسئلة **قوله** ولا مبتدا الجملة وكذا في المشتق والمادح وقال الكسائي لا مبتدا الخبر مطلقا من جامد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر كان وخبر المبتدا واجيب بان في خبر كان المقارنة بالزمان فهو بمنزلة الفعل وقوله فلا بد من عائد الظاهر فيه الا انه شبه مضاف لتعلق من عائد به كما هو الظاهر الا انه عمل بعض النحاة في شبه المضاف وجعل من عائد خبر البعيد من رعاية المعنى **قوله** كاللام في نعم الرجل لا يخفى ان نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر الا ان الظاهر صلح لو صنعه موضع المضمر باعتبار لام العهد فلا معنى لجعله قسما له **قوله** ووضع المظهر موضع المضمر جائز في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جائز في جملتين مطلقا نعم في سعة الكلام وفي الشعر جائز عند سيبويه بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش مطلقا **قوله** وكون الخبر نفس المبتدا الاولى عين المبتدا ليشمل قولنا ان

زيد قائم ومقول لي عمرو قاعد **قوله** ويحذف العائد اذا كان ضميرا واما غير الضمير فلكون الجر عين المبتدأ لا تقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف وكذا لام العهد او مع الحذف لا يلتفت الذهن الا الى الضمير **قوله** لقيام قرينة دل كلامه على ان الحذف سائغ كلما قام قرينة وليس لذلك بل خص ذلك بالضمير المجرور بمن اذا كان في جملة اسمية يكون المبتدأ منها جزءا من مبتدأ باو اما في غيرها نعني المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور سماعي **قوله** نحو الكر في الحاشية الكر دوازده شتر وار مهذب انتهى والتفصيل ان الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن وقوله اي الكر منه الجار والمجرور المحذوف هنا حال من ضمير ستين فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوي فالاولى ان يقدر مؤخرا فان قيل ذلك جائز في الحال الظرف وقوله السمن منوان منه هذا في المثال صفة منوان **قوله** وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان الظرف عندهم اسم الظرف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقونها على الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطلقون على ما يعم الجميع الثالث اي جرى على التسامح الاخير تعميما للفائدة وظرف الزمان لا يقع خبرا عن عين لا يكون متجددا فلا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف الهلال ليلة الجمعة ومن العجائب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان الخريف مفيد لمن لا يعرف ان الزمان يحدث في الخريف ولا يخفى ان الزمان الخريف من قبيل الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض

مثل قولك ...

فالاعتراض على ما نقل لا على ما قالوا انا من **قوله** فالاكثر من النحاة وهم البصريون لو كان التقدير بالجملة من البصريين لكان المناسب ان يقول وما وقع ظرفا فمقدر بجملة خلافا للكوفيين فالظاهر ان التأويل بالجملة لا يختص قوما منهما بل يعم الاكثر وقوله على ان اشارة الى تقدير الجار ليصح كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل المحذوف مضافا من المبتدأ اي حكم الاكثر انه مقدر بجملة لكان احسن **قوله** اي مؤول بالجملة اول التقدير بالتأويل لان التقدير يلزمه التأويل والصرف عن الظاهر ليصح تقديره بالجار والحكم على ما وقع ظرفا بكونه مقدرا مع انه ليس بمقدر بل كونه الجملة من مطارح الانظار ذكروا فيه ما يجب ان يغمض عنه الابصار ثم لا يبعد ان ينقل ان التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذلك اي الحقته به اي الظرف ملحق بالجملة مجعول من جملتها ومما يلقي اليك ان التقدير بمعنى التقييس يقال العروض المقدرة في كتاب ابيه اي المقيسة فالمعنى ان الخبر الظرف مبهم عين جملة عند الاكثر ومفرد عند الاقل **قوله** بتقدير الفعل لكن الفعل العام كالحصول والكون الا انا ارى حصر عامة النحاة الظرف المستقر فيما كان عامله عاما وحقق بعض المتأخرين انه قد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليه بحسب المقام واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فالاستقرار فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام **قوله** بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل فانه منقوض بمثل زيد في الدار ابوه او ما في الدار ابوه فان الخبر فيه جملة سواء قدر الفعل او اسم الفاعل لانه من قبيل حاصل ابوه وما حاصل ابوه ومما جملتان **قوله** ان الظرف

لابد له من متعلق قبل اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان الظرف
لابد له من ظروف والمظروف فى زيد فى الدار هو زيد ولا حاجة الى
امر آخر فان قلت الظرف يكون ظرفا لامر من امور زيد من قيامه او سكونه
او حصوله او غير ذلك فلابد من تقديره ليتم البيان قوله والاصل فى
الخبر الافراد وقيل لسواتق الركنان اقول لانه اسرع قبولا للربط
قوله اى على معنى وجب له صدر الكلام ومعنى هو يغير الكلام كالاستفهام
والتمنى والترجى الى غير ذلك قوله والمضاف النحاة كانه لم يقل وهب
غيره لئلا ينتقض تابعى سيبويه فمن قال بل غير سيبويه فقد غفل قوله
لكونه معرفة وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة
ومنع سيبويه الامتناع فى المبتدأ المتضمن لمعنى الاستفهام وابن الحاجب
منع كون من نكرة وكانه اشار الشارح الى هذا المنع حيث
قال فان معناه اهذا ابوك ام ذاك ولم يقل فان معناه اى
رجل ابوك لكن فى قوله وهذا مذهب سيبويه خفاء فاعرفه وما
اجاز سيبويه فى الاخبار عن النكرة بالمعرفة الاخبار عن افعل
التفضيل فى جملة وقعت صفة مررت برجل افضل منه ابوه
قوله او كانا متساويين لو اكتفى به عن قوله او كانا معرفتين لكفى
الا انه هرب عن الحمل على التساوى فى مرتبة التعريف فالمراد
التساوى فى صحة الوقوع مبتدأ قوله او كان الخبر فعلا له اى صورة
فخرج بقوله له قام ابوه فى زيد قام ابوه وبقوله صورة خرج الزيدان
قاما لان الخبر ليس فعلا صورة كذا قيل وفيه ان زيدا قايم ابوه
ليس الخبر فيه فعلا صورة فلا حاجة لاخراجه الى تبدله بمعنى قوله او كان

قوله او كان الخبر فعلا او كان الخبر مشتملا على فعل له قوله اى تقديم المبتدأ
على الخبر فى هذه الصورة ليس جزاء مقيد بقوله فى هذه الصورة والا كان
القيد لغوا لاعتبار الشرط عنه فينبغى ان يحمل على انه اشار الى ان الجزاء
جزاء الشروط متعددة قوله او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا
مثل وجود التقديم فى هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب
على عدم الوجوب لكان اخف قوله كالاستفهام قيل لا يتضمن الخبر
من موجبات التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قايم زيد مما
يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه النفى فان قلت فينبغى ان يجب
تقديم الخبر فى زيد لا قايم لانه يتضمن الخبر معنى النفى قلت مقتضى صدر
الكلام يغير معنى الجملة وفى زيد لا قايم لا يغير حذف حرف النفى معنى الجملة
فاعرفه قوله لتصدره فى جملته وجملته يغيره قوله او كان الخبر متقدما
احترز عن كون الخبر بتاخره مصححا لكونه مبتدأ نحو زيد قايم فان زيدا
انما يصح كونه مبتدأ التاخر قام حتى لو تقدم قام يجب كونه فاعلا قوله
اى لمتعلق الخبر التابع له لم يقل المص او الخبر الخبر ولم يفسر الشارح المتعلق
بالخبر ليشمل مثل قرين كل رجل صنعته والاحضر الاوضح ان يقول
اى لمتعلق الخبر الذى يمنع تقديمه عليه وانما اراد بالتعلق مثل تعلق الخبر
بالكل دون تعلق العامل بالمعمول لان لمتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول
جزاء فى المبتدأ فى مثال على التمرة عبده متوكل مع انه لا يجب
تقديم الخبر وقد يقال اراد تعلق الجزء بالكل دون المعمول بالعامل
ليشمل مثل قرين كل رجل صنعته والفضل للمتقدم قوله او كان
الخبر جارا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها الاول بالمفرد

مبتدأ لما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدأ اراد
الشارح التنبيه على ان في الكلام مسامحة والمراد انه خبر عما يترتب
ان ولم يتعرض لاصلاحه لظهوره على بعد التنبيه على المسامحة ومن
قال اصلح كلام المص اصلح الله شانه ونحن نقول كلام المص على
ظاهره اذ قولك عندي خبر والتحقيق عن معنى ان لان عندي
انك قايم في تأويل عندي تحقق قيامك والتحقق معنى حرف
التحقيق الذي هو ان قيل هذا اذا لم يكن ان بعد اما نحو اما انك
خارج فلا اصدقه قلت هذا اذا لم يكن ان في ما يتعين موقعا
للمبتدأ نحو اما انك ولولا انك خارج وخرجت فاذا ان السبع
حاضر والتخصيص بما بعد اما من ضيق الفطن قوله اي تقديم الخبر على المبتدأ
في جميع هذه الصور فان قلت ان كان المعنى على ما ذكره كان
الشرط ماخوذا في الجزاء قلت لم يرد بيان المعنى بل اراد ذكر
ما يرتبط به الجزاء من الشرط وسر كل واحد من هذه الصور فالاولى
في كل من هذه الصور قوله وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه قيده به
تصحيحا للتعليل بقد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير نحو زيد قايم
وعمرو قاعد ولم يعتد بوحدة الكلام فيكون المعنى وقد يتعدد الخبر في كلام
واحد لانه كثير ايضا كما في زيد ابوه قايم فانه تعدد الخبر في هذا الكلام الواحد
ومن قال قد للتقليل او التحقيق ردد اللفظ بين المعنى الحقيقي و
المجازي من غير صارف من الحقيقة قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد
لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم خلو الخبر
الحلو مثلا عن الضمير فيكون الخبر المشتق خاليا عن الضمير على ان يكون به

ان يكون به وجوب هذان حلوان حامضان قلت اعتبر في كل منهما ضمير المستحق
المجموع كما اجرى على كل اعراب المستحق للمجموع قوله في هذه الصورة
ترك العطف اولى هذا انما يتم فيما اذا لم يتعدد المبتدأ نحو هما عالم
وجاهل فانه ح العطف واجب لانه لجمع المتعدد اولا في هذه الصورة
بالعطف او لانه لجعل خبرا ويجب ان يكون هذا الخبر جامد اللفظ او تقديرا
لئلا يلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدأ فهما عالم جاهل في التقدير هما
رجل عالم ورجل جاهل قوله ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر
ما يكون بغير عطف هذا هو الملايم بالحكم بامتناع تعدد الفاعل قوله
وهو سببية الاول للثاني او الحكم به هذا ما ذهب اليه جمهور النحاة
واما على تحقيق الشيخ الرضي ان معناه لزوم الثاني للاول فلا حاجة
الى التكلف في ادراج وما بكم من نعمة فمن الله في القاعدة قوله
فلا يرد عليه اي على هذا الاصل هذا المثال او خروجه فلا يكون الاصل
جامعا ولم يدفع بالحكم بشذوذه لكثرته وتوجيه الورود على ما قالوا ان
كون النعمة منهم ليس سببا لكونه من الله ولو قيل بتعليل انعامه
تعالى بالعرض لكان سبيلا الى ظهور تضمنه معنى الشرط فوقوع الز
مخشري في هذا الاشكال غفلة عن سهولة حل العقال على قاعدة
الاعتزال قوله فشبه المبتدأ الشرط لكن قصد السببية لازم للشرط
اذ لا فايدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح فيه قصدها وعدمه
لبقاء فايدته بدون قصدها فلذا افترق لصحة الدخول على الخبر ولزومه
في الجزاء ومن لم يتنبه لهذا قال وجه عدم لزوم الفاء هنا كون
المبتدأ دخيلا في معنى الشرط غير عريق قوله الاسم الموصول بفعل

ماضيا كان باقيا على معناه او غيره على خلاف الشرط فانه لا يكون الا
مستقبلا في المعنى الاول مثاقليل والشرط لا يكون ظرفا ايضا قيل
لا ينحصر هذا في ذكره لان المبتدا الذي دخل عليه اما والمبتدا الذي
يكون احد الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا مما يقتضي
منه العجب فان مدخول اما والاسماء المتضمنة كالشرط في الفاء وليست
مصححة لدخولها ولا ينقض بالاسم الموصول باسم الفاعل والمفعول
لانه الموصول لفعل معنى **قوله** او النكرة الموصوفة بها اي باحديهما
فالاولى به باقرار الضمير **قوله** ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم
فيكم نوقش بان الفاء ههنا زايدة او المبتدا المتضمن لمعنى الشرط
يجب ان يفيد العموم ككلمات الشرط ورد بان الشيخ الرضي بان
ذلك لا يجب فيه وتحقيقه ان معنى الشرط ههنا متحقق اذ لا سببية
للفرار بالنسبة الى الملاقات ودفعه بانه سبب للحكم بالملاقات
قوله كل غلام رجل ماتيني الخ فياتيني صفة رجل فان قلت كل
رجل ياتيني ايضا مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف
انما يكون لما اضيف اليه كل لا لكل على ما لا يخفى على المتتبع لكلامهم
قلت المراد بالموصوفة الموصوفة معنى لا لفظا والكل المحيط لافراد الموصوف
موصوف معنى **قوله** والشرط والجزاء من الاخبار اي الجملة الشرطية لا يكون
الاجزية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا وفيه انه يشكل بالاستفهام
عن الجملة الشرطية فانه معقد كثير الدوران فيما بين الناس بعد ان يكون
مهملا نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن ان يدفع
بانه لم يقع لتنازع الاستفهام وحرف الشرط في الصدارة او يدفع

ويدفع الاتجه بان يقال هل تحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
ويتجه عليه ايضا ان وجه المنع في ليت ولعل لو كان كونهما مزيلين للخبرية
يجب ان لا يمنع باب كان وعلمت فالاظهر ان يقال ان نواسخ
الابتداء اذا دخل عليه سقط اعتبار صدارة الشرط الذي تضمنه المبتدا
فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذي هو الصدارة فلم يصح دخول
الفاء في الخبر المبتدا لضعف مقتضيه كان القياس عدم الدخول على
خبر ان ايضا الا انه لعدم تاثيره في المعنى كالعدم وعدم منع ان المفتوحة
لالحاقها بالمكسورة **قوله** فان قيل باب كان في التسهيل ان المنع
من حيث التتبع والاستعمال انما تحقق في ليت ولعل وكذا الاختلاف
على وجه الذي ظهر وقع في ان المكسورة واما المنع او الاختلاف في غيرها
فمن باب القياس هذا فظهر وجه كل تخصيص وقع من المصنف في هذا المقام
قوله ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها
لتشعر بان بيان المانع بالاتفاق متطفل لبيان الاختلاف والاوجه
له فالوجه انه وعاه الى بيان خبر الحروف المشبهة ههنا انه سيقول امره
كامر خبر المبتدا فلو لم يبين حاله هنا لاوقع الكلام المذكور فيما بعد المتعلم
في الغلط **قوله** وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في
الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد في تقدير اهل الحمد هو احتمال كون المخصوص
خبر مبتدا محذوف لا يعتد به بل يتعين كونه مبتدا وما قبله خبره قلت
فيكون المقطوع من مواقع وجوب حذف الخبر من عدم التزام غيره
في موضعه فينتقض به بيان وجوب حذف الخبر وبيان للنص احتمال
كون المخصوص خبر المحذوف ينبي عن الاعتداد به بل العذر في عدم

ذكرهما في هذا الموضع ان الاول في كتبهم من مبينات بحث النعت
والثاني من مبينات بحث افعال المدح والذم قوله اي للمبتدا المحذوف
جعله مثالا للمبتدا المحذوف والظاهر جعله مثالا لحذف المبتدا وعلى الاول
في الكلام حذف المضاف اي كمبتدا قول المستهل وعلى الثاني حذف
مضافين اي كحذف مبتدا قول المستهل فكانه لتقليل الحذف ترك
الظاهر فقوله مثل مبتدا المحذوف في قول المستهل بيان للمعنى لا التقدير
حتى يطلب وجه صحته قوله المبصر للهلال القمر الى ثلثة ليال الهلال وبعده
القمر كذا قيل لكن في القاموس الهلال غرة القمر لليلتين او الى ثلث
او الى سبع ولليلتين من اخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين
وغير ذلك قمر واشار الى المراد بالمستهل لكن لم يجد في كتب
اللغة المستهل بمعنى مبصر الهلال بل هو الصبي الرافع صوته حين يولد وفي
القاموس استهل الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته
او خفض فلذا فاستعير لمبصر الهلال الرافع صوته وفي بعض الحواشي قيل
الاستهلال ماء تولدمن وما ثبت كردن وكلاهما مستقيم هذا فكانه
اشار الى ان قول الشارح اشارة الى استعمال اللفظ المشترك
في معنييه قوله لان مقصود المستهل فيه منع لاحتمال ان يكون مقصوده
تعيين شيء بالاشارة والحكم به على الهلال فالاولى ان يقال ليس
من باب حذف الخبر لان العرب حين يصرح بالمحذوف لا يصرح الا
بالمبتدا قوله جريا على عادة المستهلين غالب العادة ما ينفي خلافه
او ندرته فقوله غالب لتعيين ان العادة من اي قسم ووجه العادة ان
الحكم مما ينكر لان امتياز الرائي من بين المتوجهين الى الرؤية مع كثرتهم

مع كثرتهم من مظان الانكار وقوله ولئلا يتوهم نصب الهلال وجه ان
الغالب فيما سوى اخر الكلام الوقف عليه وقيل الاصل في ما افرد بالذكر
الوقف قوله فان تقديره على المذهب الصحيح واما على بعض المذاهب
الغير الصحيح فليس مما نحن فيه لان منها ان اذا ظرف مكان خبر عن
السبع اي مكان خروجي السبع ومنها ان ظرف زمان والمحذوف
هو المضاف الى المبتدا اي خرجت فوقت خروجي وجود السبع والمذهب
الصحيح ان التقدير فوقت خروجي السبع عندي ان العرب اذا يصرح با
لمحذوف تقول فاذا السبع واقف وانما قلنا على بعض المذاهب الغير الصحيحة
لانه على بعضها مما نحن فيه ايضا وهو ان اذا معمول فاجأت
المقدر والتقدير خرجت ففاجأت وقت السبع واقف ويحتمل
ان يجعل ظرف مكان في هذا التقدير ثم كلمة الفاء اما للعطف
واما فاء الجزاء والشرط محذوف قوله فيما التزم يقال الزمته الشيء فالتزم
اي قبل ملازمته وقوله فيما التزم اي في تركيب يقال عليه الاظهر
في خبر ليلا يجعل الجملة عن العائد الى كلمة ما ولا يخفى انه لا معنى الظرفية الجز
لحذف فالحق مع الشارح والعائد محذوف اي في موضعه منه فالتركيب
من قبيل البر الكر بدرهم ولك ان يجعل ما مصدرية والمصدر حينئذ
ليكون المعنى وجوبا في وقت التزام غيره في موضعه قوله وذلك
في اربعة ابواب لم يلتفت المص الى حذف الخبر في زيد في الدار
اي حصل او حاصل لان تقدير الخبر لامر لفظي لا لاجل المعنى والمعنى
حاكم بان الخبر في الدار ليس الا قوله الاول المبتدا الذي بعد لولا الاولى
ان يقول الخبر الاول المبتدا الذي بعد لولا وخبره عام يستغني عن قوله

هذا اذا كان عاما وكأنه اختار ما اختاره تنبيها على تعيين النحاة الضا
بطة الاولى فاحرلا بد من تقييده قوله اي لولا وجد زيد وزايف بان
حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر ولا في الماضي يجب
تكريره في غير الدعاء وجواب القسم الا نادرا قوله فكالافراد لولا هي
الواقعة ولا يخفى انه لا بد من القول بحذف مسند الكلام مع ان كان
جزاء يرم وكون المسند اليه معمولا للعامل اللفظي دون الجزء قوله ثانيها
فلا يبتدأ كان مصدرا صورة الاولى كان مصدرا او مؤولا به فان
المتبادر من المصدر صورة ان لا يكون مصدرا حقيقة فافهم قوله
منسوبا الى الفاعل مرضي فيه نحو ضرب زيد عمرا قائما وقد اشترط
الرضي الاضافة الى احدهما او كليهما نحو تضاربنا قائمين قوله
وبعده حالا وبحث في هذا الحال الواو اذا كانت جملة اسمية
قوله واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما قال
الشيخ الرضي يجوز في هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان يقال اخطب
ما يكون الامير قائم لان اول الكلام كان مجازا والمجاز يونس
المجاز فجعل آخره مجازا فان قلت فلا يكون التركيب من ا
مع وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة قلت اذا رفع قائم لم
يكن التركيب من القاعدة لانتفاء الحال ولا يخفى ان ما ذكر من
جواز رفع الحال في هذا القسم مقيد بما اذا كان اوله مجازا كما افاده
تعليله الا ان يكون الحكم مبنيا على اطراد الباب وجوز الشيخ و
غيره جعل المصدر في اخطب ما يكون الامير حسابا اي اخطب اوقات
كونه فالمراد بالفعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة

بلا واسطة او بواسطة قوله ضربي زيدا حاصل اذا كان ليحصل الحال عامل سوى
المصدر اذ المصدر لا يجوز ان يكون عاملا فيه كما ستعرف ولا يجوز ان يكو ن
العامل حاصلا لان ذا الحال هو غير المصدر وفاعل حاصل هو المصدر فلو جعل
حاصل عاملا اختلف عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز عندهم وبهذا عرف
ان من جوز الاختلاف ان يجوز ان يخالف في تقديره اذا
كان ويكتفي بتقدير حاصل قوله فحذف متعلقات الظروف الاولى متعلقات
الظرف قوله ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال اذ اذه ظرفية
خالية عن معنى الشرط كما لا يخفى قوله وهذه المتعلقات كثيرة من حذف
اذا مع الجملة المضاف اليها فلم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول
عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة ومن قيام الحال مقام
الظرف هذا كتب في الحاشية ولا يخفى عليك ان الواجب مع الجملة
المضاف هو اليها وان حذف اكثر من ان يحصى في غير هذا المقام م
مع الفاء الفصيحة ووجه جعل كان تامة انهم لم يجدوا بدا من جعل المنصوب
بعد المصدر حالا لينطبق وجه لزوم تنكيره ولزوم الواو فيه اذا كان جملة
اسمية فلو قدر كان ناقصة لكان خبرا جائز التعريف غير حامل للزوم
الواو اذ لا يدخل الواو في خبر كان الا تشبيها بالحال ولا يلزم وفي ما
ذكره من التوجيه الخالي عن التكلف ان المحذوف متفاوت لان الملا
بسة بالنظر الى الفاعل بمعنى وبالنظر الى المفعول بمعنى آخر وان صدور
الضرب ووقوعه لا يعهد التعبير عنهما بالملابسة قوله ثم القول حذف
المفعول الذي هو ذو الحال لو قال بحذف العامل وذي الحال مرة
واحدة كما في راشدا مهديا لكان اكثر استراحة من التكلف قوله

والقيد المبتدأ المقصود عموم بدليل الاستعمال الاقبال وجهه ان الجنس المعرف
اذا استعمل بلا قرينة تخصيص لعم جميع ما يقع عليه ونعا الترجيح بلا مرجح وهذا
وهذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا لوجوب اضافته
الى المعرفة حتى يتعرف قوله اى ضربي زيدا ضربه فانما ولا عيب
فيه الا انهم لم يجوزوا حذف المصدر مع ابقاء معموله لانه كحذف ان مع
الفعل مع ابقاء معموله وهو حذف الموصول مع بعض صلته ولم يجوزوه
قوله لكونه بمعنى الفعل يؤيده عدم توكيده المعنوي وتوصيفه لقيا
وجه استفادة الحصر من غير تقدير الخبر غير ظاهر قوله وثالثها
كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة جعل الشيخ الرضي حذف الخبر
هنا غالبا وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع خبرا فالرفع عندهم منتقل
من الواو الى مدخوله وهو تكلف قوله وذلك كل رجل وضيعته
نسبت في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل
والمتاع وههنا كناية عن مصحفها اعني الضيعة انتهى وكانهم شبهوا
ضيعة الرجل بالارض المغلة التي لا تغني ومعنى مثل هذا التركيب سؤال
مشهور وهو ان ضمير ضيعته لا يصح ان يعود الى كل ولا الى رجل وجوابه
انه كما ان كل رجل نائب عن اسماء كثيرة ضميره نائب عن ضمائر
كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل ما في كل رجل فكانه قيل زيد وضيعته
وعمرو وضيعته وهكذا قوله اى كل رجل وكانه مقرون مع ضيعته
لم يقدر كل رجل وضيعته مقرونا ليكون محل النائب عن الخبر متأخرا
فيصح الكلام ساكتا قوله واقيم المعطوف في موضعه لان المعطوف
على المبتدأ وان كان من تتمته لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب

ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ومن استشكل عليه واقال هو معطوف
على ضمير هو فاعل الخبر اى كل رجل مقرون هو وضيعته لحقق المؤكد
مع المؤكد وهو جائز ومعنى كلاهما كل مبتدأ عطف عليه بالواو بمعنى
مع انه عطف عليه صورة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغنى عنه بما ذكرنا
قوله يكون مقسما به يعني متعينا كذلك مشتهرا فيه بحيث يتبادر من
سماعه انه ذكر للاقسام به ليكون قرينة على حذف الخبر الذي هو نسمي
والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا في القاموس العمر بالضم و
الفتح البقاء وبالفتح الدين وقيل ومنه لعمري قوله اى من المرفوعات خبر
ان واخواتها نبه على ان ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتدأ بل لانه
من المرفوعات ولم يرد ان خبر ان مبتدأ حذف خبره وقوله هو
المسند جملة مستأنفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه والاخوات بمعنى
الاشباه وليس حقيقة وضعا نحويا بل هو استعمال لغوي قال الله تعالى
كلما دخلت امة لعنت اختها وانما قال المص خبر ان ولم يقل ومنها
خبر ان قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح ومذهب الكوفي
وكذا في باقي الاقسام قوله احد هذه الحروف ولا بد من مثل هذا التصرف
في المحدود اى خبر واحد من ان واخواتها والاوضح الاخصر الا نفع ان يقال
خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخولها قوله عليهما اى على المسند
وشيء آخر ولا يخفى عليك ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف
على المسند لا على المسند وشيء آخر وان كان صحيحا في الواقع ولا حاجة
الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر قوله والمراد بدخول
هذه الحروف كانه معنى عرفي للدخول والمتبادر في العرف اللغوي الدخول

لا برات اثر لفظي لان لفظ الغير فانه يتم خلاف الظاهر ومع ذلك
مفسد لانه يدخل في التعريف المسند الذي دخل عليه ان المخففة الملغاة
عن العمل فانها وردت على المسند والمسند اليه لا براث اثر معنوي
هو التاكيد للنسبة المتعلقة بهما مع انه خبر المبتدا لا خبر ان الا ان يتكلف
ويراد بقوله لفظا ما يقابل تقديرا ومحلا وبقوله معنى ما يشملها قوله
فان القوم ههنا من حيث الاسناد والقوم ليس كما يدخل عليه ان
بهذا المعنى اصلا فلا وجه لتقييده بالحيثية قوله فلا يحتاج الى ان يجاب
عنه يعني ان الجواب الذي يغني عنه هذا الجواب الذي يحتاج
فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند المسند المطلق لا المسند الى
اسماء هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان ما حمل عليه الدخول معنى متبادرا
من اللفظ متعارفا بين القوم كما اشرنا اليه قوله ويلزم منه عطف
على قوله يجاب فيكون المعنى ولا حاجة الى ان يلزم منه ولا خفاء في
هجنته فالاليق ان يقول على انه يلزم ويمكن دفع الاستدراك بان
يجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها وكما انه يلزم
الاستدراك يلزم خروج قايم في ان زيدا قايم ابوه فان الخبر قايم و
هو مسند الى الفاعل لا الى اسم ان وتوقف معرفة خبر ان على الاسم المنتظر
انتظارا طويلا قوله فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم او تاويل الاسم بما
هو اعم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى التاويل
لان الخبر الجملة مبين لقوله وامره كامر خبر المبتدا كما ان الخبر الجملة للمبتدا
مبين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد قوله مثل قايم في ان زيدا
قايم نبه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها خبر واحد منها

منها وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف قوله والمراد ان
امره كامره لا اخفاء ان المراد من عبارة المص توضيح خبر ان بحيث يعرف
ان اي خبر صحيح واي خبر فاسد وما ذكره الشارح لطائف على انه ابعد من قوله
وامره كامر خبر المبتدا في اقسامه ومن اقسامه الخبر المتضمن لصدر الكلام لزم
ان يكون خبر ان ايضا كذلك والعذر انما خطر من فوت
بعض الاستثناءات وينبغي ان يقول الا في تضمنه استفهاما وفي و
قوعه جملة انشائية نحو ان زيدا اضربه فانه لا يجوز مع جواز زيد اضربه
ومما لم يذكره عدم صحة دخول الفاء على خبره مع تضمن اسمه معنى الشرط
لكنه لم يتعرض لسبق ذكره وقوله ان من ابائك ايراد على مذهب
غير سيبويه من ان من في من ابوك خبر وهو لا يرد على المص مع
اختياره مذهب سيبويه قوله الا في تقديمه اي في تقديم خبر ان فان
حكم تقديمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدا الجواز او الوجوب وبهذا تبين
فساد ما قيل حق البيان الا في التقديم لان التقديم قدر مشترك لانه
استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا قوله الا
اذا كان ظرفا فيه انه يلزم ان يكون حكمه حكم خبر المبتدا في التقديم اذا
كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر الظرف لان يتضمن ما له صدر الكلام
ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا لفي الدار فان لام الابتداء لصدر الكلام الا
ان ابطال اللام لصدر الكلام في غير باب ان قوله وفي وجوبه اذا كان
الاسم نكرة فيه بحث لان ان يصحح وقوع النكرة مبتدا صرح به الرضي والشيخ
عبد القاهر في دلايل الاعجاز فليس حكمه الا جواز التقديم فقول المص
الا اذا كان ظرفا قاصر قوله خبر لا الكاينة لنفي الجنس قدر المعرف باللام

ميلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب النحوي مبني والمشهور
في امثاله تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصول مع بعض الصلة
فانه لا يجوز عند البصري فالتقدير خبرا لا كائنة لنفي الجنس على حمل كائنة حالا
من كلمة لا انا وبلها بالمفعول لمعنى الفعل المستفاد من اضافة الجزاء اليها
اي خبر ثبت الكلمة لا وعليك برعاية جانب المعنى اذا عارضه جا
نب اللفظ فانها الجادة لاولي الالباب قوله اي لنفي صفته
اذ لا رجل قائم لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه ان لا احتاج
نقدير لا رجل موجود لنفي الرجل لا لنفي صفته والوجود وان كان صفة
لكن اذا نفي عن الشيء الشيء يقال نفي الشيء ولا يقال نفي صفة الشيء
اذ نفي الشيء ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة صار بمعنى نفي غير الوجود فلا كما
يكون لنفي صفة الجنس يكون لنفي الجنس فلو حمل قولهم لا لنفي الجنس على
معنى نفي صفة الجنس لم يتم التسمية فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي
الجنس لم يتم في ما هو لنفي صفة الجنس فلا مر في التسمية لملاحظة حال بعض الافراد
ولا يصح حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها عنه قوله
والمراد به خولها ما عرفت في خبر ان من الدخول الا ان اثر لفظا
او معنى نفي قوله فلا يرد النظر كما عرفت لظهور ان اثر معنوي في الخبر
ب قوله وجعل في الدار صفة قال المص المثال الحسن ما يكون واضحا غير محتمل
لانه للايضاح فحقه ان يستغني عن الايضاح ولما كان في الدار في لا ر
جل في الدار يحتمل ان يكون صفة رجل ويحتمل ذلك في لا غلام رجل
فلذلك عدل عن خبرية المثال قوله لا يجوز ارتفاع صفة المنفي
قال المص واعترض عليه بانه يجوز عند جماعة فراد ان راجح لدفعه قوله

قوله على ما هو الظاهر يعني ان رفع صفة الموصوف المنصوب خلاف الظاهر فلا احتمال
الظاهر في غلام رجل ظريف الخبرية دون الوصفية وهذا يكفي لوضوح المثال
وحسنه قوله لا يقصد بالظرف يعني من غير مسامحة يريد نحو الحال وفيه نظر
لان الظرف اذا لم يقبل التقييد لم يصح صار زيد ظريفا لما بقي ان لا يتجاوز عن
المثال او يقال لا يحسن تقييد الظرافة بغير الدار لانها لا تقبل هذا التقييد ولا
يخفى ان نفي جميع غلام الرجل من باقي الصفتين الصائغ مقبول او المعهود
في مثل نفي الحصول في الدار عن الغلام الموصوف بالظرافة قوله ولا يكون مثا
لا لنوعي خبرها ولا يكون مثالا للخبر المتعدد فانه احوج الى الايضاح فلو ترك
بيان نفي الخبر لكان اشمل قوله ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا فقدر موصوف
لتبيز امعد الفعل والمشهر في مثله تقدير الزمان وهو الملايم لقوله وبنو تميم
لا يثبتونه اصلا قوله لدلالة النفي عليه يقال لان النفي يقتضي منفيا ولما
لم يكن قرينة خصوص ينصرف الى العام وقيل لان النفي رفع الوجود
ورد بان النفي رفع الوجود الشامل للوجود في نفسه والوجود لغيره فلا يدل
على الوجود في نفسه وهو ليس بشيء لان المتبادر من النفي نفي الوجود في نفسه
كما ان المتبادر من الوجود في نفسه فينصرف عند الاطلاق الى نفي الوجود في نفسه
قوله لا اله الا الله موجود الا الله جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية
عن تقدير الخبر وكتب فيه رسالة ومحصول ما ذكره ان اصل التركيب الله
اله فدخل لا والا للحصر فالمسند اليه هو الله والمسند هو اله وهذا مما يجري
لتعقله الاذكياء ويتعجبون من كلامه هذا وانا اوضح لك الكلام وهو جزء هو
انه لو قيل الا والا بكلمة انما وقيل انما اله الله لكان كلاما تاما من غير
تقدير وانما هو النفي وكلمة الا فلم لا قول النحاة بالتقدير لمراعاة اللفظي

سوان لا يطلب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى قوله انتفى الابل والمال فلا يحتاج الى
تقدير خبر زنيفه المصنف بان لا اح يكون اسم فعل واسم الفعل لا يكون على هذه
الصيغة ورده الفاضل بان اسم الفعل الذى بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده
ولم يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان يكون نائبه لا انتفى كنيابة يا مناب
ادعو ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها قوله وعلى التقدير بها
يحملون ما ترى خبرا فى مثل لا رجل قائم على الصفة اذا ثبت فى لغة
بنى تميم لا غلام رجل قائم برفع قائم فلا يكون لانكار النحاة اثبات
الخبر فى كلامهم معنى لانهم لا يقولون لم يجعل قائم خبرا الان هذا البحث
ليس وظيفة العرب والانكار انما يتاتى لو التزموا فى مثل لا غلام رجل
قائم نصب قائم ولهذا قال الانزلبى لا ادرى من اين هذا النقل والحق
انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم يقم قرينة واما اذا قامت فعند بنى تميم
يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز هذا فنقول معنى كلام المتن ويحذف
لتشير القيام قرينة الا انه لم يصرح باشتراط قيام القرينة لظهوره لانه لا معنى
للحذف بدون القرينة وكثيرا ما لا يصرح به هذا كما فى قوله ويجوز حذف
حروف النداء وقوله وقد يحذف المنادى وقوله معا يعنى الفعل والفاعل
ووجه كثرة الحذف فى خبرها دون خبر المبتدا رعاية مطابقة لفظ الخبر ومعناه
فى الانتفاء ومع معنى قوله وبنو تميم لا يثبتونه انهم لا يثبتونه عند قيام قرينة
ولو قال واما عند بنى تميم لكان احسن قوله ومما عرفت من معنى الدخو
قد عرفت ما يمكن بها يمنعك عن القبول قوله اى عمل ليس هذا
معلوم من اضافة الاسم الى ما ولا انقول المستفاد من الاضافة عملها
لا عمل ليس قلت الحكم بالشذوذ على عملها لا على عملها عمل ليس حتى يوهم

يوهم كثرة عمل آخر وانما قال الشارح اى عمل ليس نصا لما هو الواقع ومن
قال العمل مستفاد من التشبيه بليس فقد بعد وكذا تجويز رجوع الضمير الى التشبيه
لان التشبيه واقع من غير شذوذ انما الشذوذ فى نتيجة التشبيه لان لا شذوذ
فى نفيه ودخوله على المبتدا والخبر قوله شاذ قليل حمله على الشذوذ فى الاستعمال
والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال قوله فيقتصر على مورد السماع
وهو النكرة ومن قال وهو الشعر فبيانه تحكم قوله من صد كتب فى الحاشية
الصدود الاعراض والبراح الزوال والضمير فى نيرانها للحرب اى
من اعرض عن نيران الحرب فلا هو زوال لى عنها قوله ولا يجوز
ان يكون لنفى الجنس رد على الشيخ الرضى حيث قال انه لنفى الجنس
ومنع وجوب تكرار المرفوع بعد لا لان التكرار انما يجب مع الفصل
بينها وبين معمولها بقى احتمال ان يكون لا براح من قبيل لا انثى
تحيل اليك عدم المفارقة كما يحيل الرجل عين العدل فى رجل
عدل واحتمال ان لا يكون لا عاملا لجواز ان يكون متعلق الظرف
مرفوعا فلا استشهاد فى البيت على عمل لا قوله اعلم ان المراد بالمسند هذا
التعريض مبنى على الفضلة عما ذكره فى تعريف الفاعل قوله علامة كون
الاسم مفعولا اى من حيث انه علامة كون الاسم مفعولا فلا يبطل طرد
تعريف علم المفعولية ولا طرد تعريف المنصوبات بمررت بمسلمات
ومسلمين ومسلمين بل مررت بزيد وقوله وهى اى علامة كون الاسم
مفعولا لا مع قيد الحيثية فلا حاجة الى تقييد الامور الاربعة بالحيثية قوله
لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على
كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه لكن الفعل

ال

بحث المرفوعات
بحث المنصوبات

تعريف الاصطلاح اتفاق الجماعة على وضع لفظ اما

اعتراض لابن حاجب

والتعلق به اتفاقا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فان مفعول
ما لم يسم يشمل التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل
مفعولا لا اصطلاحا وقوله بخلاف المفاعيل فيه نظر لانتقاضه بضربته ضربا
وكرهت كراهتي وفعل الضرب والتأديب ولمت زيدا في ضربه فانه لا يصح اطلاق
المفعول على هذه الامور الا ان يقال لا يصح اطلاق المفعول على الاربع مطلقا
بل بالنسبة الى بعض افرادها ويتقدح من هذا وجه آخر لوصف المفعول با
لمطلق فيما نحن فيه فاحفظه فان قلت صحة اطلاق المفعول على الضرب
مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه فانك تقول فعلت الضرب
وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول في اللغة
ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك حتى فعلت
فلا يخالف المفاعيل الاربع واما ان القول بتعلق الفعل بالفعل يستلزم
التسلسل فرفعه واضح على اهله فان قلت اذا صح اطلاق المفعول به
صح اطلاق المفعول لان صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد
قلت المفعول به لفظي في الظاهر والغير في التحقيق فان المفعول فيه ضمير لفقد
الصيغة والمفعول حال عنه متقيد بالاسناد الى به فقيده غير المعنى المفعول
لا مقيده وليس صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق هذا المقيد قوله
فلا يرد عليه مثل مات موتا وكذا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لانه
فعله بمعنى انه قائم بفاعل معنى الفعل المذكور اي بما قام به معنى الفعل المذكور
فلا حاجة مع هذا التفسير الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما
ليدخل فيه مثل ضرب زيد ضربا كما ظن البعض بعض الظن
قوله وانما زيد لفظ الاسم ما ذكره في وجه زيادة الاسم واضح لا مزيد فيه

ويتقدح اي ظهر

لا مزيد فيه انما الشأن في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته
فلذا اجنح الى ما قيل ان زيادته لاخراج ضرب الثاني في ضربت ضربا فان ضرب
الثاني ما فعله فاعل فعل مذكور ويتجه عليه امران احدهما ما قيل ان ضرب
الثاني ليس ما فعله الفاعل لانهم لا يجرون صفات المعاني المتضمنة على الا
لفاظ وانما يجرون صفات المعاني المطابقة وثانيهما ان القول انه لا ينفع
لاخراج زيد ضارب ضارب فالوجه ان يقال زيادة الاسم ههنا وذكره في
اخواته تفنن في البيان والتصريح بجعل الاسم محذوفا في تعريفات اخواته
اكتفاء بذكره في تعريفه قوله او اسما عطف على قوله مذكورا اولا لعدم الفعل
المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل كما هو الشايع
قوله وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على
زيد وكذا اخرج وبل لك وانواع الضرب وعقت الف ضرب وعقت
لكن لم يخرج بعد ضرب شديد في قولك ضربني ضرب شديد وضربني انواع
او الف وانما هو لاخراج مثل اضاب زيد وضرب زيد شديد وتحقيق الكلام ههنا
ان معنى اسم ما فعله فاعل فعل مذكور انه اسم دل على فعله فاعل فعل بحسب التركيب
مثلا ضربا في ضربت ضربا دل على ان الضرب فعله المتكلم فعلى هذا اسم ما
فعله فاعل اخرج جميع المصادر ولا حاجة لاخراجها الى قيد فعل مذكور انما هو
لاخراج مثل اضارب زيد وضرب زيد شديد ولا الى قوله بمعناه لاخراج تاديبا
في ضربته تاديبا وانما هو لاخراج اقائل وضرب ضارب زيد على سبيل التنا
زع فان ضاربا اسم ما فعله فاعل القائل بحسب ولا التركيب لكن ليس
بمعناه فتامل وبهذا اندفع عن التعريف ورود كرهت كراهتي فان كراهتي
لا يدل بحسب التركيب انه فعله فاعل قوله صفة ثانية لا يبعد ان يكون متعلقا

مذكور قوله بل المراد ان معنى الفعل يشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فصل
الشارح عما ذكر ان الفعل اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل فانه قد يكون
معنى الفعل عين معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل
على الجزء اذا كان مصدرا والمراد باشتمال العامل على معنى المفعول المطلق
ليس اشتماله على مفعول لفظه بل على ما قصد به من الافراد لئلا ينتقض بنحو
ضربت انواعا فان ضربت مشتمل على ما قصد به الانواع لا على مفهومها
لان الضرب المقصود منه عين الانواع ثم خروج ربما انما يتم لو كان ان
رب غير الضرب اما اذا كان في التحقيق عينه فلا يخرج فعليك بالتحقيق
الذي سمعت قوله للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من
الفعل اي التاكيد العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا او لبعضه اذا
كان غيره نحو ضربت ضربا ولطيره نفخة واحدة ويلزم مما ذكره ان يكون
مثل ضربت ضربا في الزمان الماضي مفعولا مطلقا للتاكيد قوله والنوع
ان دل على بعض انواعه بزيد الدلالة على بعض انواعه فقط او في ضمن
الدلالة على جميع انواعه لئلا يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب قوله
والعدد ان دل على عدد الفعل لا عدد نوعه وبهذا امتاز المثنى للنوع
عن المثنى للفرد الشخصي قوله لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد
الا الكل في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل قوله وقد يكون اي المفعول
المطلق بغير لفظه ومناط فائدة هذا الحكم كلمة قد المفيدة للتقليل لانه وان علم
من التعريف انه لا يشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظه
قليل او هو عطف على لا يثنى ولا يجمع اي الاول قد يكون بغير لفظه فهو
لرفع توهم ان كونه للتاكيد يوجب ان يكون بلفظه لان التاكيد المعنوي

مقدم

المعنوي بالفاظ محفوظة واللفظي لا يكون بغير لفظه ولا يبعد ان يقال انه رجيح
بانه ليس تابعا لسيبويه قوله نحو قعدت جلوسا هذا التركيب انما يصح بطريق
الحقيقة لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس
مما بعد القيام كما ذكر في شروح المصابيح النبوية ولا يخفى انه مثال للمغاير
بحسب الباب ايضا قوله وسيبويه يقدر له عاملا فيما عدا مثل ضربته
انواعا والظاهر مع سيبويه في مثل انبت الله نباتا دون مثل قعدت
جلوسا قوله جدعه وهو من قبيل انواعا من الضرب وجدعه اسم تفضيل مخفف
اجدع ولا يعرف في التثنية والجمع والتانيث وفي القاموس يقال فلان جدعة
الرجال وفلانة [illegible] قوله والجدع قطع الانف والاذن الخ وفي
الرضي كله او بدل كله سواء او هو الموافق للغة وهو دعا عليه بالزوال ونحو
الحال قوله وهذا معنى وجوب الحذف سماعا لا يخفى انه لو كان معنى وجوب
الحذف سماعا هذا لكان القياس ايضا واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد
في كلام العرب استعمال الافعال العاملة فيه بل معنى وجوب الحذف
سماعا انه لم يوجد استعمال الافعال العاملة ولا قاعدة له يعرف بها
قوله فاجاب بعضهم الصواب لانه لا جواب للاعتراض لان كل مصدر
اضيف الى الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ولم
يقصد بها بيان النوع وجب نصبها سواء كان هذه المصادر
او غيرها فحذف عاملها قياسي او ليس بواجب ولا يجب عليك ان
الاوفق لعبارة المص هو الجواب الاول قوله مثبتا اريد اثباته لا حاجة
الى حمل المثبت على ما اريد اثباته قوله بعد نفي داخل الظاهر انه قد لنفي
صفة لان الصفة الواحدة لا يصح ان يكون تابعا لموصوفين وقيل صفة

لنفي فالمقدر صفة معنى نفي وما ذكره الشارح اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة
والموصوف والحق انه صفة لقوله نفي او معنى نفي بتاويله بواحد من نفي
او معنى نفي والصفة في الحقيقة صفة واحدة منهما ولو قال بعد نفي داخل
على اسم لا يكون خبرا عنه او معناه بارجاع ضمير معناه الى النفي المقيد لكان اوضح فافهم **قوله** داخل على اسم لا يكون خبرا عنه اي داخل على اسم طالب
للخبر ولا يكون المسند خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبريته والمراد بالدخول
الدخول صورة او معنى ليشمل ما كان زيد الا اسيرا بمعنى الا اسيرا فان النفي
وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه داخل معنى لانه لنفي الاسر عن زيد كما في
ما زيد الا اسيرا وخرج بقوله لا يكون خبرا عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الا اسير
بالرفع وقيل المعنى لا يصلح ان يكون خبرا بلا تاويل او مبالغة وفيه نظر لانه
يصدق مع ذلك على ما زيد الا سيرا مع انه ليس بحذف الفعل **قوله** لانه لو كان ن
خبرا عنه لكان مرفوعا على الخبرية قيل فلا يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع
ورد بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل قلت لا يكون
مفعولا مطلقا لانه معمول للعامل المعنوي والمفعول المطلق لا يكون
كذلك وفيه نظر الاولى ان يمثل بما حالك الا سيرا شديدا فان حذف
فعله لا يجب بل يصح ما حالك الا ان يسير سيرا شديدا **قوله** او وقع مكررا لو قال ل
او مكررا بالعطف على مثبتا لكان احصر الا انه احترز عن توهم عطفه
على قوله خبرا **قوله** اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه لا يخفى
انه لا تفي العبارة بتقدير هذا وكانه جعل المصدر وقع راجعا الى مفعول
مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا لكنه بعيد ايضا ولا
خفاء الواضح سواء ان يقال ما وقع مثبتا بالا او معناها او مكررا بعد مبتدأ

مبتدأ لا يكون خبرا عنه **قوله** وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم
لا يكون خبرا عنه وفيه انه يقتضي ان يجمع بين ما عدا في ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة **قوله** تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر اما او
على انه يكون للتاكيد والاول لم يلتفت الشارح الى هذا الوجه لانه يوهم الحصر
فيها او على انه قد يكون بحيث يجب تقدير عامله بعد الا كما في المثال الاول
اذ لا يصح استثناء السير المطلق عن السير المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كما في
المثال الثاني فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الا اي ما انت تسير الا سير البريد
قوله البريد معرب دم بريده وهو اسم بمعنى استر بابم از علامت قطع الذنب
ثم صار اسما بمعنى پيك **قوله** ومنها ما وقع تفصيلا قيل القرينة على حذف
العامل مضمون الجملة فانه ينتقل منه الى اثاره وفيه نظر اذ لو كان الا
نتقال منه الى اثاره لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة ثابتة بل القرينة
في حذف عامل المفعول المطلق تعينه لانه يتعين ان يكون بعينه **قوله**
والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل اي فيما اذا كان مناط
الفائدة نسبة المسند الى الفاعل او المفعول فيما اذا كان مناط الفائدة الحال
الايقاعية وح تقول او المصدر المقيد بالحال فيما اذا كان مناط الفائدة الحال
نحو اصبح زيد مسرورا فاما ان ينفعه او ينفعك فان مضمون الجملة هنا صحبته
في وقت السرور والاثر اثرها فاحفظه فانه من المذاهب الدقيقة الجليلة **قوله**
وما بازه غرضه وعرض الشيء اثر فاعله بواسطته سمي اثرا له وح نقول الظاهر
ان يجعل مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء مفعولا له فيستغني عن
تقدير العامل وانما اقتصر الشارح على بيان مفهوم القيد واعرض
عن بيان احترازاته المنبه لغيره لان ما قيل ان مضمون جملة احتراز

عن مضمون مفرد نحو له سفر يصح صحة او يضنيه اعتنا ما لانه مضمون المفرد كلام
لا لمحل لان صحة اثر مضمون الجملة لانه اثر سفره وسفره مضمون الجملة
ولذا ما قيل ان مقدمة بيان للواقع لان التفصيل لا يتقدم الاجمال
ولذا ما قيل الحذف غير واجب في صورة تقدم التفصيل لا وقوله
فلعدم تشخيص فايدة المتقدمة لم يتعرض له قوله والتفصيل الاثر بيان الانواع
المحتملة كذا فسره الرضي ايضا وهو يقتضي ان لا يجب الحذف في مثل فشدوا
الوثاق منا بعد فدا اقتلوا وثم فدا ولو لم يذكر المحتملة لتناوله قوله
ومنها ما وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر يدل عليه مررت بزيد فاذا له
صوت مثل صوت حمار فان المفعول المطلق هنا التشبيه شي
بشي لا التشبيه بشي فالاولى ان يجعل للتشبيه بمعنى لان يشبه شي والمفعول
المطلق الحقيقي في شكله لا محالة مشبه او بمعنى للتشبيه الذي هو فعل المتكلم وحقيقته
اي وقع في الكلام لاجل التشبيه سوا كان مشبها به كما في المثال المذ
كور في المتن او اداة التشبيه كما في مثال ذكرنا او مشبها كما في له
صوت صوتا مثل صوت حمار وقيل هذا التركيب لا يجوز لوجوب
حذف الموصوف في مثله ولابد من تصحيح الفعل قوله له زيد صوت
صوت حسن يرد عليه واخواته انه خارج من المفعول المطلق لامن
القيود والاوجه ان يقال القيود المذكورة لتعيين محل الخلاف لانه في
مثل هذا التركيب ذهب سيبويه الى انه لا حاجة الى تقدير العامل بل
يكفي فهم العامل من الجملة السابقة فارا والمص التصحيح لوجوب حذف
العامل فيه واما بيان اعرابه فعند سيبويه صوت حسن بدل او وصف
لصيرورة مع صفته بمنزلة شي واحد فهو نظير الحال الموطئة واجاز

واجاز الشيخ الرضي جعل صوت تاكيدا لفظا قوله واحترز به عن صوت
زيد صوت حمار الاولى انه احتراز عن مثل صوت حمار بصوت زيد
قوله فاذا له صوت صوت حمار جوز نصبه على الحالية ورفعه على انه بدل
او عطف بيان او صفة بتقدير مثل او بتاويله بمنكر هذا اذا كان منكرا
اما اذا عرف فدفعه لا يكون بالوصفية الا عند الخليل لانه بتقدير مثل وهو لا
يعرف بالاضافة قوله وانما لم يجوز الجمهور ان يكون العامل المصدر المذكور لانه
لا يصح تاويله بان مع الفعل وعمله لهذا التاويل وانما لم يجز لان ان مع
الفعل مرجو وهو في هذا المقام مقطوع به قوله صراح فقيل هو اسم بمعنى
المصدر قوله لا يحتمل الا غيره الاوضح وقع مضمون جملة لا يحتمل غيره
في مقابله دفع مضمون جملة يحتمل غيره واما هذه العبارة فغيره مرفوع على انه
خبر لا والمحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله لها صفة محتمل الا يحتمل
ما ثبت لها غيره وقيل غيره منصوب مفعول الاحتمال والمحتمل مصدر وهذا خلاف
الرواية المشهورة قوله اي اعترفت اعترافا فينبغي ان يكون خلاف
سيبويه في القسم الثالث السابق جاريا فيه وفي ما بعده قوله وتسمى
هذا النوع من المفعول الى آخره التسمية من متاخري النحاة في هذا
القسم وقسيمه فالاولى ان يكون نسمي على صيغة المتكلم مع الغير ويكون
ضمير المتكلم كناية عن المتاخرين قوله ما وقع مضمون جملة لها محتمل
غيره اخرج ما وقع مضمون مفرد سوا كان له احتمال غيره نحو رجع
القهقرى ام لم يكن نحو ضربت ضربا قوله لانه من حيث هو محتمل
منصوص الخ يعني لان معناه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر
يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فقد جعل المؤكد معنى المصدر وجعل

ال المفعول المطلق هنا بحسب الظاهر
لفظ مثل وهو ليس بمشبه به بل اداة
التشبيه فاذا هو بصوت صوتا مثل
صوت حمار

تسمية المصدر بالتأكيد تسمية باسم معناه ونحن نقول المناسب بالمقام
ان المذكور المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ السابق في الدلالة
على ما دل عليه وتقويه فالوجه ان يقال المحتاج الى التأويل قوله تأكيد
لنفسه وحده انه يؤكد جملة كانها عينه لتعينها للدلالة على ما تعين المصدر
للدلالة عليه واما التأكيد لغيره فلا تكلف فيه لانه مؤكد للفظ الجملة وهي غيره
وليس فيها ما نزله منزلة نفسه لانها لم تشاركه في التعين للدلالة على ما
تعين للدلالة عليه **قوله** ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره هذا
ما اختاره المص واورد عليه فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله
وعلى هذا ينبغي الى وفيه انه بعد ليس هنا حسن التقابل لان هذا القسم ايضا
تأكيد لاجل نفسه لتكرره وتقرره ومع ذلك تأكيد لدفع غيره فحسن التقابل انما
يكون مرعيا لو سمي القسم الاول تأكيدا ليس لغيره **قوله** ومنها ما وقع مثنى
اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية فيه رد على من قال المراد ما يكون
مثنى للتكثير واشارة الى ان المراد به اعم ما يكون للتكثير او لغيره **قوله**
مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا القيد ينتقض بضربت ضرب الامير
فانه مضاف الى الفاعل فلا بد ان يقال مضافا الى فاعل الفعل او
مفعوله ومع ذلك ينتقض بضرب زيد ضربته فالوجه ان يقيد الاضافة
بكونه لا لبيان النوع وقد صرح بهذا القيد الرضي **قوله** وفي جعل المثال من
تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف اذ الشايع تمام التعريف بدون
المثال على ان التقييد بالمثال لا يغني لظاهره اشتراط كون المثنى للتكثير واشتراط ط
الاضافة الى المفعول **قوله** ويجوز ان يكون من لب بالمكان فان
قلت بل تعين للاستغناء عن الحذف الذي لا يرتكب الا للاحتياج

لاحتياج اليه فلانه كانه احوج اليه حمل اللفظ على ما هو اكثر استعمالا في القاموس
الب اقام كلب ومنه لبيك اي انا مقيم على طاعتك الباء بعد الباب او معناه
قصدي واتجاهي لك من قولهم داري تلب داري اي تواجهها او معناه
محبتي لك من قولهم امرأة لبة اي محبة لزوجها او معناه اخلاصي لك
من قولهم حسب لباب خالص **قوله** يحذف الفعل ليفرغ المخاطب عن سماع البقية
فيبادر بسرعة وقيل ليفرغ المتكلم عن التكلم بسرعة فيفرغ لسماع المامور به والاول
انسب بمقام رعاية الادب فافهم **قوله** وعلى هذا العباس سعديك اي
سوى جواز ان يكون غير محذوف الزوايد فانه لم يجئ ثلاثي اسعد بمعناه
قوله المفعول قال المص انما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به يعني ان
الباء اما للسببية فيتعلق بالفعل او للصلة فيتعلق بما تضمنه من معنى التعلق
ومن خفي عليه مراده رد عليه وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل سبب لوجود
الحال **قوله** ولم يذكر اي الاسم اكتفاء بما سبق او اكتفاء لظهور ان المحل المفعول به
من اقسام الاسم او تفاديا عن اطلاق الاسم في التعريف على سبيل المسامحة
فان المفعول به في قلت زيدا او قلت زيد قائم ليس اسم ما وقع عليه
فعل الفاعل بخلاف اطلاق الاسم في تعريف المفعول المطلق او القصد فيه
في تعريف المفعول المطلق على ما هو حقيقة البيان وفي تعريف المفعول به
على ما هو المجاز المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه المطابقي لا لقا ل
قد يكون المفعول به الا على ما هو وقع عليه الفعل لتضمنه لما او تضمن
معنى الاستفهام او الشرط لانا نقول المتضمن لمعنى الاستفهام والشرط
دال على المعنى الاسمي مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام
طارية ولذا عدا اسما ولم يعتد بدلالته على معنى غير مستقل وقد مر حواليه

ولو سلم فقد سلك في التعريف جادة التغليب قوله والمراد بوقوع الفعل
تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون يعني ان ارباب اللغة يقولون
لكن نحو ذهبت بزيد فانه يقال الاذهاب وقع على زيد ولا فرق في
المعنى بين ذهبت بزيد واذهبت زيدا فوقوع الفعل يشمل هذا التعلق و
يمكن ان يقال هذا التعلق بلا واسطة حرف جر وحرف الجر لتغيير المعنى
ولعله التغيير لتعلق الفعل بنفسه وبهذا تبين ان زيدا في ذهبت بزيد
مفعول به دون زيد في مررت بزيد وخرج الحال لان تعلق الفعل بواسطة
حرف جر في المعنى فمعنى ضربت زيدا قائما ضربته في حال القيام وخرج
المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بهما بل في التمييز تعلق بما من به
وفي المستثنى بما اخرج منه ومن قال المراد التعلق اولا ليخرج الحال والمستثنى
والتمييز لم يكن على بصيرة فيما بين الاحوال على انه يشكل بالمفعول الثاني
والثالث حينئذ اذ ليس التعلق بهما اولا ومما يعجبك انه استشكل على بعض
عمرو في اشتراك زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعل به
وغفل عما تقرر ان المعتبر في جميع التعريفات ما يخرج النوع ولم يتذكر
ان التقييد لا ينفع في الانتقاض بضربت زيدا وعمرا نعم تقييد التعلق
واجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا منه [عنه لا]
تامل قوله والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لا حاجة الى اعتبار
لاخراجه لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب او الضربة بل يقال
وقع الضرب والضربة قوله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده
الاولى فعل اسند وكذا الاولى في قوله فانه لم يعتبر اسناده ولم يسند
قوله فيخرج به مثل زيد في ضربت زيد الاولى ان يقال يخرج به زيد

به زيد ودخل في سهما في اعطي زيد درهما واخراج زيدا تمام لو لم يكن مفعولا
في اصطلاحهم وهو الراجح الا اليق بالاعتبار لم يوجد منهم التصريح بانه مفعول به
وقولهم بان المفعول به وفيه يصح ان يكونا مفعولي ما لم يسم فاعله لا يدل على
تسميته مفعول ما لم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا فيه كما لا يخفى فمن منع عدم
كونه مفعولا به خفي عليه المانع لدقته قوله فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه
الفعل لكان اخصر ولا يرد اخر وهو انه لو قال الفعل لتبادر منه الفعل الا
صطلاحي فيحمل عليه ويلزم في اسناد الوقوع المسامحة وكذا في الاكتفاء با
لفعل الاصطلاحي لخروج شبه الفعل قوله لقوة الفعل فيه على ان ذكر الفعل
هنا ليس من قبيل الاكتفاء بما هو الاصل كما في نظائره لكن ينبغي ان لا
يعلم ان اسم الفاعل والمفعول كالفعل قوله لو وقع في خبر ان وكون
الفعل مؤكدا بالنون لان التأكيد يوجب كون الفعل اهم فينافي
التقديم الدال على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز ان يكون التقديم
للتخصيص لا للاهتمام قوله لتخصيصها بالذكر ليس للحصر الجمهور على ان العدد لا
يفيد الحصر فان قلت فما فائدة ذكر قلت ليتضبط المذكور عندك مع ما
ينقلب خمسا لكن يجب ان المذكور ههنا خامسها المندوب على الانقلاب [لكن]
طريق المص فرعاية مذهبه يقتضي ان يجعل الابواب ستة قوله لوجوب
الحذف في باب الاغراء كتب قدس سره في الحاشية نحو اخاك اخاك
اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد ونحو انا في زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت
بزيد المسكين قوله نحو امرأ ونفسه ومعناه الحث على الغداء من المرء
او قصر اليد والان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة
ايضا قوله وانتهوا خيرا لكم انكر سيبويه وجوب الحذف فيه واعترف

به الزمخشري واما ما قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني ان التمثيل به لأن من
حيث انه قرآن لا يصح فيه وجه آخر مما يجب لانه بهذا الاعتبار لا يعدون
الحذف الجائز واجبا قوله سهلا من الجبال ولا حزنا في الحاشية السهل
نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجه او قلب لما كان الا
قبال في اللغة نقيض الادبار فالتعريف بحقيقته لا يتناول نحو المقبل
عليك بوجهه والاعراض من لا يطلب منه الاقبال بالوجه ممن كان يتكلم
ومنه حاملا وكان خروج اكثر افراد المنادى من تعريفه مستبعدا جدا صرف
قوله اقباله عن ظاهره لكن يتجه انه لا حاجة الى حمل الاقبال اعم من الا
قبال بالوجه او القلب ثم حمل الاقبال بالوجه او القلب اعم من كونه حقيقة
او حكما لانه يعتبر الاقبال بالقلب داخلا في الاقبال حكما قوله او حكما مثل
ياسماء ويا جبال ومنه تنزله تعالى لتنزهه عن الاقبال ولا وجه له ولا
قلب فلا بد لذلك التنزيل من امر نزل باعتباره وجعل اعتبار السيا
التنزيل وبيانه على علم اخر يقال في القول بتنزله تعالى منزلة من له
صلوح النداء ترك ادب فالاولى ان يقال المراد بالاقبال الاجابة
وفيه نظر لان القرآن نزل على لسان العباد فلا باس بالتنزيل بعد ما ثبت
في الشرع ولا معنى لارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة انعام ما سئل
فهو لا يستفاد من تقديرا دعو مع انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر
فلا معنى للاجابة فيه وان اريد التلبية فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى
قوله وفيه تكلم يمكن دفعه بان المندوب باب واسع كثير الورود على
السنتهم فاستبعد جعله مجازا غير ملحق بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل
الوقوع قوله فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل

المفصل وكانه من منع المفصل عن ذلك انهم لم يعدوا كلمة وا من حروف النداء قوله
بان يكون آلة الطلب لفظية الطلب اللفظي يتوقف على اللفظية البتة والمطلوب فانهما
قد صاحب الطلب تقديريا فالاحتمال الثالث من اقسام هذا الاحتمال فتأمل
او للمنادى اي المحذوف وفي جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا وعوضه يمكن دفعها
بان النائب يحذف اذا كان له نائب كما في ضربني زيدا قائما والقرينة منا
نائبه يتجه على حمل التفصيل للمنادى انه لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف
المنادى دون المفعول المطلق والمفعول به والمبتدأ والخبر الى غير ذلك مثلا
قوله وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل كان المبرد زعم ان الفعل المقدر
عزل عن العمل وورثه ما الزم في موضعه فلا بد ان المبرد لما قال بكونه
سادا مسد الفعل فلا محالة جعله عاملا مجازا وسيبويه لا ينكره فلا مخالفة بينهما
فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اللهم الا في اللهم قوله فعند سيبويه
جزء الجملة على ما حقق انه ليس بصوت ولا لفظ وفرق بينه وبين المحذوف فلا
يصح القول بتقدير الفاعل هنا قوله وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد
جزئي الجملة لا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل في افادة معناه حتى يستغني
عن تقديره فهو انما يقوم مقامه في العمل فلا بد ان يكون المقدر عنده
جزء الجملة قوله وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه
اورد عليه اسم الفعل لا يضمر فيه المتكلم ونقض باف بمعنى اتضجر والعقب
بانه صوت لا اسم فعل وان اسم الفعل لا يكون على حرف واحد و
من حروف النداء الهمزة واورد عليه على مذهب سيبويه انه لو لم يكن
المنادى جزء الكلام لتم الكلام بدون المنادى مع انه لا يفيد وحده واجيب
بانه قد تعرض للجملة ما يخرجها عن الاستقلال كما في الشرط والقسم

اي الفعل والفاعل يعني ان الاتيان م
على قول من قال انه فعل محذوف
ونائبه

اي اجيب عن النقض بان اف صوت
لا اسم فعل

رد على الاخير

وهذا لانه لم يبين ما عرض منا بل الجواب على مذهب سيبويه ان الكلام تام بدون المنادى وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق حرف النداء والحرف لا يفيد بدون متعلقه وعلى مذهب ابي علي انه استعمل الجملة هنا لطلب الاقبال نزمن فهي بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود بدون المنادى فاعرفه **قوله** ويبنى اي يجب ان يبنى لانه يجوز ان يبنى لانه ظاهر الحال في المسائل لا الجواز فالعلم الموصوف بابن مستثنى عن الحكم كما سياتي **قوله** لعلتها اي لعلة لكل منها لا لعلة الثلث لتساوي الجملة المجموع بالنصب اذ اقسام المنصوب ثمنه كاقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح ممن قال اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح اثنان مفرد معرفه ومستغاث بخلاف المنصوب فانها ثلثه مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرده ان اقسام غير المنصوب ثلثه مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف **قوله** ولطلب الاختصار في بيان النصب لا يخفى انه لو قال ويخفض بلام الاستغاثة ويفتح بالفها وينصب المضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة ويبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان البناء فيتم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه ويمكن ترجيحه بان الاختصار فيه لكثرته اولى من الاختصار في ما هو اقل منه والاوجه في نكتة التقديم ان يقال بيان البناء على ما يرفع به اهم لانه من خواص النداء بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به بخلاف الخفض فانه حرف

فانه حرف النداء بخلاف الفتح فانه لالحاق الالف وتقدم المستغاث لاتصاله بتنبيهما بشبهها للبناء او التغيير من حاله الاصلي **قوله** يرفع به المنادى في غير صور النداء اما قبل النداء فيكون اسنادا يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان فمن قصر النظر على الاول فقد عقل ولك ان تجعل الضمير الى ذات المنادى فيكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى **قوله** او الفعل مسند الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على سابقه فانه في قوة ان الفعل مسند الى ضمير المنادى كانه قيل ويبنى على ما به الرفع ويتجه بجعله ان قام به الرفع النون وكانه لهذا اختار البعض ارجاع الضمير الى الاسم **قوله** اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف المفرد في هذا الباب بمعنى ما يقابل المضاف واما مقابلته شبه المضاف فدائر على الارادة بارادة مفرد مخصوص بقرينة ذكر شبه المضاف في مقابلته وقيل ينصرف المفرد اليه لانه الفرد الكامل للمفرد بمعنى ما ليس بمضاف **قوله** وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه هذا امر نقباطه وله لا يرجع الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في باب النداء دون باب لا فان يا حليما لا تعجل شبه مضاف دون لا حليم تعجل كما لا يخفى على المتتبع لاسرار الفن ولا الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد سهى فيه الشارح وادخل كلام الشيخ الرضي فانه قال هو اسم يجيء امر بعده من تمامه فظن ان المعنى انه من تمامه من حيث المعنى وليس كذلك بل المعنى انه من تمامه في اعتبار انهم اما الداعي معنوي او لاضطرار نحوي اما الاول فظان يكون

يعني ان المفرد بمعنى ما ليس بمضاف ولا شبه مضاف لاختصاص ... لا ... منه

مابعده معمولا له او معطوفا عليه ويكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه
اسما لشيء اما علما نحو يا زيدا وعمروا علما اذا جعل علما او اسم جنس نحو يا ثلثة
وثلثين رجلا فان ثلثة وثلثين اسم لعقد مخصوص كاربعة واربعة
عشر واما الثاني فكالمنادى الموصوف بالجملة والظرف فانه لا بد
وان يجعل من تمام الموصوف لا من وصف المنادى والا لزم
وصف المعرفة بالجملة والظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل
من وصف المنفي لا من نفي الموصوف لم يلزم وصف المعرفة
بالجملة هذا ما عرف ان شبه المضاف في باب المنادى العامل
فيما بعده والمعطوف عليه الذي مع المعطوف اسم لشيء والموصوف
بجملة او ظرف وفي باب لا الاولان فقط **قوله** لوقوعه موقع الكاف
لو تسمية المشابه لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية فقولهم المبني ما ناسب
مبني الاصل بمعنى المناسبة له بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان يحمل
علة البناء عروض الحاجة للمنادى في الدلالة على المعنى المراد منه
الى قرينة التخاطب كالضمير المتصل للمخاطب فبني لتلك المشابهة بالحرف
وتلك الحاجة وان فقدت في العلم لم يعتبر فقدانه طردا للباب لكلام
قوله وكونه مثلها افرادا وتعريفا قيل اعتبره لئلا يلزم بناء المضاف
وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة الغير المعينة لم تقع
موقع كاف الخطاب **قوله** ويا زيدان لما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا
ثني او جمع بالواو والنون لزمه لام التعريف تخصص بما سوى
المنادى فلا يرد ان المثال لا يصح والصواب يا رجلان **قوله** اي كلام
مرحلة وقعت الاستغاثة يعني الاضافة لا في ملابسة وليس

وليس من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر **قوله** ومثل لام التعجب
ملكت بل لام التعليل اي اعتني لتعلق الاجرك وفي يا للماء اعتني
لمقتضى ذاتك ولكرمك **قوله** نحو يا زيد لا يكون الاستغاثة بغير
كلمة يا ولا يكون لام الاستغاثة الا في مقام الاغاثة او التعجب او التهديد
قوله واجيب اي عن الاعتراض فما قيل اعرابان قوله مثل يا عبد الله
من تتمة القاعدة مبني عن الفضلة **قوله** كان المهدد اسم فاعل
يستغيث بالمهدد وفيه انه يابى عن هذا التوجيه ان التكلم بهذا النداء في
حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة بشيء للتخلص منه
لانه لا يتصور الاغاثة منه فالوجه ان يقال يستغيث بالمهدد لتغير
حاله وترك ما يوجب قتله او ضربه فيغيث المهدد ويخلصه عن اثم
القتل والضرب او يستغيث له بان ينجي نفسه عن القتل بتغير احواله
وترك مساوي خصاله ويستغيث بالمتعجب منه ليغيثه في
التعجب المفرط الذي فوق طاقته فيغير حاله ويرفع عنه ما يوجب هذا
التعجب **قوله** لاشتغاله بما يقتضي فتحها لا يختص المقتضي فيما سبق فليكن
وقوعه موقع كاف الخطاب صورة **قوله** ولا لام فيه صح ظاهر كلام
المص ان الجملة حالية فيتحد بالمقصود لانه يفيد تقييد الفتح بالالف بعد اللام
لا نقول لا اعتداد بهذا الاحتمال لظهوره لانه لا يمكن غير الفتح مع اللام
اتصالا ان الالف توجب فتح ما قبلها لانا نقول وجود الا
لف غير ضروري لجواز انقلابها ياء لاقتضاء اللام الخفض
وقوله فتشن ان بينهما تنافر فيه بحث فانه لا تنافي بينهما في يا لا
حماه لان جر غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر اطراد الباب وذلك

ان يقول ليس التنافي لاختلاف حركتي الجر والفتح بل لان احديهما بنا
ئية والاخرى اعرابية **قوله** وينصب ماسواهما فيه انه ان اراد
النصب لفظا او تقديرا لخرج عن الحكم نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ونحو يا مثل
ما ينفعني ونحو يا غير ما يفرقني مما هو مبني على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولا
تقديرا بل محلا مع انه داخل في ما سواهما وان اراد بنصب ما سواهما
لفظا او تقديرا او محلا فهو مشترك بين كل منادى ولا يخص
ما سواهما ويمكن ان يقال اراد ويبقى على ما كان عليه من النصب
ما سواهما وبهذا عرفت فائدة قوله ان كان معربا قبل دخول
حرف النداء والاستغناء عنه على ان فيه انه يبقى على هذا التقدير يا
مثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون مهملا في بحث المنادى **قوله**
مثل يا طالعا جبلا هذا المثال من الامثلة النحوية فانه لا معتمد لعمل طالعا
والتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه
منادى مفردا معرفة ويجب ان يعرف طالعا ولا يكون حينئذ
شبه مضاف وذكر من الامثال في حليه يا شا **قوله** ويا حسنا و
جهه طرفا في الحاشية انما قيدناه بقوله طرفا ليكون نصا في كونه
نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به يقال يا حسنا وجهه الطريف هذا لكن
وصف شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد المعين مشروط بان لا
يكون موصوفا بجملة او ظرف نحو يا حليما لا تعجل فقوتك فانه لا
يجوز القدوس ويا محكمه نحلته من ذات عرق طويله فانه لا يجوز الطو
قوله وتوابع المنادى يريد التوابع من كل وجه اعني التابع في الصورة
والحقيقة فخرج يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى حقيقة ويجيء في كلام

فيه انه يجوز ان يعتبر الوصف قبل النداء ثم جاء النداء داخلا على الموصوف والصفة

بلغ

في كلام الشارح نكتة عدم تقييد التابع هنا بما يخرجه فمن ذكر ههنا ما يجيء في كلا
الشارح فلم يتبع كلامه ادنى تتبع **قوله** المبني على ما يرفع به قيل مثل المتبادر
من لفظ المبني ههنا لانه قيل فيه دنبي دون عزه **قوله** لان توابع المنادى
المعرب تابعة للفظه هذا الحكم صحيح على اطلاقه فان يا عبد الله وعمرو
وعمرو فيه تابع للفظ عبد الله لانه منصوب المحل بالتبعية لا غير واما يا
فليس بالتبعية فمن قال يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف الاتي حكم لم
يعده حكمه دال الشارح وكذا بالزم وعمر وحيث جعل عمرو ولم يجز نصبه
حملا على محله **قوله** لان توابع المستغاث يعني ان الحكم على توابع المنادى
المبني يرشد الى تقييد المبني لانه حكم مخصوص ببعض افراده عقلا وانما حصر
فائدة القيد بالنظر الى تابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف
بابن مضافا الى علم اخر نحو يا زيد بن عمرو العاقل فانه لا يجوز في العا
قل الا النصب لانه لا يرشد الى التقييد كالمستغاث لانه لم يعلم حكمه **قوله**
ولا شبه مضاف المفرد الحقيقي يشمل شبه المضاف فلا حاجة لادراجه الى
تعميم المفرد وانما يحتاج اليه ادراج المضاف بالاضافة اللفظية **قوله**
ولما لم يجر الحكم الاتي الخ فيه ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي التفصيل
بل التقييد فيصح ان يقال وتوابع المنادى المبني المفردة سوى البدل
والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه بل لو لم يقيد لكان بيان حكمهما في ما
بعد بمنزلة الاستثناء كما هو عادته فالتفصيل ليعرف التوابع اجمالا وفيه
ذكر التاكيد والصفة على انه لم يتبع الاصمعي في امتناع وصف المنادى
ولم يتبع الاكثرين في جعله التاكيد اللفظي كالبدل **قوله** لان التاكيد اللفظي
حكمه في الاغلب الظاهر ان يقول عند الاكثرين لئلا يتوهم قوله وقد يجوز فانه

يدل على ان المسئلة خلافية لان استعمال العرب مختلف يرشد الى ذلك
قوله وكان المختار عند المص ذلك قوله وذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي وقوى
منه انه لم يفصل فيما بعد والبدل المعطوف وان كيد الغير المذكور بين حكمه
المستقل لكن لقد صرح في شرح المفصل بتقييد التاكيد بالمعنوي يشعر بان ترك
التقييد هنا مبنى على الغفلة قوله والصفة فيه رد على الاصمعي حيث لم يجوز
وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واول نصب العالم رفعه في يا زيد العا
بانه على الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريان التاويل في وصف المنادى
المستغاث الا ان يقال مشابهة المستغاث بالمضمر لم يعتبر حيث لم يبن
بخلاف المنادى المفرد المعرفة قوله والمعطوف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف
باللام ينبغي ان يقيد بقولك سوى لفظ الله ولهذا لم يقل المص والمعطوف
المعرف باللام مع انه اخصر واوضح قوله يرفع على لفظه اذا من غلط مص النحو
لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع والتابع ما عرب سابقه
من جهة واحدة والمقام لا يحتمل التفصيل فتركت ولما سواهما وقوله الظاهر
او المقدر قاصر لانه لا يشمل الحمل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون فان هؤلاء
محلين محل نصب ومحل رفع قوله واقتصر على مثالها اولانه اولى لما يمكن
ان يمثل فيه بالمعرب باللام المنافي لحرف النداء وهو اولى بالتمثيل بالعلم انه
يثبت فيه اثر حرف النداء مع منافاته قوله هو استاذ سيبويه وهو الذي
قال اعراب الفاتحة في شانه لم يتقدمه مثله ولم يخلف مثله وقال المحقق الشر
يف في حاشية الكشاف هو اعلى كعبا من سيبويه قوله ان كان
كالحسن يعني علما فقوله والا يعني ليس بعلم كذا حقق الشيخ الرضي مذهب
المبرد لكن المص في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح وكان المص لما راى

لما راى ان المعرف باللام في بعض الاعلام لازم كاللام في النجم فلا ينبغي الغر
ض فيهما قيد العلم في كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس على اسم
الجنس وما في حكمه من الاعلام وح لا بد من معرفة ما عرف باللام يجوز نزع اللام عنه
وعلم كان في الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس فقصد به مدح كالاسم
او ذم كالكلب للثنا ليس كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام ونزعه
فان محمدا او عليا لم يجز دخول اللام عليهما وما لا يجوز نزع اللام عنه معرف
باللام فقصد بلامه التعريف او جعل الكل اسما لانه جزء العلم وذلك في علم هو
جنس في الاصل خص بفرد من طائفة له اقتضت ذلك التخصيص ويسمى
علما غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقية كما في الصعق خويلد سمي به لانه ا
صابه الصاعقة واما تقديرية اما لعدم تصور معنى جنسي كالدبران او
تصوره وعدم ثبوته كالاربعاء فانه يتصور له معنى جنسي هو الرابع لكن
لم يثبت لهذا اللفظ او يتصور ويثبت لكن لا يعلم ثبوته للمعنى العلمي
كالمشتري قوله والمضاف عطف على المفرد وينصب على يرفع
عطف امرين على معمولي عامل واحد لان العامل في صفة المبتدأ
والخبر واحد هو الابتداء قوله حكمه اي حكم كل واحد منهما او الضمير يرجع
اليهما تاويلهما بما بقي من التوابع فعلم منه انه لو قال وما بقي حكمه
حكم المستثنى لكان اخصر قوله والعلم الموصوف هذا من مسائل المنادى
فكيف ذكر مع مسائل التابع قلت من مسائل التابع باعتبار ان
التابع المضاف اوجب اختيار بناء المنادى على الفتح قوله المبني على
جوازه الضم لانه لم يعرف من البناء الا البناء على الضم او الفتح وفيه
نظر لجواز ان يبنى اختيار الفتح عن جواز الجر في يا زيد بن مغيث

ملحق — هجينة لابن صح

قوله مجرد عن الف او ملحق بهما يعني من غير تغيير اذ لا يجوز الفتح في يا منذ
بنت عمرو قوله بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المثال والتبادر
ما هو اللازم قوله اي اذا اريد ندائه وفيه انه اذا لم يجز جعل المعرف باللام
منادى فلا يريد احد من ارباب اللسان ندائه فكما انه لا يصح ان يكون
المعرف باللام منادى لا يصح ان يكون مراد النداء فتقدير الارادة لا يسمن ولا يغني
من جوع ولا يذهب عليك ان هذا ايضا من مباحث التوابع لانه
تبين بانه قد يكون تابع المنادى المبني ملتزم الرفع فلا يتجه ان موضعه ما بين
احكام المنادى قوله فقيل مثلا يعني الكلام على سبيل التمثيل فلا يرد انه
لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل الى الجواز ان يقال يا هؤلاء الكرام ويا
هذه المراة ويا هذان العالمان الى غير ذلك ومن فتنة فطنة الناظر في
هذا المقام انه اذا اريد نداء الزيدين يقال يا زيدان بحذف اللام لان النداء (عبد الغفور)
يغني عن جبر نقصان تعريف العلم حين تثنيته وجمعه باللام وما اجيب
عنه من ان اللام فيه لجبر النقصان لا للتعريف فلا يدخل في المعرف (عطف على انه)
باللام اذ في الجواب ان جبر نقصان التعريف ليس الا بالتعريف
على ان المعرف باللام عندهم ذو اللام ولهذا احتيج الى الاستثناء في يا الله من تلك
القاعدة وفي السؤال ان بناء الكلام على التمثيل يدفعه وفيه ما فيه وان قصد
النداء في يا زيدان الى تثنية العلم لا المعرف باللام حتى لو اريد الزيدان
المعهودان لقيل يا ايها الزيدان فاعرفه فان مراتب الكلام ههنا
بلغت اعلى المقام الذي لا ينال له الا الكرام قوله يا ايها الرجل ههنا سقط
اي الموصوف المحذوف ما اضيفت اليه تعويض حرف التنبيه عنه عند غير
الاخفش بتقدير يا اي هو الرجل حذف صدر الصلة لان المنادى طالب

طالب التخفيف والاول هو المرجح وان كانت الموصولة اكثر لكون هذا
داعيا في التوسط على نحو واحد ولانها لو كانت موصولة لصح يا
ايها النجم والصعق ولان جعل المعرف باللام وصفا اقرب بالقياس من
كونه مقصودا بالنداء فمن رجح قول الاخفش بتقدير الموصوف احتجب
عن رخ الوجوه المكشوفة قوله مع ها التنبيه لتجبر بعد المقصود بالنداء (عبد الغفور)
عن حرف النداء بقرب حرف التنبيه المشارك لحرف النداء في التنبيه
وقولك يا هذا الرجل يشعر بالتزام حرف التنبيه في مقام التوسط والفرق
بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا بالنداء اصلا وهذا
يحتمل الامرين فكذا اقدم ايها قوله والتزموا فيه رد على الاخفش
حيث جعل اي موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الى نكتة التزام
الرفع قوله ولهذا لم يذكر ههنا ما يخرج صفة الاسم المبهم اي صفة الاسم (الذي جعل وسيلة الى نداء المعرف باللام اذ لا يجوز اخراج صفة الاسم المبهم صح)
المبهم مطلقا من القاعدة السابقة اذ يجوز في يا هذا الرجل وجهان
اذا قصد نداء اسم الاشارة قوله منادى معرب الخ ولهذا لا ينصب
تابع المنادى المستغاث باللام فلا يرد ان تابع المعرب قد يتبع محله
لان تابع المنادى المعرب لا يتبع محله ومنهم من قال التنوين في
معرب للوحدة اي تابع معرب واحد فتابع المعرب الواحد تابع
لفظه والمراد بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب
باعرابين معربان حكما ولا يخفى انه بلغ من التكلف مبلغا لا يلتفت
اليه الامين لا نحاشي عن التعسف واما قيل انه تكلم لكونه منادى حقيقة
منصوب فيكون له اعرابان ففيه ان اعراب النصب للمنادى
لفظا لا للمنادى حقيقة قوله وقالوا يا الله خاصة فهذا اشارة

الى ثلثة احكام للفظة الله في باب النداء قطع همزته واختصاص ندائه
بكلمة يا من بين حروف النداء كاختصاص ندا ايها وايتها ذكره في
مغني اللبيب وندائه بلا توسط المبهم وتخصيصه بالحكم الاخير وان كان مشتركا
سببا بالمقام فمن ضيق العطن الذي لا يليق بالكرام وكذلك ان تجعل
معنى قوله خاصة انك تقول يا الله خاصة من غير ان تقول يا ايها الله
مثلا في حين ومن خصايص هذا اللفظ انه يحذف منه حرف النداء ويعوض
عنه الميم المشددة في اخره فيجب الحذف وهو مختص بالدعاء قوله بانه اشد
شذوذا الظاهر اشذ وكانهم لو تسلوا في التفضيل بصيغة اشد
ولم يبنوا من الشذوذ افعل لجعل الشذوذ بمنزلة العيب وتيم الثاني
تاكيد لفظي ولم ينون لعدم انصرافه لكونه علما مونثا بتاويل القبيلة
او لكونه علما واضافي الشعر يقتضي الشعر عدم صرفه فلم يعرف بسبب وهو
هو العلمية كما هو مذهب الكوفيون هذا ما يمكن ان يقال واما ما قاله الشيخ
الرضي فهو ان التاكيد اللفظي في الاغلب تكرير اللفظ الاول بلا تغيير
وبلا تفاوت فكما حذف تنوين الاول للاضافة كرر بلا تنوين
فجاء الثاني بلا تنوين وان لم يضف قوله وذلك مذهب
سيبويه لاستاذه هو الخليل وهو تابع له فيه قوله والسيرافي اجاز
الفتح مكان النصب وكان المص اشار الى رده بجعل الاحتمال في الضم و
النصب بتقدير الجر قوله لا ابا لكم قال الجوهري هو مدح اي انك
شجاع ماجد مستغن عن الاب وقال الازهري انه شتم لكن الشتم
فوقه والمعنى انك لست با بن رشيد قلت لا نزاع لجواز ان
يكون من الاضداد وفي القاموس لا اب لك ولا ابا لك

قوله

لا اباك ولا ابك ولا اب لك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة ولا في
اللفظ خبر قوله فتح الياء هو الاصل كما هو المشهور والا فالسكون اكثر قوله احترز
عن نحو يا فتاي ويا قاضي واما يا مسلمي جمعا وتثنية فينبغي ان يكون يجوز
فيه اسقاط الياء لدلالة ياء الجمع والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس
بالمفرد والمعرفة في صورة الحذف ثم اذا كان الاكتفاء بالكسرة او ما في حكمها
واما اذا كان الاكتفاء بالشهرة كما في لغة الضم ومنها القراءة الشاذة
في رب احكم بضم الباء فينبغي ان يجوز يا فتا كما اذا اشتهر اضافته الى
المتكلم ولا يذهب عليك انه كما ان الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير
يا فتاي كذا القلب بالالف وقوله المغيرة بالحذف او القلب معنى عبارة الرضي
حيث قال ليدل الشهرة على الياء المغيرة او المحذوفة وهو الاولى لانه
لا يسمى المحذوف مغيرا قوله وقد جاءت شاذا في غير يا بني فانه كثر فيه
الفتح لثقل الياءين قوله ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم
بالهاء هذه الوجوه كلها وقفا جعل بالهاء متعلقا بيكون فيكون
في الجملة عطفا على الخبر او على الجملة الاسمية وعلى التقدير بين يفيد العبارة
وجوب الهاء في الوقف والوجوب ليس الا مع الالف واما الوقف
على غلامي بسكون الياء فبالسكون اجود ويجوز بحذف الياء
اسكان ما قبله واذا وقفت على غلامي بالفتح يجوز الهاء والاسكان
فالاولى ان يكون وبالهاء عطفا على محذوف اي بلاهاء وبالهاء
وقفا فيكون في خبر الجواز الا انه يجب ان يحمل الجواز على ما يشمل
الوجوب لئلا يشكل بيا غلاماه قوله وقالوا يا ابي وبا امي على الوجوه
الاربعة وتشمل الوقف بالهاء والاحقر الاوضح ان يقال يا ابت

ويا امت خاصة بالعطف على يا غلامي فيكون المعنى والمضاف الى
ياء المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة قوله بابدال الياء بالتاء
الياء صلة الابدال دايما يدخل على المتروك فهو التحتانية دون ما فوقها
الفوقانية دون العكس كما سبق الى الاوهام قوله وقد جاء الفتح ايضا
وفي لغة الفتح جاء الهاء على ما في القاموس وطولت التاء لانها غير
متمحضة التانيث لكونها بدلا عن الياء كما في بنت لكن يوقف
عليها بالهاء لكونها عوضا عن ياء بخلاف بنت فان
تاءها عوض عن حرف اصلي قوله او مكسورة لمناسبة الياء الهاء لانها تناسب
الكسر الوارد عليها بل بناء فيها وانما ناسب الكسر قبلها فالاوجه
ان يقال لما ابدل الياء التاء فاقتضت كساير تاءات التانيث
فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء المحفوظ بعد حذفها
للدلالة عليها كما ان اعراب المثنى ينتقل الى غيره بعد ان غير المثنى بما
احدث فيه من الاعراب قوله ويا لالف عطف بحسب المعنى على يا ابت
فانه في معنى يا ابتا ويا امتا او عطف على فتحا اي كاينة مع الالف
وقيل عطف على محذوف اي بلا الف والفصل للمتقدم قوله فانهم يقولون
بنت ام لو كان باعتبار الاختصاص بالنظر الى الام والعم دون المضاف
لافاد العبارة جواز يا غلام ام او يا غلام عم فالوجه ان يعتبر الاختصاص
بالنظر الى الجزئين ويجعل المؤنث داخلا تحت ذكر المذكر كما شاع قوله
مثل يا ب غلامي فقالوا الخ وقالوا يا ابا وقفا قوله وقالوا يا ابن
ام ويا ابن عم الخ الاحضر قوله وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة
قوله الترخيم في القاموس رخم الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهو رخيم

رخيم والجارية صارت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الاسماء
لانه تسهيل للنطق بها قوله اي واقع في سعة الكلام يعني ان الجواز
دو نوعين مقيد بسعة الكلام ليحسن مقابلته الضرورة وحال الضرورة في النداء معلوم
بالطريق الاولى والاوضح ان الجواز فيه مطلق وفي غيره مقيد بالضرورة قوله
اي الضرورة شبوته ظاهره انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول له وعامله الجواز
فيرد ان الجواز صفة الترخيم والضرورة اي الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد شرط
نصب المفعول له على ما يجي وهو المشهور فيما بين الجمهور فيجعل العامل في ضرورة
الترخيم والتقدير ويرخم في غيره ضرورة ولك ان يجعل الاسم اللام للوقت
اي جايز وقت ضرورة ولك ان يجعل الاضطرار صفة الترخيم اي
ترخيم في غير المنادى واقع لاضطراره الى الوقوع قوله اي المجرد التحقيق وتسمى
حذفا على سبيل الاعتباط وهو ادراك الموت شابا صحيحا كذا في القا
موس وما في هذا المقام في كتب النحو ان الاعتباط ونحو الشاة بلا علة
لم يثبته القاموس وجعله في معنى المجرد وما اورد عليه نحو يد فانه حذف لا
اعلال بدليل صيرورة ما قبله معتقب الاعراب والمحذوف لعله لا يكون
منسيا وقيل حذف ليصير الاعراب ظاهرا المجرد التخفيف وقيل الترخيم
حذف بعد التركيب والحذف في يد قبله قوله او سنوا الترخيم اذا كان
واقعا في المنادى على التقدير الثاني لم يلتفت الى رجاعه الى ترخيم المنادى
ح استشناعا لجعل الضمير لترخيم المنادى بعد جعل الضمير في قوله وسوغ وان
الى مطلق الترخيم ومن لم يتنبه لذلك قال ولك ان تجعل
الضمير الى قوله ترخيم المنادى قوله امور اربعة ثلثة منها عدمية
للثلثة العدمية رابع فانهم وسوان لا يكون المنادى الذي مع التاء

[illegible]

مثل يا ب يا علامي وفي
[illegible]

موقوفا في غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول اي يا جماعة
في الوقف لا محالة يا ضباعة بالها، الا في مقام الحاق الف الاطلاق
فانك تقول فيه يا ضباعا فرحمة تحذف التا، وتقف بالالف
الاطلاق قوله لانه ليس اخراجا المنادى نظرا الى المعنى لان المنادى
في يا غلام زيد الغلام المخصوص بزيد لا المستفاد بدون زيد قوله
وان لا يكون جملة وبعض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير
قوله لزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم ولا يجوز نقص الاسم
عن اقل ابنية المعرب وان جاز نقصانه اذا لم يكن معربا او ما
في حكمه نحو ما ومن فقد غفل من قال لا بد من نقصان الاسم الذي في حكم
المعرب قوله بلا علة موجبة كما في عصا اذ المحذوف لعلة موجبة في
حكم الثابت قوله واما اسما متلبسا بتاء التانيث واذا وقف
على المرخم منه توقف بالها فيقال في يا طلح يا طلحه الا ان يكون في
مقام الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف
منك الوداعا قوله لما فرغ من بيان شرائط خصوصياته اوتقول
الترخيم بها او نقول لما فرغ من بيان شرائط مطلق الترخيم شرع في بيان
شرائط خصوصياته او نقول لما فرغ من بيان شرائط الترخيم
شرع في بيان اقسامه قوله زيادتان قيل لا بد ان يكونا لمعنى نحو
نحو غضبان قوله في حكم الواحدة في انهما زيدتا معا وان كانا لمعنيين
نحو مسلمان ومسلمان علمين فان الزيادتان زيادتا التثنية
للمثنى والجمع والتانيث والنسبة والالحاق وزيادتي عمران كهذا قيل
وفيه نظر لان زيادتي اخره شملته للالحاق ولا يحذف منه الا التا

بلغ

الا الف ويمكن دفعه بانهما ليستا معا زيدتا معا لان اللام الزائدة موجودة
في اثنين من الصيغ بدون الف قوله واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة
وشبه به على وجه حذفهما معا قوله او كان في آخره حرف صحيح اصلي
لتبادره الى الذهن فاعتباره اولى من مقتضيا عبارة الرضي حيث قيده
بغير التاء لاخراج نحو سعلاة والسعلا والقعلا بكسرهما الغول او ساحرة
الجن كذا في القاموس ولك ان تريد بآخره اخره الحقيقي وتاء التانيث
ثبت في آخره حكما وهو كلمة اخرى حقيقة قوله وسواء من ان يكون
حقيقة او حكما يمكن ان يفسر ما في حكم الحرف الصحيح بما يقبل الاعراب فيلزم
جعلهم المعتل الذي يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح قوله الى الف او ياء او
واو ساكنة احترز به عن نحو ولو وظبي فانه ليس الواو والياء فيهما
حرف مدة قوله حركة ما قبلها من جنسها احترز عن نحو برجيل وسنور فانها
لا يسمى مدة قوله والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها
ولكثرتها او المراد ما سميت مدة مطلقا والالف في مختار لم يكن مدة في اصله
وانما صار مدة بالاعلال قوله وانما لم ياخذ هذا القيد ولك ان تاخذه
فيهما وتجعل شوون اكثر من اربعة احرف في الاصل قوله لان نحو شوون
جمع شان واياك ان تجعل شوون جمع ابن لانه لم يستعمل الا كثمود
فينبغي ان يقيد القاعدة بما يخرجه فاعرفه قوله حذفتا اي من الكلمة فان
حذف الاخيران في كلا القسمين لا يوخذ في الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو
فتفسيره ليس كما ينبغي ولو قال المص فان كان ما قبل آخره مدة حذفتا
لورد نحو سعلاة وسعيد ممن قال لو قال كذلك لكان اخصر ثم
الا انه لم يقبل لعدم اشتراك القسمين في جهة حذف الحرفين فقد غفل

قوله بلت من البول التقد صغار الغنم على ما كتبه في الحاشية قوله اي نحذف حرف واحد قدر المضارع مع مضي اخواتها الماضية لداعي كلمة الفاء فانها لا يجوز في الجزاء الماضي لغير قدر والانسب ان يحمل التقدير فقد حذف حرف واحد فافهم واعلم ان قوله وان كان مركبا خذف الاسم الاخير وقوله والا فحرف واحد ينتقض بتا ضاربة فان ضاربة مركب ولا يحذف منه الكلام الاخير بل الحرف الواحد ويرفعها حمل المركب على المركب حقيقة وحكما والضاربة مركبة حقيقة مفردة حكما قوله وهو في حكم الثابت مع ان الحذف للعلة موجبة وما هو في حكم الثابت ما يكون لعلة موجبة بخلاف ما ليس كذلك نحو يد ودم ويستثنى من القاعدة اسم ازال الترخيم فيه موجب حذف حرف اللين نحو اعلون وقاضون فيقال بعد الترخيم يا اعلى ويا قاضي فيعود المحذوف لارتفاع التقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم ساكن في الاصل قبله مدة نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها لنبت فانه يفتح للساكنين عند سيبويه ويكسر ايضا عند غيره دفعا لالتقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم متحرك في الاصل قبله الف نحو رادّ فانه يرد الى حركته واسم قبل آخره مدغم ليس قبله الف على مذهب الفراء نحو يا محمد فان النحاة يبقونه على سكونه والفراء يرده الى حركته قوله فيتعا الفاء التنبيه ومن قال هي فصيحة خرج من الفصاحة قوله وقلنا بالكرد في الحاشية كردان نحو طاير ضعيف طويل العنق انتهى قال في الحاشية الطراح هو طاير يقال له الحبارى وانرا شتوانا كويند كرى نروى كراوين جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس قوله كان في اوله لان المنادى في حكم المعرب لعروض بنائه فعلل بما يعلق الاسم المعرب ولم

ينتقضان ح

الاسم المعرب ولم يجعل في حكم مع انه مبني قوله وقد استقلوا الاوجه لايراد المندوب في اثناء مباحث المنادى والفصل بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برمته قوله لكونها اشهر صيغها ولهذا اطلق صيغة النداء آخر واظهر للتنبيه على ان الصيغة للنداء اغرث للمندوب قوله وهو المتفجع عليه وجودا او عدما الميت ومن المتفجع عليه من يبكى عليه لا ما يبكى لاجل وجوز فالحمل على ما ذكره الشارح بعيد جدا والاولى ان يقال حبل الص واويلاه وا مصيبتاه واحزناه كناية عن الميت لانه كانه هلاك النادب ومصيبته وحسرته قوله واختص المندوب بوا مشاربه يعني ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التي صلة الاختصاص لا تدخل الا على المقصور عليه ففيه رد على العلامة التفتازاني حيث قال الغرض دخول الباء في الاختصاص على المقصور ووجه الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص والغرض في صلته دخوله على المقصور عليه قوله ليروانه لا يقع نكرة ليس ورود هذا ابحثا قويا على قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى بل اولى به لكون قوله ولا يندب الا المعروف في حكم المستثنى عن قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى قوله وجاز لك زيادة الالف فيه رد على الاندلسي حيث قال يجب مع يا لئلا يلتبس بالمنادى وفيه انه لا يدفع الالتباس بالمستغاث وفي كذلك المشعر بالتفرع اشعار بوجه زيادته قوله فان خفت اللبس خالف الشيخ الرضي المصنف فيما كان حركة آخره اعرابية كما في ضرب الرجل فانه يقول فيه واضرب الرجلاه وانما قال المص فان خفت اللبس بالتفريع اشارة الى ان زيادة غير الالف متفرع عليه وهو الاصل والاظهر ان الياء منقلب

وارید یا خاصة لانصراف المطلق الیه ولم یقل وقد استعملوا یا فی المندوب الندوب مع انه ح

عن هذا الالف بعد حفظ حركة آخر المندوب لدفع الالتباس وكذا الواو لانه معدول
البدوح كلمة الفا في عبارة المص او قع في مكانه قوله واغلامكيه تنبيه بهذا المثال
على جواز ندبة المضاف الى المخاطب على خلاف المنادى فانه لا يجوز لانه لا
يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف ولا يبعد ان
يكون هذا داعيا الى اخراج المندوب عن المنادى وعدم جعله منادى على
ضرب من الدعوى والتنزيل كما في يا جبال لانه لو كان منادى مقصود الخطاب
فلم يصح واغلامك قوله لانه جيء به لتمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين
او باللام او بنون التثنية او الجمع او الاضافة قوله لاتحادهما بالذات اي دائما
وقوله بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران اي في الجملة والا
فالمضاف والمضاف اليه في الاضافة البيانية متحدان قوله الجمجمة القدح ومن
غرايب هذا المقام انه قال المص في ايضاح المفصل الجمجمة الراس قوله الا اذا كان
مقارنا مع اسم الجنس الاولى الا مقارنا مع اسم الجنس لانه لا وجه لتقدير اذا كان قوله
ويعني به ما كان نكرة سواء كان مضافا او غيره وفيه رد على من قال المراد
باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه قوله لان نداءه لم يكثر كثرة العلم واما غير
العلم فمن المعارف وان لم يكثر كثرة العلم فالحق بالعلم لمزيد مناسبته بالعلم
فلا يرد ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم قوله فبقي على هذا من
المعارف التي حال من قوله العلم وما عطف عليه قوله سواء كان مع
بدل عن حرف النداء كلفظ الله فانه لا يحذف ابدا وبما اعترض به الرضي انه
لم يتم بما ذكره بيان ما لا يجوز حذف حرف النداء فيه لان فيه لفظ الله ولا يخفى
ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيان المص انه يجوز الحذف من الله
مطلقا كما في ساير الاعلام فالوجه ان يقال قوله فيما سبق وقالوا يا الله

سواء كان عوضا اولا

يا الله سبحانه من جملة معانيه انه انما لا يحذف حرف النداء فلم يحتج الى بيان
عدم جواز حذف حرف النداء عنه قوله نحو يوسف الاصح انه عبري و
قيل عربي والاصل يوسف على وزن يوجب الا انه غير كما يغير الاعلام
المنقولة كما في شمس بن مالك بضم الميم والاصل شمس كضرب مجهولا
قوله وايها الرجل ينبغي ان يذكر اي الذي لم يوصف بذي اللام او
الموصوف فيما لا يجوز حذف حرف النداء عنه لئلا يختل البيان قوله
فالة امراة امرئ القيس فلما اصبحت اخذت منه الطلاق وقيل في شانه
طلب الشيء وقيل مثل يستعمله المغموم قوله فالة شخص صار مثلا للحرص على
تخليص النفس من الورطة انشد قوله واطرق الاطراق چشم در پيش
افكندن وسر فرو كردن قوله حتى يصار بان يلقى عليه ثوب فيصاد
صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قوله فان ان ح
ناصبة والاسم والمفعول لا يتقدمان قبله ولا زايدة او بدل من عامله
او متعلق بصددهم او برزين بتقدير لام التعليل قوله اي مفعول اضمر
عامله فسره بمطلق المفعول لانه بصدد بيان مفهوم ما اضمر عامله على
شريطة التفسير لا بصدد بيان ما هو من افراده في هذا المقام وبعد معرفة
عموم مفهومه بحيث العاقل كل ما هو مذكور في هذا المقام وح التعريف للعام
ولهذا جعل جنس التعريف الاسم لا المفعول به بل ادخل كلمة كل
تنصيصا على انه اعم من المفعول به وهذه من فوايد لفظة الكل
في التعريف فيه تقرر به المقام وقد تفردت به ولا يبعد ان يقال الا
حكام التي ذكر فيما بعد لما لم يختص بالمفعول به بل ذكر على وجه العموم
وسوم جمع الاجمال في بحث المفعول فيه قوله اي اضمر عامله بناء

قدر الكلمة على معنيين خاصا سوكلمة نبا ، وهو اما مفعول مطلق للاضمار او
مفعول له ولك ان يحمل على المعنى مع ظرفا لغوا قوله الشريطة والتر
واحد والتا ، اما للنقل او لكونها صفة لمحذوف هو العلة او النظر الحقيقة
قوله احترازا عن صيرورة التفسير عبثا للاستغناء بمثل جاء رجل اي
زيد وبعد فيه نظر لان العبث انما يلزم في زيدا ضربته وزيدا مررت
به واما في زيدا ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه
لم يلزم اللغو وكذا لو قيل لابست زيدا مررت به ، ما حسبت عليه فلا بد من اتمام
وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب قوله مشتغل صفة
لاحد الامرين المفهوم من كلمة او وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع
يوجب متابعة المصنف خلاف مذهبه وهو اعمال الاول لما هو مذهب
الكوفيين قوله مشتغل عنه متعلق بالاشتغال على تضمين
معنى الفراغ او الاعراض ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق
تعلق المجرور الثاني به قوله او متعلقه ضميره بان يكون مضافا اليه لمفعول
المفسر او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا او غلامه او معمولا
لصفة معموله او لصفته نحو زيدا ضربت رجلا اهانه او ضربت الذي
اهانه او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله او صلته وعلى هذا فقس
قوله اي مناسبه بالترادف قيل فيه مسامحة لان الترادف في المفردات
لا غير وفيه بحث لان العامل مجرد الفعل او شبهه لا المركب وهو
مفرد قوله كما هو الظاهر المتبادر متعلق بجميع الامور اعني ما في كلام المتن
لا المجرور قوله بالمفعولية قوله وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك
الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فيه انه خرج جميع صور ما اضمر لانه يبر

لانه ليس المانع عن العمل مجرد الاشتغال بل شغل العوامل المقدرة اياه ايضا مانع الا
ان يقال الا مانع من العمل صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف زيد ضربته
فان رفع زيد مانع عن عمل ما بعده فيه قوله وبتقييد النصب بالمفعولية
خرج خبر كان نحو زيدا كنت اياه لا يخفى انه خرج خبر كان بقوله كل اسم
لانه كما ان المتبادر في هذا المقام من قوله لنصبه النصب بالمفعولية
كذلك المتبادر من كل اسم المفعول ولك ان تقول كل اسم
اعم من المفعول والتعريف لمطلق ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومنه
زيدا كنت اياه فلا معنى لتقييد قوله لنصبه لاخراجه قوله والاحسن في
ترتيب ابحاث وجه الغير المخفي بمقتضى سوق كلامه خلوص قسم المشتغل
بالضمير عن الفعل بنفسه بما ليس منها وله وجه اخر وهو خلوص امثلة
المشتغل بالضمير عن الفعل بنفسه بما ليس منها ولما فعل المصنف كذلك ايضا
حسن الاول عدم الفصل بين الامثال المعروفة بالفعل المجهول
المجهول اعني حبست عليه والثاني تقديم المسلط نحو ثم المسلط بمرادفه
ثم المسلط باللازم الا انه قدم في هذا القسم ما سوا عرف فيه فتامل قوله
ينصب زيد جعل ضمير ينصب الى زيد دون ما اضمر عامله على شريطة
التفسير بالمثال وفيه رد لمن قال انه منصوب لاقتضا ، قوله اي ضربت
الى آخره ذلك ولك ان تجعل تفسير الناصب بما اضمر عامله على شريطة التفسير
بالمثال وفيه رد لمن قال انه منصوب بما بعده ووجه الرد مستغن عن
البيان قوله فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت
الاول لوجود مفسره فيه ان الاصل في ضربت زيدا لما حذف
ضربت ذكر المفسر اذ لا احتياج الى المفسر مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره قوله

في مظان الاضمار في حاشية الكتاب اي في مواضع يظن في بادي النظر انه من
قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع هذا وفي القاموس
ومظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده ومئنة لان يكون كذا اي جدير
فيه ان يقال انه لكذا قوله ويختار الرفع قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير
فيه النصب مع ان مناسبة الثاني بالباب اشد لان جعل ما هو
ابعد من الباب منه اهم وقيل لانه ارجح لسلامته من الحذف قوله
بالابتداء يحتمل امرين الابتداء الذي هو العامل في المبتدا والخروج لا
يتعين بذكر كونه مبتدا والثاني مصدر المبتدا الذي بمعنى كونه مبتدا او
فيه ربط لما يحمل رافعه فعلا مجهولا مقدرا الا انه ارتكاب بلا حاجة اليه واشعار
بجهة كون الرفع مختارا او هو الاستغناء من تكلف تقدير العامل قوله
لان تجرده عن العوامل اللفظية لا بد له من قيد آخر وهو الاسناد بعرفه الاله
لتعريف الابتدا وفيه ان تجرده يوجب رفعه بالابتدا فكيف يصح قوله
ليصح الا ان يقال المراد صحة تجرده ليصح فتدبر قوله اي قرينة ترجح خلاف
الرفع وهي ما زاد على مصحح النصب الذي لا محالة موجود والا ما حصل
منه الترجيح لانه في صورة الاستواء الا من قرينة ترجح خلاف الرفع بما الفعل — اي بالفعل
بل ما زاد على المصحح والفصالوا اريد عدم ما يرجح النصب بالفعل لاستغنى
عن قوله او عند وجود اقوى منه لان في صورة وجود اقوى
تحقق عدم قرينة ترجح خلاف الرفع وقيل لو جعل ضمير خلافه الى اختيا
ر الرفع لم يحتج الى تقييد القرينة بالمرجحة لكن ينبغي ان يعلم ان المراد مقتضى
الاختيار في الجملة لا موجب الاختيار في التركيب والا لاستغنى عن قوله
او عند وجود اقوى منها بل لم يكن له معنى لانه لا يمكن وجود اقوى

اقوى من قرينة توجب اختيار الرفع في التركيب فافهم وانما حمل قرينة خلاف
الرفع على قرينة الترجيح دون التصحيح انما ذكر ان قرينة التصحيح لا محالة موجودة واما
لان قرينة عدم صحة لا تجامع اختيار الرفع لان الترجيح واجب
قوله لان قرينتي الفضلة الخ متعلق بتختار لا بتفسير قرينة خلاف الرفع بقرينة
ترجح خلاف الرفع كما توهم قوله لسلامته عن الحذف قيل يعارضه كون
الخبر جملة على تقدير الرفع ورد بان السلامة عن الحذف ارجح لكن ح
يكون زيد ضربته مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة
خلاف الرفع لا لعدم القرينة المرجحة للنصب والمشهور خلافه بل يلزم
ان لا يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه قوله كاما الا خفي ان الاوضح
او عند وجود اما مع غير الطلب او اذا للمفاجاة فان الاقوى الذي يوجد
مع قرينة النصب ليس الا اما هذه واذا هذه قوله مع غير الطلب
لم يقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر في عرفهم خبر المبتدا قوله فان التر
نع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الخ قيل اولا لانه يلزم كون الجملة
الانشائية اسمية وهو قليل قلت اذا كان وقوع الطلب خبرا
بتاويل لا تكون الجملة الاسمية انشائية قوله فالمراد بلزوم الاسمية
غلبة وقوعها بعدها وقيل اللزوم في غير باب الاضمار على شريطة
التفسير قوله العطف على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو ضربت رجلا
ضارب عمرا ومنه مقتلها فان اسم الفاعل شبيه بالفعل في حكمه
واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرو
ضربته لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء
يقال والظاهر ان الجملة الثانية في المثال المعروض اعتراضية لا عاطفة

والا لزم عطف الخبرية على الانشائية وفيه ان عمرو ونظيره استعمل في انشاء
التحزن والتحسر ومما اظنه انه ينبغي ان يستثني ما اذا كانت الجملتان
كما معمولي القول نحو قال زيد عمرو قايم وبكرا ضربته فانه ليس العطف
في معمولي باعتبار اشتراكهما في التحقيق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية
في التناسب بل باعتبار انهما معمولان ولا تفاوت في المعمولية
بين الاشياء قوله ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل كانه
اراد انه لا يقدر وجوبا لانه يكفي في ما هو بصدده نفي وجوب التقدير
فلا يرد ان من وجوه الفرق بين لما ولم انه يجوز حذف فعل لما دون
لم كما سياتي في محله فلا يصح انه لا يقدر معمول لما هذا لكن الظاهر ان جواز
حذف الفعل بعد لما فيما سياتي بمعنى يقابل الامتناع لا الوجو
ب قوله وانما قال حرف الاستفهام لو قال والاستفهام
عطف على حرف النفي لخرج عنه نحو من ضربته لانه ليس بعد الاستفها
م بل معه فما ذكره لا يصير نكتة لادراج الحرف وانما يصير نكتة لذكر بعد
واختياره على مع الاستفهام فتامل واما وجه ذكر الحرف فهو ان
اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز متى زيدا
ضربته صرح به الرضي قوله ليشمل مثل زيدا ضربته فانه يجوز وان ا
ستقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي
فيه تقدير الفعل مما يدل عليه كلام النحاة ان هل لا يفارق لفظة
الفعل اذا ذكر في الكلام فعل ولا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل
اما اذا لم يذكر في الكلام فعل فيدخل على الاسم نحو هل زيد قائم فيقول
انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل نحو

نحو هل زيدا انت ضاربه فان المختار فيه النصب فلا يحتاج في اختياره
حرف الاستفهام الى التمسك بالتركيب المستقبح على ان القول بقبح هل
زيد عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه فهل زيدا ضربته
لا يجوز على اتيان غير المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بيان
المفتاح لا يصح هل زيدا ضربته بل يحسن فلا وجه مع القول بتجويز
هل زيدا ضربته للحكم باستقباح هل زيدا ضربته وفي ما ذكره وما ذكرنا رد
لما ذكره الرضي ان المراد بحرف الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيدا
ضربته لوجوب دخول قد على الفعل في هذه الصورة لانه لا يرضى بالفصل
بينه وبين الفعل اذا وجده في الكلام قوله وبعد اذا الشرطية خلافا
للكوفيين في اختيار الرفع بعده لان اذا ليس قرينة النصب لوقوع
الجملتين بعدها على السواء وخلافا للمبرد في انه يجب بعدها الفعلية
فيجب النصب بعدها قوله وفي ما قبل الامر فقد تباعد في التكلف
اولا في التقدير وثانيا في التفسير حيث قدر الموصول مع بعض الصلة
وحذف المضاف مع ابقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل
وحيث فسر كلمة ما المقدرة بموضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي
فلا حاجة الى الاول ويصح ان يراد ويختار النصب في وقت الامر
لان حذف الزمان عن المصدر كثير ولا الى الثاني لانه يصح تفسير ما با
سم اي يختار النصب في اسم قبل الامر قوله اي مواضع وقوع الفعل
فيها اكثر يعني ان اضافة المواقع الى الفعل باعتبار ان لها مزيد
اختصاص بالفعل لا انها مخصوصة به دل عليه اختيار النصب قوله
وعند خوف لبس المفسر اي عند خوف لبسه حال الرفع وانما قال

عند خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس
لانه يمكن رفع اللبس بقرينة لكن النصب راجح لان فيه غنى عن تكلف
قرينة ومن قال ارجح الخوف لانه مع اللبس يجب رفع اللبس ويجب النصب
واما غير الخوف ورفع اللبس المختار اذ لو لم ينصب يعلم كونه خبرا بان
الخبر افيد من الصفة لانه يفيد فايدة تامة فيرد عليه انه يرجح كونه صفة
بجواز ان يكون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقنا لانه يفيد فايدة تامة
على انه كما ان قيد المسند اليه يكون الحكم عليه اصعد قيد انه ينبغي ان يذ
كر اللبس في مواقع وجوب النصب واعلم ان خوف اللبس
بالصفة فيما اذا كان المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل جعله
خبرا او ارفع المنصوب ولا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة
ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق فلو قيل الشيء خلقنا بقدر بتبدل كل باللام
الاستغراقية فلا التباس وكذا لو قيل كل شيء خلقناه ثم اعلم ان من مواضع
ضع اختيار النصب استخرجته من القوة الى الفعل وارجو الله ان يكون
فيضا منه وسوفيما اذا التبس المقصود بالافادة بغيره في صورة الرفع نحو زيدا
ضربت غلامه فان المقصود بالافادة اهانة زيد فاذا قيل زيد ضربت
غلامه يكون ظاهرا في قصد افادة ضرب غلامه وربما لا يلتفت النفس
الى اهانته الا زمته قوله فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق الخ بقرينة
قراءة النصب فلو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود وتبادر معنى
غير مقصود ولا حاجة الى التقييد بالمقصود ضرب الى الاستدلال بانه يستدعي قراءة
لان المدعى ان في مقام قصد الاخبار بالجملة التي بعد الاسم النصب اولى
اذا كان مع الرفع يلتبس بالصفة لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقييد

التقييد بالوصف معنى صحيحا اولا على انه على ما ذكره يلزم ان لا يكون النصب
في الاية مختارا عند المعتزلي مع ان الفريقين متفقان في ذلك قوله فتقدير
اي عنده او في داره ونحو ذلك فان قلت فلا يصح كونه مما يستوي
فيه الامران لترجح الرفع باستغنائه عن تقدير نحو عنده قلت اذا كان
المقصود اكرام عمرو عنده فلا بد من تقدير عنده على تقدير الرفع ايضا قوله
فلا يمنع معارضته بقرب المعطوف عليه ولك ان تقول فالنصب مرجح
بالاستغناء عن تكلف جعل الجملة خبرا قوله قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار
المبتدا فالصورى اقرب لم يعهد فيما بين ارباب العربية اعتبار مثل
هذا القرب ولا بد لاعتباره من شاهد قوله والا بالتشديد ليس الا عند
الخليل قوله لوجوب دخولها على الفعل اما حرف التحضيض فبالاتفاق وحرو
ف الشرط فيه لطائفة منه عند غير الاخفش فعنده يختار بعدها النصب
ومما يجب النصب بعده عند بعض الا العرض والمص فانه اما هنا او فيما
فيما يختار النصب فاغتنمه ومما استخرجته من القوة الى الفعل من مواضع و
جوب ان يكون ما اضمر عامله على الشريطة نكرة صرفة نحو رجلا ضربته
فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف للمبتدا قوله فالاتحاد فيما ذ
كرته مفقود وتحقيق المقام ان الملابسة ما يلابس الفعل المفسر في القصد
ويكون مقصودا به فلو قصد بزيد ذهب به اذهب احدهم او دل
قرينة عليه فهو مما نحن فيه فعدم كون هذا المثال منه ليس لانه يستحيل
ان يكون منه بل لانه ليس مما قصد به هذا المعنى مثلا ازيد خلق من هذا البا
بتقدير اخلق الله زيدا لانه حذف الفاعل فيه لتعينه فهو بمنزلة المذكور
فجاز اتحاد الفاعل ضابطة مما لا يقول عليه نعم كلما اتحد الفاعل يكون كذلك

لكن لا يقتصر عليه وبهذا اندفع ما يقال ان ازيد ذهبت يصح ان يكون فى
تقدير اذهب الذباب به زيدا بان يكون الناصب لزيد الاذهاب
المسند الى المصدر مجازا لانه مما لم يقصد ولو دل قرينة على قصده
فليكن منه وقرره الشيخ الرضى بان المصدر الذى يسند اليه الفعل ما يكون
له اختصاص بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك يريد به ان الذهاب
وان ينتصب باذهبت فيقال اذهبت زيدا ذهابا كما يقال انتصب
بنا نا لكن ليس له اختصاص وزيد مناسبة له بل اختصاصه بذهب
والفعل لا يسند الا الى مصدره كذلك وفيما نقلنا عنه شاهد على انه لا
يجب اتحاد الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال لهذا
المثال **قوله** واجب بالابتداء تقييد الرفع بالابتداء يتبادر من اطلاقه فى
هذا المقام وقد قيده المصنف ايضا ووجه ان احتمال تقدير اذهب زيد
مرجوح لاحتياجه الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون الاستفهام
اولى بالفعل يرجح على ان احتماله مرجوحا يكفى فى ابطال الحكم لوجوب الرفع
بالابتداء **قوله** وكذا اى مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شئ فعلوه فى الزبر
ان مرفوعا وقع بعده فعل هو صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا
الباب لانه تركيب تقييدى لو سلط الفعل على المرفوع ونصبت
لانقلب التقييد الى الاخبار ويفوت المقصود فقوله كل شئ فعلوه
فى الزبر كفاية عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا
الباب الى بيان انه لو سلط لفسد المضمون ويكذب على تقدير ويصح
على تقدير لكن لا يكون مقصودا كما اتفق عليه كلمة الشارحين فى
هذا المقام وتبعهم الشارح ثم لو بين كون الآية مما قصد فيه وصف المرفوع

وصف المرفوع بما بعده لكان لائقا بالمقام لكن حمل عبارتهم على هذا المعنى بعيد
عن داب الكرام واعلم ان قوله كل شئ فعلوه فى الزبر مثل ازيد ذهب
به فى انه يتوهم انه من باب الاضمار ومما يختار فيه النصب لانه على تقدير
الرفع خوف لبس المفسر بالصفة **قوله** فى الزبر اى فى صحايف اعمالهم فى
القاموس الزبور كالقبول الكتاب جمعه زبر كسرر **قوله** لانهم لم يوقعوا
فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم كانه ذكر
ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا لا ينفع فى هذا المقام
لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه بعد تجويز حمل الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة
اليهم لانهم اسباب كتابة الكرام نعم ان هنا مانعا آخر عن حمل هذا الفعل
على الكتابة وهو انه لم يكتب فى صحايف اعمالهم كل شئ بل كل
مفعول لهم ولك ان تجعل قوله بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة
افعالهم اشارة الى هذا المانع بان يكون مناط الفائدة اختصاص كتابة كرام
الكاتبون بافعالهم **قوله** وان كان صفة لشئ بناء على تجويز الفصل بين الصفة
والموصوف بخبر الموصوف **قوله** لا ان كل كائن فى صحايف اعمالهم
مفعول لهم ان اراد نفيه لعدم موافقته لما فى الآية الاخرى فلا يصح نافيا
لان الافادة حينئذ من الاعادة وان اراد انه ليس فى افادته غرض لا يتم
بخلاف افادة المعنى السابق فلا يتم لانه فيه بيان انه لا يكتب فى صحايف
اعمالهم كاذب بل صحايف اعمالهم مطابق لاعمالهم **قوله** بحيث لا يغادر
لا يترك **قوله** والظاهر ان قوله تعالى لكون دخوله تحت القاعدة
ظاهر الامر انما هو بالنسبة الى المبتدى الغير العارف بقاعدة اعمالهم ما
بعد الفاء فيما قبلها او باعتبار ان جعل الآن خبرا خلاف

الظاهر ولهذا جعل توجيه المبرد ايضا محلا في اخراج الآية عن هذا الباب
مع ظهور كون الفاء بمعنى الشرط قوله عن بعضهم هو عيسى بن عمر قوله
الفاء فيه مرتبط الخ تقدير الخاص بعيد عن الفهم والمتبادر تقدير كاين
وجعل الفاء للسببية قوله ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله
يريد بمثل هذا الفاء فاء الشرط الذي دفع موقعها وليس هذا المقام
بمقام يخرج فيه الفاء عن موقعها ولمعرفة موضع الفاء ومقام اخر جه
عنه مقام اخر قوله والآية جملتان الخ اشار الى ان قوله الزانية
والزاني عطف على كل شيء فعلوه في الزبر وقوله جملتان بتقدير الآية
جملتان عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد والجملتان
تعليل لكون الآية مثل قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر ويحتمل كلام
المتن خلاف ما اشار اليه بان يكون نحو مبتدا خبره قوله
الفاء بمعنى الشرط والعامر بغير الفاء فانه في معنى فاؤه ممن قدر
العاطف فيه فقد ارتكب ما لا حاجة اليه وجملتان عطف على الخبر
فيكون النكتة في قطع الآية عما قبلها انه من هذا الباب عند
بعض بخلاف ما قبلها وقوله جملتان مستقلتان دفع لما يتخيل ان
زيدا فاضربه ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احدهما
متفرعا على حذف الفعل من الاخرى وذلك ان تقدير ان
الزانية والزاني جملتان مع رفع الزانية وما هو جملتان في حال
الرفع لا يصح ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى تقييد الجملتين
بالاستقلال قوله او للتفسير هذا اظهر قوله واختيار النصب
باطل بالاتفاق يعني ان قوله والا فالمختار النصب دليل

على اثبات احد الامرين كما لا يخفى وذلك ان يحمل وبلا
على دعوى ان الآية ليست من الباب وعلى التقديرين يحتمل ان
السوق قدح يستدعي ان يقول والا فيلزم ان يختار النصب فالاوجه
انه اشار بالمص الى جميع ما ذكر في الآية مع تنبيه على ما هو القراءة المعتبرة فقال ل
الآية ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط والآية جملتان عند
سيبويه وان كان من الباب كما ذهب اليه البعض فالمختار
النصب ولا يبعد ان يحمل قوله والا فالمختار النصب بمعنى انه
ليست التراكيب الثلثة المتقدمة من الباب والا فالمختار النصب
فيها اما في الاول والثالث فظاهر واما في الثاني فلا التباس
بالصفة قوله لضيق الوقت عن ذكره لانه لو ذكر لفات وقت
التحذير سيما في القسم الثاني الذي احتيج فيه الى تكرار المحذر منه
لعدم اشتماله على ما يخاف منه فيسرع السامع لها الى الاحتراز عنها
بمجرد ذكر ولهذا لا يذكر المحذر قوله اي اسم عمل فيه شبه بذلك
على ان المعمول بتاويل المعمول فيه فالمعمول في هذا المقام من
قبيل الحذف والايصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال
على المحل قوله او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له فان قلت في جعل
تحذيرا مفعولا له للتقدير غنى عن تقدير ذكر او حذف فقد ارتكب
ارتكاب ما لا حاجة اليه قلت دعا الى التقدير تصحيح عطف او ذكر
لا فعال لا يصح جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير لانه لا يستند اليه بل يحصل
التحذير بالذكر ايضا لانا نقول بذكر العامل يفوت فرصة
التحذير فقصد التحذير داع الى التقدير ومن لم يتفطن لهذه الدقيقة

الحال على انه المسافة فقال التحذير علة لتقدير اتق دون غيره والاولى
وجعل ذكره مصدرا منصوبا بالعطف على المفعول له اي بتقدير اتق
اما للتحذير عما بعده واما لذكر المحذر منه مكررا او طول الكلام به قوله اي
مما بعد ذلك المعمول هذا بظاهره يدل على وجوب تقدير الفعل
بعد المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك اتق بل هو
اوفق بمصلحة التقديم المفصل فتامل قوله فان قلت فعلى هذا
لابد من ضمير في المعطوف هذا اتم بل لابد من عائد وهو اعم من
الضمير وكيف لا ولو تم وجوب الضمير لا ينفع ما ذكره في الجواب فالاولى
ولابد من عائد ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب وفي حمل الضمير على العائد
بعد الضمير عن افادة ما في الضمير قوله مثل اياك والاسد نبه بكثرة
ذكره مثال اياك على ان الاغلب في هذا القسم من التحذير
اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا وقد يجيء متكلما نحو اياي والشر
والظاهر فيه تقدير اتق على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه
لكن قول المص بتقدير اتق يشعر بانه اختار مذهب غيره من ان
التقدير ح على صيغة المخاطب ايضا على سبيل الالتفات
وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك والشر
واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها
قوله ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه
لا يقال الخ وكذا تقدير اتق يتضمن معنى التبعيد لان القرينة لا تدل
عليه فمن قال يجوز تقدير اتق يتضمن معنى التبعيد فقد حنف
ومال ونحن نقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك

اتق نفسك والاسد بالتعبير عن الاسد بنفسك والقصد بالاسد واياك
من الاسد بتقدير اتق نفسك من الاسد فعبر عن الاسد بنفسك بكمال
قربه منك وابدل من الاسد عنه قوله وان تقدير بعد في مثال النوع
الثاني غير مناسب لان المعنى الخ فيه ان الانتفاء عن الطريق انما
يكون بتبعيده عن جزء منه يتضرر فيه بالمزاحمة فيصح جعل التقدير بعد نفسك
عن الطريق نعم لا يناسب تقدير بعد الطريق لكنه من ضرورات
تقدير بعد الا ان يقال يلزم ح نصبه بنصب الطريق بحذف الجار
وهو سماعي قوله فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد
فيه ان تقدير بعد نفسك يوجب كون النفس محذرا لا محذرا
منه فلا يكون من افراد النوع الثاني وليس من افراد النوع الاول ايضا
لانه ليس محذرا مما بعده الا ان يراد بما بعده ما بعده لفظا او تقديرا وغاية
ما يمكن ان يقال ان التحذير عن النفس بالتوصية على تبعيده عن
الرذائل التي يؤذيك ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان
المرجح لتقدير بعد الاستغناء عن النصب بتقدير حرف الجر ولاشتماله
على بيان كيفية الحذر فافهم ولبعض الناظرين في هذا المقام كلام
يحب الافهام ويدهش الاوهام قوله ونقول في قسمي النوع الاول
اياك من الاسد فنذكر المحذوف ونحذف المعطوف لان المعنى
لا يجمع المحذوف والمعطوف معا قوله اياك ان تحذف بتقدير
من لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام ولما علم من قوله
بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع تقدير اياك
الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن

بتقدير العاطف وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السؤال ان
قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو
فبيان ان امتناعه اشد من امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعى
ان امتناعه واضح مستغن عن التعرض والبيان قوله شامل لاسماء
الزمان والمكان المراد باسم الزمان المعنى الاضافى لا المفهوم الاصطلا
حى وسوظاهر قوله فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيها
صلوبه فيه قوله سواء ذكر الذى يفعل فيها لفظا او تقديرا وسو المراد با
لذكر والمذكور فى هذا البحث فلا تغفل قوله مثل يوم الجمعة يوم طيب
لا نقول ما من يوم الجمعة الا وفعل فيه طيب لانا نقول الفعل المذكور
طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة الا وفعل لم يفعل فيه والا لكان
للزمان زمان ولئن ان تقول اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر
الطيب مطلقا فى ضمنه لان ذكر المقيد لا يمكن بدون ذكر المطلق
فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور فى تعريف المفعول
فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا اذ كثيرا ما ينتصب المفعول
فيه من المذكور ضمنا قوله فلو اعتبر فى التعريف قيد الحيثية اعترض
عليه بانه لو اريد معناه الحقيقى لم ينفع اعتبار قيد الحيثية اذ يوم الجمعة
فى شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل فيه لم يصر مفعولا
فيه وفيه نظر لانه لو اريد ما نسب اليه الفعل بكلمة فى ولم يعتبر قيد
الحيثية لصدق على يوم الجمعة فى شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه
فعل مذكور بكلمة فى فى قولنا شهدت فى يوم الجمعة ولو اريد معناه
الحقيقى واعتبر قيد الحيثية كان المعنى سواء اسم ما فعل فيه فعل مذكور

مذكور ويوم الجمعة فى شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور لكن
لا مع هذه الحيثية لا نقول يستفاد من كلام الشارح حيث قال فان
ذكر يوم الجمعة فيه الخ انه جعل قيد الحيثية متعلقة بقوله مذكور فيخرج شهدت
يوم الجمعة لانه لم يذكر من اجل هذه الحيثية لانا نقول فلا يكون هذه
الحيثية مما شاع اعتباره فى التعريفات ويكون بعيدا من
الاعتبار ولا يكون قيد مذكور مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية كما
ادعاه الشارح لانه متعلق الحيثية والمعلل بها واما قوله
فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس الخ معناه انه ليس ذكره من هذه الحيثية حتى
يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث انه كذلك ولا بعد لصدق
التعريف مع الحيثية على الشىء ان يكون ذكره لاجل انه فعل فيه
فعل فتامل قوله ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا يخفى ان
قيد الحيثية معتبر فيه بعد قوله مذكور فاغنى ما عن المذكور اغناء
المتقدم عن المتاخر وهذا مما لا ارتياب الا ان يقال لم يعب
بل نبه على امكان الاختصار قوله مبهما كان او محدودا المبهم من
الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك
كاليوم والليل والشهر والسنة قوله وظروف المكان ان كان
المكان جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان بتاويله بالمكان لانه
عين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير ولذا قال بقوله
ان كان المكان مبهما الى وجه التذكير وطريق التاويل فلا يرد ان
الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتدا ولا يحتاج الى
ان يقال لما رجع الضمير الى المضاف اليه المبتدا بالاضافة

البيانية كانه رجع الى المبتدأ والاظهر ان الضمير راجع الى ظروف المكان
بتاويلها بالقسم لانه قسم من الظروف قوله وفسر المبهم بالجهات الست
ومنهم من فسره بالنكرة فيرد انه غير مانع لدخول نحو بيت و
مسجد وجانب فيه وقيل غير جامع لخروج نحو خلفك عنه ورد
بان الجهات الست مثل نحو ومثل في عدم التعرف بالاضافة
صرح به الفاضل الهندي في الارشاد ومنهم من فسره بما فسر به
الزمان المبهم ويرد عليه جانب وما في معناه فانه لا يقبل النصب
بتقدير في ولذا الميل والفرسخ فانهما يقبلان مع انهما معينان بهذا
التفسير قوله لابهامهما اراد الابهام اللغوي لا ما اشتق منه المبهم
الاصطلاحي قوله ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما ولك
ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما لجعلهما بمنزلة المشبه
والمشبه به ولك ان تجعل الضمير راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما
بتاويلها بالمجمل والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكور
ولك ان تجعل الضمير الى عند ولدى وتجعل لابهامهما بيانا لوجه
الشبه لا لوجه الحمل اي شبههما لاجل ابهامهما فح لم يكن وجه الحمل
مذكورا اصلا قوله وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر والظاهر
رجوعه الى عند ولدى وشبهها ويحتمل الرجوع اليها والمبهم قوله
ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته
في الاستعمال قيل لا يقال كتبت مكانك ويقال جلست
مجلسك فكل اسم مكان ينتصب بما اشتق منه او مرادفه ولا ينتصب
اسم المكان الغير المشتق منه او مرادفه وحمل الشارح وغيره قوله لكثرته

لكثرته على كثرة استعماله وهو بعيد من العبارة ويحتمل ان يراد انه حمل الكثرة
الموربة للابهام فانه اذا كثر مكان الشيء احتمل مكان الشيء الا
مكنه الكثيرة فيحصل فيهما قوله ما بعد دخلت وسكنت ونزلت
قوله فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به مع اختلافهم في انه مفعول به بل
على انه لم يستعمل مع في والا لما كان لكونه مفعولا به مجال لكن قال الشيخ
الرضي ان دخول في لازم في غير المكان جائز فيه ولابن جني ان استعماله
مع في صحيح وحكم سيبويه بشذوذه قوله فان الفعل لا يطلب المفعول
به الا بعد تمام معناه فيه بحث ويعارضه انه يقال في الفارسية
در آمدم در خانه قوله يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره بهذا الا
يصح على كلمة اذ يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت
ولا يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد قوله
وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في
دخلت الدار واذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل
ما بعد دخلت قوله قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه
ويرد نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله بل يرد اعجبني التاديب
لانه يصدق عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور معه في التركيب الذي
هو فيه في قوله اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله قوله
اللهم الا ان يراد بذكره معه للعمل فيه فيه ان تعريف المفعول
له يعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته
على انه ينتصب بالفعل واورد الفعل الناصب له لدار وفيه ايضا
انه يرد عليه نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله بل

الجنسي التأديب ايضا لانه يصدق على التأديب انه فعل لاجله
فعل مذكور معه للعلم فيه في ترتيب ضربت زيدا التأديب
فافهم قوله مثل ضربته تأديبا الى قوله فان التأديب يحصل
بالضرب قبل التأديب عين الضرب فكيف يحصل به وا
جيب بانه يحصل به ما يتضمنه التأديب وهو التأديب وانما
نصب التأديب لتضمنه التأديب ويلزمه امتناع ضربته
تأديبا كما صرح به الرضي ناقلا عن النحاة فالجواب منع ان التأديب
عين الضرب بل هو احداث التأديب والضرب سبب
الاحداث ووسيلته قوله يخالف خلافا ظاهرا للزجاج لانا
منه لقوله ظاهرا والاظهر ان يقول يخالف الزجاج هذا القائل
خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه قوله ورد
قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقته فيه
ان الزجاج لا يدخله في المفعول المطلق لصحة تأويله بما يؤول
معناه الى المفعول المطلق بل دعواه المص بانه لا فرق في المعنى
بين تأديبا وللتأديب وليس قوله للتأديب مفعولا مطلقا
لا يصح لان قولنا للتأديب مفعول له بحذو لا عند القوم فليس على
الزجاج رده الى المفعول المطلق قوله وخص اللام بالذكر التعريض
بوجه تخصيص اللام بها دون في في المفعول فيه ابني على الفعل
عن ان البا ايضا من دواخل المفعول فيه نحو قمت بالمسجد قوله
احترازا عما اذا كان عينا ينبغي ان يقول احترازا عما اذا كان غير
فعل ليشمل نحو جئتك للسواد قوله اي اتحد فاعله وفاعل

وفاعل عامله اشار الى ان المص فاته الاوضح الاخصر قوله ومقارنا له
اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما فالعبارة الواضحة
الموجزة وانما جاز حذفها اذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزمانهما
قوله او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر لا حاجة
الى هذا التصحيح المثال المذكور لان علة القعود هو الجبن الموجود مع القعود
لا الجبن السابق عليه الا ان يقال يعد الجبن من اوله الى آخره جبنا
واحدا لا اجبانا متعددة قوله ونحو شهدت الحرب ايقاعا
للصلح لا يخفى انه يصح هذا التركيب وان سلم لوقوع الصلح فلم يجب كونه
مقارنا في الوجود في الواقع او في قصد الفاعل قوله وفي بعضها اشي
ان هذا الرأي شريف جدا لجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل
وخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة المصدر المؤكد مقام الفا
عل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا ومن السوانح توجيه ثالث
وهو ان معه متعلق بمحذوف هو فاعل والظرف قائم مقامه تقديره
الذي فعل كائن معه اي مع فعله فالظرف فاعل مجازا كما انه خبر مجازا
في نحو زيد في الدار وفيه تامل قوله العير والنزوان كتب في الحاشية
العير الحمار الوحشي والاهلي والنزوان الوثوب قوله احترازا عن المذكور
بعد غيره كائنا لا يقتضي الاحتراز على ما ذكره بل الاحتراز عما لم يذكر صريحا
ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز عن المذكور بعد مع ولولا دلالة المذكور
لمصاحبته الى قوله متعلق بمذكور فيه لطافة ولو قال بالمذكور لكان
الطف فتدبر قوله او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم اتفاق النحاة
على ان ضربت زيدا وعمرا من قبيل العطف لا غير يمنع كون زيدا

في كفاك وزيدا مفعولا معه اذا الفارق بينه وبين ضربت زيدا وعمرا مجرد
تحكم وانما جر الشارح على ذلك حسبك وزيدا وهو لا يستعمل الا بمعنى من
جوع لان حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا جعل حسب جاريا مجرى
الظروف المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمعمول فعل ما عدا المفعول المنصوب
قوله سواء كان الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل على الحدث كما سيجيء فاندرج
فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل فيه ايضا لفظي
فلا وجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ويجعل
شبهه في قوة المذكور اذ كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل ويكون قوله
او معنى اشارة الى معنى الفعل وانما تعرض له لان بعض معنى الفعل عامله
سماعي وهو ما عدا الى قوله فانه فان الفعل اسماء الافعال السماعية ولا يخفى ان
الاولى بيان معنى الفعل هنا ولا وجه لتأخيره الى قوله فان كان الفعل لفظا
قوله والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان وا
حد هذا مذهب الاخفش ويرده المثال المشهور في السنة الجمهور من
قولهم استوى الماء والخشبة لانه لم يستو الخشبة بل صفح الماء اذا ساوى الخشبة
واجاب عنه صاحب العباب شارح اللباب بان استوى بمعنى استقام
او بلغ كما ذكر كما يقال استوى الرجل والسن شيء لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ
كماله بل الماء فقط وغير الاخفش لم يشترط المشاركة بل يجوز المعية
ويشهد له سرت والنيل ايضا فهذه الامثلة مما لا يصح فيه العطف
ويتعين فيه النصب **قوله** او مكان واحد ما ذكره الشارح في هذا المقام
بعينه عبارة العباب قيل ان اعتبار الوحدة في المكان خلاف المشهور
ونحن نقول لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان ايضا لم يصح

لم يصح لان تركها في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يوضح الناقة
ولدها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد
كما هو المستفاد من العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة
بالمشاركة في زمان واحد ويجعل الملازمة مبنية على ان الترك عدم المحافظة
يعني لو لم يحفظ الناقة واهملت ولم يحفظ في هذا الزمان ولدها ايضا لو
ضعها ايضا وتركها في مكان من قبيل حفظها وواحل في عدم تركها
قوله نحو تركت الناقة على صيغة المجهول لو جعلته صيغة معروف لكان من
باب ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه **قوله** وفصلنا ما كتب في الحاشية
فصيل بحيث يشتد ازره ما ذكره رضيع الصبي شرح جور ولو دك **قوله** اعلم
ان مذهب جمهور النحاة احترز بقوله جمهور النحاة عن عبد القاهر
فانه جعل الواو نفسها عاملة وعن مذهب الاخفش فانه جعل معمول
الفعل الواو لكونها بمعنى مع وجعل اعراب ما بعدها كاعراب ما بعد
الا الصفة **قوله** واصلها واو العطف فلذا لم يجز تقديم المفعول معه
على مصاحبه خلافا لابي الفتح ولا على عامله خلافا للشيخ الرضي فيما اذا تقدم
مع مصاحبه على الفعل بحيث يلزم تقدمه على مصاحبه **قوله** لفظا او اسم
فعل فان اسم الفعل داخل في معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضي في بحث
الحال مع انه يجوز في المفعول معه الذي هو عامله وجهان **قوله** وجاز اي لم
يجب تمام الجواز في كل موضع على معنى بعيد انما حمل عليه جعل معمول
الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف كفاك وزيدا
ولا يخفى انه يدخل في التعريف ضربت زيدا وعمرا خارج عن التعريف
المفعول معه لتخصيص معمول الفعل كما ذكرنا فح ضربت زيدا وعمرا خارج

عن التقسيم فلو حمل قوله جاز ح على معنى عدم الامتناع لا ينتقض الحكم الا بالمثال
المذكور قوله فالوجهان جعله مفعولا معه ومعطوفا الا العطف وعدمه
حتى يتحد الشرط والجزاء قوله يتعين النصب ونسب غير المحصل الى ترجيحه
قوله يتعين العطف عند غير المحصل ترجيح العطف فان قلت مالزيد وعمرو
وخارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه بل من التوابع قلت هو مفعول
معه اذا صح بمعنى الفعل فيقال ما يصنع زيد وعمرو والمراد بالمفعول
معه المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول عن مفعول به سواء كان مفعولا
معه ظاهرا او حقيقة فافهم قوله ولم يجز عطف عمرا على الشان فيه بحث
لجواز العطف بجعل الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه والنصب ان ترجح بالسلامة عن الحذف يرجح العطف
بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوي قوله وانما جعلنا الظرف في بيان
المعلل لقوله لان المعنى ما تصنع والاظهر ان المعلل النصب اي
نصب الاسم في هذين المثالين لان المعنى ما تصنع قوله الحال من حال
الشيء يحول اي انقلب سمي هذا القسم بها لانقلابه غالبا قوله
بينة الفاعل الهيئة الحال الظاهرة لماله نهاية وللشيء كذا في المغرب
والمراد ههنا الحالة والمراد اعم من الحالة المحققة والمقدرة نحو فادخلوها
خالدين اي مقدري الخلود وسمي الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة
والضابطي اعم من حال نفس الحال الفاعل او متعلقه مثلا نحو جاء زيد
قائما ابوه لكنه يشكل بجاء زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية
تتضمن بيان صفة الفاعل اي مقارنة لطلوع الشمس والضابطي
اعم من ان يدوم للفاعل او يكون كالدائم لكون الفاعل موصوفا

موصوفا بها غالبا وسمي دائمة ومنها المؤكدة كما سيجيء ومن ان يكون
بخلافه ويسمى منتقلة قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول لا خفاء
في ان قيد الحيثية مفيد لاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو اما للتعليل
فيشكل بجاءني زيد سمينا فان السمن لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل
واما للتقييد ولا يخفى ان الحال لا تثبت للذات المأخوذة مع صفة الفاعلية
بل لنفس الذات في وقت الفاعلية واما تمييز فيكون المعنى انها من صفة
الفاعلية وهو وان امكن تصحيحه بان يبين كون الفاعلية في وقت
حال الا انه ينتقض التعريف ح بالمفعول فيه والمفعول له والمفعول
معه الى غير ذلك واعترض بان الحال لا يدل على هيئة الفاعل او
المفعول النحوي بل من هيئة ما صدر عنه الفعل او قائم به او تعلق
به قوله مثل ضرب زيد عمرا راكبين يجوز فيه ضرب زيد راكبا وعمرا راكبا
واما اذا اختلف حال الفاعل والمفعول فلا بد من التفريق فان
لم يكن قرينة فالاولى جعل كل منهما بجنب صاحبها وقد يذكر على سبيل اللف
والنشر المرتب وقيل حقه هذا وقد جاء على ضعف جعل حال المفعول
بجنبه وتاخير حال الفاعل قوله او تبين على صيغة المضارع المجهول
او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب وهذا وفق بما هو المشهور قوله
من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول لا يخفى ان المتبادر من غير حاجة
الى تعميم الفاعل او المفعول لدخول احد الحالين ومح لا يصح استثناء قوله
الا ان دخول الخ وقع حالا عن المضاف اليه عنه واعلم ان قراءة عبارة
المتن على احد هذين الوجهين انما يصح اذا تحقق ان مذهب النحاة
ان الحال تبيع عن المفعول مطلقا ولا يتقيد بالمفعول به تحقيقا

او ماولا مثلا بجعل الضرب في ضربت الضرب شديدا عن الضرب
بلا تاويل باحدثت الضرب قوله وزيد في الدار قائما مثال للفظي
الملفوظ حكما رد على ما في شرح المص انه مثال للحال عن الفاعل معنى
قوله فان مفعوليته زيد الخ الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه
يكون ذو الحال اسم الاشارة لاتصالها به بل الظاهر ان الاشارة
المستنبط منه الضا عامل فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه
باسم الاشارة وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة به بل للحكم به فتدبر
قوله وهو يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه اي يشتمل على حروف الفعل
للقصد بهو لمعناه وخرج اسم الفعل عن شبهه ولا يخفى انه لا مدخل
في معنى الفعل على ما صرح به الشارح فالاولى ان يفسر معنى الفعل
بحيث يدخل فيه اسم الفعل قوله او معناه المستنبط ولا عمل لكل ما
يستنبط فان ان وان وما الاستفهام والنفي لا يعمل ما استنبط منها
بل العمل سماعي وجعل حرف النداء منه مبني على ان لا يكون المنادى
بتقدير ادعو بل يكون العامل في المنادى حرف النداء فهي ليست
من العامل المعنوي عند المص ومما سمع عند النحاة التمني والترجي وخالفهم
الشيخ الرضي في ان المعنى على تقييد خبر التمني بالحال لا على تقييد التمني قوله
نكرة موصوفة قيل لو قال مخصوصة ليشمل النكرة المضافة لكان اولى قلت لو قال مخصوصة لتناول جميع الصور لان ذو الحال في جميع
الصور نكرات مخصوصة فح لا يحسن التقابل بينه وبين باقي الصور قوله
ان جعلت امرا حالا من كل امر واما لو جعلته حالا من المستتر في حكيم
فليس مما نحن فيه قوله او بعد الا انتقاضا للنفي فيه بحث من وجهين

من وجهين احدهما ان مثل ما جاءني رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا بعد
بل الاستغراق وثانيهما ان النكرة لم يقع بعد الا بل حال ومنهم من
يقول فاعل بعد الا الحال على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله
بعد الا عطف على قوله في حيز النفي وهو ظرف لغو لا العمل والاظهر
انه سهو والصحيح او قبل الا ويمكن ان يجاب عن الاول بان ما
جاءني رجل الا راكبا صحيح تنكير صاحب الحال فيه منع الاحتمال و
صفيته الذي الحال على ما صرح به المص فهو بهذا الاعتبار يقابل
الاستغراق نعم فيه مصحح ان كما في يغرق كل امر حكيم وفيه ان منع
الا لو كان مصححا لصح جاءني رجل الا عالما ولغا قوله نقضا للنفي
فالمصحح الاستغراق واما من قال لا منع لا الا لجواز وقوع الصفة بعد الا
فقوله قريبة بلا مرية لان الصفة النحوية لا يكون بعد الا وانما هو الصفة
المعنوية من خبر المبتدا والحال قوله وارسلها العراك اورد
امثلة موثرة فاتها للنقض الاول من شعر لبيد والثاني مما شاع
في المحاورات والمخاطبات ولم يورد الاول على وجه يشعر بشعر اما
لاشتهار البيت فيما بينهم بحيث يكفي الاشارة اليه واما لانه ايضا
شايع في المحاورات لا يحتاج الى التمسك لوقوعه في شعر البليغ
قال صاحب القاموس يقال اوردها العراك اي اوردها
كلها جميعا والاصل عراكا فادخل ال ولم يغير معنى المصدر في كلامه
قوله ولم يذدها كتب في الحاشية الذود والمنع قوله ولم يشفق
على نغص الدخال كتب في الحاشية الاشفاق الخوف
والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل

نقصا اي لم يتم مراده انتهى في الصحاح نقضتم اوتمام نارسيدن و
سيراب نا شدن قوله وكان المراد بالارسال البعث
والتخلية الظاهر هو الثاني وعطف لم يردها ثم يرد مضاعف
مجهول قوله من العطش الى الحوض كتب في الحاشية العطن جو لح
الحوض والبئر من مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاي شتر خوابا
نيدن قوله ومررت به وحده كتب في الحاشية الوحدة مصدر وحد
يحد يقال وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي
وحده لازم الافراد والتنكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في موضع
مخصوصة قوله مثل فعلته جهدك كتب في الحاشية الجهد بفتح الجيم
وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة قوله
متأول متأول اي كل واحد منهما كاقبل قلت وكذا جميع نحو بل هو
احق بان وبل والاظهر ان المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر
وغيرها نحو مررت بهم الجم الغفير اي كثيرا سائرا كثرتهم وجه الارض
ونحو خلوا الاول فالاول اي اولا فاولا ونحو وحده المضاف من
المصادر ومن غيرها نحو جاء الرجال ثلثتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء
الثمانية مضافات الى ضماير تقدم متعلقات على الحالية في المجي نزلو
توهما موقع النكرات فانها في معنى مجتمعين في المجي وتاكيدات لما قبلها
في تعميم مرتبات مرتبات باجزاء ولا يبعد ان يجعل الحال التي هي جملة
داخلة في نحوه لان الجملة ليست نكرة اذ هي كالمعرفة من اقسام الاسم
بل هي مأولة بالنكرة نحو العراك ونحوه مصدر للجملة الحالية المحذوفة
اطالة للطاق قوله احدهما انها مصادر لافعال محذوفة هو الاصح

هو الاصح على قياس تقدير الخبر الظرف بالجملة ويجوز تقدير الصفة اي
معتركة لان الاصل في الحال الافراد فجرى الشارح على المذهب
الاكثر ومن لم ينتبه نازع على كلام الشارح حيث قال الافعال
محذوفة او صفات فسوى بينهما قوله اي يعترك اشار الى ان
العراك مصدر لم يستعمل فعله بل استعمل المزيد منه قوله فهذه
الجمل الفعلية وقعت حالا الظاهر احوالا قوله وثانيهما انها
معارف موضوعة موضع النكرات هذا هو الوجه المرجح الذي يليق
ان يكتفي به لجريانه في الاحوال المعرفة كلها بخلاف الاول
فانه لا يجري الا في المصادر قوله فان كان صاحبها اي صاحب
الحال بمعنى المفرد اذ الجملة لا يجب فيها التقديم بل الواو
قوله ولم يكن الواو الحال مشتركة الحال المشتركة صاحبها مجموع
المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة ليست بمعرفة ولا نكرة
نحو جاءني رجل وزيد راكبين فقوله نكرة يخرج الحال المشتركة ولا حاجة صاحب
الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة ومن لم يظهر
وجه التقييد بتعريف صاحب الحال لكونه غالبا فاحفظه فانه لاضيا فنا
قوله لانها في المعنى مبتداء وخبر فيه ان قائما رجل في الحقيقة قائم رجل
فالتخصيص بالخبر المتقدم الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح الابتداء
لا نقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الخبر الظرف لانا نقول
لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف المكان قوله ولئلا يلتبس بالصفة
في النصب يعني ان لا يفيد تخصيص ذي الحال بالاضافة الى نكرة ولا
بصفة ولا بالاستغراق نحو رب غلام رجل راكبا ورب رجلا

عاملا لكن لا لان الالتباس بالصفة باق بعد قوله ولا يتقدم اي الحال فيما عمل
مثل زيد قائما كعمرو قاعدا يعني فيما دل على حدثين غير متميزين بالعبارة
مختلفين بالحال بان يتعلق لكل منهما حال فانه يجب ان يلي متعلق كل
حدث صاحبه وان لزم التقدم على العامل الضعيف فان التشبيه
يدل على حدث قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به وتعلق بما
قائم بالمشبه القيام وبما قائم بالمشبه به القعود قوله على العامل المعنوي
ولا على الفعل الغير المتصرف ولا على الفعل المصدر بالكلام ولا على المصدر
بالحروف المصدرية ولا على المصدر باللام الموصول ولا على افعل التفضيل
فيما عدا هذا بسرا اطيب منه رطبا وهو من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا قوله
فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا لكون
مدار المخالفة بين العامل المعنوي والعامل الظرف كون احدهما متفقا
والآخر مختلفا فيه مما لا يفيده العبارة اصلا ولا يرضى به المتدرب في الا
ستفادة من دلالات الكلام فالوجه ان يقال المراد انه لا يتقدم
على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة وهو
فيما تقدم المبتدأ على الحال فيكون بناء الكلام على مذهب الاخفش
ويعد نتيجة ان العامل المعنوي مما يخالف الظرف في عدم التقدم عليه
اصلا بخلاف العامل الفعل والمشتق ايضا فان الحال تتقدم عليها
مطلقا فتخصيص المخالفة بالظرف مما لا بد له من وجه قوله ويحتمل
فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق ان قوله بخلاف الظرف
على هذا الاحتمال متعلق بضمير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل
المعنوي حالا كان او جملة معترضة قوله هذا اذا لم يكن الظرف داخلا

داخلا في العامل المعنوي وفيه نظر لان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي
لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور فاذا لم يدخل في العامل المعنوي لم يصح
ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني لا
غير لان اللائق ح استثناؤه عن العامل المعنوي لا ان تبين المخالفة
بقوله بخلاف الظرف قوله ولا على ذي الحال المجرور المتبادر من عبارة
المتن ولا على العامل المجرور فالانسب الاوضح ان يقال ولا يتقدم على
المجرور في الاصح ولا على العامل المعنوي بخلاف الظرف واما التقدم على
ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلقا عند البصريين وممتنع عند الكوفيين
الا في مرفوع تقدم عامله على الحال قوله لم يتقدم على الحال اتفاقا الا اذا
كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه
نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله لان الحال تابع وفرع الذي الحال نقض
لجواز راكبا جاء زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال والتزام ان العذر
بجواز تقديم ذي الحال لا اداء هذا المعنى بعينه الا انه لا يسمى فاعلا بل مبتدأ
قوله والكل تكلف وتعسف اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة
في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال ومفعول ومفعال
والاستشهاد بالكافية والف فيه غير سديد لان يحتمل تقدير موصوف
مؤنث كالفايدة وغيرها واما كون الثاني تكلفا فلاحتياجه الى تقدير
الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلان اتيانه مصدرا غير معلوم واما
كون الثالث تعسفا فلان كافة غير منصاف لازمة الحالية بمعنى جميعا
قوله وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال
الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة ما يسمى الحال الموطئة وهي اسم جامد

موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطئة للطرتبو لما هو حال
في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها
ما القصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال في
نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء
من اجزاء المجزء قسطا وينصب ذلك القسط على الحال وتاتي بعده بجزء تابع بواو
العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم هذا القول القول بالحال
الموطئة انما يحصل افرا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي ان الحال
في جاء زيد رجلا بهيا انما الان مترادفان قوله لان المقصود من الحال
بيان الهيئة وهو حاصل به فيه ان المقصود من النعت ايضا بيان الهيئة
ومع ذلك اشترط المعترض فيه ان يكون مشتقا او جامدا يكون وضعه
لغرض المعنى فينبغي ان يكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما يدل
على الهيئة وليس الغرض من وضعه ذلك قوله هذا بسرا بفتح الباء وقد يضم كذا في
القاموس قوله ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمتبسر بمعنى الصاير بسرا او كما
المرطب بمعنى الصاير رطبا كما جاء بمعنى الصاير ما عليه رطبا وهو صفة
النخل فوجه قوله لا حاجة الى تأويل البسر بالمتبسر انهم كانوا يأولون الجامد
باسم الفاعل والمفعول المصنوع اذا لم يوجد في استعمالهم او مقصودهم تحصيل
معنى الصفة في الجامد وهذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسير
بالمشتق المفروض انما هو التصوير المراد به واما قوله من ابسر النخل فيدل على انه
جاء المبتسر لكن صفة النخل فهو انما يصح اذا كان هذا اشارة الى النخل لا الى
ما عليه وهو غير ظاهر لانه وان يسمى مبسرا لكن لا يسمى بسرا حتى يصح جعله حالا من
تأويل كما اختاره المعترض فالوجه ان هذا اشارة الى ما على النخل والوجه ما قدمنا

لم يأت المبتسر ع

ما قدمنا فتدبر قوله لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم الا ظهر ما كان
المستتر بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم فافهم قوله لانه يمكن ان يكون المشار
اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية فيه اشكال فلعل ح حالا مقدرة
قوله نحو تمرة نخلي بسرا اطيب منه رطبا اقول هذا المثال مصنوع لا يوثق به
والله تعالى اعلم ولله الحمد الاتم قوله ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد تقام الجملة
لحالية مقام مفرد كثيرا في باب الاول منها اعراب الحال او يلتزم تكرره
لقيامه مقام الحال او فاه الي في نشا ونحو بعته يدا بيد اي زيد بيد اي
اي النقد بالنقد ونحو بعت الشاء شاة بدرهم والاصل كل شاة
بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما الواو بمعنى مع كما
في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان فنصب الجزان
لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو بعت
الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم هذا ولا يخفى انه اذا اتى بالا
صل ينبغي ان يوتى بالاصل لوا ولعدم جواز خلو الاسمية عن الواو
والضمير ولا عن الواو الا على الضعف قوله فالاسمية وفي حكمها الجملة
المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو
لنفي داخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية عن الرابطين عند ظهور الملابسة
نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت والحال
المؤكدة مثله كما عرفت وكذا المضارع المنفي بكلمة ما والمضارع المنفي
بكلمة لم وبكلمة لا في الاغلب ويشترط في المضارع المثبت الواقع
حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن قوله
ويجوز حذف العامل في الحال لم تعل حذف الفعل لان المتبادر

منه حذف الفعل وشبهه كما شاع ارادته في نظايره المنكورة والمقصود جواز
حذف عاملها قياسا في الثلثة من الفعل وشبهه ومعناه ومثال الثالث
الهلال مبنا اي هذا الهلال مبينا ولا مقال في حسن قولهم قرينة حالية والمراد
براشدا مهديا الآن الراشد يتقيد بمهما لكن المهدي اذا لم يكن الراشد بدون
الهداية فلا يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغي تقديم مهديا او كونه حالا بعد
حال يحتمل الترادف والتداخل وعلى الثاني ليس مما نحن فيه كما اذا كان صفة
قوله ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وكذا في حال تبين ازدياد
الثمن او غيره مما دخله الفاء او ثم نحو بعته بدرهم فصاعدا او قرأت جزءا من
القرآن فصاعدا اي فذهب القراءة في الصعود قوله والمنتقلة قيد للعامل
بخلاف المؤكدة فان قلت المؤكدة التي تعارف ذا الحال نادرة تقيد العامل
فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة قلت متبادر مقارنة عاملها
بالحال لتلبسها فيكون مؤكدة لا مقيدة قوله اي تحققت ابوته دفع لما ذكر
المحقق الرضي من انه لا معنى كقولك تحقق الاب في حال كونه عطوفا
نعم يصح ان يكون المعنى علمه عطوفا نعم لكن عطوفا ح مفعول ثان لا حال
ووجه الدفع ان اخصه في تقدير احق ابوته بحذف المضاف لظهور المقصود
واقامة المضاف اليه مقامه وكذا اثبته قوله ان يكون مقررا اي مؤكدة
اما تحقيقها او بالاستدلال عليه لان الدليل مقرر للشيء ومؤكد له فلا يرد
ان الحال المؤكدة قد يكون للتقرير وقد يكون للاستدلال وانما حمل
قول المص بمعنى شرط وجوب حذف عاملها تطبيقا له على ما هو الحق
من كون الحال المؤكدة اعم من مؤكد الجملة الاسمية والفعلية كما صرح به الزمخشري
ومنه قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه

صاحبه قال المحقق التفتازاني في شرح التلخيص الحال المؤكدة مخصوصة بمؤكد مضمون
الجملة الاسمية فليس قوله تع وآتوه مدبرين منه فان اردت له اسما فلتسمه واليه
قوله لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها اذ يريد ان رسولا
لا يؤكد الا الارسال لا ارسال الله اذ كون الشخص رسولا لا يطلب
الا الارسال دون ارسال الله لكن هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوي
اما لو اريد معناه الشرعي وهو انسان بعثه الله الى الخلق لتبليغ الكتاب وشرايعه
فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله قوله ولا بد ههنا من قيد آخر فيه
نظر لانه يصح ان يراد بمضمون جملة اسمية ما له مزيد اختصاص بالجملة الاسمية
وهو ثابت لكن مضمون فعلية ومضمون الله شاهد شهادة الله وهو
مضمون شهد الله ايضا ومضمون الاسمية خاصة ما يكون للاسمية ليس فيها
مشتق ولو سلم يصح ان يقدر في الله شاهد قايما بالقسط اخصه ويكون
التقدير فيه مع وجود ما يعمل في الحال طردا للباب والله اعلم بالصواب
قوله التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز على صيغتين قوله اي الا
سم الذي يرفع الابهام احترز بقوله اي الاسم عن نحو فعلت
اي قتلت فان قتلت يرفع الابهام الوضعي عن فعلت
لكنه ليس باسم لكنه ينتقض باعجبني شيء حسن زيد واي حسن زيد
وكذلك ينتقض بنحو زيد حسن الوجه او وجهه بالنصب لانه يرفع الا
بهام كونه معا انه ليس بتمييز عند البصريين لتعرفه المانع
عن كونه تمييزا بل هو شبيه بالمفعول وكذا يشكل بغبن زيد
رأيه وسفه نفسه والم بطنه بالنصب مع انها ليست بتمييزات
عند البصريين مع انها يرفع الابهام ويرفع بان المعنى غبن في

والمرث اي البطنة يوسف نفسه بالشدة على ضرب من التجوز ولا
يخفى انه تكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق
في المفهوم بين سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه ان تجعل حسن الوجه
شبيها بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى ان يفسر كلمة ما ينكره
اعتمادا له رطل زيتا برفع الابهام عن المعنى المراد وهو الموزون وهو
ليس بموضوع لانه موضوع للوزن وهذا اشكال لم يوجد له الى الان
انحلال ودفعه بان زيتا يرفع الابهام المستقر فيما وضع له الرطل وهو
ابهام موزونيته وان ليس الموضوع له مرادا فخذه لئلا تزل فانه من
مزال الاقدام قوله لكن المطلق منصرف الى الكامل هذا اذا تعذر
العمل باطلاقه والتعذر ههنا لانه لو كان على اطلاقه لغا ذكره وبعد فيه
ان الكامل هو الثابت والثابت في الموضع والاستعمال معا و
منهم من قابل المستقر بمعنى الثابت والثابت قد يقال في مقابلة
المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد ههنا الثاني وفيه
ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع وبحسب الاستعمال فلا ينفع
تفسير الثابت بما يقابل الحادث في دفع الاشكال بانه لا يخرج امثال
عينا جارية بالمستقر على ما هو مفهومه فلا بد من تكلف وتحمل بان يعرف
وقد يرفع عينا جارية وامثاله بانها من التوابع والكلام في المعرب
اصالة على ما تقرر ولو فسر المستقر بما هو الثابت في قصد المتكلم
كان التمييز للتفسير بعد الابهام ليتمكن في الانفس فالابهام ثابت
في القصد في صورة التمييز بخلاف رايت عينا جارية فان المقصود
بالعين المعين الا انه لزم الابهام من غير قصده فازاله الكلام حسنا

حسنا قوله ولا ابهام في هذا المفهوم يتجه عليه انه يلزم ان لا يصح حبذا رجلا
على انه تمييز من كلمة ذا على ما اتفقوا عليه ولا يصلح كون ذا عبارة
عن مبهم لانه استعمال مجازي فلا ابهام وضعا الا ان يقال تعارف
مع حب في المبهم بحيث صار موضوعا له فصح التمييز عنه وكذا في ما
ذا ان ذا والله بهذا لئلا نعارف بعض ما ذا في المبهم قوله عن ذات لا عن
وصف فرق بين النعت والحال والتمييز بان وضع الصفة والحال لبيان
ثبوت وصف في شيء فهو رفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز لدفع
الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اي جنس فرجل عاقل لبيان
صفة العقل في زيد ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن تحت الزيت
وذلك فرق واضح لا خفاء فيه الا من حيث حمل الذات على الجنس
ولوازمه بالذات ما يقابل المفهوم ليصح وكان اوضح ان يقال في رطل
زيتا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم انه من اي جنس فلما قال زيتا بين ذاته
بان بين انه من جنس الزيت او بعد شكل بخروج تمييز هو صفة نحو
لله دره فارسا فانه يرفع الابهام عن الصفة فان الاوضح من وضع
المشتق المعنى الا ان يقال التمييز اخرج الاسم عن وضعه الذي لغرض المعنى
وجعله لبيان الجنس قوله لانه في قوة قولك طاب شيء منسوب الى زيد
فيه ان هذا التقدير مع كثرته والاستغناء بتقدير مجرور المضاف عنه
يتجه انه لا يناسب في كفى زيد رجلا فان الرجل عين زيد لا شيء منسوب
اليه وقدر الشيخ الرضي في مثله طاب شيء زيد بتقدير الشيء منونا وجعل
زيد بدلا قوله ويعني به ما يقابل الجملة لم يجئ المفرد بمعنى ما يقابل هذه
الثلاثة وكانه اراد معنى مجازيا بقرينة المقابلة وفيه ان المفرد قوبل

بالنسبة في هذه الثلثة كالمقابل يقتضي ان يراد ما يقابل نسبة في خلقه او
شبهها او اضافة ويتجه على ما ذكره على التمرة مثلا زيدا فانه مضاف
وقد جعل من امثلة المفرد المقدر او كانه اراد بما يقابل المضاف ما يقابل
المركب الاضافي قوله والمقدار ما متحقق في ضمن عدد وجعل ظرفية العدد
للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام والاظهر ان يجعل من ظرفية
المدلول للدال فان المقدار المفرد مستعمل في عدد وفي غيره فافهم
قوله فان الرطل نصف المن لو قال نصف المنا لكان بيانا
لمنوان ايضا فانه تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد قوله
وكالكيل نحو قفيزان برا القفيز مكيال ثمانية مكاكيك والمكوك
كالتنور مكيال يسع صاعا ونصفا او نصف رطل الى ثماني اواقي
او نصف الويبة او ثلث كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان
والمنا رطلان والرطل بالتحريك والكسر اثنتا عشرة اوقية والاوقية استار
وثلث استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم
وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان
والقيراط طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو
جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم والويبة اثنان او اربعة وعشرون
مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان او رطل وثلث او ملأ كفي
الانسان المعتدل اذا ملأهما ومد يده بهما وبه سمي مدا وقد جربت
ذلك فوجدته صحيحا نقلت جميع ذلك من القاموس قوله وانما
اقتصر المص على الامثلة الثلثة اي من غير العدد والا فقد مثل للعدد
ايضا والاولى ان يبدل منوان سمنا بقفيزان برا وقوله وهو

وهو التنوين محققا او مقدرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا وبرزيتم به
المفرد بانه يتم بالمفرد مما ينصب التمييز والا لوجب التنبيه على المعرف باللام ايضا
بقي ان من التام الناصب للتمييز التام بنفسه كما سيأتي وانما تصدى
لاستيفاء اقسام الاسم التام دون المقدار لاجتنا حكم نحوي على معرفة
اقسام الاسم التام وهو اشار اليه بقوله ثم ان كان بتنوين الخ
ولا يخفى انه لو لم يفصل بين هذا الحكم وبين استيفاء الاقسام للاسم
التام لكان ادخل في الانتظام قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا
اي بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضافا
الى زيد ثم عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا
كما في حب رمانك فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب
لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب رمان بل حب رمان لكن بحسب اللفظ
اضيف الحب الى الرمان والرمان الى المخاطب ولا ينتقض هذا بكل فرد وفرد
فانه مأول بحذف العاطف اي كل فرد وفرد قوله فاذا تم الاسم
بهذه الاشياء قال الرضي قد يتم الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجلا وبلغني ما
ذا اراد العدد بنفسه مثلا قوله عندي راقود خلا في القاموس الراقود الدن
الكبير او الطويل الاسفل يسيع داخله بالقار وفي الاساس مكيال معروف
لاهل مصر يا بمقدار اربعة وعشرين صاعا قوله وهو ما ثبت به اجزاؤه اي
مثبت به اجزاؤه في اسم الكل والاولى وهو ما ثبت بنفسه وجزؤه و
لك ان تجعل ثبت به مضارع المفاعلة وهو مسند الى ضمير ما واجزاؤه مفعول
به ولا يشكل بالابوة لانه لا جزء له فالاولى الاقتصار على الوقوع مجردا
عن التاء واذا لم يقصد على القليل والكثير قال الرضي اذا قصد الانواع

جرى عن البنا، واذا لم يقصد يلزم البنا، قوله طاب زيد جلستين
للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد وانما مثل بطاب
زيد جلستين دون ان يقول عمل ثوبين لانه يمكن المنافقة في كون
ثوبين للعدد بخلاف جلستين بالفتح فانه لقصد الافراد لا محالة وفيه
انه من قبيل التمييز عن النسبة وكلامنا في التمييز عن ذات مذكورة
فهو خارج عما نحن بصدده واعترض عليه بان البنا، اخرج الكلمة
عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر اما اولا فلان البنا
فيها من اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع وليست الفا
رقة بين الجنس والواحد فلا ينافي كون الكلمة اسم جنس مثل
للتعليل والكثير من انواع الجلوس اوا جاء صاوا ما ثانيا فلان المنا
قشة في المثال ليست من داب المحصلين والجواب بان الشارح
اجاب على سبيل التنزل ليس مما ينبغي ارباب الترقي قوله ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد بالانواع خصيص الجنس نزا بعيد جدا ومع
ذلك الاولى ان يقال افراد الجنس بل الخصص لان الحصة لا تطلق
في المتعارف الا على الفرد الاعتباري الذي يحصله العقل من اخذ
المفهوم الكلي مع الاضافة الى معين ولا يطلق على الفرد الحقيقي
قوله ويجمع في اي لورد التمييز على ما فوق الواحد فقد جاوز حد التكلف
كيف والجمع اذا قوبل بالافراد يراد به ايراد صيغة الجمع مع انه لا حاجة
الى تكلف لان المصطلح يجوز في قصد المتعدد الا صيغة الجمع فلا يجوز
عنده الا عدل اليه ابا صرح به في ايضاح المفصل ويؤيده انه لولا
المراد بقوله ويجمع في غيره حقيقة ويجمع لكان مستغنى عنه اعلم ان

اعلم ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس والتحقيق ان المراد
غير الجنس والجنس المقصود به الانواع قوله ثم ان كان اي المفرد المقدار الظاهر ان
الضمير راجع الى المفرد المقدار غير العدد وان كان الحكم المذكور شاملا للمفرد
المقدار مطلقا قوله او المعنى ان وجد التمييز لا موجب لجعل كان في التوجيه
الاول تامة وفي الثاني ناقصة وكانه اراد الاشارة الى توجيهين لكان
في التوجيهين والتوجيه الثاني بعيد جدا لان جعل التمييز متلبسا بتنوين
المبهم او نونه ركيك جدا والمتبادر من قوله جازت الاضافة الخ
اليه ولا داعي اليه الا مراعاة مشاركته ضمير مفرد وان كان في المرجع والمصنف
نبه على ذلك التفاوت بالعطف بثم فانه ليس ههنا للتراخي في الزمان
بل التفاوت الحكمين في ان احدهما متعلق بالضمير والآخر بالمميز قوله
انه اراد عشرين رمضان يجب ان يقال عشرين رمضانا لان رمضان
وان كان غير منصرف للعلمية والالف والنون المزيدتين لكنه اذا
وقع تمييزا يكون منكرا لوجوب تنكير التمييز ح فلا التباس في هذا المثال
ايضا نظر لان في صورة الاضافة الى التمييز نكرة معروفة وفي صورة الاضافة
الى غيره معرفة غير معروفة الا ان يراد اليوم العشرين من رمضان
ما لكن سوق كلامه لا يساعده قوله من غير مقدار قال الشيخ الرضي
هو كل نوع حصل له بالتفرع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح
اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم حديدا واما النوع الذي لم يحصل له اسم
خاص فلا يجوز انتصاب ما عليه على التمييز نحو قطعة ونبت اقول
فيشكل بعرف التمييز لقطعة ونبت لان ونبت برفع الا ابهام المستقر
عن قطعة الا ان يقال انه تمييز الا انه لا يجوز نصبه كما في ثلث

رجال وهو ايضا من موجبات ان الخفض اكثر في الثاني فتامل قوله
لكن لما كان الابهام في ظرف النسبة يستلزم يستلزم الابهام فيها
الابهام في ظرف النسبة لا يستلزم ابهاما فيها يرفعه القسم الثاني
من التمييز الا يرى ان قولنا عندي رطل لا ابهام في النسبة فيه انما
الابهام في الظرف وبازالة الابهام عن الظرف لا يزول الابهام
عن النسبة نحو طاب رطل زيتا فان النسبة فيها على ابهامها فظهر
من الحكمين اعني قولنا الابهام في ظرف النسبة يستلزم الابهام فيها
ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه محل بحث الا ان يراد الظرف
المقدر قوله وكذا اي ما كان فيه معنى الفعل يشكل باسماء الافعال
فان فيها معنى الفعل وليست بشبه جملة بل جملا واعلم ان في
قوله وهو اسم الفاعل الخ مسامحة والمراد وهو اسم الفاعل مع فاعله
وهكذا ينبغي ان يخص اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ايضا
بما ليست جملا فكرتها لك جملا رجاء ان لا يخفى على نحوك
والاولى في قوله حسبك زيد رجلا حسبك رجلا زيد لان حسبك
زيد جملة وشبهها حسبك فالممثل به هو التمييز من حسبك لا من
حسبك زيد قوله ولله دره فارسا قال الشيخ الرضي الدر في الاصل
ما يدر اي ما نزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر
وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب
فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل
شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفون
اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله في القاموس وقولهم لله دره

دره اي علمه فقول الشارح اي لله خيره بجعل الدر كناية عن الخير لا يوافق
تحقيق اللغة قوله ثم قوله ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في
المنتصب عنه قيد الشرط بهذا القيد ليرفع ما اورد عليه من النقض
بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه
لا يصح جعله لمتعلقه وبعد تقييد الشرط بما ذكر لما صار مظنة ان يكون قوله
والا امتناعا ولا الطاب زيد نفسا فيبطل به قوله فهو لمتعلقه قيد قوله والا
ايضا به وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين لو حمل الصحة على
الامكان العام اما لو حمل على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر
فلا حاجة الى التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهرها
ثم تقييد الشرط ولان التمييز لا يكون محتملا الا لكونه وابراما من المنتصب
عنه والمتعلق فلا معنى لعدم كونه نصا في المنتصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب
عنه لمتعلقه فيتحد الشرط والجزاء وكذلك يتجه على قول المص
والا فهو لمتعلقه انه ليس فيه فائدة تامة لان التمييز اذا لم يصلح لما انتصب
عنه يكون لمتعلقه بلا خفاء وهذا المقام من مزالق الاذكياء
وقد خضت فيه بمزيد فضل بعطي اجلة الاغبياء وشرحت عبارة
للمص بحيث لم يتجه عليه شيء ولم يحتج الى تقدير وتاويل لكن جعلته
من خصايص شرحي على الكتاب فلو ظفرت به لجنبته مع ما لا يحصى
من العجايب قوله بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه فيه ان لا ابهام
في ما انتصب عنه بل في الذات المقدرة وكانه اراد رفع الابهام
عن مبهم هو نفس ما انتصب عنه قوله فهو لمتعلق زيد وهو الذات
المقدرة اي المتعلق الذات المقدرة دون زيد وقوله اعني الشيء المنسوب

الى زيد تفسير للذات المقدرة التي حكم على المتعلق بانه موجب كون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة الى تقييد الشيء المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشيء المنسوب الى زيد هو الذات المقدرة التي قد يكون عين زيد كما ظن قوله فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز الى آخره الظاهر ان ضم فيهما الى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان نصا في المنتصب عنه فتكلف في ترجيح الضمير بحيث يشمل ما كان نصا ولا يخفى انه تعسف جدا قوله اذا اردت ابا او جدا واله المراد بالاجداد ما فوق الواحد قوله فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس ثم انه ينافي ما سبق منه انه تثنية الجنس وجمعيته لا يخص قصد الانواع بل امر مشترك بين قصد الانواع وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف بل التعسف بحمل الانواع على ما يشمل الافراد ما لا يخل بسيانه لما سيعيد عنقريب ببيانه قوله الواو بمعنى مع والحق مفعولا معه لمصاحبه فاعل كانت اي كانت الصفة ومطابقتها له اي لما انتصب فيه ومما يقتضي منه العجب انه جعل مفعولا معه لمصاحبه خبر كان فاحتيج الى جعله فاعلا معنى وكان وجه جعله فاعلا انه نباء وبل ثبت للاسم فاحتيج الى ادلة لصحة جعل الخبر فاعلا معنى من اوهن من بيت العنكبوت فاثبت المدعي بما هو احوج الى الثبوت قوله واحتملت اي الصفة المذكورة الحال لا بمعنى لحصر الاحتمال في الصفة والحال لا يجب ان يكون مشتقة بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا قوله لكن زيادة من فيهما زيادة من في التمييز عن ذات مذكورة يجوز مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضي وانكر المفتش عشرون من درهم

درهم وكان المص مع حيث صح تجويز دخول من على تمييز كم فلو كان تجويز دخول من على التمييز من الذات المذكورة عاما لم يخصها بهذا الحكم فتامل قوله يؤيد التمييز قلت بل زيادة من يؤيد احتمال الحال ازيادة فما من ليكون تنصيصا على ان المراد التمييز لا الحال قوله على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق يشكل ما اذا كان تمييزا على نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام هو اسم الفاعل او المفعول فالاولى ان يقول ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق قوله اذا جعلته لازما يعني ان التمييز فاعل لهذا الفعل او ما ينوب منابه في تركيب لو ادي مضمون هذه الجملة فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل له وليس المعنى ان فجرنا الارض عيونا فجر فيه منزل منزلة اللازم لتضمنه معنى الانفجار وعيونا تمييز عن نسبة الانفجار لعدم احتمال سوق العبارة اياه والافعال اوقعا عاملا بتضمنه وكذا الحال في امتلأ الاناء ماء فمن يخرج الكلام على تضمين المثال ليس بفضائل بصحح كلامه عليه قوله وههنا بحث ليس البحث واردا الا ان شرط وجوب تاخير التمييز عن العامل كونه فاعلا اما حقيقيا لورود الفعل المذكور الى المتعدي واما مجازيا كلو لم يرد الا انهم تعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا بالورود اظهارا لما خفي من الوجه قوله بما يرد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز قاعدتهم المشهورة ان التمييز عن النسبة فاعل في المعنى ولهذا احتاجوا الى تاويل فجرنا الارض عيونا قوله فانهما يجوز ان يتقدم التمييز على الفعل الصحيح وعلى اسمي الفاعل والمفعول فكلام المص تام لانه ان اريد بالفعل مجرد الفعل يفيد ان خلاف المازني والمبرد في مجرده وان اريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض

فی کلامهم یفید ان خلافهم فی جمیع باب شبه الفعل قوله وما کاد نفسا قبل
الدوابة الصحیحة وما کاد لیفتی قوله للمستثنی فی المصادر ان الباب
جبل علی ذکر الشیء مرتین او جعله شیئین متوالیین او متباینین ولفظ
الاستثناء من قیاس الباب وذلک لان ذکره ثنی مرة فی الجاد ومرة
فی التفصیل نزاوکت ان تقول بالاستثناء لجعل المستثنی شیئین قسیما
وداخلا فی الحکم وقسیما خارجا عنه قوله ولما کان معلوم بهذا الوجه الغیر المحیا
لیشعر بانه یمکن تعریف المستثنی فقد تبع فیه رای المحقق الرضی
حیث عرفه بالمذکور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفیا واثباتا
لکن المص صرح بانه لیس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترک بین المتصل
والمنفصل فلا یمکن تعریف المطلق اذ لا مطلق فلذا اقسمه اولا تقسیم
اللفظ المشترک ومنهم من قال المستثنی فی المنقطع مجاز وقیل المراد
ان اداة الاستثناء فیه مجاز لا لفظ المستثنی قوله هو المخرج سواء کان
الباقی اقل او اکثر او مساویا قوله من متعدد ای عن المراد منه
بان یکون المستثنی قرینة انه لیس المراد جمیع المتعدد کما هو مدلول اللفظ
لا عن حکمه حتی یلزم التناقض بادخاله فی الحکم واخراجه بل الحکم علی المتعدد
بعد اخراج المستثنی عنه واورد علیه انه لا یصح ذلک فی جاء فی
القوم سوی زید فانه ظرف للمجیء وکذا ما خلا زیدا وعدا زیدا لکسر
الاسناد الی المتعدد المخرج عنه زید اجیب بان هذه الکلمات مجازات
بمعنی الا والنصب علی الظرفیة رعایة لصورة الاسم ولا حاجة الیه
لان الاسناد الی القوم المراد منه سوی زید وتقیید المجیء بالظرف
قرینة ان المراد سواه ولک ان ترید انه مخرج عن النسبة الی المتعدد

الی المتعدد بان ترید جمیع المتعدد وتنسب الشیء الیه فتاتی بالاستثناء لاخراجه
عن النسبة ولا تناقض لان الکذب صفة النسبة المخالفة للاعتقاد
ولم ترد بالنسبة افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة لیخرج عنه شیئا
ثم تقید الاعتقاد وهذا غایة ما تیسر لی فی تحقیق المقام ولا تجد فی کلام
غیری تحقیقا الا اطالة الکلام والله هو الواهب بالاتمام اجل الانعام
قوله سواء کان ذلک المتعدد لفظا ای ملفوظا جعل قوله لفظا
او تقدیرا تفصیلا للمتعدد باعتبار کونه مذکورا او مقدرا ولک
ان تجعله تفصیلا له باعتبار کونه متعددا باعتبار اللفظ بان یکون
دالا علی متعدد صریحا وکونه متعددا باعتبار التقدیر بان یجعل
متعددا بالتاویل نحو اشتریت العبد الا نصفه فانه لا تعدد فی العبد
الا بجعله فی تاویل الاجزاء ولک ان تجعله تفصیلا للمخرج اذ المستثنی
کما یکون ملفوظا یکون محذوفا نحو جاءنی زید لیس الا قوله ای بعد
الا واخواتها لا یکون المنقطع الا بعد الا وغیر وبید مضافا الی
ان مشددة قوله فی کلام موجب ای لیس شیء الخ هذا هو المعنی
الاصطلاحی للموجب وغیر الموجب ما یقابله قوله وسواء یکون
الکلام الموجب تاما بان یکون قوله بان یکون تقسیما لما اصطلح
علیه فی الکلام التام فی باب المستثنی ویسمی ما یقابله کلاما
ناقصا قوله لان الکلام فی کونه منصوبا مطلقا الظاهر ان الکلام
فی کونه منصوبا بنصب استحقه لذاته لا لکونه نائبا مناب المستثنی
منه فحینئذ لا بد من قید تام لتتم الضابطة قوله الفعل المتقدم او معنی
الفعل بتوسط الا نقضه المص بقولنا القوم اخوتک الا

زيدا او اعلّ ان الشارح لم يلتفت لعدم وثوقه على المثال وجواز ان
يكون مصنوعا قوله او بعد ما لم يعد كان في هذا القسم وقسم المنقطع كما
اعاده في خلا لان الثلثة مشتركة في وجوب كونها بعد الا فقوله
بعد الا متعلق بخبر كان وهو قوله في كلام موجب فقدمه الشارح
فيه المعطوفين على خبر كان لان المعطوف على المقيد بقيد متقدم الشارح
رأيه في القيد لا محالة فيقول ان الشارح عطف على قوله بعد الا محل نظر
لانه يوجب ان يجب النصب في المستثنى في قولنا ما جاءني غير زيد
القوم وفي قولنا جاءني القوم غير حمار الا ان يقال المستثنى بغير في
حكم المستثنى لمجي حكمه بعد وقد نبه الشارح ايضا على ان الحكم في المنقطع
يفتقر الى تقييده بكونه بعد الا حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا
وان غفل عنه في قوله او بعد ما قوله سواء كان في كلام موجب
او غيره اشار الى ان من هذا القسم وما تقدم تداخلا ولم يقيد كلا
منهما بما يقابل به الآخر ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه
بوجهين قوله اي المستثنى منصوب ايضا وذهب سيبويه الى
ان المنقطع منتصب بما قبل الا من الكلام كما ينتصب المتصل
به والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا وهي كلكن
في وقوع المفرد بعدها وان ليس حرف عطف والمتاخرون لما راوها
بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها النصب لكن المشبهة
بالفعل وخبرها محذوف في الاغلب نحو في القوم الا حمارا في التقدير
لكن الحمار لم يجئ وقد يجئ ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا
كشفنا وقال الكوفيون هو بمعنى سوى ويرد وان سوى لا يفيد

لا يفيد الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك اي دفع توهم دخوله
في الحكم السابق قوله في الاكثر متعلق بمنصوب قوله اسم يصح حذفه متعددا
كان او غير متعدد نحو ما جاءني زيد الا عمرو قوله او الى بعض مطلق من
المستثنى منه يعني ان الضمير راجع الى بعض منكر للاستغراق في الايجاب
كما في علمت نفس اي كل نفس وانما قلنا الى بعض منكر لدلالة قوله
فيما بعد او بعض منهم ولعله عموم النكرة في الاثبات اذا كان فاعلا
تكلف من قال قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هنا هذا المعنى
والاوجه ان الضمير راجع الى البعض المضاف اي خلا بعضهم والاضافة
للاستغراق قوله وهما في محل النصب على الحالية الاحسن ان خلا في تقدير
زمان مضاف اي زمان خلا زيدا كما في نذرسا فيطابق في المعنى
ما خلا قوله اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات الانسب
ان يجعل المستثنى المنقطع والمستثنى بخلا مما يجوز فيه النصب قوله التقدير
خلو زيد او عمرو وعدو وهذا لا يستقيم لان الفعل المسند الى الفاعل المستتر
اذا صار في تقدير المصدر يكون في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل
فيكون التقدير خلوه زيدا على ان الضمير راجع الى المجي او اليها في او البعض
قوله اي وقت خلوهم الظاهر خلو بعضهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم
والاوجه للاقتصار على التوجيهين لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى الجائي
ايضا كما سبق في خلا قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل
الخ لم يذكر هنا احتمال الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيد جزءا
عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر في الاثبات
لا في النفي والاولى ان نفي زيد عن المجي لا يوجب اخراج زيد عن

للمستثنى منه فلهذا لم يجز رجوع الضمير الى المصدر نعم لو جعل زيدا مفعولا له
للمجيء فيكون التقدير ليس المجيء مجيء زيد بقيد المقصود لكنه تكلف لفظا ومعنى
فانهم قوله ولا يتصرف فيه ايضا ولا يتغير لا يكون الى غيره مما يكون وما كان
ولم يكن قوله حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الا
لا خفاء في بحثه هذا التوجيه والبيان المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيه
النصب بعد الا ولا معنى لان يقال في محل واقع بعد الا فلو كان كلمة فيه
في يجوز فيه كما نقله الشارح فقوله فيما بعد الا بدل عن قوله فيه بدل البعض
عن الكل ومما يقضي منه العجب انه قيل توجيه الشرح احسن لان المقصود بيان
حال المستثنى اذ لو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية فيكون كيف
والبدل مستثنى بعد الا والمقصود هنا بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى
في حكم التنحية لاجل المقصود قوله وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو
على انه صفة لكلام غير موجب لا ينبغي ان يتوهم ان الاوجه ان يجعل
على هذه النسخة ايضا حالا ليتوافق النسختان في المعنى لانه لا بد من
اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون مسندا
اليه صفة جرت على غير من هي له فيجب الانفصال وان يقال المستثنى
سو منه لا يقال احترز عن تقدير قيد بلا ضرورة لانا نقول التقدير فيما هو
من تقدير الضمير العائد الى الموصوف وفي صفة الكلام غير موجب مسامحة
لانه صفة ثانية لكلام قوله ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما
على ما ذكره من وجه عدم التقييد ضعيف اذ عادة المص استثناء المتاخر عن
الحكم العام المتقدم المنافي للمتاخر لا العكس فعدم التقييد هنا يوجب
اخراجه عن الحكم السابق ولا يقتضي تقديمه اخراجه عن هذا الحكم ويمكن

ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى المقدم في المنقطع في كلام غير موجب
ايضا ما تقدم لكان ذكر قوله او مقدما وقوله او منقطعا بعد قوله وهو
منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة فيه فيعلم
انه على عمومه فيما سبق فلم يحتج هنا الى التقييد بعدم كونه مقدما ثم الاوجه
ان يقال اختيار البدل فيما يتصور فيه البدل ولا يمكن في المستثنى المتقدم
لعدم جواز تقديم البدل ولا في المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدل
الغلط ولا يمكن الغلط في الاستثناء لان مبناه على الروية كما تقدم
فلهذا لم يحتج الى التقييد بما يخرج المنقطع والمتقدم على ان المتبادر من قوله
ذكر المستثنى منه ما سواه يمنع في ذكره فاستغنى به عن التقييد بما يخرج
المستثنى المقدم ولا بد في هذه القاعدة من قيدين اخرين احدهما ان
لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه مثل ما جاءني القوم اليوم
الا زيدا وثانيهما ان لا يكون ترد الكلام لتضمن الاستفهام نحو ما جاءني القوم
الا زيدا في جواب اجاءك القوم الا زيدا فانه في هاتين الصورتين يجوز
البدل ويختار النصب ومن هنا تبين ان المص لم يستوف
اقسام اعراب المستثنى وفاته هذا المعنى قوله واعراب البدل بالاصالة
المراد بالاصالة ليس ما يقابل التبعية قوله ويعرب على حسب العوامل
اي على قدر العوامل فان العوامل ثلثة عامل الرفع والنصب والجر
فالاعراب على قدرها كناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر
وبهذا اندفع ان المراد ان كان عامل المستثنى منه يشكل بقولنا
ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل
المستثنى فكل مستثنى معرب على حسب عامله على انه يمكن اختيار

الشق الاول ايضا ويقال الجار في بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى
بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه بعامله وعامله الفعل بواسطة الا ومن
قال عامله الفعل بواسطة الا فقد سهى قوله فالمراد بالمفرغ المفرغ له
يعني المفرغ عما حذف فيه الجار واوصل الضمير المجرور به الى ان تستغني عن
هذا التكلف بان يجعل المفرغ وصفا للمستثنى كحال متعلقة فيكون الحال المفرغ
عامله او ان يجعل المستثنى مفرغا عن اعرابه للعامل فيكون المستثنى مفرغا
والعامل مفرغا له قوله وسواء والحال ان المستثنى جعل الواو للحال ولك
ان تجعلها للعطف وتجعل هو عطفا على المستثنى منه وفي غير الموجب
عطفا على غير مذكور وعلى اي تقدير يمكن جعل الضمير عائدا الى المستثنى منه
بل ما هو في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى والاوجه
ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو في غير الموجب
جملة معطوفة على ما سبق معنى وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام الا
ان يستقيم المعنى الخ يصح عدم الذكر في الموجب فيصح الاستثناء قوله
الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف واما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى
من قوله على الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب وقتا من الاوقات
الا ان يستقيم المعنى قوله ليفيد فائدة صحيحة يعني ليفيد الكلام فائدة صحيحة ولك
ان تقول ليفيد المستثنى ما هو فائدته من جعل الكلام صادقا اذ با
الاستثناء من الكلام الموجب يفيد الكلام صادقا بخلاف المنفي على ما تحققه
ما تحققه قوله مثل ما ضربني الا زيد يحتمل ان يكون فاعل ليفيد قوله
نحو قولك كل حيوان الخ مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم
لا لما نحن فيه قوله الا ان يستقيم المعنى فيه قيل لا بحث للنحوي عن استقامة

استقامة المعنى انما وظيفته بيان الكيفيات التركيبية فيه البحث من
قبيل وضع الشيء في غير محله قلت مال بحثه الى ان الاعراب على حسب
العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب فانه قليل لقلة استقامة
المعنى فيه اذا اعرب المستثنى كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال
وقلته وظيفة النحو قوله او معنى ما زال شاب الشباب ليفيد الدوام كما
يظهر من كتب اللغة عن المتامل في بيانه وما يقال ان الدليل لا
يثبت الدوام الا ان يقال المراد ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات
وفي افادته بحث فيه ان الاثبات جعل الشيء ثابتا والثبات
يفيد الدوام وان افادة الدوام نفي النفي لان نفي النفي يفيد عموم النفي
لان النفي الشيء في حيز النفي عام فمعنى زال وقع زوال ومعنى ما زال
لم يقع زوال وعموم النفي يفيد دوام الثبات قوله لان نفي النفي اثبات
اي بحسب العرف لانه لا يبقى بنفي النفي الا الاثبات فمن قال
معنى قوله نفي النفي اثبات انه مستلزم للاثبات لا انه عينه لان نفي النفي
لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات لا يتوقف عليه فقد
غفل قوله فيكون المعنى زيد دائما ليس المعنى الدوام المطلق بل في
الماضي من قبله قوله او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم واي مبالغة
فوق ان يقال ايكن فيه جميع الصفات المتقابلة الا العلم فجعل
العلم احق بالانتفاء من عدة متقابلات قوله واذا تعذر البدل لا
يخفى ان هذه المسئلة من تتمة اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل بينه
وبينها ببحث الاعراب على حسب العوامل وكان النكتة فيه ان
تحقيقها يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل ان شدك

اليه قوله ومن ثمه جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما وجاء يجب ان ينبه
عليه انه اذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو لا خمسة
عشر درهما لك الا درهم فان خمسة عشر لم محل قريب هو النصب
ويمتنع حمله عليه فيحمل على محل البعيد وهو الرفع قوله فعلى الموضع يحمل اي
يختار البدل على الموضع اختيارا فوق الاختيار في المحل على اللفظ
فيما لم يتعذر في كثير من المواضع فان النصب على الاستثناء ههنا
كثيرا ما يكون ضعيفا لايهامه البدل على اللفظ نحو لا احد فيها
الا زيد او ما زيد شيئا الا شيئا نعم لا ايهام في ما جاءني من احد الا زيد
او قد يفضي خوف الايهام الى امتناع النصب ولذا امتنع في لا اله
الا الله لان ايهام البدل ههنا عن اللفظ ايهام الكفر ومنه ومن
قصد التصريح بالتوحيد تناف قوله قيل انها وصفه به لئلا يلزم استثناء
الشيء من نفسه لو قال لئلا يلزم توهم استثناء الشيء من نفسه
لاندفع قوله ولا يخفى وما قيل لو لم يوصف لصح ايضا لحمل التنوين
على التفخيم قوله لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات
فيه من ليكون المثال اتفاقيا او من تزاد في الاثبات عند
الاخفش لكن الاستغراقية لا تزاد اتفاقا ولامتناع زيادة من الاستغراقية
بعد الا وجه اخر في هذا المثال وهو ان من الاستغراقية لا تزاد على اسم
متشخص والاظهر ان المص جعل الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور
ولذا لم يقيد كلمة من قوله لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا
احد فيها الا عمرا الواو بدل الاعم اعني لفظا احد لا يمكن نصب
نصب عمرو بل لابد من الرفع والتنكير لانه معرفة كما سيجيء ان شاء الله تع

الله تعالى قوله وما ولا لا تقدر ان حقيقة فلم يكن البدل الا بتكرير العامل
وذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر وفي ساير التوا
بع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب وسراية حكم المتبوع فيه وبعضهم الى
ان البدل والمعطوف كساير التوابع فاشار الى المذهبين وامكان
توجيه قوله لا تقدر ان على ايهما شئت واشار الى ان العبارة
اقرب الى المذهب الاول ولا يخفى انه لا فائدة في قول المص عاملتين
بل يوهم جواز التقدير بغير عاملتين قوله فعمرو مرفوع الخ النواسخ
اذا دخلت على المبتدا والخبر غلبت عاملها لكن يبقى تقدير
عملها اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير
معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو
وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كذا قيل
وفيه نظر اذ لعنت عمل اسم لا المبني الاول المفرد المنفصل نحو لا
رجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل اسم لا جائز نحو لا
اب وابن قوله وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف
جر وهو مذهب سيبويه ويقوي حرفيته حاشاي بلا نون الوقا
ية وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها الا على سبيل الشذوذ
وه كثرة النصب المستفادة من قوله في الاكثر خلاف ما
نقل عن سيبويه ان النصب بعده شاذ واعاده بعدي قوله
وبعد حاشا لتصريح باختصاص قوله في الاكثر به قوله ومعناها
تنزيه المستثنى فلا يستثنى بها الا من ينسب اليه سوء قوله
اي براءة الله يعني فاعل حاشا ضمير الله تعالى يا ضمر من غير سبق

ذكر لتعينه ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور وافضاؤه الى زيد على
وجه التنزيه من غير ملاحظة تنزيه العدا اياه فالاظهر ان فاعل حاشا
ضمير الفعل المتقدم اي برأ المجي زيدا عن نفسه حيث امتناع المجي وانتفاؤه
عنه بمنزلة تنزيهه اياه **قوله** انتقل اعرابه اليه ما الاعراب حقيقة لما اضيف
اليه ولهذا اجاز العطف على محله فيقال ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان
المعنى ما جاءني الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان
الاحسن ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا وفيه نظر لان اعرابه
بعينه اعراب المستثنى بغير الا انه كاعراب المستثنى بالا فاعرفه **قوله** فيدخل
نحو ما جاءني رجلان الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز هنا الاستثناء المتصل
لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس زيد اثنين **قوله** منكور اي منكر
لا يعرف باللام ونحوه يشعر كلامه ان المنكر احتراز عن المعرف باللام ولا
وجه لتخصيص الاحتراز به اذ هو احتراز عن كل معرف مضافا كان نحو جاءني
في اخوة زيد الا عمرو فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة او اسم اشارة نحو ما
جاءني هؤلاء الا زيدا او اسم موصول نحو ان الانسان الا الذين آمنوا
لفي خسر والاوجه انه يجب جعله تابعا لمنكر ليصح جعله صفة لان غير لا يصح وصفا
لمعرفة فكذا الا المحمول عليه فتدبر **قوله** نحو جاءني رجال الا واحدا الا في
بد وفي جوهر الاستثناء لانه لا يعلم انه ما بقي بعد المستثنى منه الا ان يراد
برجال فصل مراتب الجمع فح يكون منكرا محصورا يعني **قوله** ولكن لما كان
ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة اذا كان
مراد المص بقوله كما حملت الا عليه الحمل غالبا فقد التفت المص اليه
حيث لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبره حكما اكثريا الا ان يقال مراده

مراده انه لم يلتفت اليه المص التفات اهتمام وترك قيد غالبا وتسامح في حذفه
فان قلت قد التفت المص الى اجرى الا صفة في غير محصور حيث قال وضعف
في غيره قلت لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وفرق بين الضعف
والقلة الا ان يقال لما قل التعذر في المحصور حصل استعماله صفة فيه ضعيفا
والفصيح في وصف المحصور المتعذر الاستثناء منه الوصف بغير ولولا ذلك
لكان قوله وضعف في غيره سقيما الا ان يجعل ضمير في غيره الى تعذر الاستثناء
قوله ويتعذر الاستثناء لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه بيقين فان قلت
ما ذكره لا يفيد الا تعذر الاستثناء المتصل وهو لا يكفي في الحمل على الصفة
بل تعذر الاستثناء مطلقا فينبغي ان يقول وعدم خروجه عنها بيقين
قلت نفي الدخول بيقين اما بالدخول بطريق الظن بشك فانما ما ذكره
المص وبعد فيه نظر لان عدم الدخول بيقين يحتمل الدخول بطريق الظن
وهو يكفي في الاستثناء وحمل اليقين على ما يقابل الشك بعيد فان
قلت تعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة فليحمل على البدل قلت
رده المص بانه لا يكون الا في غير الموجب وليس النفي الضمني المستفاد
من كلمة لو كان كالصريح والنفي الضمني الذي هو كالصريح انما هو قلما واقل
وابى ومتصرفاته ودافعه الرضي ورد ايضا بانه لا يجوز البدل الا حيث
يجوز الاستثناء وفيه انه يتعين البدل عندهم في كلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء
قوله لان التعدد يستلزم المغايرة لان المتعدد غير الواحد فعلى هذا معنى
قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لو كان فيهما آلهة غير الله باعتبار كون
المجموع غير الله ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجمع بالمغايرة لشيء ان كل
جزء منه غير ذلك الشيء فقولنا رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها

غيره لا ان الجميع من حيث الجميع غيره وكيف لا ولا فائدة في وصف
الجمع بمغايرة الواحد فالاوجه ان وصف الآلهة بغير الله بمعنى انه اذا
وجد الالهة يكون كل منها غير الله لا وجود الآلهة يستلزم عجز كل
منها فلا يكون شيء منها الله وبهذا ظهر انه يصح الاستثناء ايضا
لان فرض وجود الآلهة يستلزم كون الله تع مستثنى عنها بعين هذا
البيان فاحسن التامل قوله الا الفرقدان الفرقد ولد البقرة الوحشية
والنجم الذي يهتدي به وهما فرقدان وجاء في الشعر مثنى وموحدا كذا
في القاموس وفي الصحاح الفرقدان نجمان قريبان من القطب قوله
وقال في البيت شذوذ ان آخران الاولى في قوله الا الفرقدان شذوذ
وان آخران احدهما وقوعه صفة كل دون ما اضيف اليه وثانيهما
الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر وكان المص اراد التنبيه على ان البيت
مما لم يتحاش فيه عن استعمال الشذوذ لبيان كون الا صفة شاذا
وكان الشاعر قصد الظرفة في جعل لفظ الفرقدين شاذا رعاية للمناسبة
بينه وبين معناه فانه شذ عن الاخوة واقول يحتمل ان يكون الا
شرطا اي الا يكون الفرقدان اي لا يوجدا فالمعنى ان لم يوجد الفرقدان
لكان كل اخ مفارقا اخيه فلا شذوذ في البيت اصلا خذ هذا
واعرفه من الله وفضله قوله وعند الكوفيين الخ يعني في نصبها على الظرفية
خلافا فان معنى قول النصب على الظرف ان اعرابها النصب لا غير
وذلك النصب على كونها ظرفا ابدا الا على الحكاية عن حالة الظرفية
في بعض الاوقات ثم ما ذكره الشارح من ان في قول المص
على الظرف مسامحة والمراد الظرفية ليس بضروري بل يصح ان يكون على

على ظاهره والمعنى ان نصبه بناء على الظرف فان سوى صفة الظرف في الاصل
اقيم مقامه فنصبه بناء على الظرف موصوفه الذي هو الظرف قال الرضي
ما تقدم ان سوى في الاصل مكانا سوى قال الله تعالى مكانا سوى
ان مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى
الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعير لمعنى البدل كما استعير له لفظ المكان
فقيل انت لي مكان عمرو اي بدله ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء
ثم جرد عن معنى البدل لمجرد الاستثناء وعرفت من هذا التحقيق انه ظرف
في الاصل لا في حال الاستثناء قوله او ستعرفها اي اخواتها ولهذا لم يبينها
المص ولك ان يجعل ضمير ستعرفها الى كان واخواتها لان كان
التي يجيء انها الكلم يعرف بعد قوله والمراد بعدية المسند لدخولها ان يكون
اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها فانه ان اخذ
الخبر في تعريف الخبر تعريف للشيء بنفسه فالاولى ان يقال المراد بعدية المسند
لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها وبعد فيه نظر لان هذا لا
فما من دواخل الجملة الاسمية يحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها
فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها قوله وامره كامر خبر المبتدا في
اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق يعني المراد تشريكه مع الخبر في الاحكام
التي تليق لا في جميع الاحكام لان المبتدأ وبعد ذكر احكام لشيء وتشريكه
الآخر معه فلا يرد انه لا يشارك خبر المبتدأ في امتناع كون خبر كان واصبح
وامسى وظل وبات ماضيا عند بعض والصحيح ان يكون ماضيا عند
الجمهور مع قد ظاهرة او مقدرة والقياس ان لا يقع خبر يكون واخواتها
مستقبلا لان هذا الحكم يبتنى على ان ابن مالك خالف في ذلك

قوله كان واخواتها

فيجوز ان يكون المص معه وكذا الا برداة يمتنع وقوع خبر صار ماضيا
وكذا ليس وما دام وما زال ولا يزال وما مرادفاتها لان صار للانتقال الى
ما لم يتم غالب وما زال واخواتها للاستمرار والغالب للاستمرار هو الجامد
والصفة والمضارع واما ما دام فلان ما المقيدة للمدة تقلب الماضي الى معنى
الاستقبال غالبا وأما ليس فلكونه للنفي مطلقا لما هو الحق من مذهب
سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع قوله ويتقدم
على اسمها حال كونه معرفة الخ لا كان يتجه عليه ان المحى انه كخبر المبتداء
لا يخفى ذلك بل يتقدم نكرة مخصصة ايضا لكلف الشارح لدفعه بقوله
حقيقة او حكما قوله وذلك اذا كان الاعراب فيهما الخ اشارة الى
ان اطلاق كلام المص ليس على ما ينبغي ولا بد من تقييده ويمكن دفعه
بان المص لما جعل حكمه حكم خبر المبتدا استثنى عنه كون الخبر بعد ماتناع عن
التقديم فانه ليس له هذا الحكم من احكام الخبر واما امتناع التقديم فيما اذا
انتفى الاعراب فيهما والقرائنة فليس من احكام الخبر بل من احكام الفاعل
والمفعول ولا بد ان يقول وذلك اذا كان الاعراب فيهما
او في احدهما لفظا او كان هناك قرينة تعين الخبر يرشدك اليه
قوله فيما بعد ولذلك اذا انتفى الاعراب الخ قوله ويحذف عاملها اي
عامل خبر كان لا يخفى ان ارجاع الضمير الى مجرد خبر كان والاولى هو خبر
كان واخواتها بعيد سيما وقد سبق ضمائر رجع كل منها الى خبر كان
واخواتها ولذلك ان يجعل الضمير راجعا الى خبر كان واخواتها ويجعل
قوله في مثل الناس قيد اله لتخصيصه بكان قوله في مثل الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير الخ بعد ان اذا لم يثبته اسمه بحيث يثبته المقصود

المقصود كذا قيل ولا بد من قيد آخر وهو ان لا يكون المحذوف مفسرا كخبر ان
خيرا يكن مخبر فانه يجب الحذف ح ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان
العلم او ولو كنتم بالصين والتقدير الاول مستفيض والثاني قليل قوله
ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة جعل خبر مثلها الى هذا الصو
رة والاظهر جعلها الى هذه الجملة وانما قال المص في مثلها ولم يقل
فيه بارجاع الضمير الى المثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد بمثلها
انها ما اراده اولا بل ما هو اخص منه وهو ما ات الى التفسير الشارح فا
حفظ هذه النكتة الجليلة ولا تغفل في مثلها قوله وهو ان يجيء بعد ان
اسم وفاء بعده اسم مثل هذا منقوض بقولك اسير كما ان راكبا
فذاك وان راجلا فراجل ويمكن ان يدفع بان المراد جواز الوجوه
الاربعة في مثلها من التراكيب البليغة وكذا التركيب مصنوع لا يعتد به
كيف والحق فيه ان راكبا فراكبا لان المتبادر فيه تقدير ليس لا كان
والمعنى المتبادر ان لست راكبا فاسير راكبا وقيل في دفعه ان المراد ان
يجيء بعد ان اسم وفاء بعده اسم ويجوز تقدير ظرف مع كان للخبر
قوله اربعة اوجه اي الوجوه المشتركة في جميع موارد هذه الجملة اربعة و
قد يختص بعض مواقعه بخامس وهو جر ما بعد ان مع ما بعد فائها وذلك
اذا صح رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر يتعدى بحرف الجر نحو المرء مقتول
بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا
بسيف نص عليه الرضي وحكما عن يونس مررت برجل صالح ان
لا صالح فطالح اي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح هذا وبقي
عدد الوجوه في مثلها الى كثرة اعتمدنا على فطانتك في استخراج

منوبها قوله اي ان كان في محله خبر فخبر او فخبر فينبغي ان يجعل ضمير جزاؤه ح
الى المظروف الى الظرف اي فجزاؤه ذلك الخبر فخبر فاندفع به ما قال
الشيخ الرضي انه ليس مراد المتكلم انه اذا كان في محله خبر بل ان كان محله
خبرا لانه لا يفوت مقصود المتكلم وما يقصده ح لو جعل مراده ذلك
فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده لو جعل الضمير الى الظرف
فتدبر قوله فكان جزاؤه جزاء اي فقد كان لانه لا بد للفاء من قيد في
الماضي وقيل اذا حذف فعل الجزاء لا بد له من الفاء والشيء المذكور
في غير الحذف واعلم انه ليس مراد المص من قوله ويجوز في مثلها اربعة
اوجه بيان احتمالات التركيب فقط بل يكثر موارد حذف كان
فليس بيان الاحتمالات خروجا عن المبحث وكلاما ما تقريبا كما شاع
في نظر الناظرين قوله اي لان كنت رد على الكوفيين حيث قالوا
المعنى ان كنت منطلقا انطلقت وان المفتوحة جاءت بمعنى
ان الشرطية في هذه الصورة وليس هذا اختلافا في مجرد توجيه التركيب
بل اختلافا في معناه لانه ان كان ان بمعنى الشرط كان المكسورة كان
التركيب استقباليا ولو كان كما ذكره المص متابعة للبصريين فالتركيب
ماضوي والفاضي بما هو الحق الاستعمال فما قال الشيخ الرضي لا ارى
قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة
التعليق واما اللفظ فلقول الشاعر اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم
الضبع المجي فاء الشرط فلا يصح التعلق لان كنت بما بعد الفاء فلا بد من
تقدير فعل مثلا اي لفخر والكوفيون مستغنون عن ذلك ففيه
نظر لان مساعدة المعنى لا يثبت بمجرد استقامة التعليق بل لا بد

لا بد من اثبات ان التركيب منهم استعمالي وقوله وزيدت لفظة
ما بعد ان في موضع كان عوضا منها يدل على ان لفظة ما زائدة
وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة ما وفا
للرضي فانه حينما ليست زائدة لانه لقطع حيث عن الاضافة وبعض
من فعل له هذا ان الزائد ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا
عن كلمة كان وموجبا لحذفها غرض يمنع زيادته قوله واقتصر
المص على الاول الكر الشيخ الرضي محي اما ما لكسر في هذا المقام حيث
قال ان حذف شرط ان مع كان وجوبا بلا تفسير ووجب تفسيره لعود بها
فلذا قيل اما انت منطلقا انطلقت بالفتح مع ان الاصل ان كنت
لانه لو ثبت اما انت منطلقا بالكسر لم يتات منه هذا القول قوله
اسم ان واخواتها وسيعرفها اي اخوات ان وهو الظاهر او ان واخوا
تها فان ان قد يكون من حرف الايجاب ولا اسم لها فلا بد من بيان
ان هذه فرك بيانها لا تيانها في قسم الحرف قوله المنصوب
يريد المنصوب لفظا او تقديرا والا لم يكن التركيب جامعا او مانعا قوله
اي لنفي الجنس وحكمه لا يخفى انه يكفي تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف
يشير اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال لم يشر بقوله وحكمه الى تقديره
بل اشار الى بيان معنى نفي صفة الجنس من انه ليس بمعنى نفي وجود
الصفة بل لنفي حكم وهو ثبوته للجنس وذلك ان نفي صفة الجنس
على ظاهرها فان المقصود في لا غلام رجل ظريف نفي جنس ظرافة
الرجل فكانك قلت لا ظرافة رجل فتدبر قوله لكن الاكثر نصبه في كون
المفعول به وفيه وله كذلك نظر لان المجرور بواسطة حرف الجر والقمع

اسم ان واخوات

المنفي بلا التي لنفي الجنس

موقع الفاعل كثر جه او الاولى ان يقال كان المنصوب من اسم المخصوصها
باسم فيما بينهم وكان المنصوب اسم بالبيان وغير ذلك الى بيان حد
الاسم والتعريف مفهومه بخلاف سائر المنصوبات فان المنصوب منها
لم يختص باسم قوله ولا يبعد ان يقال تزييف لما سبق من ان غير المنصوب
منها افعال قوله خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت
من معنى البعدية او الدخول لا يصح ان يخرج بقوله يليها لانه لا تعا
رف في كلامه ذكر الدخول والبعدية بهذا المعنى خرج به لا محالة
فيكون خروجه بقوله يليها خروج الخارج فاندفع ما قيل لا حاجة اليه
في هذا التعريف لخروجه بقوله يليها وكانه لتلطف ليصح قوله
وهذا القدر كاف الخ قوله او مشابها به هذا مما اختلف فيه اللغات
ففي بعضها لم يلحق بالمضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم ولا عاصم
اليوم من امر الله وتوجيههما على اللغة المشهورة ان الظرف الاول
خبر والثاني في الاول متعلق بالاول وفي الثاني بفعل يدل عليه
الكلام اي لا يعصم من امر الله ولا يجوز كون من امر الله خبرا لان المجرور
بالاسم صفة للشيء لا يكون خبرا عنه لا اذا كان المبتدا مصدرا كما في الاول
قوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثال ليس هذا ببعيد جدا اذ لا يقال
لا غلام رجل لك بل لا غلام لك فالاولى انه تصدق المثال ليس
حذف خبر لا وذكره على طبق ما سبق انه يحذف كثيرا وكذا تقديم
مثال الحذف قوله والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين ليس مما
ينصب به الكسر بلا تنوين فذكره في نفس ما ينصب به لم يحسن
وقيل ينون لانه ليس تنوين التمكن المنافي للبناء وقيل جمع المؤنث

المؤنث بني على الفتح قوله والياء المفتوح ما قبلها في المثنى وقيل المثنى والجمع
منصوبان لانهما في معنى المعطوف والمعطوف عليه فيضارعان المضاف
والانسب ان يكون الاعراب المحلي للمعرب بالحرف الحرف الذي بني
عليه لانه لو وضع لا غلامين لا غلامي رجل لكان منصوبا بالياء فتدبر قوله
لان الاضافة ترجح جانب الاسمية اي الاضافة الى المفرد قوله والتكرير وكذا
وجب التكرير في النكرة المنفصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة على ارا
دة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها
فح فلا ينتقض تعريف المنصوب بلا بانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب
بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها لما عرفت من معناه قوله هذا جواب
دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وعلى التعريف بانه غير جامع قوله
لفيصل على وزن حيدر هو القضاء بين الحق والباطل فاطلاق
الفيصل من قبيل رجل عدل قوله ابا حسن بحذف اللام يقال
حذف اللام من العلم القائم مقام المثل والماول بالصفة المشتهر بها
مسماها واجب الا ان تنوينه فيما اذا اول او وقع في مكانه من التنكير فلذا جعل
حذف اللام مقرونا له قوله اي فيما كررت فيه لا الخ لا يقال يصدق
على مثل لا رجل في الدار ولا امراة خارجها مع انه لا يجوز فيه نصب
الثاني فيجب ان يقال فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم تذكر الاخر
واحدا وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل لانا نقول في المثال
المذكور يجوز نصب الثاني على كون الثانية مزيدة وكون العاطف
لعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر قوله فانها يجب التوجيه تركهما
في اثناء التفصيل الوجوه تستفيد قوله على ان يكون لا في كل منهما النفي

الجنس والصحيح ان يكون في الثانية زايدة لانه جاز البناء مع الزيادة نظرا
الى لفظها قوله عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف ولم يقل وخبراهما
محذوفان لان المحذوف خبر واحد لهما لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في
ان زيدا وان عمرا قايمان بكذا قيل ونحن نقول لا حول ولا قوة في حكم
لا واحدة او بالله لا شيء من الامر الا بالله ولذا قال اي لا حول ولا قوة
موجود ولم يقل موجودان فمن اعترض عليه بان الاظهر موجودان
لم يطلع على باطن الامر قوله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة
الثانية المستفاد منه ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود
فبينهما تناف فالاولى ان يقال سابقا وخبرها بالله قوله حملا على لفظه
لمشابهة البنائية حركة حركة الاعراب او حملا على محله القريب فان لا لاسم
لا محله من قريب هو النصب وبعيد هو الرفع بالابتداء قوله فلان لا زايدة
جوز الشيخ الرضي كون لا لنفي الجنس فيكون ملغاة لجواز الغائها بشرط التكرير
والتكرير ولا يجب الالغاء في كلتيهما بل يجوز الاختلاف بينهما في الالغاء والا
عمال قوله وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون فيه
لا الغاء عمل لا وله وجه ضعف الظهر مما ذكره او هو انه يجوز ان يكون لا
بمعنى ليس ولا يكون عاملا اذ ليس هنا ما يدل على عملها من نصب الخبر
والضعف عملها لا استعمالها وانما قال وضعف وجه ضعف الاول
ولم يقل وضعف صفة الاول اشارة الى ان الظاهر ان المعنى
ضعف رفع الاول في الاستعمال ولا يلزم من ضعف توجيه الضعف
انتفاء الضعف في الاستعمال فان مداره على كثرة الاستعمال وقلته
قوله واذا ادخلت الهمزة لم يتغير العمل انما خص لا ليبان ان الهمزة لا تغير عملها

عملها لان اثر لنفيها في الحال مع العرض والتمني فانه ليس المعنى في الاما انتهى
على نفي الماء وفي الا نزول عندنا على نفي النزول وقد مر انه اذا بطل النفي
في كلمة لا يبطل عملها وفيه انه ينبغي ان يتعرض في المشتبهين لمستبين ايضا
الا ان يقال اعتمد على المقايسة او لان فيه خلاف الاندلسي في العرض
فانه يوجب وجوب دخولها على الفعل وخلاف السيرافي من حيث منع
كونها للاستفهام وخلاف سيبويه في جواز حمل التابع على المحل في صورة
التمني اذ التمني تغيبها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا لمعنى الا اعلام اتمنى
العلم ولانه لما كان تغيير عملها دخول الجار فيقال كنت بلا مال
صار مظنة توهم التغيير بدخول الهمزة ايضا وقد يجيء بلا ما ان البناء على
الفتح نظرا الى لفظها كما يبنى مع لا الزايدة نظرا الى لفظها قوله
اما الاستفهام حقيقة الظاهر انه نبه الشارح على ان مقصود المص حصر المعنى
في الثلثة ومنع كونها للمعاني الاخر التي تجيء لها حرف الاستفهام من
الانكار والتوبيخ والتهديد وغير ذلك وقيل تخصيص الثلثة بالذكر لمكان
الاختلاف فيها دون ما عداها فانه لا اختلاف فيها قوله فيجب
انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه في وجوب الانتصاب يجب لجواز
ان يكون بعد كلمة العرض فعل لازم نحو الا زيد ينزل الا ان يتكلف
ولقال اراد وجوب انتصاب الاسم بعدها في باب الاضمار على شريطة
التفسير قوله الا رجلا جزاه الله خيرا اخره يدل على محصلة تبيت المحصلة
المراة التي تحصل تراب المعدن والتقدير تبيت تفعل كذا قوله
ولغت اسم لا المبني يعني المبني اشارة الى معهود وهو المبني من اقسام
اسم لا ومن خرج عنه الاما ما وبارد الان بارد ليس لغت اسم

لا المبني فانه نعت تابع اسم لا فقوله والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى
مبني على الفتح بالاحالة مما لا حاجة اليه اصلا قوله مفردا حال من ضمير مبني اي
ما الكر لا وجه معقولي حسن بعض قيود الكلام اوصافا للموضع وبعضها احوالا والاظهر
ونعت مبني اول مفرد يليه ولك ان تجعل مفردا حالا من ضمير في اول او يليه
حالا من ضمير معربا فيكون حال كل عامل يليه ويكون التقييد ان كل
للمنع منع قوله اي في حكم الاعراب لا غير الاولى ان تقدر فيجب الاعراب قوله
وان كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا اذ في كلام المتن قيد بين المنصوب والتعاقب
ما ذكر في المتن مطلقا اذ الكلام في العطف على اسم لا واذا كان المعطوف
معرفة تعين العطف على المبتدا ولا يتصور العطف على اسم لا واذا كان
العطف بتكرير لا ايضا يجوز العطف على اللفظ والمحل وقوله فحكمه ما علم فيما
سبق لا يوجب التقييد لاخراجه لان ما سبق مما يعلم من عقد المقام قوله ولم
يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل لا حاجة الى جعله مظنة الفصل بل يكفي في
منع البناء الفصل بالعاطف وكانه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ
هو على حرف واحد وهو ضعيف اذ ثم ولكن وحتى فصل كثير وليس على حرف
واحد الاحرفان قوله حكمها حكم توابع المنادى اي قبل المفهوم من كلام الشيخ
الرضي جواز البناء في المبدل دون وجوبه قوله من اثبات الالف
في نحو ابا زيد به الاسماء الستة الا اذا افادته لا تنقطع عن الاضافة وهذا عند
المص واما عند الرضي فلاني وهذا الحكم من الاسماء الستة الاخ والاب قوله
وحذف النون من نحو غلامين ارى ونحوه المثنى والمجموع قوله يعني الاصل
ان الاصل في مثل لا بنين الركبين طواي ما اشتمل على عليه الشروح في هذا
المقام من انه جواب سؤال مقدر وهو انك قلت اسم لا المفرد النكرة

النكرة مبني ومثل لا اباله ولا غلامي له مع افرادهما وتنكيرهما معرب لانه لا يحصل له
اولا ولبس على اعرابهما حتى ينقض بهما الحكم فالحق ان يجعل تحقيقا لمذهب الرضي من
من غير تقدير سؤال قوله اي مشاركة اسم لا حين يضاف لا فرق
بين التوجيهين في المال وانما التفرقة في حسن تركيب المص بارجاع ضمير مشا
ركته تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وبارجاع ضميره الى المضاف
في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه لخصوص المورد
وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل غلامي الركبين وبارجاع ضميره الى تركيب
يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى تركيب يشتمل على الاضافة
وهو الاختصاص فقوله في اصل معناه اشارة الى ان التعريف في الاضافة
زايد على اصل المعنى وح لا يكون قوله لان بين الاختصاصين تفاوتا ما استفادا
من كلام المص بل زايد عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل الاختصاص
ويكون فايدة ادراج الاصل انه لا اشاركه في خصوص معنى الاضافة لان
بين الاختصاصين تفاوتا فيكون قول الشارح لان بين الاختصاصين
تفاوتا من مضمونات كلام المص وهو امر جدير بالقبول ونحن نقول
وجه تقييد المعنى بالاصل ان لا اشاركه في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص
تقييدي والاختصاص المفهوم من هذا التركيب جزئي وهذا اظهر كما لا يخفى
على من فهمه اظهر قوله لم يجز تركيب لا اباك فيما فيه ان عدم جواز تركيب
لا اباك فيها لانه خارج عن قاعدة النصب لا لانه ليس فيه ما به يشبه المضاف
حتى لو كان النصب اذ لا يجوز لا ضربي في اليوم مع مشابهته للمضاف اعني
لا ضربي اليوم في اصل المعنى لان الاضافة في امثاله بمعنى في قوله افساد
المعنى قال المص ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وكانه لم يذكره في المتن

لانه معارض بانه لو كان مفردا لزم عدم الالف ووجود النون وكما يمكن ان يعتذر
عن وجود الالف وعدم النون بالتكلف يمكن ان يعتذر عن عدم التكرير
والرفع بانه لما غير صورة المضاف شابه المفرد المنكر فلم يرفع ولم يكرر قوله وانما خص
بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف قدس سره
في شرح الكشاف بان الخليل اعلى كعبا منه وقال صاحب اعراب الفاتحة لم يسبق
الخليل فيما بين علماء النحو مثل لا ولم يخلف فيما بينهم مثله قوله اولان المقصود
بيان الخلاف لا تعيين المخالف لا يخفى بعده عن العبارة قوله ولا لحذف الا مع وجود
الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم بعين هذه العلة ويمكن ان يراد بقوله
مثل لا عليك تركيب ذكر فيه الخبر قوله وهي اي جزئية خبر ما ولا جعل الضمير الى
الجزئية فاحتاج الى بيان النكتة للاقتصار على الجزئية ولك ان تجعل راجعا الى
عاملية ما ولا فتستغني عن النكتة ولك ان تجعل النكتة في الاقتصار انه يستلزم
جعل الخبر على لغة اهل الحجاز جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والجزئية متلازمان
متشابهان ثم ما جعله نكتة الاقتصار ينبغي ان يجعل نكتة لترك بيان بناء الاسمية
على لغة اهل الحجاز في بحث اسم ما ولا مع تعدده وتأخيره الى بحث خبر ما ولا قوله
وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين الظاهر ان زيادتها
عند البصريين ايضا لتاكيد النفي قوله او انتقض النفي بالا خلافا ليونس
مستشهدا بقوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا اول
وجعل من قبيل ما انت الا سيرا بجعل معذبا مصدرا او جعل منجنونا فانما تمامه
اي دوران منجنون قوله او تقدم الخبر او ما ليس بظرف على الاسم المقدم على
الخبر نحو ما عمرا زيد ضارب بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من
احد عنه حاجزين قوله فلان ما عامل ضعيف او كرامته ابراز ان

من تمييز الاسم وبعده

ابراز ان النافية في معرض العامل قوله اي بحكم المعطوف ان رفع لا غير من النصب
والجر لان جر خبر ما لا يكون الا بالباء الزائدة المختصة بما وبها تاكيد النفي ولا
نفي بعد الموجب ليؤكد باعتبار الباء وقد نبه بقوله وان اعطف عليه بموجب
ان المعطوف بعد الموجب مثل المفرد لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فجعل ما زيد
قائما بل قاعد في تقدير بل هو قاعد واما الرفع فللعطف على محل الخبر لانه مرفوع لكونه
خبر المبتدأ في الاصل وقيل العطف على سبيل التوهم بتوهم بطلان عمل ما ولا
قبل الموجب بل بطلانه بعده قوله اي اسم ما اشتمل ليخرج ما جعل الاشتمال
بمعنى كون الجر مسموعا عنه سماعه فاحتاج لاخراج الحروف الاخر الى تعيين ما يريد بكلمه
ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الجر متعلقا مذكورا لافادة معنى فيه لم يحتج له
اليه والاحتياج ليس لمجرد اخراج الحروف الاخر المذكورة بل لكل مجموع من الحروف
الاخر وجزء آخر لاشتماله على الجر كاشتمال الاسم قوله يعني الجر اراد بالجر الكسرة
وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري يوضحه قوله سواء كان بالكسرة اه فلا يتوهم
الدور وقوله لفظا او تقديرا متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلام في
القوم ولم يقل او محلا لانه غير مشترك بين الجميع قوله وانما قلنا من حيث
هو مضاف اليه لو جعل المضاف مصدرا بجامع ما لم يحتج الى قيد الحيثية
لكن احتيج الى جعل ضمير اليه للشيء الغير المذكور وعلى هذا ليس قوله والمضاف
اليه من وضع الاظهار مقام المضمر واما على توجيهه فهو من وضع الظاهر موضع
المضمر لمزيد التوضيح المطلوب في مقام التعريف قوله والمضاف اليه وان
كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه وما هو شبيه به اشار
بقوله وان كان مختصا بما عرفه به الى احتمال ان لا يكون مختصا الظاهر ما عرفه
به بان يراد بما نسب اليه شيء اعم مما نسب اليه حقيقة او صورة وقوله

المجرور

لكن المشتمل على علامة اعم منه ومما هو شبه به مبني على ان يراد بالمشتمل على ذات
العلامة لا على العلامة من حيث انها علامة او الاشتمال حقيقة او صورة وفيه
انه ينتقض بتعريف المجرور بمثل غلامي غير مجرور ويمكن ان يدفع بان
المراد بعلامة المضاف اليه ما كان حاصلا بحرف الجر حقيقة او حكما وان اعتبر
ما اشتمل على علم المضاف اليه التعلي بتقدير ان لا يختص لما يضاف اليه ما عرفه
به لكنها تقتضيه كلمة الوصل قوله وذهب في ذلك مذهب سيبويه و
كانه اختاره ليصح قواعد الجر علم المضاف اليه بقدر الامكان بلا تكلف
قوله في التقدير اي التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف مرادا والا فالتقدير غير
مشروط بهذا الشرط نحو صمت يوم الجمعة وضربته تاديبا فالاولى والاراده
شرطها الخ قوله اي مثلي يعني اريد بالتجرد الانسلاخ الذي لازم معناه
فلا يرد ان الواجب ان يقول مجردا عن تنوينه والاولى ان يجعل من
قبيل تضمين معنى الانسلاخ قوله تنوينه او ما قام مقامه هذا في الاكثر فلا
ينتقض بالحسن الوجه لان الخفة في الاضافة فيه بحذف متعلق المضاف
اليه ولا ينتقض بكم رجل وحواج بيت الله لان المراد بحذف التنوين
لاجل الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه
تنوين ولا يلزم صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام ليس بحيث لو كان
فيه تنوين يسقط بسبب الاضافة لانه لو كان فيه تنوين يسقط لاجل اللام
قوله التعريف او التخصيص او التخفيف كلمة او هنا لمنع الخلو اذ التخفيف لازم
في الكل قوله ثم المتبادر من هذا التعريف حال المتبادر لانه يمكن تاويل
التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير
حقيقة او حكما قوله لانها تفيد معنى في المضاف يتبادر منه

منه ان نسبة المعنوية الى معناه الاضافة فانها افادت معنى للمضاف
ويتجه عليه ان اللفظية ايضا افادت معنى للمضاف وهو الخفة فالاولى
ان يقال نسبة المعنوية الى المفاد له وكذا اللفظية فان الاضافة
الاولى تفيد تعريفا او تخصيصا لمعنى المضاف والثانية لا تفيد الا تخفيفا
للفظ المضاف فنسبة الاولى الى معنى المضاف والثانية الى اللفظ قوله
علامتها ان يكون مقدر علامتها ليصح الحمل والمشهور العام في مثله
تقدير ذو ولكن تقدير العلامة احسن معنى كما لا يخفى قوله كاسم الفاعل
الخ والمنصوب قوله في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره يشترط
ان يكون المضاف الخ الصالح لا حاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق
المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف على غير
المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص مطلقا قوله والحاصل اي حاصل
البيان في هذا المقام قوله واما مساو كليث واسد ان اريد المساواة
التي هي قسم من اقسام النسب كما هو الظاهر لا يصح التمثيل بالاسد والليث
لترادفهما وان اريد المساواة في الاستعمال بان يصح استعمال احدهما
كلما يصح استعمال الآخر لا يلائم المقابلة بالاعم والاخص والمباين الا اذا حمل
على ما يلائمهما فيلزم تكلفات كثيرة قوله فان كان المضاف اليه
اصلا للمضاف اشارة الى انه ينبغي ان تقيد عبارة المص بما اذا لم يكن المضاف
بان يكون اصلا للمضاف وكذا قوله فاخص المضاف بوصف كونه
اصلا وفيه نظر لان الاضافة اللامية للجنس في ثلث رجال وليس المضاف
اليه اصلا للمضاف ويشكل بمائة رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافته
لامية ولا بيانية لانه لا يصح مائة هي رجل بل يجب هي رجال الا ان

يقال المراد برجل الجنس والتنوين للوحدة الجنسية اي ماهية هذا الجنس قوله
فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك لا ينسحب المعنى ان
هذه الاضافة بيانية واطلق من فيها خال عن التكلف الا ان ائمة
العربية جعلوها لامية ولا نظير ما علم اليه وكذا كل رجل لا نظير فيه ان يكون
الاضافة بمعنى من اي كل هو رجل وصح حمل المفرد على كل مع انه متعدد
لانه متناول للمتعدد على سبيل البدل قوله قلت نعم لكن لما كانت
الاضافة بمعنى في الى هذا الكلام ظاهرة اوقع اول من وقع فيه فلعله التدبر
وتبعه كثيرون لمنعهم ربقة التقليد عن التفكر والتحقيق ما وانا اليه التمسك
بحبل التوفيق وهو ان كثيرا ما ينزل ظرف الحدث منزلة الفاعل من منذ اليه
ما الاضافة اليه فيما اليه التنزيل فمعنى ضرب اليوم بمعنى ضرب نسبة فيكون بمعنى اللام
وليس هذا الوجه جاريا في كل خاتم فضة فافترقا قوله اي ضرب واقع في اليوم في نسخة
الظاهر ان في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق
بالضرب وليس صفة لضرب بتقدير واقع في اليوم قوله اي تعريف المضاف
مع المضاف اليه المعرفة قول المص وتقييد تعريفها مع المعرفة ظاهره تعريف احد
طرفي الاضافة مع معرفة هي احد طرفيها الا انه خص المستقيم بالمضاف المعرفة
مع المضاف اليه قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف قوله قلنا ذلك
كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة
الى معين فتوسع في ذلك الشيخ الرضي وترك ما حققه علماء علم البلاغة
علم البلاغة من ان اللام موضوع لمعين اما مفهوم مدخوله او قسم منه وقوله
والقدام على اللئيم من الاول فان المراد باللئيم مفهومه المعين وغير المعين
وهو ما اطلق عليه اللئيم من المفرد من غير استعمال اللفظ فيه مستفاد من القرينة

من القرينة ووصف اللئيم بما يوصف النكرة لانه في المعنى كالنكرة فلان مناط
الفائدة فيه مجهول غير معين لانه يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ مع
علماء علم البلاغة من قبيل مخالفة العلمين وتفاوت الاصطلاحين فكلام
الشيخ نحو بالاختيار في تحقيق كلام النحاة قوله وليس يجري هذا الكلام في نحو غير
ومثل كنحو وشبه وغير ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون و من
بين غلام زيد من غير اشارة الى معين و بين مثل و غير في عدم افادة
الاضافة التعريف فيهما مع ان الاستعمال فرق بينهما في تعريف وصف
الاول دون الآخرين قوله ان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك
الاسم اي يجعل مدلوله واحدا من جملة من سمي به بان يراد بهذا الاسم
مفهوم يصدق على جملة يكون مدلول العلم واحدا منها وان له المسمى
بهذا الاسم وقد تخص في بعض الاعلام لمفهوم خاص لاشتهار مسماه بمفهوم
فيستعمل العلم في هذا المفهوم فيصير نكرة كان يراد بحاتم الجواد وهذا انفع ان
طريق تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكره فانه قد يكون بارادة اشهر اوصافه
فبيانه لتنكير العلم تضييق للطريق الواسع ولا يذهب عليك ان
ما يستفاد من قولهم ان العلم يصير نكرة بالطريق المذكور ينافي ما يستفاد
من تعريف النكرة بما وضع لغير معين فان العلم بهذا العالم لا يخرج عن كونه
موضوعا للمعين ولا يدخل فيما وضع لغير معين فلا بد من ان يراد بتنكير العلم
تجريده من التعريف جعله في حكم النكرة قوله وان لم يكن معرفة فلا حاجة
الى التجريد بل لا يمكن لو المراد بالتجريد تجرده وخلوه والاظهر ان المراد بالتجريد
ارادته بلا تعريف قوله وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت
الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص استعمل التخصيص في المعرفة وهو

خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرة وما هو
بمنزلته التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا قوله ولو اضيفت الى
المعرفة لكان تحصيل الحاصل لا يخفى ان تحصيل الحاصل محال فينبغي استحالة الاضافة
الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فيمتنع الاضافة قوله ومن جعلها علما في
نحو النجم والثريا او رد عليه ان المجعول علما هو المركب والمعرفة
جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة علما ولا يخفى انه غير وارد اذ تعيين المراد بالنجم حاصل
من غير جعله علما بل المجعول علما لتعيينه تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل
الحاصل بينه وبين اضافة المعرفة نعم يمكن الجواب بان جعلها علما في
الامثلة المذكورة لجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه تضييع جعلها علما ولا تحصيل
الحاصل واما ما اجاب به الشارح فيتجه عليه انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل
لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف اللام الموجود في الكلمة
واحداث التعريف بطريق آخر قوله اما استعمالها فلما ثبت من
الفصحاء من نزع اللام اي ابدا والاصح الاوضح فلانه ما ثبت من
الفصحاء قوله قال ذو الرمة كتب في الحاشية قال ذو الرمة ايا منزلي سلمى
سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف
العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع اي يرد جواب السلام ويكشف
العمى عن المتحير الذي عمي عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهي
واحد من الاحجار الثلثة التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع
اي الخالي وفيه ان الاثافي تمييز الثلث فكيف يصح تعريفه والتمييز
واجب التنكير الا ان يقال الثلث في الاصل صفة للاثافي وكان
اصل التركيب الاثافي الثلث فكون التركيب من قبيل جرد قطيفة

قطيفة كان يستعمل الثلث الاثافي ارادة التنبيه على انه ليس من الاضافة
الى المميز ودفعا لتوهم تعريف التمييز قوله نحو مصارع البلد وكريم العصر فان قلت البلد
مفعول فيه للمصارع وكذا العصر مفعول فيه للكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل
بدون الاعتماد فلعل المراد مصارع البلد وكريم العصر فيما لم يعتمد او ايضا شرط
وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال والاستقبال واذا كان بمعنى
الاستمرار فعمله جائز فلعل المثال لان بمعنى الماضي او الاستمرار وقد يقال اضافة
الصفة الى المعمول وارده على اعتبار المتكلم فان قصد تعلق العامل بالمعمول
واضاف فلفظية وان قصد تقدير حرف من حروف الاضافة
فمعنوية وقيل اسم الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والمنصوب بالظرفية
والمصدر من غير اشتراط زمان وانما اشتراط الزمان للعمل في المفعول
به وغيره مما لم يذكر سابقا وهذا خلاف ما سيأتي في المتن وقيل اضافة
اسم الفاعل او اسم المفعول انما هي الى المرفوع السببي لا غير فيقال زيد ضامر
بطنه وموقوب حداء مه لا الى غيره كما في زيد ضارب في داره عمرو قوله
التخفيف لا تعريفا ولا تخصيصا ولا يجوز لا تفيد الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا
فالاولى ان يقال اي تفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا قوله في اللفظ
لا في المعنى اشارة الى فائدة لذكر قوله في اللفظ وفيه كلام من احدهما ان
المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما انه يجعل الحصر بظاهره مضافا الى جهة المعنى
اي لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد انه لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا
فما يقال ان ذكر في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية اقرب منه وان كان
بعيدا فلعل الاقرب ان يقال لو قال لا يفيد الا تخفيفا لتبادر الذهن
الى التخفيف في المضاف على قياس افادة الاضافة المعنوية التعريف

والتخصيص فصرح بقوله في اللفظ اي في لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا
اليه للتعميم قوله كان اصله القايم غلامه لا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم
الا على مذهب من لا يجوز القايم غلامه وان لا تخفيف في المضاف اليه
الا بتبديل حرف متحرك بحرف ساكن لانه جاء حرف التعريف في
المضاف اليه بعد حذف ياء الضمير قوله ما اضيف القايم اليه قيل بعد جعله
شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرافع في
الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا في الاضافة
اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى
موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قلت ولذا التزم الاضمار في
الصفة بل مرفوعها لئلا يلزم بقاؤها بلا مرفوع ويتفرع عن هذا ان لا يكون
لما اضيف اليه الصفة محل رفع قوله والمراد ان المضاف اليه يتم الى قوله لا
يخفى ان هذه العبارة انما تذكر لنفي لاحق على سابق واثبات سابق
بلاحق ولا يثبت المجموع هنا بما ذكره اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص لان
معنى واحدا في الاضافة يوجب التعريف والتخصيص وانما تفاوت الايجاب
بتفاوت المضاف اليه في التعريف والتنكير قوله فلا يرد انه لا دخل
في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص فقد عرفت رفعه بما هو الاخلق بالا
ختيار قوله ومن حيث انها تفيد تخفيفا الاولى ان يقال من حيث
انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا افترق الضارب زيد والضارب
زيد في الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا في الا
متناع ولو لم تفد التخفيف لتساويا في الجواز قوله وعلى هذا كان الانسب
تقديم هذا قيل لان افادة التخفيف امر ضروري بخلاف انتفاء افادة التعريف

التعريف والتخصيص وتقديم المتفرع على المفرع اولى من تقديم المتفرع على المذكور ههنا
ولعارضه ان النفي متقدم على الاثبات فاكتب الذكري في الاستدلال
رعي فيما فعله المص قوله واما ما وقع في شعر الاعشى اعشى اسم لخمسة عشر شاعرا الخمس
عشرة قبايل والتفصيل في القاموس قوله وضعف الاولى ان يكون من
التضعيف بمعنى ضعفه الفصحاء فلم يكن موثوقا به يستدل به وح لا يتوجه
معارضة قوله لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد يعني امتناع الضارب
زيد متقرر بحيث ينبغي ان يرد به ما يخالفه وان كان قول الاعشى فلا يمكن
ان يرد بقول الاعشى وح لا شوب للمعارضة قوله الا ان يقال
اشارة الى ضعفه الواضح لوضوح كمال بعده عن العبارة وتقوله ضعف الوا
هب المائة الهجان احتمال آخر من كونه من تتمة الاستدلال على قوله ولا العبد
لا تخفيف في اللفظ وكذا النظاير فاعرفه تامل منتج قوله فانه يحتمل النصب
حملا على المحل وفيه ضعف لان مدار الاستدلال على نقل الموثوق به الجر ولولا
لتحمل المال الهجان النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد
حملا على المحل قوله او من قبيل الثلاثة الاثواب وح يكون وجها آخر للضعف
البيت قوله وعبدها اي راعيها في اضافة العبد الى المائة مزيد مدح للممدوح
بانه يهب عبد ابنعيه بما فيه من الابل الجرثومات النتايج مع اطفالها
وهذا اغزر من المائة اذ المائة كثيرا ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد قوله يستوي
فيه الجمع والواحد قيل اي هو مشترك بينهما كالفلك قوله واما لانه فانه
عطف على قوله اما لانه توهم عند شرح قوله خلافا للفراء قوله لا انتفاء
التخفيف لعدم زوال التنوين باللام لا يكفي في اثبات انتفاء التخفيف
بل لا بد من ضميمة انتفاء ما يحذف من المضاف اليه للاضافة كما في الحسن الوجه

قوله حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه انما قال على الوجه المختار تزويجا
للحمل والوجه المختار فيه الاضافة لانه لو قيل بالرفع كان قبيحا ولو نصب
وان كان مع النصب احسن ايضا كما انه مع الجر احسن لكان مشتملا على
تكلف التشبيه بالمفعول في النصب كذا قيل وفيه نظر لانه قد سبق من
هذا القائل ان اضافة الصفة ايضا الى الفاعل بعد تشبيهه بالمفعول
لئلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف فالاوجه ان المختار في الحسن
الوجه وجهان الا انه حمل هنا على ما هو مناسب له وهو متعين فلهذا
اطلق المص العبارة ولا يخفى ما في قوله على الوجه المختار في الحسن الوجه من
الحسن قوله يعني سيبويه واتباعه كذا في بعض الشروح والمشهور انه لم يقل
الا بالمفعولية وفي الرضي ان القائل بالاضافة الزجاج والمبرد في احد
قوليه والزمخشري قوله فيمن قال اي في قول من قال جلله بتقدير المضاف
لان الجواز هو قول فيكون ظرفه الاقوال ويكون من الاقوال
لا من القائلين والاظهر ان في بمعنى عند اي عند من قال قوله فانه
لا يحتاج جوازه الى حمل اشار الى فائدة قوله فيمن قال والاظهر انه اشارة
الى رد قياس المبرد على الضاربك من وجه اخر وهو منع كونه مضافا
قوله اي المجوز له على ضاربك فانه فاعل المفعول له الخ كانه غفل عن قوله
حملا على المختار فاخر التاويل الى هنا مع ان ما قيل الانسان مشتق من النسيان
ويحتمل ان يكون مفعولا له لقال اي انما جاز عند من قال كذا حملا قوله
من غير اعتبار حذف تنوينهما متعلق بقوله ثم حمل لا بقوله مضافا
يظهر بالتامل الصادق قوله ولم يحمل الضارب زيد عليه الخ قيل نحو انه
لم لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد فان النسبة من الضارب زيد

زيد وضارب زيد كالشبيه من الضاربك وضاربك وكان منشاؤه
الاشتباه عدم التامل المورث للاشتباه والا فكيف يشتبه مثله على الفضلاء
المتمايزين فان اضافة ضاربك حصل بها التخفيف في المضاف
والمضاف اليه والضاربك وان لم يشاركه في تخفيف المضاف شاركه
في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد وينقدح من هذا انه
يمكن حمل الضاربك على المختار في الحسن الوجه لمشاركتهما في تخفيف المضاف
اليه بالاضافة بقي انه لما حصل في الضاربك التخفيف لا حاجة فيه الى الحمل
الا ان يقال لم يحصل التخفيف بحذف شيء بل بتبديل المنفصل
بالمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف قوله لان الكل من مبنى التركيب
الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر فيه بحث لان الكل
من مبنى الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها معنى اخر وقد قام مبنى الاضافة
في الاضافة اللفظية مقام مبنى تركيب العامل مع المعمول قوله ولما انهما ان
يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة
الصفات الغالبة في ان المراد منه الوقت الجامع فخرج الذات المعتبر
في الجامع من كمال الابهام الى نوع تعين فيكون من قبيل اضافة احد
المتباينين ومما يقتضي منه العجب ويعرف نقصان الشان وان كان المنتخب
ما كتبه في هذا المقام من هو جامع بين العلم والادب وحاصله ان اضافة
المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص لكن اقتباس سائر الامثلة
فيكون تلك الاضافة كاضافة طور سيناء وصلوة الوتر وعلة الكزاز وجانب
الغربي قوله بصلوة الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس او
اول ساعة فرضت فيه الصلوة قوله وبقلة الحبة الحمقاء في الصحاح

الجنة واحد حب الحنطة ونحوها والجنة بالكسر بزور الصحراء مما ليس بقوت هذا
وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام
قوله مثل حب وقطنة كتب في الحاشية حرو خزورت از كشكي و رسود
قوله والايضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اراد بالمماثلة
في العموم ان يكون مدلولاهما كليين يتحد افرادهما سواء كانا مترادفين او
متباينين وبالمماثلة في الخصوص ان يكون مدلولا اسمين شخصا واحدا والاحسن
الاوضح لا يضاف احد المترادفين او المتساويين الى الآخر وينبغي ان لا
يقتصر عليه بل يضم اليه انه لا يضاف الاخص الى الاعم وكانه اقتصر
على ما ذكر لانه وقع في اللغة ما يوهم وقوعه من نحو كل الدراهم وعين الشيء
وسعيد كرز فاراد دفعه قوله والجنث في الصحاح والقاموس الجنث الخشر الا
نسان فهو اخص من الاعيان قوله حتى صار كانه اسم غير صفة في انه
يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لا بد لها من موصوف
مذكور او مقدر ووجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجوع مع قطع
النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا قوله فيكون ذكر الاسد
واضافة اللبث اليه لغوا لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف
المضاف اليه بالاضافة اللفظية ولا في الاضافة لانه لا تخفيف بها
او حذف المضاف اخف قوله بخلاف اضافة العام الى الخاص
جعل قوله بخلاف متعلقا بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بما لا
مثل اي الاسم المماثل كليث واسد بخلاف كل الدراهم وعين الشيء
فان الكل فيه ليس مماثل الدراهم والعين ليس مماثل الشيء بل يختص
بالاضافة قوله فان المضاف فيهما يختص بالاختصاص التعريفي او غيره

او غيره واليه اشار بقوله سواء الخ قوله واما اذا كان للجنس ففيه خفاء بل الخفاء
صحة عين اللاشيء ونفس اللاشيء والخفاء انما جاء من جعل الشيء شاملا لغير الموجود
في الخارج كما هو اللغة فان الشيء في اللغة ما يصح ان يخبر عنه ممن قال الشيء بمعنى
الموجود في الخارج عند جماعة فالعين اعم بلا شبهة فقد بعد والتفصيل ما يزيل
الخفاء ان اللام للجنس اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين
اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا يصدق على نفسها
وان اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة
من حيث هي قوله ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه
في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد الوارد
لا يختص بذا الكلام بل كان يتوجه على قوله ويشترط اسما تجريد المضاف عن التعريف
وكانه غفل المعترض عن وروده ثمه فاخره الى هنا قوله فاجابت بانه هنا
ول يحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد
كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ فيتبادر منه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو
بعيد بل الطريق في تنكير العلم ان يراد به لا مطلق المدلول فيما وبل سعيد
كرز مسمى بسعيد هو المسمى بكرز والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله دون ما يؤول السعيد
بمسمى فيكون من اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فافهم
قوله ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح يعني
جعل اللقب لكونه اوضح احق بجعله موضحا الا انه يجب ان يكون الموضح اوضح
اذ الموضح يكفي ان يحصل المدلول باجتماعه مع آخر او فيحصل سواء كان اوضح او
مساويا او دونه فلا مانع من قبيل التوضيح ان يقال كرز سعيد الا انه لم
يرد الاستعمال الا على ما هو الحق ولا مانع من حيث القياس وكون اللقب

او فتح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن الكرز مشترك في القاموس الكرز اللئيم والحاذق
وابن علقمة وابن وابرة وابن جابر واخر غير منسوب صحابيون هذا الا
ان الظاهر ان الكرز صار لقبا لهؤلاء من معنى الحاذق لا من اللئيم **قوله** وسوقي
على النحاة احترز به عن عرف الصرفيين وكذا لم يقيد بان الملحق ابو فهم اذ
ليس لغيرهم فيه عرف **قوله** واختلف في ان ايهما الاصل وفي تقديم مفتوحها
اشعار باختيار ان الاصل الفتح لكن قوله وضعت لكن الظاهر
في ان السكون هو الاصل فتامل **قوله** وحكما لانها لا استقلال لها
في حكم الابتداء بها **قوله** لمشاكلة ياء المتكلم لان حركتها حركة الكسرة
فلما تعذر الترم الياء التي هي اختها **قوله** مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء
المتكلم لو كان الغرض تعليل التمثيل كان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف
ولو كان تقييدا لا لطلب اذا حاجة بانبغي ان يقول وصار مسلمي بالعطف
ولا يحصل خبر الا فراد وكذا قوله مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم
قلبت واوه ياء **قوله** وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة توجب
نفاء الضمة قبلها نغيرها قال الشيخ الرضي وذلك الايجاب فيما لم يلزم الالتباس
اما فيما يلزم فيبقى الضمة كما في جمع الواوي على افعل الصفة لبقى الضمة لئلا
يلتبس بفعل **قوله** وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث
للساكنين قال الشيخ الرضي وقرأ حمزة محياي ومماتي بسكون الياء عند النحويين
ضعيف **قوله** واختير الفتح لخفتها الظاهر ان اختيار الفتح لانها الحركة
التي كانت للياء **قوله** واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها اي المبنية الا
ستثناء من قوله فان كان آخره الفا ثبتت وان كان ياء ادغمت
وان كان واوا قلبت ياء وادغمت فان كان في آخره هذه الاسماء الحروف

الحروف الثلث في الاحوال الثلث اذا اضيف الى غير ياء المتكلم وفي الاضافة الى الياء
يجب ان يكون على الاحكام المذكورة في الحروف الثلث فكان استثناؤها بيان حكمها
او بمنزلة الاستثناء من اضافة الاسم الصحيح لانها بالحذف اعجاز بها ناسب
منها اسماء صحيحة مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيحة وفي وسوقي واخي وابي وفي
والتعرض بالباقي عار عن الفائدة **قوله** فاخي وابي قدم قدم الاخ لانه
ابعد عن خلاف المبرد وارسخ في الحكم كيف ولم يستعمل اخي بالتشديد
وانما اجازه المبرد حملا على ما ورد من ابي كما صرح به الشارح ومنهم من
قال قدم الاخ كتقديمه في قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه فانا
اقتضى منه العجب واراه اعجب من كل العجب **قوله** برد لام الفعل فيها وهي
الواو في حال الرفع وفي حال الجر الياء فقياس المبرد ان يقول في حال
النصب اباي **قوله** وابي مالك ذو المجاز برار قبيل حطاب للمونث
في الحاشية اوله قدرا حلك ذا المجاز وقد ارى قدر اي قضاء ذو المجاز
اسم سوق بمنا ومعنى ارى اظن انتهى واري بصيغة المجهول **قوله** واجاب
للمص بان ذلك خلاف القياس الخ على انه يجوز ان يكون مختصا بالضرورة
الشعر **قوله** اي امراة فانه جعله صيغة غائبة مع ان المتبادر من امثاله في عبارة
المصنف صيغة الخطاب وفيها لا يتجه ان الصواب ويقولون
واحترز عن بعد ما قيل ان حمي فيه حذف مضاف اي حم زوجتي ولو
قال المص ويقال لكان اوضح **قوله** وفم بالحركات الثلث لكن بمتابعة
الحركات الاعرابية وغيرها فصح منها عائد الى غير المذكور لبعض المرجع في مقام
ترجيح الفتح **قوله** واذا قطعت قبل اخ اذا بحث عن غير المضاف ذكر
ثمره ثم يقال ترتيب اللغات في الفصاحة هكذا دلو وعصا وم

وحبا، ولغة اوفى منها مى كسوا قوله ونواصله عند القراء ذوى كغلش وعنه
غيره كفرس قوله وكانه حصر المفسر بالذكر كان ماذكره مقتضيا لاختصاص
ياء المتكلم بالذكر فى مقام النفى لان ثبوت بعض الاحكام انما كان
بالاضافة اليه فلما اراد الاشمل كان المناسب او احق الشمول قوله
كالكاهل كتب فى الحاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى وهو اسم بحسب الا
صل الحلف التابع فانه اسم بالنقل ولم يجعل التوابع جمع تابعة مع ان فا
عل الوصفية ايضا يجمع على فواعل وصح تانيث الاسم التابع لانها كلمة
تابعة لانها لو كانت جمع تابعة لقال كل ثانية باعراب سابقها
ولجعل جنس الاقسام التابعة دون التابع قوله والمراد بها انواع المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات التى هى اقسام الاسم اى حقيقة او حكما فلا يشكل
بالجمل الوصفية والجمل التى هى معطوفات على ماله اعراب قوله فلا ينتقض
حدها بخروج ان الثانية فى ان ضرب ضرب يعنى فى ضرب ضرب زيد لا فى زيد
ضرب ضرب فافهم ولا احتياج الى تخصيص المعرف لجعل ان وضرب
من التوابع والدليل عليه قول المص فيما بعد ويجرى يعنى التاكيد اللفظى فى
الالفاظ كلها وارى ان جعل التاكيد كالمعطوف اعم من التابع
اهون من جعل التابع اعم قوله كل ثان اى متاخر اراد دفع ما يورد على
التعريف من الثالث فصاعدا ولو فيه نظر لان جعل الثانى بمعنى المتاخر
او اعتباره ثانيا فى الرتبة بالاضافة الى متبوعه لا فى الذكر والصفة ثانية
فى المرتبة من الموصوف وان كان ثانيا فى الذكر واول كلامه ناظر الى
الدفع الاول وآخره الى الثانى وبعد تصريحه بان المراد الثانوية فى الرتبة
لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم ممن قال يشكل عليك ورحمه

ورحمه الله السلام الآن يراد السبق او التاخر بحسب الرتبة فقد غفل ولا يذ
هب عليك ان المص نبه بقوله كل ثان باعراب سابقه ان المراد با
الثانى المسبوق حيث لم يقل باعراب اوله ونحن نقول المراد الثانى فى
اعراب سابقه والمراد الثالث فيه فيتناول الثالث والرابع فى الذكر لان
كلا ثان فى الاعراب قوله اى بجنس اعراب سابقه ضرورة ان الاعراب
الواحد بالشخص لا يمكن ان يجرى على كلمتين قوله نائب كلاهما من جهة واحدة
شخصية مثل جاء فى زيد العاقل الخ لا يخفى ان ماذكره لا يظهر فى الصفة لما وضع
والذامة والتى للترحم او التاكيد فان القصد ليس الى نسبة الفعل الى الشىء
وتابعه بل الى المتبوع وذكر التابع للمدح او التاكيد وكذا لا يصح فى التاكيد
وعطف البيان وبعض المعطوفات واورد عليه بخروج الكتاب
جزءا جزءا فان الجزء الثانى باعراب سابقه من جهة واحدة شخصية هى
الحالية القائمة بالمجموع وليس بوارد لانه ليس ثانيا فى الرتبة بل كل جزء
ليس بمتاخر الاعراب من غيره متاخر عن الاخر فى الرتبة ومن قال باعراب
سابقه بمعنى بجنس اعراب سابقه اوجه لانه بعين اعراب سابقه لا يحسن
لان اعرابهما واحد بالشخص فى قصد المتكلم ظاهر فى محل قصدا فى الكلام لا يتجاوز
وبناه على ان حمل قوله باعراب سابقه على معنى بجنس اعراب سابقه يجعله
اعم مما هو بعين اعراب سابقه ولا يجعله مقابلا له قوله يشمل التوابع الخ
موخرات كانت هذه الامور او مقدمات لان المراد الثانوية فى الرتبة
على ما عرفت قوله اعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف الاحسن ان يعرف
هنا التابع فى الاعراب ولما لم يكن شاملا لتابع حركة المنادى وتابع حركة
اسم لا التعرض لهما فى محالهما ولم يرض بالحاقهما الى هذا الباب قوله ثم

ان لفظة كل ههنا ليس في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للا
فراد وبالافراد ايضا لا يصدق على تابع انه كل ثان فذكر كل يمنع صحة الحمل
ما حفظه فانه من سوانح الزمان قوله فالمحدود بالحقيقة التابع لافرده فعلم لعل
ان لفظ التوابع ليس في موضعه لانه ليس معرفا بل على وزن المرفوعات
والظاهر بتقدير هذا باب التوابع والمعرف هو المحدود اي هو كل ثان فمن
استدرك على الشارح بان ذكر التوابع ايضا ليس في محله فقد اتى بمستدرك
قوله لكن لما اوجل عنه كل معنى لفظ كل مع زيادته يشير زيادته الى كون
التعريف بما فيها قوله والظاهر انحصار المحدود وفيها هذا انكلف مستغنى
عنه كما لا يخفى على من له حظ اوفى باساليب ودقايق التراكيب بل مما يلقيه
البحر عن وجه الماء الصافي الى الساحل من الاعاجيب قوله النعت قدمه
لكونه اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فايدة قوله يدل على معنى في متبوعه
اورد عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن غلامه فانه لا يدل
على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه واشار الشارح فيما بعد
الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحال اعتبارية يحصل له
بسبب المتعلق لانه لو وصف بحاله قايمة بالمتعلق حتى ينافي دلالته على
معنى في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة وخلاف التحقيق لان الوصف
في المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حالة قايمة بالمتعلق لا على حالة اعتبا
رية قايمة على حال قايم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال
المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى في المتبوع وهو كونه
بحيث يحسن غلامه قوله اي دل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول
معنى في متبوعه لا يذهب عليك ان اعجبني زيد وعلمه واعجبني زيد علمه

علمه وجاءني القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التعريف لان دلالة علمه على حصول
صفة في زيد ليس بهيئة تركيبه مع زيد بل بالاضافة الى ضميره وكذا دلالة كلهم
على الشمول في القوم ليس بهيئة تركيبه بل لاضافة الكل الى ضميره فلا فايدة لقوله
مطلقا او لا يتم ما ذكره في بيان فايدته قوله اي دلالة مطلقة جعل مطلقا
صفة الدلالة ولا يساعده العبارة لانه يجب تانيث مطلقا الا ان يقال
لم يعتد بتانيث المصدر او بتانيث ما لا مدخل له في الدلالة على معناه من التاء
قوله فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى المتبوع انما هي بخصوص
موادها وذلك في اعجبني القوم كلهم باطل لان تركيب الكل مع المتبوع يفيد
تقرير الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول في متبوعه لم يتقرر الشمول
الذي يدل عليه المتبوع قوله وفايدته ابراز الفرق بين النعت والخبر فان
كلا منهما يدل على معنى في شيء يعني ليس الغرض من الوصف الاعلام بحصول
المعنى بل تخصيص المتبوع الى غير ذلك فهذه وظيفة نحوية لا بيانية
كما توهم وانما يكون وظيفة بيانية لو كان الغرض بيان المزايا التي يجب
ان يقصدها المتكلم بالتركيب زايدة على اصل المعنى هذا والفرق بين
التخصيص والتوضيح مجرد اصطلاح نحوي فان الاول تقليل الاشتراك
في النكرات والثاني رفع الاحتمال في المعارف وكونه غالبا للتخصيص
او التوضيح يستفاد من تقييد ما يعاد لهما بالقلة كما يستفاد من حروف
التقليل قوله ولما كان غالب موارد الصفة هذا حاصل كلام المص في شرحه
قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك
استضعف سيبويه مررت برجل اسد ودون جاءني زيد اسدا حالا او غرض
على العرف وهو مندفع بان بنا الفرق على مساعدة الاستعمال في احدهما دون

الآخر **قوله** ولم يكن هذا مرضيا عطف الجاثيين على جملتي لما اي لما لم يكن الاداو في صحته نظر والاظهر ان ترك لما في قوله ولم يكن من سهو الناسخ **قوله** رده بناء الرد على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق ولا موجب للنعت وبيل بالمشتق لا عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة التي ذكرها حتى يتجه ما قيل انه لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح ردا الا ان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق **قوله** ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره والا صح الا خص والا فرق بين المشتق وغيره **قوله** في صحته وقوعه حص عدم الفرق بعدم في صحة الوقوع لانه لا يصح عدم الفرق مطلقا لان المشتق لغلبته راجح على غيره **قوله** اذا كان وصفا اي وضع غير المشتق يعني في التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال سواء كان مجازيا او وضعيا وعرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض ما يترتب وجوده على شيء وبقصد هذا التركيب سواء كان وجوده العقلي اولى الخارجي وترتب وجود المعنى في العقلي غرض من وضع النعت في التركيب والتنبيه على ان الغرض باعتبار الوجود العقلي قال الشارح الغرض الدلالة على المعنى لا التقدير الدال لانه حتى يتجه انه لا حاجة الى التقدير الذي لا بد عند قاعدة التقدير وبهذا تبين ان جعل الغرض متحاما من باب الاقحام في الكلام اما قوله في المتبوع فالاولى تبديله بشيء لان الوضع لغرض المعنى لا يجب ان يكون للمتبوع فان يعتبر بالوضع لغرض المعنى عموما اما في مبتدأ او ذي حاله او موصوف او غير ذلك **قوله** مثل مررت برجل اي رجل كامل في الرجولية بفتح الراء او ضمه على ما في القاموس اي اذا اضيف الى لفظ موصوفه بعينه التركيب ذلك وقوله اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا برد عليه انه ليس في هذا التركيب شيء يمكن ان يجعل موصوفا

موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من جانب اي رجل فالاولى ان يقال وفي مثل مررت برجل يضارب اي رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا **قوله** وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى اي ولانه مقصود **قوله** ولو صف النكرة اي النكرة وما في حكمها من ذي لام يقصد به الى فرد مبهم كما في قوله امر على اللئيم يسبني واشار الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة بقوله هي في حكم النكرة وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان يكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفه عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفى في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة طار على وضعها وقوله لا المعرفة اشارة الى ان قوله النكرة احتراز عن المعرفة لكن ينبغي ان يعلم انه لم يحترز عنها الا انها لا توصف بالجملة الخبرية بل لانه لا يوصف بالجملة الفعلية فعبارة المعنى غير واضحة **قوله** لان الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل بعيد قيد التاويل بالبعيد لان التاويل مشترك منهما ومن الجمل الخبرية او الجمل التي لها محل من الاعراب في تاويل مفرد ومسبوك منها كما هو المشهور ومحصل ما ذكره ان التقييد بالخبرية اشارة الى انحطاط الوصف بالجمل الانشائية عن درجة الاعتبار لاحتياجها الى تاويل بعيد لا لعدم وقوعها والاولى ان يقال التقييد لان الانشائية لا تقع صفة وكل ما هو في صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق صفة ومفعول لها **قوله** اي مقول في حقه اضربه فان قلت هناك تاويل يقرب من تاويل الجمل الخبرية بان يقال رجل اضربه في تاويل رجل مطلوب ضربه مغن عن الحذف فهو احق بالاعتبار مما نال درجة الاشتهار قلت

كأنهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف بالاشتقاق على انه وبل الذي يذكره النحاة
استعماله في مقام الامر بضربه وقد صرح بعض المحشي بتخصيصه بالطلبية المحكية
قوله اي يستحق لان يؤمر بضربه ظاهره انه تاويل للمقول المحذوف بانه
عبارة عن استحقاق القول في حقه لانه قبل ذلك ولا حاجة اليه لانه لا حصر
بالجمل المحكية فتقدير القول على حقيقته صحيح بلا شبهة الا ان يقال لم يرد ان
المحذوف ليس على حقيقته بل اراد التنبيه على ان لا الوصف بتلك الجملة
المحكية الا في مقام اظهار الاستحقاق له ان يؤمر بان يفعل لاجله فتامل
قوله واذا لم يكن فيه ضمير الرابط يكون اجنبية اي في بادي النظر
فالتزم الضمير احترازا عن ان تظهر الى المخاطب اجنبية غير قابلة لكونها
صفة ولم يحترز عن ذلك في الخبر الجملة واكتفى بما يقوم مقام الضمير لان توجه
ذهن الطالب الى الخبر فوق توجهه الى الصفة فليس هنا مظنة الغفلة عما لا يظهر
الا بمزيد توجه وكذا بالقوافي رابط الحال ايضا فوق المبالغة في ربط الخبر
وبما حققنا اندفع ما قيل من ان في الملازمة منافاة لجواز حصول الربط
بغير الضمير كما في خبر المبتدأ قوله والوصف بحال الموصوف سواء كان مفردا
او جملة وكذا عديله فلذا اخر البحث عن بيان كونه جملة في قوله تتبعه في
التنكير يحتاج الى تاويل والمراد بحال الموصوف ما جعل حالا له ولو تجوزا كزيد الحسن
من قبيل الوصف بحال الموصوف وان ليس الحسن الا وجهه وكذا المراد بالوصف
بحال المتعلق ما جعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان
قائما به كزيد الحسن ابوه او ذاته فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان
الحسن قائم بزيد فاعرف حال قوله اي بحال قائمة به قوله يعني بصفة اعتبارية
تحصل له بسبب تعلقه الى اخره اشكل عليه الوصف بحال المتعلق اذا النعت تابع

تابع يدل على معنى في متبوعه وليس حال المتعلق معنى في المتبوع اول قوله بحال متعلقه
كما ذكره بل يصرح ان لا يكون النعت في جاءني رجل حسن غلامه الحسن بل
هو ما دل عليه اي كائن بحيث يحسن غلامه ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للمو
صوف في الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون
جاءني رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة
اعتبارية يحصل بسبب المتعلق فالوجه ان يقال معنى قوله والوصف بحال
المتعلق انه الوصف بلفظ دال على معنى قائم بالمتعلق ويجري عليه اعراب
التابع ويجعل نعتا ويتكلف في صدق التعريف عليه بانه يدل بجعله
وصفا على معنى اعتباري حاصل بالقياس اليه في متبوعه قوله والتنكير جوز الكو
فيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة
بها قوله والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان مصدرا
فانه يستوي فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل او رجال عدل وامراة عدل
او افعل التفضيل بمن فانه مفرد مذكر لا غير او افعل التفضيل المضاف
للزيادة على ما اضيف اليه او فعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور
او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح وما في الشرح في هذا المقام
سهو بين وقع من هفوة الاقدام قوله فان قلت اذا نظرت
حق النظر وجدت الاول وهو الوصف الخ فيه بحث لان الالف
التي تلحق التثنية في الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان والالف
التي تلحق الصفة علامة تثنيتها والضمير فيها مستكن واما ان تثنيتها
باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها فممنوع بل الحق انها لموصوفها
كيف ولا يوجب تثنية الفاعل تثنية المسند بلا شبهة في موضع ويوجب

تشبيه للموصوف بلا شبهة نحو جاني غلامان رجلان ثم نبه على كون الوصف
بحال الموصوف مطلقا تابعا للموصوف في الجملة البواقي ايضا انه لا يظهر
في الوصف بالجملة فان يضربان في رجلان يضربان لا يتبع رجلين بل الحق به
ضمير الفاعل ليحصل صيغة التثنية الا ان يقال اراد المتابعة حقيقة او صورة
او يقال الجملة التي وقعت صفة تاولة بمفرد مطابق **قوله** حسن قام رجل قاعد
غلمانه ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعد
غلمانه وامتنع قاعدة غلمانه **قوله** وضعف قام رجل قاعدون غلمانه
ولو لم يكن كالفعل لامتنع **قوله** وطاق علامتي الحاق كالمجوع تصحيح اللام
قوله ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه لانه لا يخرج بذلك عن
كونه كالفعل في عدم لحاق علامة التثنية والجمع في مقام الاسناد الى الظاهر
باخره ولو لم يكن كالفعل لامتنع مررت برجل قعود غلمانه لوجوب
متابعته للموصوف **قوله** اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الى الاول
زلك في الظاهر ليتصل الاستثنا بلا كلفة والملائمة ان جعل الاسم
الظاهر بعد الضمير لا ليس خلاف الظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين
قوله ويجعل الفعل جزاء مقدما على المبتدا الاولى او يجعل الجملة ووجه ما ذكره
العلامة التفتازاني في المطول في اواخر احوال المسند انه كثيرا ما يطلق
الفعل على الفعل مع ضمير المتصل **قوله** فلا حاجة لهما الى التوضيح فيه ان
اعرف المعارف الذي فوق الجمع ضمير المتكلم الواحد ومن البين البين ان
ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا في مرتبته فلو سلم عدم حاجته الى التوضيح
لشرفي في الوضوح فلا نسلم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب لسقوط مرتبته المتكلم
الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وحمل عليه

عليه ما في الضمائر **قوله** وحمل عليهما ضمير الغائب واجاز الكسائي وصفه متمسكا
بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وحمل الجمهور مثله على البدل ويمكن ان يقال
هو من اسماء الله تعالى فهو في نحو اسكم ظاهر كما لو جعل الضمير علما فتامل **قوله** الا انه ليس
في الضمير معنى الوصفية اورد عليه ان الضمير الراجع الى مفهوم المشتق فيه معنى
ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه
وما قيل الاولى في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا
والضمير اعرف فلا يصح وصف غيره به ففيه ان الشارح لم يترك هذا الاولى
بل غرضه من نقل ما في الرضي الاشارة الى هذا الوجه ونحن نقول وضع
المضمر الغائب للدلالة على ما يتحد معه المرجع ووضع الصفة للدلالة على ما يتحد
الموصوف فلم يجتمعا **قوله** ثم المعرف باللام والموصولات نفي المضاف
الى المعرفة ولم يتعرضه لانه يجي بعد والمنادي والقياس ان يكون في مرتبة ضمير
المخاطب لكن وصفه دون ضمير المخاطب يدل على انه انقص منه **قوله**
لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام الاخر او الموصوف اما ان يراد
بمثله مثله في درجة التعريف فيشمل المضاف الى مثله فلا حاجة الى
قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف على ما
ذهب من قال انه انقص من المضاف اليه ايضا واما ان يراد المماثلة في كونه
ذا اللام وح يتجه ان يقال الاحصر الاوضح لم يوصف ذو اللام الا باي بذي
اللام ويرد عليه ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيتكلف
بان المراد بمثله مثله ولو صورة **قوله** بلا واسطة نحو جاني الرجل صاحب
الفرس او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب سيبويه لو فسر المماثلة بالمماثلة
في الدرجة لانه ابهم الموصوف بالمضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب سيبويه

قوله لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه من قال
ان الانقص منه متمسك بجواز وصف المضاف الى المضمر دونه وعلى هذا المسطر
وجه ان لا يوصف المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله لجواز ان
يوصف بالمضاف الى الاعرف منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه
وان كان انقص من الاعرف لكنه اعرف من المعرف باللام قوله اي
باب اسم الاشارة مبني اللام يجب ان يراد بمبني اللام ما يشمل الذي واخواته
وقال الرضي لا يوصف اسم الاشارة الا بمبني اللام والموصول نحو بهذا الر
جل وبهذا الذي ذي مال كذا على اللغة الطائية هذا كلامه والاظهر ان يراد بهذا
في قوله باب هذا خصوصه ويقول باب هذا اسم الاشارة لان يراد بهذا الاسم
الاشارة فتامل قوله مع ان القياس يقتضي جواز وصفه الخ ومثله من
اسماء الاشارة وبالمضاف الى مثله قوله بل رجل رجل متصف بالعلم قوله
اي نقصد نسبة المراد بالنسبة ما يعلم التعلق والنسبة التقييدية ليشمل غلام زيد
وعمرو جاني فيشكل التعريف بما في زيد الفاضل والعاقل لم يجعل العاقل
وصفا للمعطوف كما سيجي ويشكل بالمعطوف في قوله وانواعه رفع ونصب
وجر الا ان يقال النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة التبعية لان جعل
المجموع جزا التبعية بعضه كل منهما فالمعطوف مقصود بهذه النسبة وقوله فقوله
بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود توضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا
لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة
نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد
نسبة او نسبة الى شي الية وفي قوله المفهوم من المقصود احتمالان اي
المفهوم من لفظ المقصود او المقصود منه قوله فقوله مقصود بالنسبة احتراز

احتراز عن غير البدل من التوابع لانها لم ينسب اليها شي ولا ينسب الى شي الا ان نسبتها
غير مقصودة كالمبدل منه فان ادرج القيد ليس لقصد الاحتراز عن غير البدل بل لبيا
ن المشترك بينه وبين البدل فاعرف القيد فيه لطافة لان القيد الطريق المستقيم
ولا نمل قوله واجيب الخ فهم هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة
مع متبوعه بعيد جدا على انه يرد عليه ان بدل الغلط مقصود بالنسبة مع متبوعه
بهذا المعنى وبالجملة لا فرق في المعنى بين قولك جاني زيد حمار وبين قولك جاني
زيد بل حمار فجعل احدهما داخلا في مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الاخر
تحكم قوله ولما تم الحد بما ذكره جعل منها ما اردفه لزيادة التوضيح ويحتمل ان يكون
قوله متوسطا شروعا في بيان حكم المعطوف بعد تعريفه سيما اذا اريد به التو
سط في اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز حذف العاطف قوله
ولم يكتف لعدم الاكتفا لكان منها فقصد زيادة التوضيح ومنها
بيان ما يقصد في ايراد المعطوف ومنها انه اما ان يعد الحروف العشرة فيطول
واما ان يحيل فيبقى معرفة المعطوف موقوفة الى وقت معرفة العشرة في قسم
الحروف واما ذكره فيمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا نحو باعندهم كيف
ولو كان كذلك لا يستحق الرفع مرتين فاما ان يؤثر في الرفع الموجود وكلا
المقتضيين فيكون اثر المقتضيين واما ان يقدر رفع لاحد المقتضيين ولم يقل
به احد قوله لان الحروف قد يتوسط بين الصفات وكذا بين الابدال نحو
قطع زيد يده ورجله فرجله من حيث انه بدل عن زيد يصدق عليه
تعريف العطف قوله وقيل قد جوز الزمخشري نحو عليه ان المراد بتوسط
احد الحروف العشرة توسط احدها بمنفصل كما سيجي والواو التي لتاكيد اللصوق
ليس من العشرة بالمعاني التي سيجي قلت لا خلاف في جواز دخول ثم بين

المؤكد والمؤكد فينتقض التعريف به ح قوله ونقل عن المص الفرق
بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة
صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة لامحالة من غير ان
يكون معطوفا بوجه قوله اكد بمنفصل فان قلت للتاكيد معان ودواع
فاذا لم يكون هناك دواعي التاكيد كيف يعطف على الضمير المتصل قلت
يعدل عن عطف المفرد على المفرد الى عطف الجملة على الجملة فيقال ضربت
وضرب زيد ولما كان التاكيد بمنفصل محتاجا الى البيان لانه يحتمل تقديم
التاكيد على العطف وتاخيره بينه بالمثال فقال مثل ضربت انا وزيد و
اختاره على زيد ضرب هو وغلامه لان الداعي على الحكم بالتاكيد في زيد ضرب
هو وغلامه طرد الباب والا فزيد ضرب هو وغلامه يحتمل ان يكون من قبيل
الفصل الضمير للعطف لا من قبيل تاكيد المتصل بالمنفصل قوله لانه قد طا
ل الكلام بوجود المنفصل هكذا في النسخ والاظهر بوجود الفصل او بطول
الكلام بالمنفصل وقوله يحسن الاختصار فيه ان طول الكلام حاصل
لو اخر الفصل عن المعطوف مع انه حسن التاخير بعين التاكيد فانه اذا قيل
ضربت انا وزيد اليوم يطول الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم
وزيد فالوجه ان يقال جواز العطف على ما هو كالجزء من الفعل احترازا عن
طول الفصل بين المعطوف والمعطوف اليه قوله واعلم ان مذهب
البصريين بناء على ان المسئلة خلافية والتاكيد استحساني لا واجب قطعا
كما يفيده مقابلة الكوفي جواز التركيب وما سبق في بحث المفعول معه من
انه اذا لم يجز العطف يتعين النصب مثل جئت وزيدا قوله حرفا كان
او اسما قال الشيخ الرضي لا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يلتبس انه لا معنى

لا مولى وانه جلب لهذا الوزن كمن فانه لا ينصو الا من اثنين فان النبي نحو
علامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم الا اذا قام قرينة دالة على المقصو
قوله والمجرور لا ينفصل عن جاره منتقض بقوله تع فبما رحمة من الله وبقوله
ضربتني من غير ما جرم قوله بل قيل فوالهم مني وبنيه او من لا يضاف الا
الى متعدد هذا انما يصير دليلا لو لم يكن زيادة بين الا في صورة العطف على الضمير
ولبس الامر كذلك لشيوع مثل بين زيد وبين عمرو والان يقال ان الصا
من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة كما في العطف على الضمير قوله مستدلين
بالاشعار فيه اشعار بضعف استدلالهم لكن لا ينقض استدلالهم على الا
شعار بل استدلوا بالقران العظيم ايضا وهو قوله تع تساءلون به
والارحام واجيب بحمل قوله والارحام قسما قوله جاء في كلامهم الخ فيه
انه لا اشكال في جواز جاء في كلامهم وجواز اعجبني جمالك لوجود الفصل
فالاولى التمثيل بجاء الكلم زيدا واعجب جمالك زيدا قوله وقوى النظار
والتقوى قوله من الاحوال العارضة له بالنظر الى ما قبله الاولى النظر
الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العا
رضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا زيد هو القائم وعمرو عمرو زيد
في حكم زيد في الاحوال العارضة له بالنظر الى القائم من كونه مبتدأ و
اجيب التعريف محصورا فيه القائم بضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطو
يحتمل ان يكون من تتمة تفسير عبارة المتن ويحتمل ان يكون من تتمة
المسئلة وكلامه الشارح لا يستغنا بالمسئلة والثاني اوجه لان على الاول
يكون اعتبار امور في عبارة المتن لا تفهم من غير ضرورة ثم اعلم ان الش
رح قد افرط في التلطف في تصحيح كلام المتن الجاري ولا يحتاج اليه

لان معناه ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب فكل ما يستحقه
المعطوف عليه في التركيب يستحقه المعطوف ففي يا زيد وعبد الله يستحق
المعطوف عليه على تقدير كونه مضافا النصب فكذا المعطوف وفي يا زيد
والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام الفصل عن كلمة يا فكذا
المعطوف **قوله** كالاعراب الاعراب من الاحوال العارضة نظرا الى العامل
واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة فهو من الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه
وهو المراد فلا يرد ما قيل في كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تامل لان للعا
مل دخلا فيه ايضا فالمشبه الاعراب لذلك **قوله** واما نحو رب شاة
وسخلتها فتقدير التنكير لعدم قصد التعيين وان كان الضمير عبارة عن نحو الشاة
المذكورة **قوله** او محمول على نكارة الضمير بمعنى ان الضمير راجع الى شاة
لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة تلك الشاة
والظاهر ان يراد بالضمير ما قصد بالظاهر السابق بعينه واما جعله عبارة عن
السابق لا بعينه فتشوش فلذا احال على الشذوذ وهذا اشد شذوذ في حمل الضمير على
النكارة مع عدم سبق المرجع واما الشذوذ الذي جعل جوابا ثالثا فهو
شذوذ عطف المضاف الى الضمير على مدخول رب وبهذا اندفع ما قيل
اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر واندفع ايضا
ما اعترض به من ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا
لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة فلم يحتج في الجواب الى ما قيل ان ذلك
مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي ان الضماير الراجعة الى النكرات الغير المخصوصة
نكرات على انه يصح ان يحمل قوله على الشذوذ علاوة فيكون جوابا ثالثا
غاية ما في الباب ان يكون الاولى ح تقديم قوله اي رب شاة وسخلة

وسخلة شاة على قوله على الشذوذ فلا يبقى شيء وسؤال الظاهر ان يجعل الحمل على نكارة
الضمير جوابا ثانيا لتقدير التنكير ولا يجعل علاوة له فتامل **قوله** فيتعين الرفع على
ان يكون خبرا مقدما للمبتدا هو عمرو ولقائل ان يقول لم يتعين لذلك
لجواز ان يكون الرفع لكونه مبتدا رافعا للفاعل هو عمرو ولان الصفة اذا
طابقت مفردا جاز فيه الامران **قوله** وانما جاز الذي الخ حاصل الجواب
عن هذا السؤال ثلثة احتمالات الاول منع كون الفاء عاطفة والثاني تخصيص
كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف و
المعطوف عليه سببية لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران ح بمنزلة
امر واحد فيكفي رابطة المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الفاء
السببية تفيد معنى في الجملة الثانية رابطا لها بما ربط به المعطوف عليه
وهو ان الغضب بسبب طيرانه واما قوله فيمكن جواب آخر بتقدير الرابطة
ولا يخفى عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا
يتوقف على جعل الفاء للسببية هو لا استفادة اشعاره بما هو رابط
للجملة الثانية بما ربط به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة
لان معناه التعقيب فكما يجعل بجعل الفاء السببية الثانية مع الاولى كواحدة
كذلك التعقيبية لانه في قوة ويغضب زيد عقيب طيرانه **قوله** ولما كان
لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة الخ يحتمل ان يكون قول
المص وانما جاز جوابا بالمنع عدم جواز ما عدا الرفع في ما زيد بقائم ولا ذا
هب عمرو لسند جواز الذي يطير فيغضب زيد الذباب بسببية الضمير الراجع
الى طيرانه اي يغضب بسبب طيرانه **قوله** اي اذا وقع العطف يعني قوله
اذا اعطف مسند الى مصدر من فعل حصل من العمر والتزوان وقوله

على عاملين ليس با ساحن الفاعل بل مصدر عطفا اي عطفا منسب
على عاملين ولا يخفى انه بعيد جدا وما قال بعض شرحي اللباب انه صحة
والحق مع اكثر الشارحين فلا ينبغي ان تجاوزه قوله مختلفين اي غير متحدين
ما ذكره في توجيه مختلفين فلا عجب ان يقضى منه العجب والاولى ان لا ينطلم
عليه بمثله بل وجه الوجه انه تقرر في محله ان الوصف قد يكون لبيان
المقصود بان يوصف الشيء بوصف الجنس لبيان عموم الحكم وشموله
الجنس ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فوصف
عاملين بمختلفين للتصريح بالعموم ولا يبعد ان يقال احترز عن مثل ضرب
واكرم زيد عمروا وبكر خالدا فان زيدا وعمرا معمولان لعاملين هما ضرب
واكرم على ما نقل عن الفراء انه على تنازع العاملين فيجوز العطف
عليهما لان العطف على معمولي عاملين غير مختلفين بل متحدين في المعمول
قوله الكل امرئ تحسبين امراء تحسبين وقع بين مفعوليه فعل منصوب
وليس مم فوقع على حذف المفعول الاول لتحسبين لانه لا يجوز الاقتصار
على احد مفعولي باب علمت عند المص ولو قد مضارع التفعل حذف
احدى تائيه والتوقد لازم ومتعد وهو ههنا لازم لعدم جواز حذف
الثاني من المجهول قوله فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه
لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة دفع لما ذكره الفاضل الهندي ان في ترتب
الجزاء على الشرط القلقا لانه كيف يترتب على وقوع العطف كما يدل
عليه اذا والماضي عدم الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو العطف
بحسب الصورة والمرتب عدم الجواز بحسب الحقيقة والمال وقيل اذا عطف
بمعنى اذا اريد العطف فلا مانع من الترتب على الارادة ورد بان عدم

عدم الجواز لا يترتب من الارادة بل هو ثابت اريد اولا وهو مندفع بان عدم
الجواز علة الجزاء اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف على عاملين مختلفين
فليجتنب عنه لانه لم يجز قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء
جار في جميع الموارد عند الجمهور رد لما يتجه على المص ان قوله خلافا للفراء بان المخالفة
قبل تمام الكلام لانه انما يتم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق بمجموع
عدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه تكلفا جدا يتجه عليه انه لا يفيد بيان
انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب ويكون محتملا لعدم الجواز
بلا مخالفة الفراء وان مخالفة سيبويه في عدم الجواز ومخالفة الفراء في
جميع الصور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فلا القيد بما هو المقصود من عدم
الجواز عند سيبويه مطلقا والجواز بان يكون المقصود نفي مخالفة الفراء فيما
عدا هذا التركيب اوانه تامه فيه اعلم ان الشيخ الرضي لم يوثق نقل المص ونقل
المسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش على انه جاز العطف الى
فيما كان فصل بين العطف والمعمول المجرور وخالفهم الفراء وسيبويه بالمنع
مطلقا والمتأخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور في المعطوف
والمعطوف عليه فعلى هذا خصوص المثال المستثنى في المعطوف والمعطوف
عليه محفوظا فاحفظه قوله التاكيد جاء بالهمزة والواو فان قيل كان
البدل اشد مناسبة بالعطف فكان احق الاتصال بالعطف قيل قد
يزاد في التاكيد اللفظي حرف العطف نحو والله ثم والله وكلا سيعلمون
ونحو لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا
فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب لكن لو اخر المعطوف عن ساير
التوابع لكان ترتيب التوابع في بيانه كترتيب وقوعها في التركيب

بحث التاكيد

وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل الخ قوله وتثبت عنده وتحقق الغلط
ثبت وتحقق قوله او في الشمول اي التاكيد بتقرير امر المتبوع في النسبة
بذلك على ان ذكره او الشمول بعد قوله في النسبة ليس لغوا لظهور
ان جاء القوم كلهم ايضا بتقرير امر المتبوع في النسبة ولقصد ان النسبة الى
جميعه لا الى بعضه ومفاد النسبة ان تقرير امر المتبوع في النسبة شائع فيما
يشمله في التفصيل المذكور وليس الشمول حتى يغني عن ذكر الشمول
قوله تقول جاءني القوم ثلاثتهم كلهم اذا اريد تعيين العدد وباعتبار
النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع نحو ثلثتهم من الثلث ونحوها
ولا تؤكد بها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد
والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلث
قوله فهذا هو الغرض اي تقرير امر المتبوع في النسبة او الشمول هو الغرض
من جميع الفاظ التاكيد فالتعريف جامع لجميع الافراد واذا عرفت
هذا اي كونه جامعا لجميع الافراد فنقول اخرج المص الصفة والعطف
لحفظ ان التعريف جامع ومانع وقوله واما ربما تضمن متبوعها
في بعض المواضع نسبة بالوضع لو الغرض لتاكيد متبوعها لكان
النسب قوله لفظي يختص المعارف الا في المحكوم به وكذا المعنوي
مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين والف وعنه منه عند الكوفيين قوله
او حكما نحو ضربت انت وضربت وانا فان ذلك في تقرير اللفظ اذ ان
كان في حكم الاول لفظا اذ الضرورة داعية الى مخالفة لانه لا يجوز تكريره
منفصلا فقصد بالعرض الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع فان الاول
في حكم التكرير لفظا لان المرئي له للضرورة بخلاف اجمع واكتع ومنهم من لم

من لم ينبه لغرضه واعترض بعدم الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع
اعلم ان من قال ان الضمير في انت موالنا وان عما وقال التاكيد في ضربت
انت واخواته بتكرير اللفظ الاول حقيقة قوله في الالفاظ كلها اعلم ان
المؤكد اما مستقل بجواز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير مستقل
ان كان على حرف واحد او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلام او باخر
نوع منه ان كرر تكرار اعادة في السعة نحو بك بك وضربت ضربت
وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان
ان زيدا قائم قوله ولا يعتبر رجاع الضمير الى التاكيد اللفظي ودفعه بتاويل
الشمول المستفاد من كلها بالشمول للانواع لا لجميع الاشخاص قوله
وهي نفسه وعينه وقد يزاد الباء في عينه وكذا في اجمع مضاف الى ضمير المؤكد
وقد رتب المص على ترتيب الفاظ التوكيد اذا اجتمع لكن الجمهور على تقديم ابصع
على ابتع والزمخشري منفرد في تقديم ابتع والمص تبعه قوله وقيل لا معنى لهذه
الكلمات الثلث وعلى هذا الاوجه لذكرها من الفاظ التوكيد لان
التاكيد من الاسماء المعربة وهذه مهملات والظاهر ذكر المص مثل حسن
بسن في التاكيد والحق ادراج هذه الالفاظ في التاكيد لضرب من المسامحة
وتنزيلها منزلة الاسماء لانها مركبات مستعملة في كلام العرب لا بد
من ضبطها في الصيانة عن الخطاء في كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضي
التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان تعيد الاول والثاني ان تقويه
بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب
لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له
معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان

لم يكن لسفى حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن او يكون له
معنى متخلف عن ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشر استخرجه وا ستنفيد
مما ذكره ان مرسا تاكيد لفظي مع انه ليس تكرار اللفظ الاول حكما يعني ذكره
الشارح او ليست الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان المص جعله
صفة كاشفة ولا يخفى ان النبت اذا احتمل معنى غير الاول فهو صفة
لا تاكيد قوله ويمكن استنباط مناسبات خفية لاشتمال كل منها
على خروج من النقصان وعلى تمام يناسب العدم المستلزم لتمام النسبة
قوله اي يفعان يعني جعلا عامين لشمولها الواحد والاثنين والزيادة
والمذكر والمؤنث قوله انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث
وهذا اصل في كل مضاف الى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين المضاف
والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيتين مع كمال اتصالهما لفظا ومعنى
فيقال نفس زيد وعمرو وغلاما هما ولا يقال نفساهما بل انفسهما
قوله باختلاف الضمير كله وجميعه وعامته كذا في تسهيل ابن مالك
قوله وهي اجمع لا دلالة له على الاجتماع عند الجمهور خلافا للمازني والمبرد
كذا في الرضي قوله واجمعون في جمع المذكر اي العاقل قوله او الجمع اي الجمع
الذي يجعل في حكم الواحد وهو غير جمع المذكر السالم قوله وجمع في جمع
المؤنث وما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاخفش في
العاقل الغير السالم ايضا قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد بل لا يصح ذكرها
لانه يفيد جواز جاءني الانسان كله من غير ان يراد الاناس فقد
افسد من اصلح قول المص ذو اجزاء بتاويله بذي متعدد افرادا كان
او اجزاء قوله يصح افتراقها حسا او حكما قيل لا يكفي الافتراق الحسي

بدون الافتراق الحكمي فذكر حسا لغو وفيه نظر لان المص حكم بصحته في المفترق الحسي
ولا يحصل الرد عليه من غير نقل من ائمة العربية بناء على انه يلغو التاكيد
بكل من المفترق حسا بدون الافتراق الحكمي لانه يمكن دفعه بان الافتراق حسا
يوهم الافتراق في الحكم في بادي الرأي فيحسن التاكيد بكل بهذا القدر قوله
بخلاف جاء زيد كله وكسته اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم صحة افتراق
الزيدين حكما وخالفهم المبرد وقيل هو خلاف القياس والسماع وفي مخالفة
القياس نظر لان الافتراق حسا حسن ذكر التاكيد لدفع ما يوهمه الافتراق
الحسي من الافتراق الحكمي قبل التامل في الحكم قوله اكد ذلك الضمير اولا كما دل
عليه المص بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان
النفس والعين لما لا وجه للفصل بين قوله ولا يؤكد بكل واجمع وقوله
والكنع واخواته مع شدة اتصال اكتع واخواته باجمع وشدة اتصال هذا
الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشمل اكتع واخواته ولهذا
اقتصر فيه على ذكر اجمع قوله والكنع واخواته اتباع لاجمع وطريق الجمع
بين الفاظ التاكيد وكيفية ترتيبه ان يقول فتامل فاعرف قوله
البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع المفعول يخرج من التعريف البدل
من المنسوب نحو ضربني زيد اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود
بالنسبة دون متبوعه قوله اي يقصد النسبة اليه نسبة ما نسب الى
المتبوع لما كان من البين ان ليس البدل مقصودا بما نسب الى
المتبوع اذ ليس المقصود من جاءني زيد اخوك اخاك تكلف
لتصحيح التعريف بان جعله بمعنى قصد نسبة نسبة ما نسب الى
المتبوع وبعد فيه نظر لان نسبة المجيء الى الاخ ليست مقصودة بنسبتها الى زيد

بل الى زيد بل نسبته الى زيد مقصود من ضم المسند الى زيد ونسبته الى الاخ
مقصود من ضمه اليه فلا بد من زيادة تمحل وسواء ان المقصود من النسبة
الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الغلط فان المقصود من النسبة الى المتبوع
النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع سهو وحال نسبته من تقرره وتمكنه
في الذهن كما في البواقي **قوله** دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة
الى المتبوع مقصودة فضمير دونه راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود
اي متجاوزا عن المتبوع في كونه مقصودا وقد غفل عما نبه عليه الشارح من
قال دونه ظرف للنسبة او حال من المستتر فيه اي متجاوزا من المتبوع فانه
يكون المعنى انه تجاوز ما نسب الى المتبوع المتبوع في انه نسب اليه والحاصل انه نسب
الشيء الى المتبوع فلم ينسب المتبوع الى المتبوع ولا محصل له كما ترى **قوله**
بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع اي حقيقة او حكما كما في
بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة بل كان سبق لسان لكنه في حكم
التوطئة فانه في حكم ان فعلا وموجب التقرير والتمكن في حق البدل **قوله**
وليس نسبته ما نسب اليه من عدم القيام مقصودا بالنسبة الى زيد فقال الظاهر
ان يقول على طبق ما ذكر في شرح التعريف ان ليس المقصود نسبة عدم
القيام الى زيد نسبته الى احد فقيل الكلام قلب وليس كذلك والقلب في امثال
هذا المقام بعيد عن القلب والمعنى وليس نسبته ما نسب اليه اي الى احد من عدم
القيام مقصودة بالنسبة اي بنسبته الى زيد بان يكون القصد ابتداء
نسبة تقرر النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان يكون قصدها
باعتبار زيد وتقرر النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال عن تعريف
البدل بمثل ما سمعته في تعريف العطف من ان المعنى لكونه مقصودا بالنسبة

بالنسبة دونه ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكانه قصد الى التنبيه
على طريق آخر في الدفع **قوله** اي بدل هو كل المبدل منه لا يخفى ان الكرماني
الاضافة الاربعة صارت اسماء الاقسام الاربعة كما بعد بعد علما وان عطف
البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم لسبقه منه اسم القسم
الثاني وكذا في اخويه وهذه مسامحة شاعت في كلام المصنفين ولا يكاد يحترز
عنه فبيان ان الاضافة في الاولين بيانية وفي الآخرين لامية لا ادنى
ملابسة بيان ما هو اصل معنى الاضافة لا معناه المراد في المقام فلا يشكل
انه كيف يعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية على المضاف اليه بالاضافة
البيانية وما اجيب عنه من ان الاضافة في الاولين ايضا لامية فهو من اذ
المقام ليس مقام الاضافة اللامية وكذا ما اجيب من ان بين الحرف المقدر
والمذكور فرقا فليعطف المجرور باللام المقدرة على المجرور بمن المقدرة وان لم
يجز وان لا يجوز عطفه على المجرور بمن المذكورة او لا محصل له **قوله** اما اشتمال
البدل على المبدل منه الخ يخرج منه نحو جاءني زيد حماره فانه لا اشتمال لاحدهما
على الآخر فكانه جعل وجه التسمية اكثريا غير مطرد في جميع الافراد والمشهور اشتمال
المبدل منه على البدل باعتبار تشوقه الى البدل وكونه دالا عليه اجمالا حيث
يبقى سامع المبدل منه منتظرا لذكر البدل وهذا وجه تحقيقي مطرد بخلاف
ما ذكره الشارح فانه كلام ظاهري غير مطرد ومن ثم قال ينبغي ان يحمل كلام
الشارح على هذا فقد وفي بالاخصر **قوله** وبدل الغلط اي بدل نشأ
عن الغلط جعل الغلط مصدرا والاولى جعله بمعنى غير المستعمل وجعل الاضافة
اضافة الى المبدل منه فيكون الملابسة قوية او سواء شايع في اضافة البدل
ويمكن جعل الاضافة في الاقسام الثلثة ايضا من هذا القبيل بدقة نظر حيث

بها لمن هو مولاها فضلا من المنعم كل نعمة دقها وجلها فنقول بدل الكل
معناه بدل من كل المبدل منه حيث جي بجميع المبدل منه فهو بالبيان الثاني
بدل منه بالبيان الاول فترك جميع المبين بالبيان الاول وجي بجميعه بالبيان
الثاني فلم يبق شي من المتروك بلا بدل فما جي به من التابع بدل على جميع ما ترك
من المبدل منه فيكون بدل الكل وبدل البعض بدل عن بعض ما قصد
بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد يده والنسبة القطع اليه اجمالا
فقيل يده ابدا لا لليد المبين اجمالا باليد المبين تفصيلا فتفصيل اليد بدل
عن اجماله فهو بدل البعض اذ عين البدل اليد من المبدل منه ترك
بلا عوض ولم يجد شي من المبدل منه سوى اليد بدلا وبدل الاشتمال
بدل عما اشتمل عليه المبدل منه وقصد حين ذكر المبدل منه لاشتماله عليه
فهو بدل عما اشتمل عليه المتروك ولم يجد المتروك بدلا بل اوجد البدل اشتمل
عليه المتروك فخذه راغبا ولا تعجب من تبديل كلمات تم خفيفا فانه ثمرة الانتباه
ولا تبديل الكلمات الله ولا تبادر كما فيه كلمات من سواه قوله فالاول
مدلوله مدلول الاول لم يقل مدلوله لانه اريد بالاول الثاني غير الاول في
مثل هذا المقام يؤتى بالظاهر اظهارا للمغايرة قوله يعني متحدان ذاتا لا
ان يتحد مفهوما هما لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون نحو زيد ضربته اباه
كيف اما لا يكون وقوله وان اختلفا مفهوما يشير الى انهما قد يتحدان ووجه
تجويز عدم اختلاف مفهومي زيد واخوك انهما ذكرا على وجه التمثيل قوله
والثاني جزؤه اي جز المبدل منه لم يرد ان الضمير راجع الى المبدل منه المعلوم
في المقام لانه راجع الى الاول في قوله مدلول الاول بل اراد تعيين الاول
وقوله والثاني جزؤه بتقدير والثاني مدلوله جزؤه وليس من عطف الثاني على

على الاول او عطف جزؤه على مدلول الاول كما هو الظاهر والا لكان عطفا على عاملين
مختلفين بدون ما هو شرط جوازه عند المص قوله بحيث يوجب النسبة الى
الملابس اجمالا ان زيادة قيد في عبارة المص لا بد منه لاخراج بدل الغلط كما اشار
اليه بقوله ضربت زيدا غلامه قوله بغيرهما الاولى والاوضح ترك بالملابسة
والقول بان بينهما ملابسة غيرهما قوله نحو نظرت الى القمر فلكه قيل فيه
ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا
لبدل الاشتمال وكذا المثال الآخر قلت اذا لم يكن في الفلك قمر وعلم المخاطب
ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا سئل
عن المتكلم هذا بهذا التركيب هل رايت برج الاسد فقال نعم رايت درجة
الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل قوله والرابع ان يقصد اليه بعد ان
غلطت بغيره فيه نظر لان القصد الى البدل قبيل الغلط وانما ذكر خلاف
ما ذكر قصد بالسهو او النسيان او سبق اللسان فكان المراد ان يقصد الى البدل
من حيث انه بدل يعني ان تقصد الى الابدال بعد ان غلطت بغيره فافهم
ولم يقل بعد ان غلطت بالاول تفننا قوله اي نعت بدل المعرفة
واجب قال الشيخ الرضي هذا ليس الا في بدل الكل بل عندي على بدل الغلط
ايضا مقيد بما اذا لم يشتمل على فايدة فاتها المبدل منه نحو قوله تع
بالواد المقدس طوى اي مقدس مرتين قوله لئلا يكون المقصود انقص
هذا وجه في الكل محمل باطراده فلم يخصه هذا ببدل الكل كما فعل المص وقال
في بدل البعض والاشتمال انه لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المبدل منه لتخصيص
البدل اما بالاضافة اليه او بوصفه به حذوا ولا يخفى عليك ان الوصف
غير لازم لان الاضافة ايضا كالوصف جابر لنقصان النظارة الا ان النقال

لم يبعد الفعل مقتضى على الفعل فلهذا خصه قوله نحو الزيدون انفسهم اياهم قال
الشيخ الرضي ان هذا المثال تأكيد لكيف وهو مثل اسكن انت وزوجك
الجنة واتفقوا انه تأكيد قال الفاضل الهندي لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد
الفعل الى المنفصل وذكر المتصل توطئة فالضمير الثاني بدل ولو قصد اسناد الفعل
الى الاول وذكر الثاني من غير توطئة كان تأكيدا قوله دبر ابيت بريش
عجفا لا غرتقا سوده بأي وقوله اذ كان فجرا اي كذب يقال عين فاجر
قوله قال للاسم صدق تصدق الظاهر يقول للان خبرا فقال المغاربة لا يكون
الا مضارعا قوله وعليه الطرثاني معقولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير
ترك جا بمعنى ودع وبمعنى صير صرح به الثاني في تسهيل ابن مالك وجعله
بهذا المعنى من نواسخ المبتدا والخبر وصرح في القاموس بان ترك
يكون بمعنى جعل ومن لم يعرفه قال جعل التارك بمعنى المصير لتضمين
الترك معنى الجعل قوله وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على
الاطلاق اي بهذا الحد للاسم المبني كما هو الظاهر بعد قوله اي الاسم
المبني فهذا انما يتم لو كان معرفة مبني الاصل موقوفا على معرفة المبني
والاصل لكنه ممنوع لانه يمكن معرفته بماهيته فيما بعد من غير توقف
على معرفة مفهوم المركب الاضافي قوله اذ لو لم يعرفها يعني لو لم يعرف
ماهية المبني لكان اي تعريف الاسم المبني تعريفا للمبني بالمبني كما فيلزم تعريف
الشيئ بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشيئ بنفسه لو سلم
انما يلزم لو كان تعريفا للمبني المطلق واما اذا كان تعريفا للاسم المبني فليس الا
تعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان تعريف المبني المطلق يلزم ان
لا يكون جامعا لخروج مبني الاصل لانه لا يناسب مبني الاصل قوله مبني

مبني الاصل وهو الحروف والفعل الماضي لم يبين مفهوم المركب الاضافي واكتفى
بتعيين ما يصدق عليه لانه سبق معرفة مفهومه في تعريف المعرب ولا حاجة الى
تقييد الامر بقوله بغير اللام اذ لا امر في عرف النحاة الا بغير اللام قوله والمراد
بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة الاولى هو المناسبة
فافهم قوله او غيرهما وهو الاشارة الحسية قوله فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا منع
الجمع كما يتبادر الى الوهم ويمكن حملها على منع الجمع ايضا بان يراد بما ناسب
مبني الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون
سبب بنائه عدم التركيب ولا خفاء في ان سبب بناء هؤلاء غير مركب
ليس عدم التركيب بل المناسبة ومن قال انه ليس للتشكيك حتى
ينافي التعريف فقد بعد عن السوق فان قلت يخرج من القسمين غاق
صوت الغراب قلت الاصوات ليس من الاسم المبني لانها ليست مو
ضوعات فليست بكلمات فضلا عن كونها اسماء وانما ذكرت
فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها قوله اثار التقديم بما مفهومه وجودي
لشرفه او نقول التركيب في المعرب مقتضي الاعراب والمناسبة مانعه
والمقتضي مقدم على رفع المانع وفي المبني المناسبة مقتضية للبناء في حال
التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب فهو احق بالتقديم او نقول عقد
بحث المعرب لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب فالاهتمام
فيه بالمناسبة اكثر تأمل قوله من حيث حركات اواخرها لا من
حيث النفس فانه لا يقال للمبني الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم و
المفتوح والمكسور ولا مطلقا لان يا زيدان مبني على الالف ويا زيدون
على الواو ولا رجلين على الياء ويقال لهذه الحروف ضم وفتح وكسر قوله

والمراد ان الحركات البنائية لا يعبر عنها الا به على ان المراد باللقب ما يعبر
عن شيء جريا على اللغة لا قسم العلم كما هو مصطلح الصناعة وان التعبير بها عنها
لاختصاصها لاشتراكها بين الحركات الاعرابية والبنائية وغيرهما **قوله**
وحكمه حقه ان يوخر عن تقسيم المبني الا انه قدمه لان غيره جعل تعريفا للمبني فنبه
على انه حكمه الذي لا يعرف الا بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيها
على وجه العدول هذا وفيه نظر لان حكم المبني مطلقا ليس ذلك بل حكم ما كان
سبب مبني الاصل منه واما الذي بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان يختلف آخره
باختلاف العوامل **قوله** وبعض الظروف انما قال بعض الظروف ولم يقل
بعض الموصولات مع ان اي معربة وحدها لقلتها وليلا يتوهم انه
على مذهب من جعل اللذان واللتان معربين لكن ينبغي ان يقول
وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني من نحو خمسة
عشر وقسم معرب وهو بعلبك قيل وينبغي ان يقول وبعض الكنايات
ايضا ليخرج فلان وفلانة **قوله** فهذه ثمانية ابواب في بيان
الاسماء المبنية يعني لا يشكل حصر المبني في هذه الثمانية بما الشرطية والاستفهامية
والصفة والتامة ومن باقسامها سوى الموصولة لان المراد بالموصو
لات ليس مجرد الموصول بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية
موصولات كانت او غيرها ولا يشكل ايضا بفعال التي ليست
بمعنى الامر لان المراد باسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل بل باب في
بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يشكل ايضا بخمسة عشر
ونحو في بعلبك فانه مبني مع انه لم يدخل في اقسام المبني لان المركبات
باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر على بيان المركب

المركب لا يشمل ونحو ماوان وان لم يحولها كذا في بعض الحواشي **قوله**
للمضمر ما وضع لمتكلم المشهور عند النحاة وضع هذه الضمائر لمفهوم المتكلم والمخاطب
والغائب والتحقيق وضعها لجزئيات معينة لهذه المفهومات
والتعريف اظهر فيما هو الحق التحقيق وبهذا استغنيت عما تكلف
الشارح لادخالها في حده بما اثبتك وكن من الشاكرين وعلى
طريق النحاة ينبغي ان يحمل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل
في متكلم بعينه او مخاطب او غائب كذلك وبهذا ايضا يندفع
لفظا المتكلم والمخاطب هذا وليس بشكرتم لا زيدكم وعلى التوجيهين
لا بد من حمل لمتكلم واخويه على الاستغراق والعموم والنكرة قد يكون في
الاثبات للعموم والمراد بكلمة ما اسم فلا ينتقض التعريف بحرف
الخطاب **قوله** ويخرج بهذا القيد لفظ الخ اي بقيد الوضع بكونه لاحد
الامور الثلثة وبهذا افرد القيد ولم يرد ان الغرض منه اخراجهما فقط
لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما وصفت الغائب بل
انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة الى بيان
لصحة خروجهما به مع انهما داخلان في الغائب ووجه الصحة انهما موضوعان
للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب المقيد
والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من قيدي المتكلم والمخاطب
اما الثاني فظاهر واما الاول فامر المتكلم ظاهر واما امر المخاطب
فخفي لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب
يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الآن او
يتوجه اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه

خ المضمر

الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف انت فالاحسن الاوضح ان يقال من حيث
انه خاطبت مخاطب هذا ومنهم من قال ويحتمل ان يتعلق بالتوجيه الثاني واما
خروجهما بالتوجيه الاول فلان المراد بالمتكلم والمخاطب انهما موضوعان لمفهوميهما
لا لذاتهما وقيد الحيثية لاخراج زيد المذكور ايضا قوله يحكي عن نفسه في تقييد المتكلم واياك
وان يحمل كلام الشيخ على ما ذكره هذا القائل لشاهدان القائل من تلامذته
فلعله سمعه منه لان شهادة البيان اصدق وحمل اللفظ على ما هو الصحيح اليق
قوله او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد فجعل التقدم رتبة والخلاف في التقدم لفظا
لفظا لكن تقديرا الا انه انسب منه لـ بالاقسام نعم يتجه عليه انه شاع مقابلة
لفظا بقوله تقديرا فجعل التقدير الحقيقة ملتبس مخل بالبيان قوله من حيث
المعنى لا من حيث اللفظ اراد بالذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى
مقصودا باللفظ باستعماله فيه والا فمعنى اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور
لفظا قوله فكانه متقدم من حيث المعنى اي كان لفظ العدل متقدم
من اجل المعنى وانه قدمه فضمير كانه للفظ العدل وقوله من حيث المعنى
تعليل والا فينبغي ان يقول فكانه متقدم من حيث اللفظ قوله
فكانه تقدم ذكره معنى الظاهر فكانه تقدم ذكره لفظا قوله فانما جاء في
ضمير الشان لا يصح الضمير طالابخفى ولو كان راجعا الى غلة المجي كان قوله
لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره مستدركا وكان العبارة المجردة فانما
جاء في ضمير الشان قصدا الى والضمير الراجع الى المتقدم الحكمي قد يكون للتعظيم
بل للاحتراز عن الضمير قبل الذكر او حذف الفاعل كما في تنازع الفعلين
قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور للاحضر الاوضح والاول مرفوع ومنصوب
ومجرور والثاني هو مرفوع ومنصوب قوله الاول ضربت وضربت

وضربت فقال الاولى ان يقول ضرب ويضرب الى ضربن ويضربن ليكون
افراد الضمير المرفوع المتصل مستوفاة قلت اشار الى بيان الضمائر المتصلة
بانها دائرة على التصريف المعلوم في الصرف فلم يغنه الماضي والمستقبل
وغيرهما لكن اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا
وقوله وعلى هذا القياس المجهول فيه لطافة فلا تجهل قوله المنتهين اولها
بدل من المستتر في المنتهين بدل البعض من الكل واشارة الى كلمة الى
الاسقاط لا لمد الحكم فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم قوله وانما بدؤا
بالمتكلم والصرفيون يبدؤن بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون
اسلوب الترقي قوله لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم الاعرف من
ضميري المتكلم الواحد قوله سواء ان اجماعا هكذا ذكره اللباب وقال شارح
اللباب اي اجماعا من البصريين والا فالفراء جعل الضمير انت بكماله وباقي
الكوفيين ذهبوا الى انه التاء بتصاريفه وان عماد قوله وضعوا للمتكلم
لفظين جعلان على ستة معان ظاهره انه مشترك لفظي والحق انه مشترك
معنوي فانه موضوع للمتكلم مع الغير اياكان ذلك الغير واحدا والاثنان
على اكثر من ستة معان لانه يدل على المثنى المخلوط والجمع المخلوط ايضا بخلاف
ضمير المثنى قوله خاصة في القاموس الخاصة ضد العامة وهو حال من فاعل
يستدرك من المتبدا وانسا الانسب اي طائفة خاصة وفي الضبي التاء للكلمة
والخاصة مصدر كالعافية والتقدير خص خصوصا والجملة معترضة هذا ولك
ان تجعل الجملة حالا بتقدير قد خص خصوصا قوله كما حذف في اخر الكلمة
المشهورة ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب
اليه المصنف وقال الا ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كما هو حذف الفاعل

وهذا كلام ظاهري والتحقيق ما سبق في اول الشرح وبلغنا فيه بلطف الله نهاية
التحقيق فلا تغفل عنه ان كنت من اهل التوفيق قوله اذا لم يكن مسند
الى الظاهر لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل
حيثما كان ولا يكون في المسند الى الظاهر لا في بيان وجود المرفوع المتصل
حتى يحتاج الى التقييد لا مخرج الغائب بهذا القيد وقس عليه نظايره قوله
مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد كانه سهو من قلم
الناسخ وفي النسخ واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وكان الشارح
غيره الى واحدا او فوق الواحد لانه اخصر واوضح لانه لا يطلق في العرف المثنى
على الاثنين بل على اللفظ المخصوص والمجموع على ما فوق الاثنين بل على اللفظ
المخصوص فالصحيح انه ليس في الشرح مثنى او مجموعا والا فوق بالمشهور لتفسير مطلقا بوحده
او مع الغير وهذا يرشد الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف زمان اي زمانا
مطلقا ولا منصوبا بقوله يستتر مصدرا كان او حالا او ظرفا قوله وفي الصفة
مطلقا ليس حالا من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم الفاعل او الا
لوجب ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع كما يشعر به قوله وسواء كان
اي الضمير مفردا الخ الا سواء كان الصفة والا لوجب ان يقال سواء كانت مفردة
او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح ٢ قوله سواء كانت اسم الفاعل
بل ظرفا اي زمانا مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم فاعل او غيره وسواء
كان زمان كون المرفوع المتصل مفردا او غيره فقوله سواء كانت الخ
بيان لمطلقا بمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى قوله فلو كانت ضمائر الغير
الصلوب لما تعرف وكانه سهو من الناسخ قوله فيهما اي الالف والياء او
في الصفة حرف التثنية والجمع الظاهر حرفا التثنية والجمع قوله لاجل شيء نسبة

نبه على ان اللام في قوله لا لتعذر المتصل للتعليل لا للوقت لانه علم في التعليل
فمتى امكن لا يعدل عنه وفيه تعريض لمن جوزهما بناء على السواء قوله وذلك
اي تعذر المتصل بالتقديم قبل التفصيلة فاصر لانه لم يشمل الغرض وهو
رفع الالتباس اذ لو استلزم العلم انه الى المخاطب او الغائب او المتكلم ومنه فصل
المفعول الثاني اذا التبس بالمفعول الاول بالاتصال واما اذا لم يلتبس
فالاتصال في باب اعطيت والانفصال في باب علمت اولى ومنه
فصل الضمير بعد انما فانه يجب عند الالتباس وعند عدم الالتباس لا يجب
يشهد به شرح المفتاح وانما تم الثاني لو جعل فاعل المصدر الضمير غير مضاف
اليه المصدر قوله او بالفصل الواقع لغرض لا حاجة الى تقدير العامل للظرف
ولا يدعو اليه الغرض بل يصح تعلقه بالفصل كما يصح تعلقه بما قدره من
غير فصل قوله اي حذف عامله ينبغي ان يراد حذف عامله وحده اذ لو
حذفا معا لم يخرج من الاتصال كقولك زيدا ضربته فانه في تقدير ضربت
زيدا فلم يخرج الضمير بحذف عامله عن الاتصال قوله او حرفا والضمير مرفوع
لا يقال الاولى غير مجرور او منصوب لئلا ينتقض بضميرانه فانه مرفوع المحل
كما انه منصوب المحل لانا نقول المراد بالمرفوع ما هو مرفوع في اصطلاح
باب المضمر قوله او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة
جرت المراد بالجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا ولو قال او
بكونه صفة لم تجر على من هي له لكان اشمل لدخول انا ما انتم فيه فان
قلت لا حاجة الى قوله او بكونه صفة جرت على غير من هي له بعد قوله
او بالفصل لغرض لان الفصل فيه لدفع الالتباس قلت يجب الفصل فيما
لا يلتبس ايضا وبهذا ظهر وجه قوي لاختيار التمثيل بما لا التباس فيه وانما قال

صفة لان الفعل الجاري على غير من هو له لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق
على ما في الرضي قوله لانه لا انفصل الضمير على خلاف الظاهر الاولى انه جعل الفصل
الضمير علامة لرجوعه الى ما هو خلاف الظاهر نعم وجه المناسبة لجعل الانفصال
علامة ان خلاف الظاهر والاحسن ان المقام يقتضي الاتيان بالظاهر في
مقام الالتباس فالضمير فيه حل محل الظاهر فكما لا يتصل الظاهر لم يتصل الضمير
ولا يخفى عليك ان مقتضى ما جعل جوابا ضعيفا قوله انما قال من هي له
لا ما هي له لا خفاء في ان الاولى بل الصواب ما هي له وما ذكره من النكتة لا يسمن
ولا يغني من جوع مع ان كون العقلاء اصلا في جريان الصفة عليهم ممنوع
اذ الاصل ما هو الاكثر قوله احترازا عما اذا التبس وبا نحو اعطانا اياه فان سيبويه
ان كانا غايبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا
غايبين لم يجز خلافا للمبرد قياسا على الغايب قوله للتحرز عن تقدم احد
المتساويين من غير مرجح فقيل يرجح الاول في ضربه اياه بكونه فاعلا
في الاصل وفي اعطيته اياه بكونه فاعلا في المعنى فمن الاحتراز عن التقدم
بلا مرجح في بادي الرأي والترجيح كما ذكر يحتاج الى ضرب من التاويل قوله
وحكى سيبويه بجواز الاتصال لم يقل حكى الاتصال ليعلم انه حكاية عن النحاة
لا عن العرب وحكاية سيبويه عن النحاة دون العرب مع كمال تتبعه دليل
ضعفه كما صرح فقال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا
الحروف غير موضعها واستحسنه المبرد مذهب النحاة قوله وان شئت
اوردته منفصلا قال الرضي الاولى في ثاني مفعولي باب اعطيت الاتصال
وفي ثاني مفعولي علمت الانفصال قوله ورعاية الاصل اولى من رعاية
المشابهة بالمفعول لم يقل من رعاية العارض اشارة الى جهتي اولوية مما

احدهما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيهما الاشارة بذكر المشابهة
بالمفعول الى ترجيح الجزئية لان الجزئية حقيقية والمفعولية تشبيهية قوله والاكثر
لولاك الخ لم يقل لولاك وعسيت الى آخرهما فلو قال احضر للبيان لتوهم
انه يجب استعمالهما معا ولما رفع هذا الوهم جمعهما في قوله وجاء لولاك وعساك
الى آخرهما العدم خوف التباس المقصود بغيره قوله لكنه غير الاسلوب تنبيها
على انه ليس بضروري ولو غيره الى ما هو المتعارف في التعريف لكان اولى
وفي تغييره مع فوت كمال الموافقة ايهام خروج مجرى المتكلم عن الحكم قوله الى
ان لولا في هذا المقام حرف جر كانه جعله في حكم حرف الجر ومحمولا عليه فانه في
معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجودك
قوله وهنا ايضا الاخفش لتصرف في الضمير والتصرف فيه لكونه معمولا اولى
لان المعمول محل التصرف كذا لكونه متأخرا لان التأويل في المتأخر اولى
عند الحاجة قوله ونون الوقاية مع الباء نون الوقاية مبتدأ مع الباء خبره
لازمة حال من ضمير الظرف وقوله وانت مع النون الخ وقوله ويختار في
ليت الخ وقوله وعكسها لعل جمل معطوفات على الحال وقوله ويختار
مستثنى من التخيير وكذا عكسها لعل او قرينه على ان المراد باخوات ان ما عدا
ليت ولعل قوله ليبقى اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر
وهي كسرة يكون في آخر الكلمة لا مطلق الكسرة وكذا لم يتحاش عن كسرة نون
الوقاية مع ان الحرف الصالح ان يصان عن اخت الكسرة الجر لانها لكونها
على حرف واحد لكن تبا اخت الجر ومن هنا ظهر انه لو قال ليبقى الماضي
عن الكسرة الى آخره لتم وان ذكر الآخر مما لا يحتاج اليه قوله ولهذا سميت
نون الوقاية اي نون هي سبب الوقاية او نون هي للوقاية تامل قوله بخلاف

نون الوقاية

كسرة النفس لان الساقي الوسط حكما لشدة امتزاج يا الضمير فيه لانه فاعل
بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول ولكون علامة الاعراب بعد ركبا المنا خرعنه
قوله وبخلاف كسرة لم يكن الوزن كعزوا وقيل الحق لعروضها لا يخفى ان العوض
مشترك منه وبين ما قبلها الباء فانه لقوى مما يمنعها البحر فالاولى الاعراض
عنه والتمسك بانه كالسكون حيث لم يعد معها المحذوف لا تثقال
كسر قوله ليت لا تجري في ليت ولعل لانه عبارة عن مساوات الامرين
بخلاف الاختيار فالاولى اختيار ان ليت ولعل مستثنيان عنها قوله
تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما الخ وحمل ولعل على لغاتها قوله
وهو متوسط بين المبتدا والخبر فيه تجريد او تاكيد لان حق المبتدا والخبر ان لا يقع
بينهما فصل قوله قبل العوامل اي اللفظية لانها المتبادر ولا حاجة اليه
الا انه ذكر توطئة لقوله او بعدها وهما وان لم يكونا بعد العوامل مبتدا
وخبرا لكن يصح التعبير عنهما بالمبتدا والخبر حقيقة لان المبتدا والخبر ليسا
مشتقين حتى يجب اتصاف ما قصد بهما المفهوم منهما حين تعلق الحكم بهما او
ليس التركيب من قبيل رايت هذا الشاب في شبابه وصباه لانه
تعليق بالمشتق وجمع بين الحقيقة والمجاز فمن تمسك في كون
تحن فيه حقيقة بكون هذا التركيب حقيقة فقد غفل والقول بانه من الجمع
بين الحقيقة والمجاز او من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز قوله
مطابق للمبتدا ولا يصح ان يجعل مطابقا للخبر كما يكون في الضمير فلا يصح
كون ضمير المرفوعات سوى ما اشتمل مفصلا على تقدير كون المرفوعات
مبتدا فمن تمسك به في دعوى انه قد يطابق الخبر سهى قوله لم تقل
ضمير مرفوع لمطان الاختلاف فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون

لا يكون فيه اختلاف اذ كونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل متفق وان اختلف
في كونه ضميرا او بعد كونه ضميرا في كونه ضميرا مرفوعا كما ستعرف وفيه بحث قوله صيغة
ضمير مرفوع يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا بين الجميع والامر اتفقا
فاختياره لتنبيه على بطلانه عنده قوله يسمى هذا المرفوع فصلا وكان الشارح
ذكر في لفظ المراد قوله وذلك التوسط ليفصل اشار الى ان قوله
ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك لان اللام المقدرة
بعدها ان لام كي ومعناها سببية ما قبلها لما بعدها والسبب لفصله من كون
المبتدا الخبر نعتا وخبرا التوسط لا التسمية قوله لان الفصل انما يحتاج
اليه فيما اذا كان المبتدا على اصله وهو التعريف ولما لم يحتج الى
الفصل فيما هو الاصل من المبتدا لخبر النكرة حمل عليه ما احتج اليه من المبتدا
النكرة فلم يتوسط بينه وبين خبره ضمير الفصل قوله او افعل من كذا او
فعل مضارعا عند الزجاج تمسكا بقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ورد
بانه يحتمل كونه مبتدا وتاكيدا لما في انه هو اضحك وابكى وزيف بان تا
كيد الظاهر بالضمير لم يعهد ولا يخفى انه كلام على السند الاخص قوله اقتصر على
مثال افعل منه اقول اقتصر لان الدخول منه مع الاستثناء عن الفصل كل
الاستثناء فيكون فيه ايضاح الغرض بطريق الاولى قوله وبعض العرب يجعله
مبتدا اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا لو كان معنى يجعل مبتدا
الحكم بكونه مبتدا لما احتاج الى هذا التوجيه اما لو كان معناه كما هو الظاهر انه
يجعله في الاستعمال من افراد المبتدا فلا يحتاج الى هذا التوجيه لان جعل
شيء متصفا بمفهوم شيء لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشيء
قوله وح الرفع متعين ولم يقل الرفع متعين بالجزئية لتعينه بما سبق قوله

وتقدم قبل الجملة اي الجزء الاسمية او الفعلية ايضا بشرط ان يدخل عليها
نواسخ المبتدأ والخبر نحو فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يبعد ان يقال معنى
الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع مقتضى التقدم ان يكون ههنا
متأخر افهو اخرجه في هذا التوجيه عن مقتضاه وجعله لمجرد ان لا يسبق على المرجع
وهذا خروج عن مقتضى التقدم وجعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم وهو
معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب ايضا عن مقتضاه ولا يخفى انه في غاية
البعد وان سماه بعض الناس وجها وجيها قوله وذلك بحسب المفهوم
اعم من ان يكون قبل الحكم اولا اشارة الى ان التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم
عن الاعمية لا للاحتراز عن متقدم لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم
ما يحترز به عنه مع ان هناك ما يحترز به عنه وهو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجلا
ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلها بلا فصل ذكر ليعلم به عدم جواز
الفصل بين ضمير الشان والجملة بتمييز المفسر او بجملة معترضة قوله قبل الجملة
اي قبل ذكر الجزء من الكلام جعل الجملة للجنس ليحصل الجملة بعده بخصوصه منه فيتغاير
ان يرد اعلى من قال ووضع الظاهر موضع الضمير لان تفسير الضمير بالجملة خلاف
ما هو شانه فلعل من مظان التقدير ولا يخفى ان ما قيل اهون مما ارتكبه
فتدبر واحسن التدبر واختر قوله ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا
وجه حسنه انه المسموع واما تانيثه بتاويله بالقصة من غير كون العمدة فيها
مؤنثا فيجوز قياسا حال عن السماع كما حققه الرضي قوله والظاهر ان قوله
يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة بين الموصوف والصفة اعني قوله
قوله يفسر الخ قوله فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم لا يقتضي الدخول في القاعدة
ان يكون له دخل فيها وعليه لثبوتهما بل يكفي ان يكون التفسير الضمير

الضمير الغائب وبعينه قوله الضابط الاستدراك قوله يا فيه بحث لانه قاعدة
اخرى مبنية لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون امر اخر من تمييز او حرف تفسير اعلم
انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة الى التفسير ولا يصح
ان يكون ضمير الشان منه باعتبار انه راجع الى الشان او القصة لتعينه في المقام
فيكون ما بعده جزاء صرفا لا تفسيرا للضمير واثبات انه لم يرجع الى الشان المتعين
في المقام وذكر على الابهام مفسرا دونه خرط القتاد قوله فعلى هذا لو لم يحمل التقدم
على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم لما راى ان لو حمله
الشارح على قوله يتقدم بعيد ابدا يتوقف تمام القاعدة عليه اذ لولاه لانتقضت
بهذا القول ووجه الانتقاض انه لا يجب تفسير هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد بان يقال
الشان هو قيام زيد ولا يخفى ان هذا التركيب مصنوع يستغني عنه بحرد هو زيد قائم
فلا مبالاة بانتقاض القاعدة به قوله واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا
فالاولى عدم الفصل بين هذا المنفصل والمتصل بالمنفصل قوله فان كان
عامله معنويا لم يأت بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا هو
مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا والا فبارزا قوله
فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة يريد عمدة لا دليل عليها لاستقلال ما بعدها
والا فالمبتدأ مع كونه عمدة يحذف قوله ومثاله اي مثال الحذف الضعيف
ان من يدخل الكنيسة واما جعل اسم ان ضمير الشان لان كلمة ان لا تدخل
على كلم المجازات كتب في الحاشية الكنيسة [illegible] اسم معبد النصارى
الخ جوذر وهو ولد البقرة الوحشية قوله فانه مع كونه منصوبا لازم
فليس حذفه حذف ضمير اذ مراد بلا دليل عليه لان الزام حذفه جعل حذفه
جادة لاهل اللسان قطعا اقوى قوله مع ان المكسورة المفتوحة اقوى

مبحث الاشارة

شبهها بالفعل من المكسورة فيه بحث لان ان المفتوحة كمكسورة سوا ان المكسورة كذلك فتامل
قوله وهي ذا اي اسما الاشارة ذا حال كونها فيه ان ذا ليس خبرا بل الخبر المجموع
فليس ذا فاعلا للسببية حتى يصح جعل ذا حالا بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع
تدبر ولولا هذه النقيصة لكان لتوجيه الفضيلة وقيل خبر هي محذوف اي
هي خمسة قوله ان هذان لساحران على احد الوجوه ثانيها ان ههنا بمعنى نعم
وثالثها ضمير الشان محذوف هكذا نقل عنه في الحاشية ويرد على الوجه الثاني ان
لام الابتدا لا يدخل على خبر المبتدا والثالث ان حذف ضمير الشان ضعيف
قوله ومنه وزنه لقلب الالف والياء اي الالف من ذا والياء من ذي فا
الظاهر او الياء قوله بوصل الياء الحاصل من الاشباع او من ابدال الا
لف بالهاء والياء معا قوله ولا يثنى من لغاته اي لا يورد على صورة المثنى
والاولا لتشبه في المعنى بل اللفظ بتمامه موضوع لمعنيين ولو كان مثنى لم يكن
في مفهومه تعيين لان المعرفة لا يثنى الا بعد التنكير قوله واذا كان مقصورا
يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصلها وكذا الكتب فيه
الواو لئلا يلتبس اولى بالى حرف جر ولا يكتب الالف الممدودة اذا اتصل
به كاف الخطاب ولا تظن انها تكتب بالياء في اولئك لان المكتوب
فيه مركز الهمزة قوله فهو ليس في الحقيقة منه على ما يوهمه شدة الامتزاج وكتابته
كحروف الكلمة ولم يفصل ويتصل بها لئلا يتوهم عدم جواز الفصل بينهما وبين
واسع انه بالكلمة انا وانتم وهو واخواتها كثيرة ومنه قوله تعالى ها انتم اولاء قوله
لامتناع وقوع الظاهر موقعها قيل يمتنع وقوع الظاهر موقع ضمير الفصل
بفصل الفصل مع انها اسما وفيه فافهم فاو قيل الدليل على حرفيتها انه
غير مستقل بالمفهومية ومعنى ذاك انبت لسكون الثاء ومعنى ذلك

[illegible]

ذلك انت ولا يبعد ان يقال لا يكون في التركيب اسم لا محل له من الاعراب
فيكون الكاف في ذاك حرفا قوله اعني حروف الخطاب خمسة باعتبار
خمسة لتذكير مرتبتها وهي حروف الخطاب والحروف مذكر ومؤنث ولو اعتبر باعتبار
معناها قال وهي خمس لكان فيه تقدير لحرف حروف الخطاب الا انه راعى المنا
سبة بقوله في خمسة قوله مضروبة في خمسة حيل قوله خمسة في خمسة لافادة
ضرب الخمسة في الخمسة وهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد وهي خمس
موجودة في خمسة من الاشارة فيكون خمسة وعشرون قوله فانا قلنا
من انواع الخ يعني يرتقي ما يتصل به حرف الخطاب بلا حذف الى ستة
فلا يرد ان ما عدا من الواحدة سبعة قوله وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
لا تستعمل الكاف الا للمتوسط او البعيد واللام للتنصيص على البعد قوله
ولما راى المصنف الخ ونحن نقول نبه على ان حكمه بهذا المستند الى تتبعه ومشاهدة
الاستعمال ويؤيده ما ذكره انه لم يقل وهي ذا للمذكر القريب قوله ولا يبعد ان
يجعل في ذلك اشارة الى كلمة في ذلك بعده ان كلمة ذلك هناك
مشار اليه متوسط يستحق ذاك قوله على سبيل التشبيه بالمكان
سوا كان ذلك الغير زمانا نحو هنالك الولاية لله الحق او غيره وقوله
واما ما عداها اشارة الى وجه صحة تخصيص الاختصاص بالمكان بهذه الالفاظ
وسوا ان غيرها من اسما الاشارة يستعمل حقيقة في المكان وغيره وبينها
وبين ما عداها فرق اخر اذا استعملت في المكان وسوا ان هذه الالفاظ لا
يكون الا ظرفا والمستعمل في المكان مما عداها لا يلزم ان يكون ظرفا
قوله اولا يصير خبرا اما ما ان كان تم من الافعال الناقصة بمعنى الكلام
على القولين في الافعال الناقصة المقول الثاني انه لا خبر لها والاول

انه مخبر فما ضبطه وما عداها مما التزم بعد مرفوعه منصوب انفعالا انه لا ينفك
عن الاحوال فالمنصوبات بعدها احوال فقدم ما هو الراجح في البيان الاتي يجعل المنصوب
معنا تميزا ولا يبعد ولو جعله حالا لكان اوفق بما تقرر في محله وجعل بعد كونه
فعلا ناقصا بمعنى صار وهو غير ظاهر والظاهر انه بمعنى كان وجعل الخ التام بمعنى الخ
الاول اراد بالناقص جزء الخ وهذا انما يتم لو كان المبتدا والخبر او المفعول
مجموع الصلة والموصول ليس كذلك بل هو الموصول والصلة تفسير له ولا يبعد
ان من اعراب الموصول يعني قوله الا بصلة الا مقارنا بها لا الا ماخوذا معها
وعلى هذا ينبغي ان يسلك في بيانه ما اشتهر في امثال الاتم الدليل لا يتم البيان
من ان البيان تام بدون التمام والتركيب كناية عن نفي البيان والدليل
فالمعنى ههنا ما لا يكون جزءا الا بصلة قوله والقابل ان يقول يمكن ان يعرف
الصلة لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط للاسما الشرطية نحو من
يضرب اضرب وما يفعله افعله الى غير ذلك لانا نقول من في قولنا من يضرب
معمول يضرب فهو جزء بدون جملة وبهذا عرفت ان من قال بل يجب
ان يحمل الصلة على الاصطلاح والا لزم نقض الحد بمن الشرطية فقد سهى سهوا بينا
قوله وذكر العايد مع انه ملحوظ في مفهوم الصلة الخ لا يخفى انه ذكره مع وذلك
يلزم ان يكون ذكرها لا يتم جزءا الغوا لدخوله في مفهوم الصلة قوله وطالما كانت الصلة
يعني ليس المقصود تعريف الصلة لما هو ظاهر السوق حتى يرد ان التعريف غير مانع
قوله عنهما بقوله وصلته اي صلته ما لا يتم جزءا الا بعده جملة خبرية ثم ما قيل الخ قال
الموصول ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وجعله لكان اصح او خصر قوله او ما في معناها
لا حاجة الى هذا التاويل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما مركبان ناقصان
خبريان قوله والعايد ضمير لا غير ضمير لم يفرق المالكي في التسهيل بين العايد الى المبتدا

للمبتدا والموصول فالحق ان المراد بالضمير اعم منه وما ينوب منابه قوله وصلة
الالف واللام اسم فاعل او مفعول اي اسم فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل
والمفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول يرد ان صلته من الجمل الخبرية فالمميز
لما ليس لانه لم يدخل في تعريف الصلة وان الصلة المعرفة بما عداها بل الاختصاص
الالف واللام بمعنى الذي وهي اسم الفاعل مع فاعله او اسم مفعول مع مرفوعه
والاولى ان يقول وصلة الالف واللام فقط اسم فاعل او مفعول لا غير ولا
يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانهما بعيدان عن الفعل
لعدم الدلالة على الحدوث لا بنا ولان ما بالفعل فلا يقصر بمعنى الجملة قوله
ومعنى اي الموصولات بمعنى المرجع ماخوذ من السياق قوله اي اي مضافا
الى معرفة لفظا او تقديرا بمعنى الذي وفرعه وكذا قوله وايه بمعنى التي وفرعه
وفرعه قوله المنسوب الى بني طي قلبت في التثنية احدى اليائين الفا
واخرى همزة تحرزا من اجتماع الياآت قوله وذا بعد ما جوز الكوفيون
كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما استفهامية كانت او لا
ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن
زايدا الحاقا قوله نحو من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اي من الذي
فان ذا زايدة او بعده موصول قوله والعايد المفعول سوى عايد الالف
واللام فانه لا يجوز حذفه اتفاقا موصوليتهما والضمير واحد ولا بل موصوليتهما
قوله لا اذا كان فاعلا يعني التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل فلا يرد ان الحذف
لا يخصه بل يعم المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عدم التقييد ضعيف
والاولى ان الحذف فيه اكثر فلذا خصه وحذف المرفوع اذا كان مبتدا
يجوز بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اي او يطول الصلة

كقوله تع وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فانه طالت الصلة بالعطف عليه وضعف المجرور
بشرط ان يجر بحرف جر متعين لطلبه الصلة او باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي
انا ضارب زيد اي ضاربه قوله باب الاخبار بالذي لتقييد الاخبارية لانه اول
ما يعرفه المتكلم من الموصولات ولانه جرى العادة بالتمرين به والا فهو جار في
كل من الموصولات فيقول من ضربته زيد وما فعلته خير فقوله او ما يقوم مقامه
يريد به الالف واللام وصح المراد بالذي الذي وفروعه اذ قد يلزم ان يخبر باللذان
مثلا ولكن ان تدرجه في قوله او ما يقوم مقامه وقوله فيما تعلمه فيه التعلم لا
مضارع العلم فاعرفه قوله لعدم بيانهم طريقة الاخبار تشعر بان تمرين المتعلم كان
بعد تعليمهم طريق الاخبار في ذا غير لازم لان الامر بالاخبار يجوز ان يكون قبل
التعليم فيتذكر فيه مسئلة تقدير الذي ووضع الضمير موضع المخبر عنه لانه من فروع
المسائل النحوية وليس من مواضعاتهم في هذا الباب نا من قوله اي باستعمال
الذي او ما يعبر عنه بالذي فالبا صلة الاخبار قوله صدر تشابها تشعر
بان يكون من كل مواضع وجوب تقديم المبتدأ ان يكون موصولا ولم يذكر في
موضعه في شيء من كتب النحو فلعلهم ارادوا التصدير عملا بما هو الاصل في باب
المبتدأ قوله اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي يريد ان التعبير بالمخبر عنه
باعتبار ما يؤول اليه لكنك ان تريد بطلة عن التعليل اي المخبر عن جنسه قوله
واخرته اي المخبر عنه عن الضمير اعتبر التاخير بالنسبة الى الضمير والظاهر اعتبارها مقابلا
للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة قوله ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها
يشعر كلامه بان ذلك في الاخبار عن زيد في المثال المذكور اخذا اسم الفاعل
او المفعول لقول الضاربه انا زيدا او لقول المضروب لي زيد نفسه وفيه بالتعليل
على ما صرح به الشارح من شروط الجملة الفعلية ولذا اتى به مع انه ليس من دابه

من دابه تعليل المسائل قوله كالسين وسوف حرف التنفيس فيه بحث لان السين
يفيد التاخير كما ان صيغة المستقبل يفيد ذلك وصيغة الماضي يفيد التقديم فاذا
لم يتأت الاخبار بالالف واللام لفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز ان لا
يتأتى لفوت ما يفيده السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان
يؤخذ من الفعل المنفي اسم الفاعل المعدول فيقال في الاخبار عن زيد في لم
يقم زيد اللاقائم زيد فان قلت ينبغي ان يصح الاخبار عن زيد في زيد قائم
بالالف واللام فيقول القائم زيد قلت القائم الذي هو جزء الجملة الاولى مفرد والذي
في القائم جملة في معنى الفعل فلا يصح قيام احدهما مقام الاخر قوله ووضع عائد
للموصول موضعه هذا عند التفصيل امران وضع الضمير موضع المخبر عنه
وجعله للموصول فالامور اربعة فاحفظها ليسهل عليك استحضار
جميع ما ذكره قوله وفي ضرورة الشعر ان قيل الا نفع في ذلك الضمير المبهم قوله المصدر العامل
الاخير الاوفر والعامل قوله والى الاولى عما يجب تنكيره فاعرفه بذلك
تمييزا قوله وما الاسمية تحقيق لما الموصولة وبيان انه ليس مما يختص بالموصولات
وكذا ما ذكر في اخواته فليس بيانا لما ليس بموصول في بابه تقريبا لخاطر
وبه يوصف ما على ان ما الموصولة مشترك بين المعنى الاسمي والحرفي ايضا
فلا يخبر تحقيق الموصول الى استيفاء هذه الكلمات استغني عن وضع
باب لها وقس عليه بيان فعال بمعنى اسم الفعل في باب اسماء الافعال
قوله فانها اما كافة نحو انما زيد قائم فيه انها قد تكون مصدرية وقد
تكون زائدة ايضا قوله استفهامية تامة على معنى الاستفهام او مستعارة
لمعنى من معان يناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار ويحذف
الفها مع حرف الجر والمضاف اذا لم يكن مع ذا واثباتها قليل

قوله ربما تكره النفوس قيل جاز ان يكون ما كافة قال المص ان الثاني مختار و
كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني من الامر
وذلك قليل الا بشرط فقد ههنا والاولى ان يقال ان الثاني انما اختاره لا
ستغنائه عن تكلف من حذف المبين او التضمين نكرة ما يستدعي كلمة من
او الحكم بزيادة من او جعلها للتبعيض والمتبادر منه البيان بعد كلمة ما وقوله
له فرجة جملة فعلية حالية متعلقة بالامر ومن جعلها صفة الامر بتاويله بالمنكر تكلف
ما لا يعنيه قوله وتامة قيل اي غير محتاجة الى صلة او صفة قلت او موصوف
وقوله بمعنى شيء صفة لتامة ذكره تنصيصا على اختيار مذهب ابي علي دون
سيبويه وذلك ان يجعله بيانا للمعاني ماسوى الموصولة ويحصل الفائدة
السابقة منها قوله وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان او
ضربا حقيرا او عظيما او نوع ضرب فان التوصيف بما اما للتعظيم او التحقير او
النوعية وتفاوت معانيها بحسب المقامات واختار المص كون ما
صفة اسمية لا حرفية كما زعم البعض قوله ومن لم يقل من الاسمية احترازا عن
الحرفية الزائدة لعدم المبالات بها اذ لم يثبتها البعض قوله الا في الاسم
رد على ابي علي حيث اثبتها ومن المباحث المهمة التي لا ينبغي ان يدعه
الناظر في هذا المقام ان من في وجوهها لذوي العلم ولا يقع على ما لا يعلم
الا تغليبا وما لما لا يعلم الا قليلا ولصفة العالم فيقول ما زيد في السوال
عن صفته وللمجهول ماهيته حقيقة ومنه ماهية الشيء وهو في الاصل ماهية
نسبة الى لفظ ما والهمزة زائدة في ثاني مقصورا به نفسه فيقال لفظ ما
ولا قلبت الهمزة ها او يقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين
ككلمة كذا في الرضي قوله والموصوفة نحو يا ايها الرجل حمل الرضي كونها

كونها موصوفة بالنداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة قوله وهي منقرضة الا في
وحدها نص المص بقوله وحدها على رد اعراب اللذان وذو الطائية وقد صحح
الشارح ما قصده وجعل بيانه مختصا بما هو المتفق ما فهم قوله الا اذا حذف
صدر صلتها وكانت مضافة ويكون الصدر عائدا فبني على الضم وسيبويه يجوز
اعرابها ايضا فان لم يكن مضافة فالاعراب قوله فيمن قرا بالضم اي عند
بعض من قراها بالضم فان منهم من جعله استفهاميا وجعل الجملة صفة
شيعة بتقدير مقول فيهم ايهم اشد قوله وفي ماذا صنعت وجهان
ذا الا بمعنى موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن الاستفهاميتين والا في ماذا سود
من ذا اخر منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي واما قولك
من ذا قائما فذا فيه اسم اشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذي ان يكون
زائدة وان يكون اسم اشارة كما في قوله تع امن هذا الذي فان ها
التنبيه لا يدخل الا على اسم الاشارة والمقصود من بيان الوجهين في ماذا
صنعت الاشارة الى ان اثبات ذا موصولة مبني على الاحتمال للبس ثم تم
بحكم الجواز الحكم بزيادته فان قلت فما وجه رفع الجز قلت جعل صنعت
خبرا لحذف العائد الى المبتدا وان كان قليلا وانما قال في ماذا صنعت
احترازا عن مثل ماذا كان فان الرفع فيه لازم وجعل الشارح رفع مصدرا
موضوعا بمعنى المرفوع وذلك ان يجعله فعلا مجهولا قوله ما لكان اي اسم
كان الظاهر اي اسماء كان بقال الكان هذه يحتمل التمام والنقصان والتصغير
والزيادة ولا يخفى ان الثالث انسب ومن حق اسماء الافعال ان
لا يكون لها اعراب كالماضي والامر وقيل هي مرفوعة المحل بالابتداء فهو
مبتدا فاعله سد الخبر كما في قولنا اقائم زيد وهذا هو الذي اختاره

بحث اسماء الافعال

المص في الفصاح المفصل وان غاية بيان المبتداء في هذا الكتاب وقيل
هي مصادر منصوبة بافعال محذوفة وينافي تقدير الفعل كونها اسم
فعل قوله مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر اولما هو بمعنى
المتعدي كذلك هيهات مثالا لما هو بمعنى الماضي او اللازم او لما هو
اسم فعل وغير اسم فعل او لما هو اسم فعل فقط او لما استعمل في معناه الاصلي
ولما لم يستعمل فيه فقط ورويدا اما تصغير تحقيق الارواد بمعنى الرفق ولما تصغير
رود بالضم بمعنى الرفق عدي الى المفعول لتضمين معنى الامهال او جعله
بمعناه قوله الفتح في الحاشية الفتح الخالص وفي القاموس الفح بالفتح الخالص من اللوم
قوله وفعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثي يعني من الثلاثي صفة الامر بتقدير
المشتق والتقدير الكائن اعرف ويصح ان يكون حالا من ضمير بمعنى الامر اي كائنا
من الثلاثي ولا يخفى ان كون الشيء قياسا لا يقتضي ان يجيء من كل لفظ في كلام
العرب بل يقتضي ان لا يجب التوقف في اخذه على السماع فلك ان تأخذ فعال
من كل فعل وان لم تسمعه من العرب فكون فعال قياسا يقتضي ان يصح
لك ان تأخذ قوام من قام وان لم يجئ فلا ينافي كونه قياسا عدم سماع
قوام بمعنى قوموا ثم على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسا ان بناءه وكون
بناءه على الكسر قياسا وان كان منوقفا على السماع فافهم قوله الا انا وزهو قرقار
بمعنى صوت من التصويت وعرعار اي تلاعبوا ايها الصبيان بالعرعرة وهي
لعبة لهم قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان
وقيل فيه ان الحكاية لا يغير فلو كانا صوتين لقيل قار قار وعار عار وفيه ان معناه
انه امر بحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان في مقام اللعب بتلك
اللعبة واعلم ان قوله فاتفقوا على انه لم يأت الانادر امعناه ان اسم الفعل

الفعل بمعنى الامر لم يؤخذ من الرباعي الا نادرا الا ان فعال بمعنى الامر لم يأت الا نادرا
لان فعال بمعنى الامر لم يأت من الرباعي وما ذكره من قرقار وعرعار ليس
فعال كما لا يخفى قوله ولم يعلم الى الآن دليل قاطع على تعريفه وقال ابن مالك
كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثا فاذا
سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا
منهم دليل على تحريهم في كونها مؤنثة قوله وحال كونه صفة للمؤنث
لم يجئ فعال صفة في المذكر وجمعها لم يستعمل من دون موصوف وهي اما
لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له وهي علم على ضرب احدهما
ما صار علم جنس بالغلبة كحياد للمنية وهي في الاصل لكل ما يحيد اي يحدث ثم
اختصت بالغلبة لجنس المنايا و الضرب الثاني ما بقي على وصفيتها نحو قطاط
اي قاطعة كافية قوله كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن
النوع الذي ذلك الشيء منه يرد عليه ان ثلاث عدل عن ثلثة ثلثة
وثلثة ثلثة ليست بتمامها اسما بل لفظا مركبا من اسمين وخرج عن
التركيب الى الاسمية الا ان يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله
او عن نوع ما النام منه اصله قوله علما للاعيان مؤنثا حال من ضمير مبني وقوله
معرب مستغن عن التقييد بجعل ضميره الى فعال المقيد فلا يحتاج الى ما قيل العامل
فيه ما يستفاد من قوله معرب ومبني اي يختلف فيه والا لاجتمع على معمول
واحد عاملان او احتيج الى حذف معمول احدهما كما عرفت في باب
التنازع قوله وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه الخ فان قلت الاظهر
انه احتراز عن فعال اذا سمي به مذكر فانه ليس علما مؤنثا قلت هو علم مؤنث
لان الزائد على الثلثة لا يخرج بتسمية مذكر عن التانيث بقي ان الاظهر انه احتراز

عن ذباب اذا جعل علما لمذكر ولا يخفى ان شاء فعال على مؤنثا للاعيان ينتقض
بذهاب اذا جعل علما لمؤنث فانه لا يبنى اتفاقا الا ان يقال المراد يكون علما
في الاصل وصفة من غير نقل عن غير العلم وحينئذ يتم كلام الشارح ايضا ان قيد
مؤنثا ليس للاحتراز فتامل قوله كقطام كغلاب سما علم امراة قوله
فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها
بل يحكمون باعراب الكل فعلى قول المص ومعرب في تميم معرب في تميم كلهم الا
ما آخره راء فانه ليس بمعرب في تميم كلهم بل عند اقلهم قوله وجه الاكثرين ان
الراء الى هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندي واوضحه الشارح والمشهور في كتبهم
بحث الاصوات
وجه آخر وهو ان الامالة في ذوات الراء المستحسنة والمصحح لكسرها فالزم قوله
اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان بل على لفظ العرب قوله
اما زجر او دعاء او غير ذلك من تسكين البهيمة او حمله على الشرب او اناخته
كما اذا قلت نخ لاناخة البعير قوله لانتفاء التركيب فيها فهي داخلة في قوله
او وقع غير مركب قوله والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي
عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية قال الفاضل الهندي لانه ح اسم
للاصوات وبه يشعر قوله وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء وله وجه ثان
ذكره الفاضل وحاصله لا تفاوت ح بين القسمين فيقال الكل ح او يقال
فان يدعى فينقسم القسمان قسما واحدا وفي الوجه الاول نظر لان المقصود
من الصوت احضاره نية اما الحكم على المخصص او لبطلانه ما هو الغرض من صدور
لما سوى الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسم لا يقال يراد انه اسم
حكما وفي احكام الاسماء لعنة الاسم حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات مطلقا
اسما حكمية ولذا عد قسما من الاسم المبني وكذا في الثاني لانه لا يلزم من عدم القسم

الاقسام اي قسمين بهذا الاعتبار ان لا يكون الاصوات معتبرة مطلقا فيجب ان يخرج
عنها بهذا الاعتبار ويكون الاقسام بغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالا
صوات وكذا كل قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الغرض
منه والا لكان بيان المبنيات في الكتب النحوية قاصرا ولو اريد الاصوات
يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع الحكي به صوت او صوت
به للبهائم قوله يعني مثلا الاولى ان لا يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل
الطيور وغيرها بل يجعل التعليل للتمثيل ليشمل دواعي اخرى للتصويت
به من قضاء النحب او تسكين توجع او تخفيف تحسر فيشمل القسم الاول ايضا بخلاف
واحد لابد منه لغير دخول هذا القسم واما ما وجهه به الشارح اقتفاء الفاضل
الهندي فهو على ما ترى فدع ما كدر وخذ ما صفا قوله قبل ذلك لانه لما كان
هذا القسمان الخ فالمه الفاضل الهندي وكانه اراد ان المتعلق بالغير حكاية الصوت
البهائم فان الصوت يلقى الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه لاسماع
الغير فذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه لتفهيم الغير لا محالة وبالجملة
يتعلق بالغير كدى للتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير فغاية
البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب الى الغير معربا فما هو ابعد منه
بطريق الاولى ان لا يكون معربا وفيه ان بعده من الاعراب لا يوجب اولوية
الحاقه بالمبني لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا يكون ملحقة
بالاسماء المبنية ايضا قوله المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات
يشعر عبارته هذه بانه جعل اللام للعهد فحمل كل اسم الخ عليها لما لا يصلح
التعريف لتوقفه على صحة الحمل وجعله بتقدير هذا باب المركبات
وجعل كل اسم تفريعا المحذوف اي المركب كل اسم لا يلائم جعل التعريف

فى اخواته للمذكورات على ما هو ظاهر كلام المص وبيان الشارح وحمل اللام للجنس فيبطل الطبعية لا يلايم حمل نظايرها معدودات فهذه العبارة من المص داعية الى حمل المذكورات على الاجناس لا للمعدودات **قوله** كل اسم الخ صرح بحيث المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعينه بالقرينة كما فى نظايره لان القرينة تخصصه بالاسم المبنى لانه فى قسم الاسم المبنى والمركب المحدود ههنا اعم من الاسم المبنى الا يرى ان بعلبك معرب وبهذا سقط ماذكره الرضى مع انه ساقط فى نفسه من ان قوله اسم غير محتاج اليه كما فى ساير الحدود المتقدمة لانه فى قسم الاسماء على ان ابهام قولنا كل ما هو من كلمتين عدم صحة جعلها قسما من الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم فتامل ولا يخفى انه لا يصح وصف المركبات بالمعدودة من المبنيات الا ان يراد بالمعدود من المبنى اعم من المعدود بنفسه او بجزئه فافهم **قوله** من الكلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين الخ ما وجد من انواع التركيب من اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه ومن اسم وفعل نحو بخت نصر فانه مركب من بخت وبالفم وهو معرب بوخته بمعنى الابن وجد عند صنم اسمه نصر فنسب اليه خرب بيت المقدس على ما فى القاموس والنصر ماضى التفصيل **قوله** ليس بينهما نسبة اصلا لا فى الحال ولا قبل التركيب رد لبيان الرضى حيث قال اى ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه عدول من عموم العبارة بلا داع للنسبة بذلك لان الاسم مستغن عن الوصف والتقييد بانتفاء النسبة فى الحال فلا حاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل الاسمية فيحمل على العموم بوجب اعتبار بالاحتياج اليه فى التعريف فهم قوله قبل التركيب احسن

احسن من قوله قبل العلمية لشموله خمسة عشر **قوله** ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر اراد بنحو خمسة عشر ومن سبب ما يتضمن الثانى منه معنى حرف حرف عطف كان او حرف جر كما فى من سب فالاولى ان يقال فى التعليل لان بين جزئيه قبل التركيب مثل نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال نعين النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر ليس بمتعذر ولا متعسر ما لبسه خادم من كلامه لا مطان نعينه بنسبة غير العطف لكن يرد ان ما ذكره بقوله والاحسن ليس الا تعين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة فلم يكن من الصعوبة فى شئ نعم تعينه بما ذكره الفاضل الهندى حيث قال اى لا نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى يخرج نحو تابط شرا او عبد الله والنجم زيد ليس على وجه يخرج نحو خمسة عشر **قوله** والاحسن ان يقال المراد بالنسبة النسبة معنوية الخ يرد عليه انه لو كان هيئة خمسة عشر موضوعة لبيان معنى العطف فالنسبة معنوية من ظاهر الهيئة والا فلا يفهم النسبة اصلا لا من ظاهر الهيئة ولا باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن من كل وجه والجواب ان هيئة خمسة عشر لا تدل على النسبة من خمسة عشر بل من خمسة عشر وما نسب الى خمسة عشر مثلا ويلزم من ذلك نسبة بين خمسة وعشر بالعطف على ان خمسة عشر كبعلبك مركب من خمسة وعشر تركيب الحروف لتحصيل الاسم الا ان الفرق بينهما ان خمسة عشر نوب مناب خمسة وعشرة فبهذا الاعتبار جعل متضمنا لمعنى الحرف وجعل مبنيا لهذه المناسبة بالحرف بخلاف بعلبك هذا هو التحقيق الذى افاده التوفيق وبهذا ظهر جعل خمسة عشر من الاسم المبنى بلا تاسح فاغتنمه وان كان مخالفا لما هو المشهور من الجمهور فان الحق بعد ظهوره كل الظهور احق من غيره

وان كان ثابتا على صفحات السبق المشهور قوله وانما اورد مثال العلم
ان البناء الخ لم يجعل مدار البناء كون الجزء من عددين حتى ينبه على ان صيغة
الفاعل المشتق من العدد في حكمه بل على تضمن معنى الحرف والمسلم يمكن
شيء من جزئيه عددا والحق مبنيان فالاولى ان يقال اي ورد مثالين
احدهما لتضمن الحرف في نفس التركيب والآخر لتضمنه في اصله قوله وجوابه
ان المراد بصيغة الفاعل الخ حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثاني حرفا
اعم من تضمن الثاني في الحال او في الاصل فحادي عشر في الاصل احد عشر
الا انه غير الاحد الى الحادي بمعنى العطف وان لم يوجد في المغير اليه
لكنه موجود في المغير عنه والاولى ان معنى العطف موجود في حادي عشر
لكن العشر معطوف على واحد بتضمنه الحادي لا على الحادي اذ المعنى على
واحد الواحد والعشرة وفي كلام الرضي الذي هو اصل الجواب الذي
ذكره الشارح بعد تنقيحه واختصاره ما يدل على ما ذكرنا حيث قال عطف
الثاني لفظا على تلك الصورة يعني الحادي الذي غير اليه الاحد وهو معطوف
من حيث المعنى على العدد والمشتق ذلك بالفاعل منه فهو عدد معطوف
على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لا يستحق لفظا حاديا لكن المعطوف
عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا هذه عبارته قوله والاعراب
الثاني فيه مسامحة والمعنى اجرى الاعراب على الثاني والا فالمعرب
بالاعراب الجاري على المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثاني وقول
الشارح ان لم يكن قبل التركيب مبنيا لقصد الحكم لتوقف ما هو الاشهر والاو
والا فقد نقل الرضي جواز اعراب الجزء الثاني المبني بعد التركيب كحامي
فظاهر عبارة المص في هذا المقام وفي بحث غير المنصرف والاولى ان كان

ان كان قابلا للاعراب مكان قوله ان لم يكن مبنيا قبل الاعراب التركيب
لان كل اسم مبني قبل التركيب عند المص قوله في الافصح اي اعراب الثاني مع
منع الصرف وبناء الاول انما هو افصح اللغات تلطف في عبارة المص تكثير اللغا
مدة والافعال لو افصح عند البعض ترجيحا الاول ومنع صرف الثاني على غيره وتوجيه
ما ذكره جعل قوله البعلبك تقييد الاعراب الثاني لا تمثيلا بحسب قوله
جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس كنى به عن كذا يكني و
يكنو كناية تكلم بما يستدل عليه وان يتكلم بشيء ويريد غيره او بلفظ كادر جابنا
حقيقة ومجاز قوله ولا لكل ما يكنى به اذ اكثر منه معرب لكن كناية عن البوح
او عن القبيح الذي تستهجن ذكره وفلان وفلانة وكثيرة منه ليس من هذا الباب
كالمضمر الغائب ومن وما قوله ولا لكل واحد بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى
به والصواب ولا لبعض منهم وكان السهو من الناسخ قوله ولذلك لم يقل
بعض الكنايات يعني انه ما وجه الاصطلاح في الكنايات دون الظروف
قوله لكونها موضوعة وضع الحرف اي وضعت ثنائية ويسمى بعض الاسم
اسماء ناقصا في القاموس كم اسم ناقص مبني على السكون او مؤلفه من كاف
التشبيه وما قصرت ما واسكنت وهي للاستفهام وينصب ما بعده تمييزا او
للخبر ويخفض ما بعده كرب وقد يرفع تقول كم رجل كريم اباه هذا وقد يلوح
من كلامه وجه اخر لبناء الاستفهامية واخر لبناء الخبرية فتامل قوله
وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت كذا الكناية عن يوم السبت
او غيره اما مجرور عطف على يوم السبت او مرفوع عاطف على نحو فانه
يجيء بمعنى كيت وكيت ايضا في القاموس كيت وكيت ويكسر اخرهما
اي كذا وكذا والتاء فيهما هاء في الاصل او تفصيله انهما في الاصل كية كية

وذُنَيه على وزن المرة حذف اللام وابدل عينها الف التانيث كما في بنت
ومن العرب من يستعملها على الاصل والموقف عليه هاء بالهاء ولا يكونان
الا مفتوحين كذا في الرضي ومن جواز بنائهما على الضم ايضا ولزوم استعمالهما
مكررتين بواو العطف قوله وانما بنيا لان كل واحد منهما الخ لا يخفى انه بهذا
الوجه لا يصير من قسمي المبني لا من مشابه مبني الاصل ولا مما وقع غير
مركب ولذا قال بعضهم ولعله تعبير ما يرد عليك واحدا بعد واحد فلا تغفل قوله ثم بنتي الكناية
منحطة عن اخواتها لانه في الاصل معرب والكسرة فيه اعراب والنون تنوين
جعل التنوين بمنزلة لام الكلمة فصار كانه مبني على السكون ويحتمل ان تجعل لاعلام
الصون بنائه قوله لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما اي حكما بلا جهة فان
قلت جعله كالاوسط ايضا تحكم قلت الوسط لا يساوي شيئا من الطرفين
في كونه طرفا ويتميز عنهما بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم الى ما قاله
الفاضل الهندي انه اكثر دورانا الى ما ذكره الرضي ان السائل في الاغلب لا يعرف
القلة والكثرة فحمله على الدرجة الوسطى اولى والاوجه ان يقال النصب في مميز
كم الاستفهامية لانه جعل مميز كم الخبرية كاحد الطرفين ودفعا للتحكم فلو جعل مميز
كم الاستفهامية مثلهما او مثل احد منهما لالتبس بكم الخبرية فجعل كالاوسط تمييزا
او لم يعكس لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر
فجعل كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط قوله لكن جوز الزمخشري
ان يكون كم هذا رد لقول الرضي ولا دل على جوازه كتاب من كتب
هذا الفن بانه دل عليه كلام الزمخشري في تفسير الآية وممارده ما ذكره
قبل هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية المجرور بحرف الجر نحو على كم
جذع بني بيتك وبكم رجل مررت والمجرور فقصد تطابق كم ومميزه

وتمييزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة سوى مجرور بمن
مقدرة ويجوز اضمارها منصوب مفرد من استثنا بكم رجل مررت لانه داخل
في قوله ومرحل من فيهما قوله والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير هذا اولى مما ذكره
الفاضل الهندي ان الخبرية نقيضة رب التي لانشاء التقليل لانه طويل المسافة
بلا فائدة وينبغي ان يعلم كون لانشاء التكثير وكون رب لانشاء التقليل
لا يخرجان كلا منها فيه احدهما عن الخبرية لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم
واستقلاله متعلق الحكم الخبري قوله لو قال او كلتاهما مما الخ لعم ما فصل اذ في تذكير كلاهما
تذكير لان تانيث كم كما شاع في السنة النحاة تاويلها لينا ولها بالكلمة
بقولهم كم الاستفهامية في تاويل كلمة كم الاستفهامية والظاهر فيه التذكير
فقوله فهو على تاويل كلاهما من النوعين كما ترى ولو قيل بالتاويل فالانظر كلا
هذين اللفظين او الاسمين قوله اي كل واحد منهما اشارة الى وجه افراد الخبر
ومن وجه ان كلا مفرد اللفظ ومنها وجه لطيف قد خفي للطفه وسولة
بنية ان كليهما واحد بالذات والتعدد اعتباري وذكر كلاهما سلطف
اعتبار التعدد لئلا يتوهم تخصيص اعتبار الاعراب باحد اعتباري كم قوله
فعلى ما بعده فعل او شبهه انبه على ان المراد بالفعل ما يعمه وشبهه ليشمل نحو
كم ابوها انت سائر وكم رجلا انت ضارب قوله او متعلقه هذه النسخة
الصحيحة غير مشتغل عنه فهو يعلم المشتغل بالضمير والمتعلق في بعضها بالضمير
فهو قاصر لا يصلح الا بارادة او متعلقه واعلم ان المشتغل عن الشي يتبادر
منه الصالح للاشتغال المعرض عنه بالاشتغال بغيره فليس جاءك في كم
جاءك مشتغلا عن كم بضميره فلذا اعترض الرضي على قوله فان كان بعده
فعل غير مشتغل عنه بانه ينتقض بقولك كم جاءك ولا يخفى عليك

ان المتبادر من غير المشتغل عن الشيء ايضا المشتغل به وان كان بحسب
المفهوم اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال فلا انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر
نعم الاوضح الاحصر فان كان بعده فعل مشتغل به قوله وعلى ان لا يكون الا بحسب
المميز اشار به الى دفع ما اعترض الرضي انه ينتقض بكم يوم ضربت لانه ليس
منصوبا على حسب اقتضاء مميز بعده فانه يقتضي منصوبات كثيرة وليس النصب
الا على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضاءه لكم يوما ليس الا بالظرفية وذلك
اقتضاء المميز قوله نحو كم رجلا ضربت في المفعول به قال الرضي وليس المميز
انتصابها الا مفعولا به اما ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك
او مفعولا ثانيا باب ظن نحو كم ظننت مالك قوله وانما جعلنا الفعل
وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب
مثل قولك كم رجلا ضربته اجاز الفاضل الهندي جعله داخلا في قوله
والا فمرفوع اي يجوز رفعه وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب ويرده
ما ذكره الرضي ان كم رجلا ضربته يجوز رفعه لكنه ضعيف قوله وكلما قبله
لم يقبل وكل ما له مضاف او حرف جر مع انه احصر واوضح لينبه على جواز تقدم
المضاف والجار عليها مع اقتضائها صدر الكلام قوله نحو من ابوك
نظر الامثال وينتقض تلك القاعدة بكم رجل محبك فانه يتعين ههنا
كم للخبرية لان النكرة لا يكون مبتدأ للمعرفة بالاتفاق فيما علم مثل من
ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه كما مر قوله فكم ههنا منصوب
المحل او لا هكذا ذكره الرضي وهو غير مرضي لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة
الظرفية وهي النائبة عن الخبر قوله اي مثل كم في تنافي الوجوه الاربعة
الاعرابية جعل المشار اليه بكذلك قوله فما بعده وذلك لان يجعل

ان يجعل المشار اليه من قوله لها صدر الكلام الى ههنا ولما لم يجر الوجوه الاربعة
في كل اسم استفهام وشرط اوله الشارح بان المراد انه يتاتى تلك الوجوه
في جميع الاسماء وجعل غيره التاويل في التشبيه فقال معنى قوله وكذلك ان مثل
كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ولا يخفى
ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حزازة لانه لابد ان يراد
جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام قوله واذا كانا شرطين فكذلك
يتاتى فيها تلك الوجوه الثلثة واذا كان اسم الشرط مبتدأ ففي خبره اربعة
مذاهب خبره اما الشرط والجزاء او الشرط فقط وهذا ظاهر او بيان المص فافهم
او الجزاء فقط او اسم الشرط مبتدأ لا خبر له قوله وفي بعضها وفي مثل تميز
كم عمة ونحوه قوله وقد يحذف باضمار التميز ولولا ذكر التميز هنا لكان الظاهر
وقد يحذف المميز قوله اي ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه والا فالظاهر ان المراد
ما هو تمييز بحسب الظاهر فان قلت فليس الا الاوجه الثلثة في تمييز هذا التركيب
ذكر التمييز نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة الى حمل المميز على التمييز في بعض الوجوه
قلت يلزم ان لا يكون الوجوه حينئذ اربعة اي ذكره نصبا وجرا او حذفه كذلك
فلا يحسن جعلها ثلثة قوله فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل
كم مالك وكم ضربت لبيانه تاخر النوع عن الاصل ففي هذا التوجيه مع التمحل
في التمييز بحمله على المميز في بعض الوجوه فوات حسن الترتيب فالاولى ان يقال
المراد بالاوجه الثلثة نصب عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله
وقد يحذف انه قد يحذف مثل مميز كم عمة لك يا جرير وخالة فانه الذي
سبق القائلون اشارة الى ثلثة اوجه اخر باعتبار المميز المحذوف ويكون
نحو كم مالك وكم ضربت تنظير الحذف هذا المميز وتشبيها لاحتمال المحذوف

بحث الظروف

بان يكون المحذوف المصدر كما في كم ضربت او المفعول كما في كم مالك فتامل
قوله فلا حاجة الى ذكر البعض مهنا يعني حذف لان اللام يغني عناه
مهنا فيكون ذكره ذكرا لما لا حاجة اليه ولك ان تقول حذف ازالة
لابهام كون بعض الظروف اسما كاسماء الاشارة قوله ما اي ظرف جعل
ما بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف ولك ان تبقيه على عمومه اشارة
الى ان من الظروف في باب المبني ما قطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم
يبق اثر من الاضافة كما فيما عوض عن المضاف اليه شيء فانه كانه لا قطع
فيه حتى في الظروف ما اجرى مجراه قوله لان غاية كانت ما انتهت هي له
لان غاية الكلام في كل امر نسبي يجب ان يكون المنسوب اليه او غاية الكلام
فيما قصد اضافته يجب ان يكون المضاف اليه قوله فلما حذف صارت غا
يات اي لما حذف بلا عوض صارت غايات واما ما عوض فيه عن المضاف
اليه كحينئذ بعض واذ فالغاية هو المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كانه مذكور
والغاية العوض قوله وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه
من غير مانع اعتبار الشبه من ظهور الاضافة المرجحة لجانب الاعراب بخلاف
حال الاضافة فان الاحتياج فيه معارض واليس في المضاف الى الجملة ظهور الاضافة
لعدم ظهور اثرها في المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو في
الحقيقة مضمون الجملة وما الحقها قوله من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة
وبني على ما ضبطه الرضي مع ما ذكره امام واسفل ودون واول ومن عل ومن علو
على وزن من قبل ودون ما هو مضموم الاول فقوله لا يقاس عليها ما بمعناها
يريد فضلا عما ليس بمعناها قوله فساغ اي سهل مدخله كذا في القاموس قوله
الكا واغص من باب علم او فتح على ما في القاموس قوله لشبهها بالغني

بالغني في كثرة الاستعمال عدم تصرفها بالاضافة الا جيب ان يقال لان حسب
بمعنى لا غير اذ لا فرق بين ان يقال جاء زيد فحسب وبين ان يقال جاء
زيد لا غير والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعري انه لم لم يجعل
حسب مناسبا للغايات في الابهام لانه لابهامه لا يتعرف كغير قوله
ومنها اذ الحكم ببناءها اذا استدلالي من غير شاهد للاستعمال يقاس
في الحكم ببنائها على ما في هذه بناؤها مما اثر لها في موجب البناء
بخلاف متى واين واني وكيف فان عدم التنوين فيها شاهد البناء
والعامل في الظروف المتضمنة معنى الشرط سوى اذا هو الشرط عند الاكثرين
والرضي يرجح قولهم فيما سوى اذا واختار التفصيل في اذا بانه اذا قصد معنى
الشرط فالقول قولهم وان جرد للمعنى الظرفية فالعامل ما هو في موقع الجزاء
قوله وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى
لكن فرق بين تضمن اذا وسائر اسماء الشرط من متى ونظائرها فان اذا
غير راسخة في معنى الشرط ولا عراقة لها فيه ولذا جاء جزاؤها الاسمية بغير
فاء واذا كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي
هم ينتصرون ويجيء جملتا الشرط اسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله
اذا الفتى ابن ما مل الراس انكب ولا يعمل في المضاف الواقع بعدها
والمص اشار الى ضعف معنى الشرط فيها بقوله وفيها معنى الشرط
فتامل قوله ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها الاصلي ان يراد بقوله
ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه عليه بقوله وفيها
معنى الشرط قوله اختير بعدها الفعل ولم يجب كما في متى واخواتها والذي
يستفاد من الرضي ان مجيء الاسم بعدها وكما ينبهناك عليه

قوله من فی اذنه نجاة بالضم والمد یعنی من حد سمع ومنع وانما قید بالضم والمد
لان الفجأة کالفرقة مصدر فجأ من الحدس بمعنی اخذه بغتة قوله
والمراد بلزوم المبتدأ غلبته وقوعه بعد بعد مصاحبا بعید وقیل لزوم المبتدأ
فی غیر باب الاضمار علی شریطة التفسیر قوله وقوله زمان وقوف
السبع او مطانه مفعول فیه لفاجات لا مفعول به والایلم بین اذا
ظرفیه وقد سبق انه قال الرضی انا لم اعثر علی اذا مجردة عن معنی الظرفیة
ولا ینبغی ان یتوهم انه اراد من عدم ثبات انها ظرفیه لا یصح فی المقام لانها
عدت من الظروف المبنیة فلا بد له من الظرفیة لان مذ ومنذ قد عدا منها
مع انهما مبتدان عند الجمهور قوله وقد یجیء للمستقبل کقوله تعالی فسوف
یعلمون اذ الاغلال فی اعناقهم وذلک تنزیل المستقبل منزلة
الماضی لکونه من اخبار من عنده المستقبل کالماضی فتامل وایضا یمکن
منع کونه فی الآیة للمستقبل لجواز ان یکون لمطلق الوقت کانه قیل
فسوف یعلمون زمان الاغلال فی اعناقهم فهم کونه مستقبلا بقرینة فسوف
یعلمون قوله وقد یجیء للمفاجاة نحو خرجت فاذ زید قائم فی الرضی
الاغلب یجیء اذ فی جواب بینما واذا فی جواب بینا ولا یجیء بعد اذ المفا
جاة الا الفعل الماضی وبعد اذا المفاجاة الا الاسمیة وقد یجیء اذ للمفاجاة
فی غیر جواب بینا وبینما نحو قولک کنت واقفا اذ جاءنی عمرو وفی
اللباب اذ واذا متطابقتین للمفاجاة وتختص الاولی بالفعلیة والثانیة
بالاسمیة القاعا للمخالفة بینهما وبین الزمانیة قوله ای حال کونهما
للاستفهام وشرط کانه جعل الاستفهاما حالا منهما مسامحة بتقدیر ذا
فی الاستفهام لان الاستفهام معناهما والاظهر ان المصنف جعله ظرفا بل علیه

علیه قوله ومتی للزمان فیهما قوله جاء فی زید بمعنی کیف وانی القسان بمعنی
متی قال الرضی یجیء انی بمعنی کیف نحو انی یؤفکون ویجیء بمعنی متی واول
قوله تعالی انی شئتم علی الاوجه الثلثة ولا یجیء بمعنی متی وکیف الا وبعده فعل
قوله والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء کسرهما یتبادر من هذه العبارة ان
مجیء کسرهما کمجیء فتحهما ولیس کذلک قال الرضی وکسر همزته لغة سلیم وقال
الاندلسی وکسر نونه لغة هذا واختلف فی اصله فقیل سوا ابن زید فیه
باء واو غم الیاء فی الیاء والیه جری اهل اللغة حیث ذکروه فی باب
النون وقیل اصله ای اضیف الی اوان حذف منه الیاء والهمزة
وقیل اصله ای ان حذف الهمزة وزیفه الرضی بانه لم یجیء الان خالیا عن
اللام ولم یجیء ای مضافا الی المفرد المعرفة وزیف الاوجه ل بان ابن للمکان
وایان للزمان قوله بمعنی اول المدة معنی مذ ومنذ اول المدة وانما یخصص
باول مدة زمان الفعل المتقدم علیهما بقرینة سبق ذلک الفعل فلا یرد
انه ینبغی ان یقول بمعنی اول زمان الفعل المتقدم ولا یحتاج فی دفعه
الی ان اللام للعهد او عوض عن المضاف الیه ای مدة ذلک الفعل
ولا یحسن تفسیر قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه لیس
مراد المصنف قوله ای اول زمان عدم رؤیته الغیر کغیر رؤیته ولیس اخا علا
فلا یتجه ان الظاهر اول زمان عدم رؤیتی کما یتوهم قوله المفرد ای الاسم
المفرد لا المثنی والمجموع لو اراد بالمفرد ما یقابل المثنی والمجموع لم یعلم انه لا یصح
ما رأیته مذ ثلثة ایام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنی بلا شبهة فینبغی ان یراد بالمفرد
المفرد الواحد کما فی قوله فیما سیاتی وتقول فی المفرد من المتعدد ای
یقع بعدهما الزمان الواحد المعتبر وحدته الغیر المقصود تعدده قوله

وادغم الیاء فی الیاء

نحو ما رأيته مذ اليومان الزمان صاحبنا فيهما وقع لما يفهم من كلام الرضي انه لا محذور
ملتبسا بالمفرد بل قد يكون المثنى بتأويل ما سواء من المفرد حقيقة
او حكما وقد اخذ هذا التأويل من تقييد الرضي مثنى بقوله اذا لم يكن المقصود
عددا ولم يعرف التعدي في المفرد وجعل المثال المذكور مما لم يلتفت اليه
للقصر لعلة وقوله فما دام لا يلاحظ ان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما
باولية المدة حتى الآن انه امتثل بيان وجه ملاحظة اليومين امرا واحدا بل
اوهم بيانه انه بمجرد ملاحظة هذين اليومين يصيران امرا واحدا بل لا اوهم بيانه
الى وليس كذلك فنقول هذا ان اليومان لوحظا بعنوان زمان المصاحبة
الا انه جئ بالمثنى لتعين انه اي زمان للمصاحبة قوله لحصول التعين المقصود
الخ الاظهر ان يقول يوم لقيتني فيه في قولك يوم الملاقاة قوله اي الزمان الذي
قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد وجعل الباء في قوله بالعدد للمصاحبة
وقطعه عن المقصود الذي يطلب صلة الباء لما قاله الرضي انه لو لم يأول
بهذا الكلام العبارة فيلزمها المقصود به العدد قلت المراد بالعدد اسم العدد بنوعيه
جعله مقصودا به والكون مقصودا به شأن اللفظ وانما شأن المعنى
كونه مقصودا واختار المقصود بالعدد على العدد ليشمل المثنى والمجموع والمفرد المقيد
بالوحدة نحو ما رأيته مذ يوم ومذ يومان ومذ ايام لانها ليست اعدادا ولكنها
يقصد المقصود بالعدد من تعيين الآحاد قوله وقد يقع بعدهما المصدر لا يقال
ما يقع بعدهما احد هذه الامور بتقدير زمان مضاف بمعنى اول المدة
فينبغي ان يجعل من تتمة احواله ولا يفصل بينهما بيان المعنى الثاني لانا نقول
ما رأيته مذ سافرت ان اريد زمان حدوث السفر فهو لاول المدة و
ان اريد زمان السفر من اوله الى آخره فهو بمعنى جميع المدة اي جميع مدة عدم

عدم رؤيته جميع زمان سفرك قوله او الفعل الاولى او الجملة ليعلم ان
الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما يوهمه عبارته قوله
هو ان اي ما كتب على هذه الصورة اراد ان يجمع عبارتان مثقلة ومخففة
فأول الكتابة باستعمالها في لازم معناها اي ما كتب على هذه الصورة
ولا يخفى انه يوجب ان يقرأ او ما كتب على هذه الصورة ولا يشك عاقل
ان عبارة الكتاب ليس كذلك فالحق ما قيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة
بتقييدها بالتثقيل والتخفيف كما انه كثيرا ما يفعله المصنفون قوله فيقدر
زمان مضاف معه زمان او ساعة او وقت او يوم او ليلة او ساعة بما
القرينة فلذا نكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف قوله ويرد عليه
انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة لكن
دفع الفساد الثاني بجعل مذ بمعنى جميع مدة زمان ما رأيته فيه ويرد عليه ايضا
انه يلزم تأخر المبتدأ فيما كان معرفتين في ما رأيته مذ يوم الجمعة ويندفع بما ذكر
من الجواب والله تعالى اعلم بالصواب قوله لدى بالالف المقصورة
وهو بمعنى عند فلا وجه للحكم بانها بمجرد موافقتها في بعض الحروف
بلدن مع عدم الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى من عند فهو متضمن لمعنى
من فلذا بني ولا يرد عدم الجهة لبناء من لدن لانه يكفي لجهة البناء
كون لدن في من لدن على لفظ ما هو مبني على انه لا يوجب دخول
من عليه عدم تضمنه لمعناه لجواز ان يكون الدخول للتأكيد قوله
ولدن بضم اللام فيها ثماني لغات لا يحتمل بيان الكتاب الا سبعة ثامنها
ما بقي من بيان الخ من لدن بكسر الدال الا ان يقال كأنه اكتفى
المصنف في البيان بتقييد الدال بالفتح والكسر معا ولم يكتف في بيان لدن بضم

الدال ايضا بالتقييد بان يقيد الدال بالحركات الثلث لئلا يتوهم التشبيه
على امثاله لدن بضم الدال والحق ان الانسب ذكر لدن بفتح الدال مع لدن
بضم الدال جمع لدن بضم اللام مع لدن بفتحها فقد فات شرح الشارح الانسب
قوله كلها بمعنى عند لدن بجميع لغاتها بمعنى من عند ولدى بمعنى عند
على ما في الرضي وغيره قوله ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد لم نعثر في
كلامهم على هذا في لدن وانما ذكره في لدى وعند قوله ولذلك يحذف
عنها وتثبت هذا اذا كان نصب غدوة قبل الحذف اما اذا كان الحذف قبله
فيقال شبه نونها بنون التنوين لانها تثبت تارة وتحذف اخرى قوله
من سحرة بضم السين وسكون الحاء السحر الاعلى والسحر قبيل الصبح كذا في القاموس
قوله لكونه مقطوعا عن الاضافة هذا كما ترى استدراك ذكره بعد ذكر الغا
بات قوله مرسل اعرابه مع المضاف اليه الدليل عليه حكم الجواز ان يكون
ما بعدي منصوبا مفتوحا بالبناء لان عوض جاء مفتوحا وجيء مكسورا او مفتوحا
بتقدير كونه مقطوعا عن الاضافة لان نظائره لا يكون الا مضموما قوله
المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة الخ اي بيان معرفتين لانها لكثرة
ذكرهما فيما سبق معهودتان وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة — باب المعرفة والنكرة
اليهما داعية الى تقديمهما على بيان المعرف ومع المنصرف الا انه اخرهما
لتوقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث المبني لهذا المقام
قوله بوضع جزئي الوضع الجزئي ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئي بعينه ويسمى
وضعا خاصا ايضا والوضع الكلي ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي بنفسه او الموضوع
له بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع
له بعينه اسم الاشارة ويسمى وضعا عاما ايضا فالاول وضع عام لموضوع له

عام والثاني وضع عام لموضوع له خاص قوله لشيء متلبس بعينه اي بذاته
المتعينة عبر عنه بذاته المتعينة وهذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة
ولا يساعده اللغة او ما يناسب هذا المقام من معانيه ذات الشيء
او نفس الشيء كما في قولهم جاء زيد نفسه وجاء زيد بنفسه ويجيء الباء زائدة
على ما صرح به فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشيء بنفسه الا ان منعوق وهو ح
يتناول كل لفظ موضوع اذ ما من موضوع لشيء الا وهو وضع لذلك
الشيء بنفسه لكن شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه في امثال هذا المقام با
لمتعين فلا يبعد ان يكون هو من مواضعات الادب وان لم يعرف جوابه
قوله المعلومة للمتكلم والمخاطب لا اعتداد بعلم المتكلم في التعريف ولذلك
يقال حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب قوله قوله
بعينه يخرج به النكرة يبقى بعد النكرة التي كانت علما نكرت بالتأويل
وهو مما جعله الرضي عن هذا التعريف فعدل عنه الى ما لا يحتمل المقام بيانه
ولا يبعد ان يقال اطلاق النكرة عليه تجوز لما عرفه انه في حكم النكرة و
يعامل معه معاملتها قوله واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها
بحسب المرتبة تبع في ذلك الهندي وليس كذلك فان المبهمات منها
ما يساوي ذا اللام والمضاف الى احدها ومنه ما يساوي المعرف باللام
ومنه ما يفرقه قوله فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص كان ينبغي الاكتفا
بالجزئي لان التحقيق ان الموضوع له جزئي اضافي فربما يكون كليا وينبغي
ان يعلم ان الوضع الكلي للموضوع له الجزئي كما فاز به بعض محققي المتأخرين
والقدماء لم يعثروا عليه حتى المص فحينئذ يجعل معنى قوله لشيء بعينه لافادة شيء
بعينه وقال الواضع وضع المضمر مثلا لمفهوم كلي يستعمل في جزئي من جزئياته

وشرط ان لا يستعمل في مفهومه الكلي فمفهومه الكلي مهجور في الاستعمال واللام في قوله
لشيء ليس صلة الوضع بل غرضه والشارح لما راى امكان تطبيق عبارته على
ما هو الحق شرحه به تعليما لما هو الحق ولم يلتفت الى ما قصده به قوله من حيث
معلومية ومفهومية يتبادر منه لسابق الكلام المعهود بين المتكلم والمخاطب
والتحقيق فاعرف فلا تنس وكن من المتذكرين ويشكل بتصور العلم الشخصي
بانه الذي يتصور الذات بعينه ووضع بازائه بلفظ الله فانه لم يقع تصوره تعالى
لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه فلا يمكن معرفة
وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمي العلمي وسوفهم الشخص بعينه ويشكل
بوضع الآباء الاعلام لابنائهم في غيبة الابناء قبل رؤيتهم وبوضع العلم للشخص
مع انه يتبدل تشخصاته من اول عمره الى اخره يوما فيوما فلم يتصور مسمى العلم بشخصه
حين وضع العلم للمشخص فانه موضوع له بتشخصاته المتبدلة من اول عمره الى اخره
فلا يمكن تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ لهذا الخصوص قوله ما عرف باللام
العهدية او الجنسية او الاستغراقية فيه ان اللام منحصرة في اللام العهدية والجنسية
والاستغراقية والعهدية الذهنية من فروع الجنسية كما حققناه في صدر الكتاب
فتقسيمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم للشيء الى نفسه وغيره وكذا الى العهد
والجنسية في وجه قوله والميم في قوله ليس من امبر امصيام في امسفر بدل
من اللام فيسقط ما ذكره في قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول
حرف التعريف لكان شاملا للميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن
حرف تعريف بل بدلا منه فلا يسمى حرف التعريف ايضا كما لا يسمى
الحروف المبدلة من اللام في قولك الرحمن الرحيم الحمد لله الى غير ذلك
قوله ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام وسوف نذكره في المتون

في المتون وكانه لم يكن في متنه او شاك سهو كاتب وكان اصله ولم
يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام على ما في الهندي ووجه كونه في الا
صل يا ايها الرجل حتى صار اما لافظا ما في الرضي ومن لم يعده من النحويين
فلكونه فرع المضمرات لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب قوله
ولا يستلزم صحة الاضافة الخ لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى
كل من الجنسية والعهدية [illegible] الامور الاربعة وهو وان كان
بعيدا في اللفظ لكنه عار عن التكلف في المعنى وكانه عبارة المتقدمين
الذين لم يذكروا النداء ولم يبق على كلامهم جميع الاربعة فلما زاد المص واورد
هذه العبارة بعده اختل النظم قوله ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق
ان المضاف اذا كان لفظ المثل او الغير واشباهه فهو مستثنى من تمام الحكم
قوله فهو مستثنى الخ جزاء اذا والشرطية خبران ولو قال المص وما عرف
باللام او النداء او الاضافة لكان اخصر واتم ولا يبعد ان يجعل
المضاف مصدرا ميميا في معنى الاضافة معطوفا على اللام فيكون في
معنى وما عرف بالاضافة معنى قوله العلم اسما كان الخ هذا معنى لما ثبت
للاسم بعض من العلم فله معان ثلاثة مترتبة في العموم قد عرفتها فاحفظها
قوله لانه ان صدر بالاب او الام الخ هكذا في كتب النحو قال صاحب
القاموس ابو العباس [illegible] كنيته لقب ابي اسحق اسمعيل بن سويد
لا كنيته ووهم الجوهري هذا فاحفظه فانه بديع قوله واحترز به عن المعارف
كلها لو كان ما وضع بوضع واحد بعينه لكان اخصر واوضح قوله لئلا يخرج
الاعلام المشتركة لا نقول فخرج بقوله غير متناول غيره الاعلام المشتركة
فنقول لو وضع واحد ليدخل الخ لئلا يخرج لانا نقول ليس المذكور في الحد عدم

التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج الاعلام المشتركة عما فهم **قوله** ارادوا التنبيه على
ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا التبويب يشعر بانه لا ترتيب فيما ليس اصناف
المبهمات وسيصرح به وقد عرفت ان اسم الاشارة اعرف من الموصول
وبانه لا ترتيب بين اصناف المضاف الى احدها معنى وتعريف المضاف
بحسب تعريف المضاف اليه كما سيصرح به فالاولى ان يقول ارادوا التنبيه
على ترتيب اصنافها فيما يكون هذا الترتيب ويحتاج الى التنبيه ثم المضمر
المخاطب لكون المضمر المخاطب اعرف من المنادى فظاهر الان يجعل تعريف
لكونه في الاصل معرفا باللام **قوله** لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك
الاحاد او مجتمعة اشارة الى جواب ذكره السيد عن اشكال الرضي
حيث قال يخرج عنه الواحد والاثنان لانهما وان وضعا للكمية لكن لم
يوضعا لكمية الاحاد بل لكمية الواحد والاثنين ومحصل الجواب ان واحدا
وضع لكمية احاد الاشياء منفردة لا مجتمعة ونحن نقول قد حقق الرضي في
بحث التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد واحد وكل اثنين
اثنين وكل جماعة جماعة فلذا يصح (يصح) استثناء الواحد ثبت عنه
فنقول جاء العلماء الا واحدا او اثنين او جماعة فانه في معنى جاءني كل واحد
من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق كالمحلى باللام فاحاد
الاشياء في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعة منها
فلا اشكال اذ ما حققه الرضي ان الكمية كلمة منسوبة اي الصيغة المنسوبة الى كم وهو
العدد والمعين الذي يجاب به عن كم فان كم للسؤال عن معين فخرج
الجموع عن تعريف العدد حتى الالوف والمات ودخل رجل ورجلان
على تقدير دخول واحد واثنين فاخرج رجلا ورجلين بارادة ما وضع للكمية

لكمية الشيء فخرج رجل ورجلان وضعا للماهية وكميتها كما ذكره ابن الحاجب وفي
كون كم سؤالا عن العدد المعين بحث كيف ولا ينكر صحة الجواب عن كم
رجلا عندك بقولك الوف او مات الان يقال هذا ليس جوابا عن
السؤال بكم بل اعتراف بعلم بعدم العلم بما سئل عنه بقدر الاستطاعة
ولا يشكل بالتنوين لان ما عبارة عن الاسم ولا يتوهم ان كم ليس مخصوصا
بالسؤال عن العدد والا لم يكن المساحة كما لان ذلك من التباس
الكم الحكمي بكم اللغوي **قوله** فالاشياء اي المعدودات واحادها كل واحد واحد
منها جعل الاحاد اجزاء المعدودات فيلغو قوله معا ويكفي ان يقول لكمية الا
شياء فينبغي ان يقال المراد بالاحاد الوحدات القائمة بالاشياء واسم
العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها **قوله** وان لم يكونا
عند بعض الحساب من العدد اي ان لم يكن شيء منهما عند بعض
الحساب من العدد اما الواحد فليس بعدد عند احد من الحساب لان العدد
نصف مجموع حاشيتيه وبعضهم استثنى من التعريف الزوج الاول
فقال اذا لم يكن الفرد الاول عددا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول
ايضا عددا **قوله** اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما
بالحاق تاء التانيث لم يجعل المونث في الواحد والاثنين من الاصول
ولفظ احدى لانه من الفروع الى صيغة بالحاق تاء التانيث او اللغة وكذا
لم يجعله فيما فوقهما الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة التانيث
فثلثة اصل وثلث فرع وقد اشار المص اليه حيث قال واحد الى عشرة
فعد الواحد والعشرة من الاصول لكن يجب على الشارح ان يقول كذلك
الى عشرة وحصر الاصول في اثنتي عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل لفظ البضع

من اسماء العدد اوجعل اربعة اصول سماء العدد الغير المبهم قال الرضي البضع بكسر البا
وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع
نسوة والبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري
اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون
والمشهور جواز استعماله في جميع العقود وهذا الكلام قوله اذا ميز جاءني ثلثة
عشر رجلا الرضي من العطف لانه في الاصل بالعطف والشارح اثر
رعاية الحال على رعاية الاصل لكن الصواب او تضمينا مكان اقتصر جميعا
قوله تقول واحد واثنان سمي الوحدة واحدا اما لانه الواحد بذاته كما
يجعل الضوء مضيئا لذاته واما لانه من الانواع المتكثرة والراجح هو الثاني
والثالث رأي الرضي حيث قال فالواحد بمعنى المنفرد ويستعمل في المعدود
لسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون قوله اثنتان
وثنتان التاء في اثنتان للتانيث كما في ابنتان واللام يا
محذوف وفي ثنتان بدل من ذلك اللام كما في انه في بنتان
بدل من اللام التي هي الواو وابدال التاء من الياء قليل ومن الواو
كثير قوله احد عشر الاحد اصله وحد على وزن حسن صفة مشبهة من
وحد يحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجميع في احدى كذلك
عند غير المازني واما عنده فقلب الواو المكسورة في الاول قياس كالمضمومة
ولا يستعمل احد ولا احدى الا في التنصيف او مضافين نحو احدهم و
احديهن ولا يستعمل واحد وواحدة في التنيف الا قليلا قوله ولما غير
الواحد والواحدة منهما بدون التركيب الى والتصحيح بقوله احد
وعشرون احدى وعشرون نكتة اخرى سوى ما ذكرها وسوانه اراد

اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف ملفوظا ما تقدم عطف العقود على
الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال ثم بالعطف الكنايات ومنه تلك
الصورة ولذا لم يصح في مائة والف بصورة العطف بل احملها لحمل
العطف في قوله ثم بالعطف على ما تقدم على العطف المطلق الاعم
من عطف الاكثر على الاقل او العكس اذا على طبق ما ذكره الشارح متابعة
لما في الحواشي الهندية اما على ما ذكره الرضي من ان عطف الاقل على الاكثر
جائز في الكل والعكس اكثر فلا يتم من النكتة قوله فتقول مائة وواحد او واحد
قوله او واحدة عطف على قوله واحد وقوله ومائة واثنان او اثنتان
عطف على قوله مائة وواحد او واحدة واياك وان تجعل قوله ومائة عطفا
على واحدة ومائة عطفا على مائة وواحد فيكون تمثيلا لعطف الاقل على الا
كثر لانه مع ان فيه تفويت المناسبة بين مائة وواحد اذ المناسب له
واحد ومائة يمنعه قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتامل
وبما نقلنا ولك عن الرضي ان عطف الاكثر على الاقل عرفت ما في
قوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل على طبق ما في الحواشي الهندية لانه
يوهم ان عطف الاقل على الاكثر ارجح على ما لا يخفى على الذكي وقد بقي طعوم
السياق المعدود في سلك السياق واعلم ان اصل مائة مائية كسدرة
حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وبرة ولامها
ياء لما حكى الاخفش مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم لاشتباه
بصورة منه خطا والحق التثنية بالمفرد دون الجمع قوله كما في معدي كرب
مثال للتشاقل بالتركيب لا لجواز الاسكان بالتشاقل فان الاسكان
في معدي كرب واجب صرح به الرضي قوله قال الشارح الرضي بعد ذلك

على ان ما يتبادر من عبارة المص محال لا يرتضيه الرضي فان المتبادر منه ان حذف
الباء مع التكسير غير شاذ بل واقع من غير شذوذ وعليه يحمل ما في الشرح
المنسوب الى المص قوله لما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان
حال مميزاتها بوجهين وذلك ان الباب معقود لبيان حال اسماء العدد
ومميزاتها والظاهر انه معقود لبيان اسماء العدد وبيان المميز راجع الى بيان
احوال اسماء العدد كما ان بيان المفرد من المتعدد راجع الى بيان احوال
اسماء العدد والمرجع في تلك المعرفة الفطنة الصافية قوله مخفوض اي مجرور
باضافة العدد اليه لا غير وذلك اذا كان المميز مجموعا لفظا ومجرور بكلمة من
في الاكثر اذا كان مجموعا معنى بان كان اسم جمع نحو رهط بفتح الراء وتحرك
فانه قوم الرجل وقبيلته ومن ثلثة او سبعة الى عشرة او ما دون العشرة
وما فيهم امرأة كذا في القاموس او اسم جنس كالتمر والعسل ونحو كونه
جمعا معنى واذا لم يكن للتمييز الا جمع قلة فيوتى وان لم يكن الا جمع كثرة
فكذلك وان كان له كلاهما فالاغلب ان يوتى بجمع القلة كبطائق
العدد المعدود وان لم يكن له جمع التكسير يوتى بالجمع المؤنث السالم كقوله
تع ثلث عورات وقد جاء قوله تع سبع سنبلات مع وجود
سنابل قوله احد عشر في صورة جمع المذكر السالم لانه اختلف في ماس
فقال الاخفش هو فعلين كغسلين فهو عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو
فعيل كعصي ابدل الياء الاخيرة نونا قوله ولا يجوز اضافة العدد الى
جمع المذكر السالم قد نبه بذلك على ان قول المص وكان قياسها
مأت او مئين غير مستقيم والقياس مآت لا غير قوله فلانه لما صار
منصوبا صار فضلة فاعتبر اذا كونه لكون الفضلة قليلا لفظا قليلة

فلبيله للتخصيص هذا الوجه ان الجمع بمنزلة ثلث مفردات لا محالة فيصا عدا
فلو جمع الفضلة صارت في الكلام كثرة فافرد لتقليلها قوله لان استعمال
جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمائات رجل كما يقال ثلثة الاف
رجل الخ الوجه انما لم يجز مائات رجل من غير اضافة عدد اليها
لكنه مائات رجل قال الرضي وان لم يكن مائة مضافا اليها ثلاث واخواتها
جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مائات رجل قوله مخفوض مفرد
وقد يجمع نحو مائين رجال وقد يفرد منصوبا قال شعر اذا عاش الفتى مائتين
عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ
الخ تلقوا هذه الضابطة عنه بالقبول حتى الرضي الا انه ذكر الرضي سابقا
ما يوجب تخصيصه حيث قال وثلثة واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب
حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل او امرأة
واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات التاء سواء كان مميز الالف
مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة آلاف رجل او امرأة لان مميزها المائة والا
لاف لما اضيف اليه المائة والالف انتهى كلامه وانما قال واذا كان المعدود
مذكرا ولم يقل واذا كان المميز مذكرا ليشمل ثلثة اشخاص وثلثة اشخاص ثلثة
اورد عليه ان هذا الحكم حقه ان يذكر عند بيان التذكير والتانيث لا بعد
بيان الاضافة والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتانيثا قوله فان شئت
قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء واعتبارا باللفظ جعله الرضي
الاقيس الاكثر قوله يجب ان مميز الواحد مغن عنه فيه اشارة
الى منع الاغنا والجواز افادة التاكيد كما في قوله واحد واثنين اثنين
قوله لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل وقد جاء في الشعر

ثنتا حنظل ومن اسابند المنع الذى ذكره الرضى نحو ورجال وانثى
رجال فاعرف قوله لا الترمو الموافقه بين المميز والعدد فى ساير الاحاد
فى الدلالة على المتعدد وينبغى ان يعتبر فى الاثنين ايضا فافهم قوله وتقول
فى الحواشى الهندية وتقول انت فقد صرح بذكر انت اى ان تقول
صيغه المخاطب ويحتمل الغيبة بارجاع المستكن الى العرب اى تقول
العرب ويرجح مااختاره قوله وان شئت قلت حادى احد عشر
فتعرب الاول قوله وتقول فى المؤنث باعتبار حاله اى مرتبته لايخفى
ان التصيير ايضا حال من الاحوال فلا يحسن مقابلته بالحال وتفسير الحال
بالمرتبة لانه لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من تلك المعدود ومن
غير بيان مرتبته لقال واحد الثلثة او الاربعة وواحد تسعة ولا يشتق
له لفظا الا ثاني ولا ثالث الى غير ذلك قوله او فوقه مركبات لا ينسب
اشتقاق اسم الفاعل من اول جزء منها ينتقض بحادى عشر
ونظايره اذا اخذ اسم الفاعل من اول جزء تلك المركبات
وسيذكر لك وجهه قوله حكم اسما الفاعلين فى التذكير والتانيث
وكذا فى عدم الحاجة الى التمييز قوله ومن ثمه اى ومن اجل اختلاف
الاعتبارين الاولى ان المراد ومن اجل ان الاول بمعنى ما قام
به الفعل وهو التصيير من عدد اقل الى مرتبة العدد المشتق هو منه
بجر دانضمامه اليه اضيف الى ما هو اقل بمرتبة واقتصر على ما جاء الفعل
فيه اذ ما يؤدى معنى فعلت لا بد ان يشتق من فعل وذلك من
اثنين الى عشرة فانه جاء من تلك التسعة على حد ضرب
بمعنى التصيير الا فيما لامه حرف حلق فانه جاء فيه حد فتح الضاد ولم تجى لما

لما دون اثنين لامتناعه عقلا ولما فوق العشرة لامتناعه استقراء بخلاف
الثانى فانه باعتبار حاله وليس فيه معنى فعلى وهو اسم فاعل صورة لا معنى فيصح
اشتقاقه من نفس العدد ويصح اضافته الى مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد فى
مرتبة خاصة من ذلك العدد قوله ثالث اثنين بالاضافة او التنوين
والاول هناك اكثر بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان الاضافة والنصب
فيها متساويان او الثانى اكثر كذا فى الرضى قوله الى عدد بناء ذى
عدده اى العدد الماخوذ منه فالاضافة لا الى طالبه ويجب ان يقول الا باضافة
الى عدده لان الاثنين بعينه عدد اخذ منه الثانى لا مثل ذلك العدد
قوله والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة ويجوز ارادة
المبتدا المبتدا والمنتهى من عاشر العشرة لانهما فى المرتبة العاشرة كل منهما
باعتبار مبدا فينبغى ان يقول والا يلزم جواز ارادة الواحد الثانى او الثالث
مثلا قوله فيعرب الجزء الاول ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء فى اللفظ
فيما ليس اخره حرف علة او ما اخره حرف علة فى حال النصب فانه فى البناء ساكن
الاخر وفى الاعراب ساكن الاخر ايضا الا فى حال النصب قوله المؤنث
ما فيه الخ يخرج من تعريف المؤنث المؤنثات الصيغية كتشدى وتاوانى
وانت ويدخل فى تعريف المذكر ولو خص التعريف بالمؤنث بالعلامة مع
عدم اختصاصها لزم اطلاق المذكر على هذه الصيغ قوله علامة اى
علامة التانيث التاء وان لم يكن بمعنى التانيث فانها تاتى لاربعة
عشر معنى فصلها وحققها الرضى فى هذا المقام قوله او ممدودة كحمراء
لا يخفى ان الالف التى تدعى التى قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة
اجماعا وان اختلف فى انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية

المذكر والمؤنث

وبالنظر الى التفصيل لغو بيان الاحكام
لانه لو نقض بالتصغير باثبات
بالعلامة ح

فعلى قوله والالف ممدودة نظرا الى ان يجعل وصف الالف بالممدودة وصفا
بحال المتعلق اي الالف الممدودة ما قبلها وتسمى الف علامة التأنيث بالتاء
والالف المقصورة او ممدودة تنتقض بعرفات وفتى وكسا، وتقييد الحروف
بما سوى التاء بنت يستلزم الدور فاعرفه وفي قوله وعلامة التأنيث التاء
رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة الها والتاء معربة عندها والبصريون
على ان العلامة هي التاء في الها معربة لها **قوله** ذكر في جنس الحيوان
احترز بقوله في جنس الحيوان على النخلة فانها بازائها ذكر فانه يوصف
النخلة بالانثى والذكر وليس تأنيثها تحقيقيا **قوله** واذا اسند الفعل بلا فصل
كما هو الاصل يعني يتبادر منه بلا فصل من العبارة لاصالته ولا يبعد ان
يقال المتبادر من الفعل ايضا المتصرف فلا يرد نعم المرأة ونعمت المرأة
قوله فانه مع الفعل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زينب لدفع الا
لتباس الظاهر ان وجوب الاثبات مقيد بما اذا لم يكن قرينة تدل
على التأنيث فلا يجب في جاءت اليوم زينب الكريمة واعلم انه يجب ان
يستثنى من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار علم المذكر مع التاء نحو
طلحة فانه مؤنث غير حقيقي ولا اختيار فيه بل يجب تذكير الفعل اذ لا تأنيث
للتأنيث علم المذكر الا في منع الصرف والجمع بالالف والتاء، ويجب
ان يستثنى ايضا من قوله وانت اسم جنس اريد به مذكر من افراده فانه
يجب ترك التاء فيه عند ابن السكيت ليعلم ان المسند اليه مذكر من
افراده وبهذا تم استدلال الامام ابي حنيفة رضي الله عنه بالقران على ان
نملة سليمان عليه السلام كانت انثى وهو من مشكلات النحو فاعرفه واعلم
ان الضمير المنفصل في حكم الظاهر لاستقلاله فيجوز مسند زيد ضاربته هي ذكرها

ذكره الرضي وقد يطلق الظاهر على ما يشمل الضمير المنفصل كما في تعريف القسم
الثاني من المبتدأ، فانه يشمل نحو قائم انتم **قوله** فانه لو كان جمع المذكر السالم
لم يلحق تأنيثه يجب ان يستثنى عنه بنون فانه لتغييره فيه جعل كالمكسر
فيجوز جاءت بنون قال الله تعالى آمنت به بنو اسرائيل وكذا
الجموعات بالواو والنون التي حقها ان تجمع بالالف والتاء كأرضون
وسنون وثبون كذا حققه الرضي **قوله** غير المؤنث الحقيقي غير المؤنث
الحقيقي يشمل المذكر فالاولى تفسير قوله غير الحقيقي بمؤنث غير الحقيقي
لا بغير المؤنث الحقيقي **قوله** في كونه جمع المذكر غير السالم الظاهر غير
العاقل فتأمل **قوله** اي آخره مفرده بتقدير المضاف فلا يخفى انه
يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال
باشكال **قوله** قولنا مع لواحقها يكون التثنية [illegible]
مجموع المفرد والالف او الياء والنون فلم يكن مسلما البلد تثنية اذ لم
يوجد المسلم مع تلك اللواحق لا يقال النون مقدرة لان النون
في حال الاضافة كالتنوين فكما لا تقدير للتنوين معها لا تقدير
للنون **قوله** والا لا يصدق التعريف الا على مسلم فلم يكن جامعا
لعدم صدقه على شيء من افراده ولا مانعا لصدقه على المفرد **قوله**
ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات لعله اراد ان المراد
الظاهر من هذه العبارة ما في آخره الف او ياء ونون ملحقات للغرض
قوله لانه على تقدير تسليمه ممنوع ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية
الالف او الياء، وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين في المفرد
وما ذكر على تقدير التسليم في غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض من

عن الحاق الالف اوالبا، والنون الدلالة بل عن تجرد الحاق الالف
اوالبا، قوله اى مع مفرده هذا يويد لتقدير المفرد فى التعريف قوله
تحت جنس الموضوع له يشكل بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانها
لم يدخلا تحت جنس الموضوع له الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد
وكذلك الابوان على ابا بنه فان التثنية باعتبار اراد المسمى بالاب وهو
ليس موضوعا له للاب فينبغى ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به
ولا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى
المجازى فى حكمه ويجعل ما ذكره فى القمرين والابوين كاشفا عنه قوله
ولذا يرد بقوله مثله ما يماثله فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله
من جنسه هذا كلام الاسدى وتبعه الشارح وليس بذاك لان هذه
الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكر فى تعريف الجمع حيث قال ليدل على
ان معه اكثر من جنسه فان الفطن الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل
الاكثر وبهذا ظهر ضعف احتمال المماثلة فى اللفظ كما ذكره الهندى قوله
وسوا فى اخره الف ممدودة الخ احترز بقوله ممدودة عن المقرونة بهمزة فانها
ممدودة وبقوله لازمة عن الف زايد فى الوقف فانه لا يصير زيد بها
مقصور العدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف قوله
ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود يعنى اخذه من القصر بمعنى خلاف المد
والتوجيه الاخر بالنظر الى اخذه من القصر بمعنى الحبس ولك ان تجعله
من القصر بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة
الى المقصور يقال قصر ككرم فهو قصير وقصره كنصره جعله قصيرا كل ذلك
من القاموس قوله او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يسكل الوان

كالوان فى مسمى الالف فى الاسما المعربة البنا كمتى وعلى والى واذا اعلما
عديم الاصل ومجهول الاصل ما سوى اسم متمكن لم يعرف اصله اذ حقيقة
الحكم فيجعل الى علما مجهول الاصل محل النظر وينبغى ان يقول ولم يمل او امل
وكان للامالة سبب غير انقلاب الالف عن اليا، فان الرضى شرط
فى قلب عديم الاصل ومجهوله يا، ان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن
هناك سبب الامالة غير انقلاب الالف عن اليا، قوله بان كان
مجهول الاصل او عديمه وقد اميل الا من قيد اخر وهو ان لا يكون للامالة سبب
سوى كون الالف منقلبة عن اليا، كما عرفت قوله كقرا، بضم القاف
وتشديد الرا الجيد القراة او المتنسك من قرا، اذا تنسك هذا ما فى القا
موس القرا كرمان الحسن القراة جمعه قرا، ون ولا يكسر وكرمان النا
سك المتعبد كالقارى والمتقرى جمعه قرا، ون وقوارى قوله
لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب كتب
فى الحاشية فعبارة المفصل هكذا وما فى اخره همزة اما ان سبقها الف
او لا فالتى سبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقرا، ومنقلبة عن
حروف اصلى كردا، وكسا، وزايدة فى حكم الاصلى كعلبا، ومنقلبة عن
الف تانيث كحمرا، فهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير كحمراوان والباب
فى البواقى ان لا تقلبن وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا اما
الممدودة فان كانت للتانيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب
سوا كانت اصلية كقرا، او منقلبة عن حرف اصلى ككسا، او عن
جار مجرى الاصلى وهو ان يكون للالحاق كعلبا، ورخص فى القلب
وعبارة اللباب توافق ما فى المتن هذا كلامه والعلبا، عصب العنق

كذا في الصحاح قوله بغير ما وقع في شرح الرضي من انه قد انقلب المبدل له من اصل يا، وقد قال ولا التباس عليه خلافا للكسائي فلا ينفع في بيان القاعدة هذا القلب بل يكون من الشواذ الذي رحه عن القاعدة قوله ان لا يحذف عن اخر المثنى اي عن آخر مفرد المثنى فلا ينافي قوله وتاء التانيث لا يقع في حشوه فالاولى ان يقول ان لا يحذف عن المثنى قوله المجموع ما دل اي اسم دل ولا يخفى ان مسلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل هو لمسلم ركب فالمراد بالاسم اعم من الاسم حقيقة او حكما وعدان شرالا متزج قوله على جملة احاد قيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسما العدد في اعم من الاحاد جملة وجملة او متفرقة طائفة طائفة او اثنين اثنين او واحد او واحد فيدخل في قوله ما دل على احاد نحو رجل ورجلين هذا ولا يجري الاحاد مجراه في تعريف اسم العدد لجمع المفرد بقوله بحروف مفرده لكن بقي التثنية قوله بحروف المفرد بمعنى المدخلية لحروف المفرد فيه لا الاستعمال اذ التثنية ايضا لها مدخل في الدلالة كما لا يخفى والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرده المحقق فيه كما في رجال ومن حروف مفرده المقدر فيه كما في نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو نسا على وزن غلام فان فعلة من الاوزان المشهورة لجمع المفرد على فعال واما في الحواشي الهندية ان المراد بالاحاد اعم من الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة في جمع امراة فليس بشيء اذ ما من جمع الا وفيه احاد حقيقة وانما التفاوت بين الجموع في تحقق المفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى ولا مجموع فالتعريف دوري قوله فقوله ما دل على احاد جنس يشمل المجموع

لتعريف الجمع بقوله على الاصح [illegible]

المجموع واسما الاجناس المتبادر من الدلالة المطابقية فخرج بقوله ما دل اسما الاجناس قوله كرهط ونفر قد سبق تفسير الرهط والنفر جميع الناس او ما دون العشرة كذا في القاموس قوله فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء حصر نحو تمر باسم جنس له واحد من لفظه فليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ولا يخفى انه يجب ان يقيد نحو ركب مما له واحد من لفظه فان اسم جمع لا واحد له نحو ابل وغنم ليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ايضا ولك ان تريد بنحو تمر مطلق اسم جنس وبنحو ركب مطلق اسم الجمع وتقييده بقوله على الاصح لان السلب الكلي ايضا اختلافي لبعض نحو تمر وركب جمع عند البعض لكن ما ذكره من التوجيه اصفى واعرب ولك ان تجعل تقييده نحو تمر واطلاقه نحو ركب اشارة الى التوجيهين ولا يذهب عليك انه لا بد من تقييده تعريف المجموع بقولنا على الاصح ليصح تفريع قوله فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح عليه قوله كجامل هو جمع جمل وباقر اسم جمع بقر على ما في القاموس وكانه اراد بقوله جمع اسم الجمع او تطلق في الموضعين على المذهبين قوله فالجمع الصحيح المذكر الاظهر ان قوله فالمذكر بتقدير مضاف اي فجمع المذكر الصحيح ركيكة البته قوله فالصحيح لمذكر حيث لم يقل فالصحيح مذكر فالاولى تفسير قوله فالمذكر بقولنا فجمع المذكر الصحيح اي آخر مفرده فيه انه يصدق على رجلين ومسلمات قوله يا ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض فان قلت كيف يصدق في شان اليا المقدرة قوله حذفت فينبغي ان يخص باليا المذكورة قلت يعود اليا المحذوفة بحذف التنوين لالحاق واو الجمع او يائه ثم يحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها

ولبست على حذفها الذي كان قبل لان علة الحذف السابق التقاء السا
كنين من اليا والتنوين وعلة الحذف بعد الالحاق التقاء الساكنين
من اليا وعلامة الجمع قوله وان كان آخره اي آخر الاسم الذي الحق
جعل ضمه لان كان لآخر الاسم ولك ان تجعله للاسم وقوله حذفت الالف
دون حذف بالضم الراجع الى الاخير ان عليه قوله اي الفا مقصورة
ملفوظة او مقدرة وقد نبه المص على ان اليا والالف اعم من المذكو
رة والمقدرة حيث مثل بقاضين دون القاضين ومصطفين دون
المصطفون فتأمل قوله وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه جعل ضمير شرطه
الى اسم اريد جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلزم تنزل الضمير في قوله مذكر انتشار
علم لعقل لانه في تاويل فكونه مذكر العقل انما يشترط الكبير وضمير كونه
ليس الى الجمع بل الى ما اريد جمعه قال المص في شرحه شرط التذكير مع
انه يستغني عنه بكون الكلام في جمع المذكر اما التذكير الذاهل عن كون
الكلام في المذكر واما لتنبيه الغافل لتوهم ان جمع المذكر مجرد تسمية
اسود وابيض قال الرضي تذكر ان عذر ان ما يراد لا يرد فلتباح وقا
نبار الاشتباه وقال الهندي هو مناط فائدة الشرط انما سماه وصفا
المذكر دون لفظه كانه قال شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا
خاصا ونحن نقول جمع المذكر السالم السنين وارضين وثبين وقلين
مما مفرده مونث وكيف لا ولم يلتفت منولا الى جمع المذكر السالم في
بيان الاعراب كما هم اولو وعشرون مثلا فلو لم يندرج في جمع
المذكر السالم لم يلتفت اليه كما هم اولو وعشرون واخواتها فلا يستغني بكون
الكلام في جمع المذكر عن اشتراط التذكير قوله مذكرا اي فكونه مذكرا

مذكرا اشارة به اولا الى دفع اعتراض الرضي حيث قال قوله وشرطه ان
كان اسما فمذكر علم لعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه
مبتدأ وما بعده من الشرط والجزاء خبر الان قوله فمذكر في معنى فهو مذكر
والضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عايد الى المبتدأ ولم يكن لهذا
الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون
مذكرا علما لعقل ان كان اسما فالجزاء ما اعترض فيه الشرط او فيه
محذورات ثلاثة الاول دخول الفاء في خبر مبتدأ لم يتضمن معنى الشرط
وهو ضعيف مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى
الكون مذكرا والكون علما وليس في العبارة ما يجعلها مصدرين والثالث
الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر وهذا لا يجوز في السعة ولم
يلتفت الى ما اجاب به الرضي من جعل الشرط والجزاء خبر القول
شرطه بتقدير قوله فمذكر علم لعقل لقولنا فهو حصول مذكر علم
لعقل فالضمير راجع الى المبتدأ لانه حكم الرضي بانه تعسف وكان وجه
التعسف مع ما فيه من التكلف الظاهر حذف العايد المرفوع
مع انه صرح الرضي بمنعه في بحث خبر المبتدأ وما اشار اليه من
الجواب هو ان مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرطه بلا تقدير ولم
يلتفت الى ما رد به الرضي من انه ليس في العبارة ما يجعله مصدرا
لانه يندفع بقيد الحيثية اي فمذكر علم من حيث انه مذكر علم يؤول
الى كونه مذكرا علما بقي انه لزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ
والخبر في السعة وكانه لم يلتفت اليه لانه منع الهندي اختصاصه
بالشعر بقي انه هل يسمع منع الهندي لما ادعاه الرضي من غير سند

موثوق به **قوله** يعقل من حيث مسماه اشارة الى ان المذكور العلم
هو اللفظ فوصفه بالعقل وصف له بحال مدلوله **قوله** نحو اعوج للفرس
في القاموس اعوج بلا لام فرس لبني هلال تنسب اليه الاعوجيات
كان لكندة فاخذته سليم ثم صار الى بني هلال او صار اليهم من بني
آكل المرار وفرس لغني بن اعصر انتهى كلامه **قوله** واراد بالمذكر ما يكون
مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة اجاب به عما ذكره الرضي انه كان عليه
ان يقول بدل قوله مذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى
وورقاء علمي رجل ليس ولا يخفى ان الجواب ضعيف **قوله** منه الصفات
غير علم لا فايدة في قوله غير علم **قوله** الشرط الاول كونه مذكرا يعقل جعل
التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما شرطان متابعة لما ذكره الهندي
ان مناط الفايدة الوصف دون قوله مذكر لان مستغنى عنه بكون
الكلام في جمع المذكر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد هنا ايضا بالمذكر
يجب ان يكون ما اريد بالمذكر سابقا والا لكان الكلام مغلقا مع انه
لو اكتفى من التذكير هنا بالتجرد عن التاء للزم صحة جمع حمراء مثلا بالواو
والنون واستدراك قوله ولا يكون بناء تانيث **قوله** اي مذكرا
غير مستو في صيغة الصفة اشار الى ان الجمع بالواو والنون في صفة
لا يستوي فيها المذكر والمونث في الصيغة ولا يكون الفرق بين
المذكر والمونث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة خلاف الاصل
لمشابهتها بالاسم في ان الشايع فيه الفرق بين المذكر والمونث
بنفس اللفظ او الاشتراك بينهما كالعير والاتان والجمل والناقة
والانسان والفرس كما ذكره الرضي فالاولى ح ان يبين عدم جمع

جمع مثل احمر وسكران بالواو والنون بانهما كالاسماء في عدم استواء المذكر
والمونث في الصيغة وجمع افعل التفضيل بالواو والنون بانه انجبر النقصان
عنه حيث سلم العمل في المظهر **قوله** للفرق بينه وبين فعلان وفعلانة
يفهم منه جواز جمع امثال ندمان بالواو والنون ولم يرض به الرضي
وقال من قال به فقد قاس من غير مساعدة السماع **قوله** الشرط
الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة
تاويل الوصف قال الرضي هذه العبارة اسخف من العبارة السابقة
لان ضميران لا يكون عايدا الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون
الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المونث ولا معنى
لهذا الكلام فكيف يستوي الشي في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا
فيه المذكر مع المونث لكان شيئا واجاب الهندي بان ضمير ان لا
يكون عايدا الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة
فالشارح فسر العبارة على ما اجاب به الهندي ولم يلتفت الى شبهة
الرضي **قوله** الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور متلبسا بتاء التانيث
يغني عنه اشتراط التذكير وعدم المساواة فان العلامة يستوي فيه المذكر
والمونث **قوله** وتحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة اي يجب
حذف نونه كنون التثنية لنقيصة الصلة كما في قوله الى فتطوا عورة العشيرة وقيل
لام ساكنة احتيارا كما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب
العذاب فليس بواجب **قوله** وقد شذ نحو سنين من وجهين احدهما
انه قد لا تحذف نونه بالاضافة نحو دعاني من نجد فان سنينه وثانيهما
وبهذا علم انه لا يتجه ان حق بيان الشذوذ ان يتقدم على بيان حذف

النون لانه لا تعلق له الا بما ذكر قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون
قوله وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون لا وجه لتقييد كلام المتن
بما قيده بل المراد انه لم يكن لمفرده مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع
بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون
قوله فان لا يكون مجردا اي مجردا عن تاء التانيث الملفوظة الا حقر
فان لا يكون بالهاء قوله تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور داخلة
فيه كما هو المتبادر فيه ان التغير في التعريف محمول على ما هو المتبادر والا لم
يتناول نحو فلك اذ التغير الاعتباري خارج عن المتبادر الا ان يقال
لا خروج عن المتبادر الا للضرورة والضرورة داعية بالنظر الى التغير الاعتباري
دون التغير باعتبار الامر اللاحق فيدعى التبادر في الاول دون الثاني
بقي ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار الامور اللاحقة من زيادة الالف بعد العين
وسكون الفاء الا ان يقال لا ننكر في افراس التغير باعتبار اللاحق لكن
فيه التغير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء السكون وصيرورته
حرفا ثانيا بعد ان كان اولا والفصل بين الواو والراء والسين بعد ان
كان متصلا به والفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغير
باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر في تعريفه والاوجه ان يقال المراد
بغير الحاق الواو والياء والنون والالف والتاء ثم نقول لا حاجة
الى التكلف في اخراج جمع السالم لان جمع السالم مغير مفرده بتغير آخره
لا بتغير صيغته لان ما يطرأ الآخر لا يغير الصيغة فقوله ما تغير بناؤه اي
صيغته لاخراج الجمع السالم حيث لم يتغير صيغته وان تغير بتغير آخره قوله
جمع القلة افعل الخ قال الرضي هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد

للمفرد وزن كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة
للكثرة اذا لم ينحصر فيه الجمع والا فهو مشترك كاجادل ومصانع قوله
اسم الحدث اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا
كالجلسة قوله يعني بالحدث معنى قائما بغيره ليس المعنى القائم بغيره مطلقا
حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى سياهي ليس حدثا بل بمعنى
سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا حقق
المقال قوله والمراد جريانه على الفعل اي جريان اسم الحدث على الفعل
بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه موازنته للفعل وبخلاف جريان
الصفة على موصوفها فان معناه جعل موصوفها صاحبها اي
مبتدأ او ذا حال او موصولا او متبوعا لها وكل من الثلثة اصطلاح
مشهور في محله فلا غرابة في التعريف قوله وان كان الاخيران مفعولا
مطلقا ان اراد جواز وقوعهما فلا اختصاص لهما بل يجري في الاولين
ايضا او لا ختصه في المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعهما فرده
قوله تع ويل للمطففين فتامل قوله سماع اي سماعي لم يرد ان
ياء النسبة محذوفة اذ لم يثبت حذفها بل اراد انه بمعنى السماعي
لتجوز او حذف مضاف اي ذو سماع قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا
يعني حقيقة واما المفعول المطلق المجازي نحو ضربت ضرب الامير اللص
فيعمل نص عليه الرضي قوله ولا يتقدم معموله عليه هذا كلام النحاة وخالفهم
الرضي في الظروف وجوز تقديمه لتوسعهم فيها قوله فيلزم اجتماع
التثنيتين اعترض عليه الرضي بانه فليتغير فيه الفاعل المثنى والمجموع كما تغير
في اسم الفاعل والظرف فلا يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين واجاب

عند الهندي بان القول ما لاستتار في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى
الاستتار في الذي ينوبان عنه والاظهر الاقتران ان يقال لما كان يحذف
فاعله فلو اضمر فيه لالتبس بالمحذوف **قوله** ويجوز اضافته الى الفاعل
وهو اقوى المصادر في العمل الا المنون لحافظ من صرح به الرضي واذا اضيف
المصدر الى معموله الا رجح جعل تابع ذلك المعمول تابعا للفظ وجاز
جعله تابعا للمحل ايضا عند الاكثر **قوله** فان كان المصدر مفعولا مطلقا
اي غير قايم مقام الفعل مقرونة ما سيأتي قال الرضي المشهور خلاف
النحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان الحذف
جايزا او واجبا **قوله** اي فيجوز فيه وجهان ونسب الى كل وجه
نحوي فذهب الى الثاني سيبويه والى الاول السيرافي لكن ذهب
سيبويه الى انه يعمل لنيابته الفعل لا لتأويله بان مع الفعل فيجوز
تقديم معمول المفعول المطلق عليه صرح به الرضي **قوله** وقيل
عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية قد عرفت ان عمله للبدلية
لا للمصدرية فهذه التوجيه ليس بوجيه **قوله** وانما فصل بين قسمي المصدر
اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان ايا ويعني هذه الاحكام مشتركة
بين قسمي المصدر فينبغي ان يؤخر عنهما فاجاب بانه ذكره عقيب
القسم الاول مع الاشتراك تنبيها على ان ابهام بعد الاختصاص
بالقسم الاول وفيه ما عرفت من ان امتناع تقديم المعمول يختص
بالقسم الاول **قوله** من فعل اي حدث اما ان يريد بالحدث
ما سبق في تعريف المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق من الفعل من
قبيل اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة الملابسة بينهما واما ان يريد

ان يريد به المصدر لان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والثاني يؤيد
في تفسير الرضي للفعل وصرح النحويين في قوله لمن قام به اذ القيام لشخص
صفة المعنى اسند الى اللفظ قال الرضي والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو
ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول
مشتقان من الفعل والفعل من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام
راجع الى الفعل والقايم هو الحدث هذا كلامه فان قلت اسناد القيام
الى اللفظ مجاز فليكن ذلك الاسناد المجازي الى لفظ مثل ضرب
ويضرب لانه صفة معناه فلا دلالة في رجوع ضمير قام الى الفعل على عدم ارا
دة مثل ضرب ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد حال المعنى
المطابقي الى اللفظ وبالعكس دون المعنى التضمني اوالالتزامي **قوله** موضوعا
ذلك الاسم لمن قام الخ نبه على ان لام الجارة صلة قوله اشتق بتضمينه
معنى الوضع ولك ان تجعله للتعليل اي لاجل افادة من قام به الفعل
فيستغني عن التضمين **قوله** اي لذات ما قام به الفعل الخ يكفي ويغني
عن قوله اي الفعل وقد اشار الى ان المراد بمن اعم من العقلاء
واشار الى وجه صحة المشار اليه بقوله وكان اولى بقوله ولعله قصد التغليب
وينبغي ان يعلم ان المراد بمن قام به الفعل مع الفعل وقيامه به اذ اسم
الفاعل لا يجمع لا المجرد من قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة من قام
به الفعل اعترض الرضي بانه اخرج هذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب
عمرا او مقرب من فلان ومتبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث
نسب لا تقوم باحد المنتسبين معينا دون الاخر ويمكن دفعه بان معنى
المضارب ليس المتصف بالضرب بل المتصف بضرب متعلق

بشخص يصدر عنه ضرب متعلق الفاعل الضرب الاول وهذا معنى قولنا باب
المفاعلة لحدث مشترك بين الاثنين فالمضارب مشتق من
مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة اي ضرب متعلق بمضروب
يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب معناه القرب
من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول فكل منهما متقرب
بمعنى قيام قرب به متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا يقوم
باحد المنتسبين معينا دون الآخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان يقوم
بمعين ولا معنى للقيام بشيء لا على التعيين نعم لا تتعين النسبة الى احدهما
معينا بل الواحد منهما يجب ان يكون منسوبا اليه لا على التعيين فقوله
هذا من قبيل اشتباه النسبة بالانتساب واما ما اجاب به الهندي
من ان القيام في هذه الاحداث امر اعتباري والقيام المذكور في التعريف
اعم من الاعتباري والحقيقي فليس بشيء لان اطلاق المضارب مثلا
ليس باعتباري قيام الضربين بالفاعل فتامل قوله قال المحقق في شرحه
اي المفصل او التعريف قوله ان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع
له الخ فيه بحث لانه يخرج اسم الفاعل المشتق من باب المغالبة نحو
طاولته فطلته طولا فانا طائل اي ذو غلبة بالطول فهو لمن قام به
الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة
فيه ولو تجوزا الا انا لم نعثر في كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل
واسم الفاعل للغلبة والرضي صرح في تحقيق تعريف اسم التفضيل بان
طائل للزيادة في المشتق هو منه حتى جعل التعريف منقوضا به
قوله واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث الخ يرد

يرد عليهم مع ما اورده ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون
للحدوث صرح به الرضي الهندي فلا يخرج به اسم التفضيل اصلا قوله وجعل
احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل فيه اشارة الى انه جعل
احكام المثنى والمجموع ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا تقول عاقل
بانه لم يجعل المثنى والمجموع من اسم الفاعل وتابعيهما انه قال وما وضع منه للمبالغة
فصرح بادراج لفظ منه ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وشبه الشا
رح للامر الثاني فتكلف في تطبيقه على ما ذكره سابقا بما اخرجه مخرج التعسف
كما ستري قوله على وزنه فاعل قال المصنف به سمي لكثرة الثلاثي فلم
يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له من الخا
ص بهذه البنية وفيه نظر لانه وان كان وجها مقبولا لكن لنا
شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل الى
اسم موضوع لذات قام به الفعل ولبس المفعل والمستفعل وغيرهما الى
المعنى والشاهد انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف الى
المدلول لا الى الوزن كاسم الآلة واسم الزمان واسم المكان و
اسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على وزنه الفا
عل مع القياس وقد يأتي على وزن المفعول كقوله تعالى وكان وعده
مأتيا وقال الرضي والاولى ان المأتي في الآية بمعنى المفعول من اتيت
الامر فعلته فهو بمنزلة قوله في الاخرى وكان وعده مفعولا ونحن نقول
يحتمل ان يكون المراد وكان اهل وعده مأتيا بوعده فجعل اهل
الوعد في كونهم مأتيا للوعد بمنزلة الوعد الممتنع المفارقة عن نفسه
فاسند المأتي الى الوعد قيل بان الصيغة من وظائف التعريف

وقع في النحو استطرادا اقول بان الصيغة كالتعريف لتصوير تعيين
لموضوع الاحكام النحوية **قوله** يشترط معنى الحال او الاستقبال قال الرضي
وظاهر كلام النحاة انه يشترط معنى الحال او الاستقبال ايضا اذا وقع
بعد حرف النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك لعروض معنى
الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله اللام
هذا كلامه اقول انما قال ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف قولهم او النفي
او صاحبه ويحتمل ان يجعل عطفا على معنى الحال اي يشترط معنى الحال والا
ستقبال والاعتماد على صاحبه او يشترط الامرين قد اوما **قوله** فان دخله اللام
للموصولة قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل
اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل صرح به الرضي ولا يخفى
ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله يشترط معنى الحال
والاستقبال والاعتماد على صاحبه فان اللام الموصول داخل في الصاحب
وقد دل ما سبق على انه لا يكفي الاعتماد على الصاحب فاستثنى منه اللام
لانه يكفي الاعتماد عليه ومما لا بد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل
والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما قد يتقويان باللام وتسمى لام
التقوية في غير نحو علم وعرف ودري وجهل وفي اسم الفاعل من
هذه الافعال يكون التقوي بالباء لجواز زيادتها مع افعالها ايضا
فيقال علمت بان زيدا قائم ولا يقوى الفعل باللام الا اذا قدم مفعوله
فيقال لزيد ضربت كذا في الرضي **قوله** كضراب وضروب و
مضراب هذه الاوزان الثلثة يعمل باتفاق من النحويين البصريين
واما عليم وحذر فعملهما مذهب سيبويه لا غير وممن اعمل صيغ المبالغة

المبالغة من قال لا يشترط في عملها زمان الحال والاستقبال بل هي كالصفة المشبهة
قوله وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية
فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل
فكيف يكون جابر النقصان المشابهة اللفظية **قوله** لعدم تطرق خلل
الى صيغة المفردة لا يخفى ان ما ذكره لا يوجه عمل جمع المكسر الا ان يعتبر معه قصد اطراد
الباب قال الرضي اما المثنى وجمع السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي
بها كان اسم الفاعل مشابها الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد **قوله** مع
العمل في معموله بنصبه على المفعولية يعني اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده
بالنصب على المفعولية اذ لا يحذف مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة
الصلة بذكر المفعول وكما ان اطلاق العمل مخل فقوله مع التعريف مختل
اذ اللام الموصولة لا يفيد اسم الفاعل تعريفا ولا يحذف النون مع لام
التعريف وقد نبه عليه الرضي حيث قال يعني بالتعريف دخول اللام لكن
فيه تنبيه فتنبه **قوله** اسم المفعول في تقدير المفعول به على الحذف والايصال
اذ المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول واما على ما ذكره المص
في اسم الفاعل ان اضافة الى الشبه التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل
فلا حاجة الى الحذف والايصال وكانه الذي جرى على ما قال **قوله** لمن وقع
عليه يشكل بخروج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب
مضروب له الا ان يقال الاستعمال على خلاف الوضع بتنزيل الظروف
والسبب منزلة المفعول في العمل اي عمل النصب قال الرضي عمل الرفع
لا يتوقف على اشتراط واشتراطه باجماع الاكثرين قال الرضي ليس هذا
في كلام المتقدمين لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده صرحوا به وجعلوه

[illegible]

كاسم الفاعل ولو اكتفى بقوله وامره في العمل كامر اسم الفاعل لكفى لان الاشتراط
ايضا من اموره في العمل وانما قيد الامر بالعمل والاشتراط لئلا يحتج حذف النون
مع العمل والتعريف تحقيقا قوله ما اشتق من لازم اي كان الظاهران يشتق
من الفعل المتعدي الثابت ايضا نحو علم الله لئلا يبقى الصفات الثابتة المتعدية
بلا لفظ الا انه لما كان المتعدي غالبا حادثا لم يلتفت الى ثبوته احيانا
وجعل لفظ اسم الفاعل مجازا قوله على معنى الثبوت اي المقابل للحدوث
على تفسير المص ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد
عن الحدوث والاستمرار على تحقيق الرضي قوله فيخرج عنه نحو ضامر الخ ولا
ينهدم به مخالفتها لصيغة الفاعل قوله ومنعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل
او لصيغة الفاعل الذي هو من اسم الفاعل ويرد على التوجيه الاول
مع حذف شطر الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد على وزن
اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل وانه يجي على وزن
اسم فاعل للمبالغة الا ان يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل قوله اي كما انه
على قدر ويرد عليه انه في الالوان والعيوب الظاهرة قياسية على وزن
افعل وانه في الثلاثي المزيد فيه والرباعي على وزن اسم الفاعل الا ان يقال
يحتمل ان يكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية بان لا يكون مجيئها
من غير الثلاثي قياسا بل يكون مقصورا على ما سمع قوله وتعمل عمل
فعلها مطلقا اي من غير اشتراط الازمان لا يخفى اختلال عبارة المتن
الا ان يقال نبه على انها لا تنفك عن الاعتماد واعلم انه يزيد عملها على
فعلها فانها تنصب الشبيه بالمفعول دون فعلها قوله وعلى كل
من التقدير بين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او بهذه ملابسة الخلو

الخلو لاجتماع اللام والاضافة في زيد حسن الضارب الغلام بخلاف اخويه فانهما
للانفصال الحقيقي وينبغي ان يراد بمعمولها معمولها الظاهر لئلا يدخل زيد حسن
فيما هو بصدده وفيما يكذب قوله متى رفعت بها فلا ضمير فيها وينبغي ان
يراد بالمضاف المضاف الى الضمير بلا واسطة او بواسطة ليدخل زيد الحسن وجه
غلام بالاضافة في المجرد عن الاضافة فلا يخرج عن الممتنع وزيد الحسن وجه غلام
بالرفع في القبيح قوله والمعمول في كل واحد منها اما مرفوع قال الرضي لم تنقسم
باعتبار اعرابها لانه استوفي مباحث النعت اقول ليس الغرض
من بيان اعراب معمولها استيفاء اعرابه بل بيانه لان ضابطة القبيح والحسن
مبتنية على اعرابه فلذا بين اعراب معمولها دون اعرابها قوله وحسن
وجه عطف على حسن الوجه الخ وفيه ان صورة الخطية لا تصلح الا الوجهين
فانه لا يبقى صورة النصب من اثبات الالف كذا في حواشي كتاب الشلح
وهذا انما يتجه لو كان مراد المص بالامثلة الثلثة ما يحتمله صورة الخط اما لو كان
مراده الاحتمالات الثلثة لمعمول الصفة من حيث الاعراب فلا قوله
اثنان منها ممتنعان اي بالاتفاق كما صرح به الرضي لقرينة واختلف
في حسن وجهه وفيه بحث لان امتناع الحسن وجهه معلل بعدم افادة
الاضافة التخفيف وهو عند الفراء يفيد التخفيف باعتبار تقدم الاضافة على اللام
كما في قولنا الضارب زيد قوله احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف انما يصدق على قولنا الزيدان
الحسنا وجههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغي
ان يكون من قبيل حسن وجهه ويكون مختلفا فيه قوله لاشتماله على
ضمير زايد على قدر الحاجة فالقياس ان ينقص الحسن بزيادة الضمير فيكون

زيد حسن وجهه بنصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجه
ابيه الا ان يقال المراد ضمير لا فايدة فيه الا الربط كما في حسن وجهه ولذا لم يحكم
بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابنه ومن زيد ضرب ابنه في داره لان
ضمير ما سوى ضرب ليس لربط بل لتعيين الابن وموضع الضرب **قوله** وما لا ضمير
له فيه اسلم لقبح نعم الرجل زيد في الوقف منه وبين زيد الحسن الوجه برفع الوجه وهما
سيان في الاستعمال على التعريف العهدي النايب عن الضمير في الربط الا ان يقال
لم يكن الربط في نعم الرجل بالضمير فالتقى فيه بالعهد بلا قبح بخلاف الحسن الوجه لكن
مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح في الحسن الوجه والحسن وجه **قوله** لان معمولها
ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فيه بحث لانه يجوز ان
يكون المعمول بدلا وينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل والتباس البدل بالفاعل
قوله ففيها ضمير الموصوف القياس يقتضي فيه تفصيلا وهو انه ان كان الجر
للاضافة الى الفاعل لا يكون فيها ضمير وان كان للاضافة الى التمييز او التشبيه
بالمفعول يكون فيها ضمير الا انه خولف القياس لان الاضافة الى المرفوع
الذي هو عين الصفة قبيح كاضافة الشيء الى نفسه فجعل المرفوع حين الاضافة
منصوبا باعتبار الضمير في الصفة وجعل كالمفعول الذي هو في الغالب
اجنبي فيلزم حين الجر اعتبار الضمير في الصفة كحين النصب فيقال في تركيب
الزيدان الحسن وجهيهما بالرفع الزيدان الحسنا وجهيهما بالجر **قوله** فتؤنث
انت الصفة حين تؤنث على صيغة الخطاب والمفعول محذوفا
ولا داعي اليه بل الانسب بالسابق جعله صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة
قوله مثل الصفة فيما ذكر من رفع المعمول ونصبه وجره من اشتراط كون
الحال والاستقبال يرجع الى **قوله** وكذلك مثل الصفة المشبهة

للمشبهة المنسوب وغير المنسوب ايضا من الاسماء الجامدة التي اجريت مجرى الصفات
المشبهة نحو هو شمس الوجه اي حسن الوجه وهو قليل كذا في الرضي **قوله** لموصوف
قام به الفعل او وقع عليه صفة الموصوف المحذوف اي موصوف بالفعل
او الزيادة ولا يخفى ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع
عليه الشيء فالتعميم لا يتاتى الا على تقدير جعل صفة الموصوف الزيادة فالاولى
ان يقال للمتصف بزيادة على غيره معنى افعل المتصف بالزيادة سواء وصف
بها اولا والمراد بغيره غيره ما سواء كان المغايرة حقيقة او اعتبارية كما في قولهم
هذا البسر اطيب منه رطبا **قوله** في ذلك الفعل يعني ان الجار والمجرور محذوف
والتقدير بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج زائد عن التعريف
فانه مشتق للموصوف بزيادة على غيره لكن لا في المشتق منه ولا فايدة للار
لفظ الاصل والمراد بالزيادة في اصل ذلك الفعل اعم من ان
يكون له ذلك الفعل او لم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير ثبوته كما
في زيد افقه من الحمار **قوله** وقوله الموصوف يخرج اسماء الزمان و
المكان والآلة لان المراد بالموصوف الخ لا حاجة في الاخراج الى حمل
الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والآلة لم يوضع
لزمان ومكان او آلة موصوف بل لزمان او مكان او آلة مضاف
وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف
مانعا ما لم يتعرض لخروج صيغ المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل
اسم الفاعل شاملا له لمنع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال
لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة زيادة الى الغير ولذا وجب
ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة

اسم التفضيل

اى التفضيل على جميع ما عداه فانه لا ذكر للمفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم قوله
وسواء اى اسم التفضيل من حيث صيغته وقد زيد في التصحيح حمل افعل على اسم
التفضيل والاولى حذف المضاف حينئذ وهو بتقدير وصيغته لانه الجادة
قوله وفعلى للمؤنث لا وجه للاقتصار على فعلى المؤنث لتتميم كلام المتن لان له
تثنية وجمعا ايضا قوله فيه خلل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر لا
يكفي مجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثين لانهما في الاصل ليسا اخير واشر بل خيرى
وشرى على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث وتحقيقه ان افعل قد يكون للجميع الى الامور
وقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر معنى اخير
واشر للجميع لانهما بمعنى اخير واشر المستعملين بمن قوله وشرطه ان يبنى اى اسم
التفضيل من ثلاثي قيد الثلاثي بالمجرد بقرينة التعريف ليخرج نحو
ايدى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت واحنك الشاتين بمعنى آكلهما
من الحنك واول لانهما شاذان وقيده الرضي لاخراج هذه الامور بقوله
جاء منه فعل وقال الاول من قيود اخر وهو تمام الفعل لعدم افعل التفضيل
من الافعال الناقصة وكونه متصرفا لعدمه من نعم وبئس وكونه غير لازم للنفي
لعدمه من ما نبس بكلمة اى ما تكلم وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال
الشمس اليوم اغرب منها امس افعال اشتقاق الافعل يعرف من الفعل
فلا يجامع عدم التصرف وللموصوف بزيادة في الفعل فلا يشتق من فعل
حقق بنفي حدثه عن شئ لانه يخالف فعله في ان فعله للنفي وهو للاثبات
مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الا مما يجرى
فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة مما يجرى فيه لو لا انها
الزيادة والنقصان محل نظر قوله ليس بلون ولا عيب ينبغي ان نقول

ان يقول ولا حلية لانه لا يشتق من البلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين
ابلج للتفضيل بل الصفة قال الكوفيون يجيء من البياض والسواد الذي
هما اصل الالوان وقال البصريون ما جاء منهما شاذ ومنه قوله صلى الله
عليه وسلم في وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن قوله وعور في القاموس
العور كالفرس ذهاب حس احد العينين قوله فان قصد غيره اى غير
الثلاثي المجرد واللام للعهد اى الموصوف بما ليس بلون وعيب فلا يرد ان حج
الفعل ليس بمجرد الثلاثي المجرد بل اخص منه قوله وفيه شائبة من حمق ابن
هبنقة قد تكرر من الشارح ابن هبنقة واظنه سهوا من الهندي هبنقة
من غير ابن وقال في القاموس في القاف الهبنق كعملس الاحمق وهبنقة
لقب ذي الودعات يزيد بن ثروان فجعله لقبا لا كنية وقال في العين
الودع ويحرك جمعه ودعات خرز بيض تخرج من البحر بيضاء شقها
كشق النواة تعلق لدفع العين وذات الودع محركة الاوثان وسفينة
نوح صلوات الله عليه وسلامه والكعبة شرفها الله تعالى لانه كان يعلق
الودع في ستورها وذو الودعات هبنقة يزيد بن ثروان يضرب
بحمقه المثل والصحاح وافقه وزاد انه من بني قيس بن ثعلبة وكان
يضرب به المثل في الحمق قال الشاعر عش بجد وكن هبنقة هذا وقد شنع الكشافي
قدس سره تشنيعا شنيعا للفاضل الهندي وذلك كان منه امرا
بديعا ولا يرضى بمثله عن مثله لمثله وقد اخذ كثيرا من فوائد شرحه هذا من
حواشيه والعجب منه انه ليس ما نقله من الهندي مرضيا له كيف وقد كتب
فيه اشارة الى القدح فيه كما هو دابه قوله ويستعمل اى اسم التفضيل على
احد ثلثة اوجه اذا لم يجعل معدولا كما في اخر واسما كما في الدنيا والجلى

اسما للحظة العظيمة اولم يخرج عن معناه نحو آخر بمعنى غير فيقول ما جاءني رجل آخر و
اعلم ان الاصل من تلك الاستعمالات من تمّ الاضافة بالمعنى الاول
قوله واما قوله والسيب ما الاكثر منهم حصى وقيل اللام زائدة والاقرب ان
يقال اللام التفضيلية للعهد فلا مانع لاجتماع لام الجنس مع من ومع ذلك
فليس مما عن صورة اجتماع ما لا يجوز اجتماعهما قوله ولا يجوز زيد افضل الا
ان يعلم المفضل عليه ومع العلم بالمفضل عليه الحذف مع الافعل الذي
خبر غالب ومع غيره قليل قوله ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف
اليه اي اكبر كل شيء اورد عليه لا بد من تعويض اللام واجيب بانه لم يعوض
لان المضاف غير منصرف منافٍ للتنوين وينتقض بالتعويض في جوار عند
من جعله تنوين العوض على انه لا مانع من البناء على الضم كما في قبل واعلم
انه ربما يجيء بعد اسم التفضيل ما هو في صورة المفضل عليه من وليس
بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم صحة قصد الشركة مع المفضل
عليه في اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل من عمرو او تقديرا نحو زيد اعلم
من الحمار نحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد الى كبير الشعر وزيد وتفضيل
زيد في الكبر بل افعل التفضيل يخرج عن معناه التفضيلي الى التجاوز والتباعد
الذي يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد المفضل عن المفضل عليه فكانه
قال زيد متباعد من الشعر ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه
الثلاثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره والاصح
ومنه قوله تع وهو اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه تع من شيء وما
كان بهذا المعنى فلزومه صيغة افعل من اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الا
غلب الذي هو الاصل اي افعل من قوله احدهما وهو الاكثر ان يقصد

ان يقصد به الزيادة استشكل حمل القصد على المعنى الذي هو المقصود واجيب
بوجوه احدها جعل احدها محذوف المضاف اي قصد احدهما وثانيها جعل
ان يقصد محذوف الجار اي احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعله محذوف
المضاف اي ذو ان يقصد والشارح اشار الى رابع بقوله اي احدهما زيادة
موصوف المقصودة به وكانه جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب
المآل وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى ان تلطف
بل تعسف قوله باعتبار تحققه في ضمن بعضهم الاولى في ضمن ما عدا المفضل
لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اي بعض كان قوله للان وضعه
لتفضيل الشيء على غيره لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه التزام الاضافة ولو
الى غير المفضل عليه كما في القسم الثاني من الاضافة قوله مطلقا غير مقيد
بان يكون على المضاف اليه وحده يوهم ان الاطلاق معناه الاطلاق عن
المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع
من سواه صح به الى الآن انه يشترط ان يكون المراد بجميع من سواه الجميع
حقيقة او عرفا مما يتبادر عرفا قصد تفضيله عليه قوله والمضاف للتوضيح اي
لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت
الى النكرة للتخصيص وفيه انه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة للتوضيح تشمل
التعريف والتخصيص ولا تقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما
التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص وقوله نحو قولك
نبينا صلى الله عليه وسلم اقول نحو محمد افضل البشر حيث يراد انه افضل
جميع المخلوقات من جنس البشر قوله ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر
الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وبه كون الاستثناء قرينة ان العمل في

المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على
عمومه يعني لا يعمل اصلا في مظهر الا في مظهر كذا غايته ان العمل في هذا المظهر لا
يتصور الا بالفاعلية قوله وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط اطلق
المضمر والرضي قيده بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل ابي منه وما ذكره من التعليل
انما يتم في المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر وجود
المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه محلا لا انه لا يظهر اثر العمل في لفظه والا يجري
على في سائر المبنيات قوله وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول
سواء كان مظهرا او مضمرا بما قدمناه لك فظهر لك انه ينبغي ان يراد
بالمظهر الملفوظ مظهرا كان او مضمرا بارزا ونظيره قوله رافعة لظاهر في تعريف
المبتدأ فانه يراد فيه بالظاهر الملفوظ ظاهرا او مضمرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص
بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في ملفوظ الرفع بالفاعلية والنصب
بكونه مفعولا به الا اذا كان لشيء الخ فانه يعمل الرفع بالفاعلية
وانما قال لا ينصب المفعول ولم يقل لا يعمل في المفعول به لانه يعمل
فيه بحرف التقوية فيقال انا اضرب منك لزيد وانا اعرف
منك بزيد قوله وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية الخ ما ذكره من الدليل
لا يخص بنفي عمل الرفع بالفاعلية بل يجري في نفي عمل النصب بكونه
مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى وقوله ولانه لما كان الخ الاولى
ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس وجها
مستقلا كما يفيده اعادة اللام قوله الا اذا كان اسم التفضيل صفة
اي وصفا سببيا وسوق اللفظ لشيء الاولى ان يقال اذا كان اسم
التفضيل صفة سببية لشيء او وصفا سببيا لشيء ولا معنى لتقدير الصفة

الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضي هذه شروط رفع افعل التفضيل الظاهر قياسا
مستمرا بلا ضعف يعني لا اشتراط اصلا عليه حتى لا يعمل بدون هذه الشروط
لان يونس حكى عن ناس من العرب رفعه للفاعل بلا اعتبار تلك
الشروط نحو مررت برجل خير منه ابوه قوله وهو في المعنى صفة لمسبب قال
الرضي الاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببيا لا مسببا وقال الهندي
اتى بغير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه ونحن نقول المسبب ما جعل
سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اي جاعل الاسباب
اسبابا فالاسباب ح مسببات وانما عدل عن السبب الى المسبب
للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون في المعنى للسبب الوضعي بل يكفي ان يكون
لما جعله المتكلم سببا مجازا كان جعله او سببا قوله مشترك بين ذلك
وبين غيره على ما حمل ظاهر قول المص يخرج عنه نحو ما رايت زيدا احسن
في عينه الكحل اليوم منه في عين امس فينبغي ان يطلق المسبب ولا يعتبر غيره
في قوله باعتبار غيره بغير الاول بل بغيره بغير تقييد السابق بالاول
قوله مفضل ذلك السبب باعتبار الاول الخ اعترض الرضي
بانه كيف يتعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثاني بمفضل وقد
اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين
من نوع فلا يقال جلست في الدار في الصحراء ولا يقال جلست
في الدار في اليوم نعم لو صح جعل الثاني ابدالا من الاول صح كما يقال
جلست في البلد في الدار فيبدل البعض عن الكل واجاب بان قوله
باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثاني حال
من قوله على نفسه قوله والمساوات بابا ومقام المدح هذا البيان

يحتمل مثلا لا يكون المقصود منه المدح وعمل اسم التفضيل المذكور لا يختص بمقام
المدح فربما يكون النفي نفيا للزيادة مع بقاء افادة اصل الفعل سواء كانا
على وجه المساواة او على وجه يكون دون حسن المفضل في المعنى وعلى
هذا عرفت ان المعتمد هو هذا الوجه دون الثاني لعدم اطراده في تركيب
ليس في مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان اصل بيانه يجري في الجميع وان لا
يجري بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف عليه اصل البيان فتامل قوله
وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لا
يخفى انه لا يتاتى ذلك مع وجود من التفضيلية اذ لا يبقى وجه الزيادة
قوله فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية الخ فان قلت
هذا السؤال لا يختص زوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوال
الزيادة التفضيلية سواء كان برجوع النفي الى الزيادة او بوجه آخر قلت
نعم لكن تاول عبارة الشارح بجعل الباء في قوله بالنفي بمعنى مع لا
للسببية حتى يعم التوجيهين السابقين قوله بين احسن ومعموله باجنبي
لم يقل لفصله بين العامل ومعموله باجنبي لان الفصل بين العامل
والمعمول لا يمتنع بل اصل ومعموله لضعف عمله فيجوز زيد الآن [كان عمرو] ضاربا
نص عليه الرضي قوله ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل اشارة
الى شبهة نقلت عن المص من انه فليتقدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل
بين العامل والمعمول ولم يلتفت الى جواب نقل عنه وهو انه لو قدم
لزم عود الضمير الى ما لم يذكر لانه رده السندي بانه لا فرق في رجع الضمير الى
ما لم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتدأ
مقدم رتبة واجاب بانه يلزم تعقيد ركيك وقبح العمل مع ضعف

ضعف عليه ويمكن ان يجعل ما ذكره المص راجعا الى ما ذكره يعني يلزم رجع
الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن ان يجعل جوابه تحريرا
لما ذكره المص كما نظر اطراف الكلام لئلا يكون بالتقصير الملام على فوت
المرام قوله مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة الى هذا
ذكره السندي ووافقه الشارح وهو مما يقتضي منه العجب لانه كيف يجاب به
القدح فيما ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل
فان حاصل الوجه ان العرب كان مضطرا في اعماله وحاصل القدح منع
الاضطرار بانه كان يمكنهم تقديم منه فلا توجيه لدفعه بانه لو قدم لم يبق
التركيب على ما هو المشهور واورد الرضي ايضا بان هذا الوجه يجري في الاثبات
ايضا كان يقال رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب
السندي بانه لم يسمع وهو كما ترى منه فلا يلتفت اليه واجيب
بانه في النفي لضعف معنى التفضيل تحمل الفعل مع الاضطرار بخلاف
ما اذا كان معنى التفضيل قويا بانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا قوله لو رفع
لفظ العين الخ لم يلتفت اليه المص بناء على عدم تحققه في كلام العرب
وان لا مانع عنه فتامل قوله على كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل
هذا التعبير لان اصله من كحل عين زيد رد على تقدير ذكره الرضي وتبعه
السندي متمسكين بان المقصود تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على
العين ووجه الرد ان عمل اسم التفضيل مختص بما اذا كان المفضل
والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار وهو متغايران بالذات واما ان
المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقديره من كحل عين زيد
فليكن التقدير منه في عين زيد حذف مجرور من وجار العين

لظهور المعنى مع ذلك الحذف ويتجه عليه انه لو جب اخرج التركيب الى ما لا نظير له
فى كلام العرب وهو حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة فى وابقاء مجرورها
على الجر ولتوقف العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة
لم بل يكفى كونه كذلك بحسب المال والصورة بان يكون مرجع
المعنى الى ذلك ولا يكون فى الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات
بل لا يفهم المفضل والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد وهناك الانتقال
الى الكحل المفضل عليه ايضا من ذكر الكحل المفضل فتأمل قوله والتقدير ما رأيت
عينا مماثلة لعين زيد فى اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد
اشار بهذا الكلام الى تزييف ما ذكره الرضى بوجهين وما ذكره هو ان
قوله كعين زيد مفعول رأيت واحسن فيها الكحل بدل منه
بدل الكل من الكل لان معنى ما رأيت كعين زيد ما رأيت كعين زيد
ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا مثلها
حذف المعطوف فى الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى ولا يجوز ان يكون احسن
فيها الكحل صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت عينا مثل عين
زيد فى حسن الكحل فيها على عين زيد فى حسن الكحل فيها وكيف
يكون مثل الشئ زائدا عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة فالشيخ
اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان
الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا فجعلها
مع احسن صفة موصوف محذوف لان التناقض مندفع اذا يجعل المماثلة
بمعنى المماثلة فى الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ وكان اللزوم
على الوجه الابلغ مبنى على انه لو كان عين مثل عين زيد فى الفضل على

على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون النفى برهانيا فيكون ابلغ
واعلم ان الظاهر من عبارة المص ان من التراكيب الاخصر ان تقول بان لا تعين
فى ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد هذا التركيب بل جاز
ان يقال ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد بخلاف ما اذا قدم
ذكر العين فانه يتعين ان يقال ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل ولا يصح
ان يقال ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل منه فى عين زيد لانه لم يذكر
فى الاستعمالات فى هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال فان
قدمت ذكر العين قلت ولم تقل فلك ان تقول كما قال سابقا
ولك ان تجعل معنى قوله فان قدمت اى انك ان قدمت ذكر
العين وجاز نصب احسن وليس لك ان ترفعه بناء على انه لا يفصل
بالاجنبى وليس لمعنى حسن مع اتحاد المفضل والمفضل عليه اذ لم يذكر هناك
مفضل عليه هو عين المفضل لان لم يذكر لكنه مقدر فيجب اعمال
الحسن متحققان نظرا الى تقدير الكلام قوله لا كان فى مقام بيان الاختصار
وما ذكره اوفق بالمقام والاحسن ان يقال انه ذكر المثال للتمثيل
بالشعر على جواز حذف الموصوف وذكره قوله اسم جماعة الركبان يعنى ليس
بجمع بناء على ذلك لا يصح منه ما سيأتى من جعل سائرا صفة ركبا لان
اسم الجمع لا يجب تأنيث المسند الى مجرده ولا جمع صفته بخلاف الجمع قوله
وسائرا من السير واحتمال جعله من السائر على ان يكون صفة مصدر
محذوف اى اخوف خوفا سائرا الى الهلاك على ما قيل ضعيف لان
حقه التقديم على المستثنى فلم يلتفت اليه قوله فقوله ارى اما
من رؤية البصر او من رؤية القلب وهناك احتمال ثالث ابلغ

بحسب المعنى وهو جعل ارى مجهولا اى اظن ونفى الظن ابلغ من نفى الرؤية
البصرية والعلمية فتبصر واعلم قوله واو منسوب الى السباع لكثرتها فيها
المراد بالسباع اما حقيقتها او شرار الناس وقطاع الطريق قوله
والحال اى لا ارى جعل الواو حالية وجعل اعتراضية وما ذكره اظهر وانما قال
ولا ارى ومقتضى السياق ان يقول وما رايت ليفيد انه ما ارى ولا ارى
فظاهره لو رأى مثلهم لبات الكرم بانه لا يرى مثلا فتامل قوله فلما وصل
النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريق اى هو بصدد بيان
الاقسام على طريقة واحدة ومما يدل على انه بصدد ذلك انه ذكر بعد
تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل ذلك فى قسم الاسم والله تعالى اعلم
قوله اى نفس ما دل يعنى الكلمة مع بين ما دل والكلمة فى التعبيرات نظرا
الى معرفة وجه تذكير الضمير وهو انه باعتبار لفظ ما دل دون معناه قوله
اعلم ان الفعل يشتمل على ثلثة معان هذا هو المشهور فيما بين القوم
والتحقيق انه مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث او النسبة
بالزمان وهو ايضا معنى حرفى غير مستقل قوله ولا شك ان النسبة
الى فاعل ما معنى حرفى اختلف فى ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما
او الى فاعل معين ولا شك انها على الثانى معنى حرفى لا يفهم ما لم
ينضم الى الفاعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل بتعقل فاعل
ما اجمالا وهو منفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا و
نظيره لفظ الابتداء فان معناه يتعقل بتعقل متعلق متعقل اجمالا
منفهم من غيره وبهذا التحقيق انه لا يمكن حمل المعنى فى تعريف الفعل
على المطابقى على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما قوله ولما وصف

وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث لانه
بعد اخراج النسبة عن كونها مرادة بتقييد فى لفظه لم يبق الا الحدث والزمان
فلما خرج الزمان عن كونه مرادا بتقييد الاقتران بالزمان تعين ان يكون
المراد به الحدث قوله فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى مع ان المتبادر
عند اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازى فى موجهات شرح الرسالة
الشمسية ولا التضمنى لانه لا يصح ارادته فى تعريف الاسم والحرف وعدم صحة ارادة
الالتزامى ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم قوله والقول واضعا
اسماء الافعال لان جميعها منقولة فان جميعها ليس واحدا من الامرين
بل جامع للامرين وانما الواحد كل واحد فثبت الحكم على الجميع كالحكم
على الجميع فيكون على انفراد كل جزء نحو جاءنى الرجال اى كل واحد
وكذا جاءنى جميع الرجال قوله والافعال المنسلخة عن الزمان وعليه
كذا الافعال المنسلخة عن الحدث بدخل فيه لان الافعال الناقصة ثابتات
فى اصل الوضع منسلخات عن الحدث صرح به بعض المحققين فى الفوائد
الغياثية قوله او لتقليل الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى
لتقليل الفعل الاصطلاحى او تحقيقه فلا يصح قوله وشئ من ذلك لا
يتحقق الا فى الفعل قلت كانه اراد الفعل الاصطلاحى واراد بقوله
لتقليل الفعل لتقليل مدلول الفعل الا ان الظاهر ان يقول
وشئ من ذلك لا يتحقق الا فيه بدخوله فتامل قوله لدلالته الاول
على الاستقبال القريب مع التاكيد صرح به المحقق التفتازانى فى شرح
التلخيص قوله لانها وضعت للحى ولان الشئ ما لم يخص الشئ لم يعمل
فيه قوله وانما حسن لحوق تاء التانيث اى الساكنة وبهذا صح قوله

والصفات استغنت عنها الى قوله ولحوق نا فعلت الاخصر ان يقول
ولحوق نحو نا فعلت وفعلت ويستغنى عن قوله ولحوق تا التانيث
ساكنة والاولى ان يفسر نحو نا فعلت بالضمير البارز المرفوع مطلقا ولا
يختص بالمتحرك لاختصاص البارز المرفوع المنفصل مطلقا بالفعل
كما يدل عليه بيان الشارح قوله اي بحسب اصل الوضع فان المتبادر الماضي
من الدلالة ولانه صار عرفا في تعريفات هذا الفن قوله قبليه ذاتيه
يكون بين اجزاء الزمان التقدم بين اجزاء الزمان زماني وهو التقدم
الذي لا يجامع فيه المتقدم المتاخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان
وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين
العلة التامة والمعلول والتحقيق علم آخر ولفهمه تخاطب آخر ولزوم
ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشاؤه التباس
التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن منشاؤه ان قبل لازم
الظرفية فهو متعلق بحاصل وقع صفة لزمان فيكون المعنى ما دل على
زمان واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان
ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظة قبل بلفظة متقدم بان ما دل
على زمان متقدم على زمانك قوله مبني على الفتح اشارة الى بيان
بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عادته قوله باحد حروف نايت في اوا المضارع
يليه الظاهر في اوله قوله كوقوع الاسم مشتركا الخ لا يخفى ان الماضي
ايضا يكون مشتركا فيكون مشاركا للاسم الا انه ليس كل ماض
مشتركا بخلاف المضارع فان اشتراكه الذي بسبب زيادة احد
حروف نايت دائمي فلذا قيد مشابهته باحد حروف نايت ولو جعل

ولو جعل مشابهته باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا مثل معتل فانه مشترك
بين الزمان والمكان والمصدر بسبب زيادة حرف لكان اشمل قوله
فالهمزة لم يراع في البيان ترتيب حروف نايت بل راعى قاعدة تصريف
الفعل كانه يبتدأ من المتكلم الواحد وينتهي الى الغائب قوله مفردا مذكرا
كان او مؤنثا فالتذكير للتغليب قوله اي للمتكلم المفرد ترك المفرد
لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم باضرب ونضرب وانما وصف
في اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس مع غيره كما يدل عليه وصفه في نضرب
بكونه مع الغير فلا يجمع الافراد مع كونه مع الغير قوله او اكثر مذكرا كان او
مؤنثا او مختلطا قوله غيبة اي حال كون المؤنث الخ لكن جعل غيبة
مصدرا حينئذ الا ان جعلها حالا انسب بنظايرها ولو قال المص و
الغائبة والغائبتين لكان اخصر واظهر قوله ما كان هذا الكلام في قوة
الى دفع لما يتجه على عبارة المتن انه يفيد ان عدم اعراب غيره مقيد بوقت
عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المؤنث به وهو باطل لانه لا يعرب
غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل به نون تاكيد او نون
جمع مؤنث مع انه مقصود بالبيان وقال ما (ل) البيان انه انما يعرب
اذا لم يتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث وفيه ان قوله ولا يعرب
من الفعل غيره في قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع
فيكون اتصال الظرف بقيد الحصر لا الاعراب فيه فيكون الشبهة
بحالها لا الحصر وقت اعرابه في وقت عدم الاتصال يندفع الشبهة
فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اي لا يعرب
مغايره في وقت عدم الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل

المضارع المتصل به احدى النونين قوله واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية
بل بمعنى ضمة او نون اقتضاها العامل لا بمعنى ما به يتقدم للمعنى المقتضى
للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة
فان اعراب الفعل ليس لمعنى وقوله ونصب بمعنى فتحة او حذف
نون اوجبها العامل وقوله وجزم بمعنى سكون او حذف نون
او حرف اقتضاها العامل قوله فالصحيح منه اى من المضارع المعرب
وهو ما لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث قوله وهو عند النحاة
احتراز عما هو عند اهل التصريف وهو مستغنى عن التعريف وانما
قال حرفه الاخير ولم يقل لامه ليشمل نحو يحرجم بلا شبهة قوله المجرد عن
ضمير بارز نحو يضرب زيد والزيدان يضرب مرفوع نحو لتضرب ونضربك
قوله متصل به نحو يضرب وما يضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير
البارز لكنه جرد عن الضمير البارز المتصل والاشبه انه لا حاجة الى قوله
متصل به فان معنى التجرد عن الضمير ان لا يتصل به يدل عليه قوله والمتصل
به ذلك فتامل قوله للتثنية الخ لا حاجة الى ذكر هذه القيود لانه ليس
ضمير بارز مرفوع متصل الا للتثنية والجمع والمخاطب قوله والمؤنث فيه
ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المؤنث فالجمع المطلق
في هذا المقام ينصرف الى المذكر ولذلك صح قوله فيما بعد والمتصل به ذلك
بالنون واحدة فيها اذ لو كان المشار اليه بذلك شاملا لضمير جمع المؤنث
لانتقض الحكم بجمع المؤنث قوله والسكون في حال الجزم لم يقيد بقوله
لفظا كما قيد اخويه لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة و
هناك نظر لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا ولذلك النصب

النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك
المجزوم للساكنين نحو لم يضرب القوم قوله يضرب مثال للصحيح المجرد عن	مثل
ضمير بارز مرفوع للاعراب حتى يكون ظاهرا والمتبادر من كلام الشارح انه
جعل مثالا للاعراب فانه بالحقيقة قوله والمضارع المتصل به لا يخفى ان
الظاهر من سياق كلام المصنف ان قوله والمتصل معطوف على المجرد وهو
مع ما يقابله تفصيل للصحيح لكن الصحيح عطف على الصحيح المجرد لا على المجرد
فنبه الشارح عليه بقوله والمضارع المتصل ولو مثل المصنف لقوله مثل
يدعوان وتدعوان الى بل يضربان وتضربان لكان اوضح قوله
اسقط الحرف المناسب لها لان حرف العلة مناسب للحركة في كونهما
قابلين للسقوط قوله والمضارع المعتل الآخر المعتل عندهم ما يقابل
الصحيح عندهم وهو ما كان آخره حرف علة لكن المتبادر من كلام الشارح
ان المعتل عام اريد به الخاص قوله بالتجرد لم يقيدوا التجرد في المضا
رع وقيدوه في المبتدأ حيث قالوا هو التجرد للاسناد اعم من الاسناد
اليه كما في قسم المسند اليه من المبتدأ او اسناده الى شىء كما في قسم المسند
من المبتدأ لانه يحتاج الى التقييد في المبتدأ دون المضارع لان الاسم
يفيد معناه بدون التركيب مع الغير فيوجد منه ما تجرد عن العامل وليس
بمعرب بخلاف المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد منه
المجرد غير مرفوع قوله كما هو المتبادر من عبارته المتبادر من بيانه لاقسام
المضارع انه لم يجعل الرافع له التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب
منه وينصب بان الخ وفي بيان المجزوم ويجزم بلم الخ فلما لم يقل هنا
ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم يتبادر منه انه لم يجعل العامل

التجرد وانما قال او يرتفع اذا تجرد لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد
لانه اذا تحقق الناصب او الجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم
لا يدخل عليه ناصب الفعل ولا جازمه فمتى لم يضرب لا يصح ان يقال
لم ضارب وانما لم يقل ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع
الاسم في كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدي لسهولة المقصود
الاصلي في هذا المقام تمييز الاقسام الثلثة بعضها عن بعض لا بيان
العامل قوله وذلك مذهب الكوفيين اي اكثرهم اذ الكسائي
منهم يجعل العامل حروف اتين قوله كما في زيد يضرب لا تقول
صحة الوقوع موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي لانا نقول هو مبني
الاصل فلا يحتاج الى العامل قوله ابدل الالف نونا فيه انه لا مناسبة
بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب في الوقف
الفا وكذا التنوين قوله وقال الخليل اصله لا ان بدليل ان لا ان تضرب
في تقدير لا افرنك وهو ليس بكلام بخلاف لن تضرب اقول لن
مركب من لا والنون الخفيفة التي حقها ان يلحق الفعل الا انه الحق
بلا للتصريح بانه لتاكيد النفي لا لتاكيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ نفي
التاكيد فاعمل عمل النصب ليكون اخر الفعل على هيئته يكون مع
النون وكذا اختص لن من بين حروف النفي بتاكيد النفي قوله
بعد حتى نحو الى ما ذكره الشارح في تفصيل الحروف التي تقدر بعدها
ان شرع في الشيء قبل اوانه فان المص سيفصلها فمحل ما ذكر
مقام تفصيل المص قوله اذا لم يكن بمعنى الظن هذا اشعار بان العلم
جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد

فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم
او الرؤية او الوجدان او النظر الى غير ذلك قوله هي المخففة صيغة التفضيل
هنا للتحقيق اي هي المخففة لا غير وفيه صار مقابلا لقوله التي تقع بعد الظن
وقوله من المثقلة متعلق بالاخذ اي المحققة المأخوذة من المثقلة قوله
فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وكذا الداخل على الماضي ولا يبعد ان يقال
هي الناصبة للفعل لخروجها من مقتضى وضعها وهي اخف من المخففة
الموجبة لحذف ضمير الشان وقوله وليست هذه تاكيد للحصر قوله
على غلبة الوقوع اي كون جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد
بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر قوله لا مؤبدا مطلقا كما قيل ولا مؤبدا
في الدنيا كما قيل هو الحق قوله لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا
في الاستقبال فيه بحث لان جواب كلام القائل لا يكون الا بعد
كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء لجواز ان يكون فيما مضى
نحو قولك في جواب من قال اسلمت صار خيرا وكذا ان
عصم الله ودمك فالوجه ان يقال اذن لضعفها لا يقدر
ان يعمل في الحال الذي هو جار للماضي الذي هو مبني الاصل قوله واذا
وقعت بعد الواو والفاء جعل بيان ان هذا الحكم في اذن هو الواقع
بعد الواو والفاء وكانهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرهما من حروف
العطف لانهم وجدوه او لم يجدوها اذا وجبين فتدبر قوله فالوجهان
جائزان حينئذ وجهان مبتدأ الا فاعلا لان حذف الخبر اهون من
حذف عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول
فان فيه حذف المسند لا غير لكن الاظهر بالنظر الى ما سبق ان يكون تقديره

وقد بها الوجهان الالغاء والاعمال قوله وان كان بالنظر الى زمان
المتكلم الاولى سواء كان او ترك المستقبل فتدبر قوله بمعنى كي
للسببية لا فايدة لتقييد كي للسببية سيما وقد علم معناها من قبل ذلك لكن
تقييده الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع فان قلت
حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم قال الى ولم يقل اذا كان بمعناها
او بمعنى كي قلت كانه اراد انه لا يشترط في هذه ان يكون مجرورة
آخر جزء مما قبله او متصلا باخر جزء منه قوله يحتمل ان يكون ماضيا
او حالا او استقبالا لا يحتمل الاستقبال كما لا يخفى قوله كما يقول
كنت سرت امس حتى ادخل البلد امس مع ماض مثل المضارع لا يحتمل المضا
رع حكاية حال ولا يتوقف كون المضارع حكاية حال على ذكر امس
مع الماضي قبله فجعل هذا المثال لحكاية الحال دون واحد من الامثلة المذكورة
الغائبة لذلك في كلام المص تحكم قوله كانك كنت في زمان الد
خول مثبت هذه العبارة حمل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدا
خل على الحال وهو خلاف عبارة المص والاظهر ان المراد زمان الحال
المحكي من حيث انه حال بان تبرزه في نظر السامع في معرض الحال قوله
لانها علم الاستقبال فانها علم الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله
وهو لا ينافي الحال الان بيان ينافي افادة الحال فلا يصح ذكره في مقام
افادته قوله كما توهم بعضهم وجه التوهم انهم يقولون انها حرف ابتداء ويريدون
ويريدون رفع المبتدا بعدها قوله يحصل الاتصال المعنوي فلا
يخالف حتى ويحصل بالكلية لانها وضعت لافادة اتصال قبلها
مما قبلها بعدها لفظا ومعنى عاطفة كانت او جارة قوله مثل مرض فلان

فلان حتى لا يرجونه الان يحتمل المثال تحقيقا او حكاية ولهذا اكتفى المص
بجعله مثالا للحال تحقيقا بخلاف حال التحقيق قوله وامتنع النظر الى
الامر الاول فيه نظر لانه امتنع النظر الى الامرين لان كان سيري
لا يصلح سببا للدخول لان السبب وقوع السير وكان سيري يحتمل ان
يكون في تقدير كان سيري واقعا وان يكون في تقدير كان سيري
منتفيا الى غير ذلك فما لم يتحقق خبر كان لا يصلح للسببية فحينئذ لا يحتمل الرفع
بمجرد انتفاء الشرط الاول لانتفاء الشرط الثاني قوله فيبقى الناقصة
بلا خبر لا يخفى ان الخبر في صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل
العام المقدر متعلقا بحتى فلك ان تقدره بقرينة توقف محض حتى ادخلها
بالرفع على تقديره قوله لقولهم انهم عطف بتقدير جاز لا يخفى بعده في
نفسه وبالنظر الى سابقه لان قوله اسرت حتى تدخلها عطف
من غير تقدير الا انه دعا اليه ما ذكره انه اذا عطف على شيء وسبقه
فيه حيث ترك المعطوف المعطوف عليه في ذلك القيد لا محالة واما
اذا عطف على ما لحقه قيد فالشركة محتملة قوله اي ما كان صفة الله تعذيبهم
الاولى ما كان فعل الله تعذيبهم فتامل قوله والفاء التي ينتصب
المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ
ولا ضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء في قوله فتقدير ان و
الاولى ان تقدير الكلام والفاء ناصبة بشرطين قوله احدهما السببية
اي قصد السببية وقرينة عليه الشارح قوله من النفي المستدعي
جوابا وصف النفي بما يكشف عن كونه في معنى الانشاء فيسبق
منه موافقا لما اشتهر ان النصب بالفاء الواجب تقدير ان ليصير مفردا

فيصح عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة ولا يمكن
العطف على الجملة لاختلاف خبرا وانشاء، او هذا يدل على ان الفاء
هنا ابعد عن العطف بتقديم الانشاء المستدعي الجواب فان الجواب
لا يعطف بينهما تناف ولا يخفى ان ما دل كلامه عليه من انه اذا
لم يقصد السببية في زرني فاكرمك لا يصح النصب يتجه عليه انه يشكل
مع الرفع بتوجيه القصد الا ان يقال ح يكون من وضع الفعل موضع المصدر
كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله والحق بالحجاز فاستريحا جعله
بمنزلة الشيء ومبنى ذلك توجيه العطف بتاويل ما قبله بقولنا
ليقع مني ترك منزلي والحاقي بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بما
يخرجه عن الضرورة وهو ان يجعل ما تركت والحق في معنى الامر اي لا
اترك ولالحق فاستريحا قوله واو التي ينتصب الخ اكتفي ههنا بتقدير
متعلق الظرف ولم يقدر المبتدا والقدا حسن قوله اي الشرط ان يكون
بمعنى الى الخ لا يخفى انه بعيد والاولى ان يراد انه ينتصب بعدها بتقدير
ان بشرط ان يكون في التركيب معنى الى ان فيقدر ان ليتم اللفظ
الدال على الى ان قوله اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا فقيد الا
سم بالصريح ليخرج نحو اعجبني ان يضرب زيد فيشتم فانه يصح لا بتقدير ان
لجواز عطفه على مدخول ان ولعله ليطلق ان الكلام يرد وفيه نظر لانه
يشكل باعجبني انك انسان وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان
لا يقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف عليه في اعجبني ان يضرب
زيد فيشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتاويل بالاسم متاخر
عن العطف قوله ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها

ذكرها مر من ويمكن ان يجاب بان العاطفة في تقدير ان على نحوين احدهما
امتياز بعض عن بعض في الشرط والثاني اشتراك الجميع فيه فعد اولا
المخصوصات بشرطها المنضبط وفصل عقيبها شرائطها ثم العد
بذكر المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل قوله ومع
العاطفة اي مع العاطفة مطلقا اذا قدر ان بعدها بالشرط المشترك بين
الكل بخلاف العاطفة المقدر ان بعدها بالشرط المخصوص كما فصل في حتى
واخواتها وهو المتبادر من قوله العاطفة لان هذه الحروف ذكرت
بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتامل قوله
وينجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي اضاف
اللام لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الا
ضافة وجعل الشارح قوله في النهي صفة لا فاحتاج الى تقدير المعرفة
والمشهور تقدير الظرف بالنكرة والموافق بالمشهور ان يكون التقدير ولا
مستعملة في النهي بجعل قوله في النهي حالا الا ان الانسب بالمعنى
تقدير المعرفة فما جعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب
اللفظ قوله وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا اي تجزم بالاصالة فعلا واحدا
والا فقد يتعدد ويجزم به بالعطف نقول لا تضرب وتقتل قوله وكلم
المجازات اي بعضها فان كيفما واذا ايضا من كلم المجازاة قوله والمجزوم
بها فعلان اي قد يكون كذلك كما ستعرف قوله واني وهو ايضا
مما يجزم مطلقا سواء كان مع ما نحو قوله تع ايا ما تدعوا او بدونه قوله مع
كيفما واذا اتفاقا وفي كيفما شذوذ وان ذكرنا من كلم المجازاة كالجزم
شاذ قوله ويختص اي لما بالاستغراق ولا يبعد ان يستفاد ذلك

من ان يكون لم بالنافية فيكون تركيب لما من كلمة لم وما **قوله** وكان ذلك
لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله بحيث لان ان في ان لم
اضرب ليس عاملا في اضرب لانه مدخول لم ومعموله انما هو حول الكلام اضرب
قوله ولا النهي لا يصح اضافة العلم وكانه لم يذكرها او جعل النهي مرفوعا عطفا على
لا بمعنى الناهية **قوله** لسببية الفعل الاول الا يخفى ان السببية بمعنى كون الشيء
سببا لا بمعنى جعله سببا فالاولى ان يفسر الكلام بافادة سببية الاول و
مسببية الثاني فظاهر ان المص اراد بجعله سببا جعله سببا في نظر المخاطب وذلك
ليس الا بالافادة فماله ان المراد لافادة سببية الاول وكان الشارح ايضا
اراد هذا المعنى الا انه بعد عن التنقيح **قوله** من حيث بني على الاول الى آخر
بني كذلك وذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان ملزوما
من غير سببية فليس الامر كذلك والاظهر ان المراد انه يسمى الفعلان مع ما يتعلق
بهما شرطا وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء الجملة الثانية فافهم **قوله**
تحقق تاثير حرف الشرط فيه اي تحقق التاثير معنى وان لم يتحقق لفظا
اما في ان ضربت ضربت فلفظا واما ان خرجت لم اخرج فلان الجزم بلم لا
بان لكونه لم وسبقه معنى لان ان دخل على لم اخرج لا على اخرج حتى
يكون سببا في الطلب ويتصور فيه التنازع **قوله** وان كان مضارعا مثبتا
ينبغي ان يقيد بغير المجزوم بلام الامر نحو ان يكرم زيد فليكرم كلاه يرث الفا
لعدم تاثير حرف الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وبنيه الدعاء و
التمني فانهما مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تاثير له فيهما معنى وكذا
الاستفهام على ما سيجي **قوله** او بلن حيث يجب فيه الفاء العلم
الى لانه صار مستقبلا بلن والاولى اصلا لئلا يتوهم انه يجزم لان النصب

النصب بلن منصوص بلم بقوله وسيفه لكن تم **قوله** او استفهام نحو ان لم اضربك
زيد فهل تضربه او مضارع منفي بلا نحو ان لم اضربك فما تضربه ووجه عدم
تاثير حرف الشرط فيهما ان الاستفهام يبقى على احتماله ولا ينقلب الى
المستقبل والمنفي بلا يكون للحال من غير انقلاب **قوله** موضع الفاء ثابتة
على ان الفاء واذا لا يجتمعان ولذا لم يقل ويكتفي باذا مع الجملة الاسمية مع انه
اخصر **قوله** لاختصاصها بها اي بالجملة الاسمية فالضمير راجع الى ما تضمنه الاسمية
الجملة فتدبر **قوله** وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة
عبارة مشعرة بانه جعل مقدرة في قول المص وان مقدرة بعد الامر منصوبا
على الحالية من صلة صفة ان وان جعل قوله بعد الامر منصوبا بمقدرة
مقدرة جزا الا انما كانت ولا ضرورة تدعو اليه والوجه ان مقدرة مرفوع
خبر لان **قوله** بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا الى لا حاجة في التقدير الى
اشتراط الصلاحية بل يكفي قصد السببية فان تحقق السببية كان الكلام
صادقا والا كان كاذبا او عادت النكتة فتدبر **قوله** فانهم يطلقون امثلة
الماضي الى اقوى الشواهد على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر
بالصيغة فقوله مثال الامر لمتبرك فقولهم الامر بالصيغة **قوله** وفي بعض
الشروح انما قال مثال الامر الى الامر المعروف بصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى
المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع
لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر اي صيغة الامر كما يقال
لام الامر والوجه ان يقال الامر في السنة العرف يشمل الامر باللام
وهو الاصطلاح المشهور فيما بين المصنفين فخاف ان يحمل الامر عليه
فزاد المثال ليكون في قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة **قوله** صيغة الطلب

بما اي الطلب بها اخرج النهي والاستفهام والامر باللام لان الطلب
فيها باللام واداة الاستفهام ولا في النهي لا بالصيغة فالحكم بان قوله
يطلب بها الفعل شامل لكل امر لا تيم ولا يخفى ان المراد لصيغة فعل لان
الكلام في الفعل فلم يدخل اسماء الافعال والتعريف حتى يصح ان يخرج بقوله
بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل الخ
يشير بان جعلها بمنزلة الجنس والقيود وبعدها فصولا والاظهر ان صيغة
بمنزلة الجنس والطلب بها يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي
وقوله من الفاعل اخراز الخ قد عرفت ما فيه وكذا قوله المخاطب احتراز عن
الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله
لتخ فلتفرحوا وعن مثل هذه قد عرفت ما فيه والحق انه ليس من تتمة التعريف
والتعريف قد تم دونه بل هو شروع في كيفية اشتقاق الامر فالتقدير هو
بحذف حرف المضارعة او بحذف مضارع **قوله** في الصورة حكم المجزوم
اي في حكم اخر المجزوم والاولى وحكمه حكم المجزوم **قوله** في اسكان الصحيح لا خفاء
في ان اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الاخر واما سقوط النون
فليس حكم الاخر لان النون ليس اخر الامر الا ان يقال لشدة الامتزاج
بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت منزلة كلمة واحدة فنزل
النون منزلة الاخر **قوله** فان كان بعده اي حرف المضارعة الخ
يعني المقصود كون اخره في حكم المجزوم ان كان الخ ولهذا اكتفى بيان
بزيادة الهمزة ولم يبين عمل الاخر فقوله اسكن اخره مما لا حاجة اليه ومع
ذلك فاصدر وليس فيما في اخره نون او حرف علة اسكان الاخر بل
حذفه فينبغي ان يقول اسكن اخره او حذف **قوله** والمراد بالرباعي

بالرباعي هنا اي في علم النحو واما في علم الصرف فهو ما كان الحروف الاصول
فيه اربعة وفي قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي لا يختص بالمزيد فيه وقوله
وانما هو من باب الافعال ايضا لا يتم لا شتقاقه من تفاعل وفعل الا
ان يتكلف وقال ان ضميره لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي الذي
بعد حرف مضارعته ساكن وكذا قوله هنا يعني في مضارع رباعي
بعد حرف مضارعته ساكن **قوله** دفعا للالتباس يعني ضم الهمزة وجعلت
كالعين دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اي فتح الهمزة فقوله
فانه اذا قيل اقتل الخ سهو من قلم الناسخ لان الكلام في ابطال فتح
الهمزة وكسرها كالعين الضمة فلا معنى للتكلم في ابطال فتح التاء وكسرها
على انه لا يطالب احد بانه لم لم يفتح التاء او لم يكسر حتى يكون لبيانه
فائدة والصواب انه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم
المعروف في حال الوقف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج
من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل **قوله** فيما سوى ساكن بعده ضمة
ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع
بعد ساكن منه بعد حرف المضارعة ضمة فضمير سواه الى صيغة الامر الذي
من مضارع بعد حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ما عبارة
عن الوقت اي في وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة **قوله**
مثال ما يكون بعد حرف المضارعة ضمة الصواب مثال ما يكون
بعد ساكن بعد حرف المضارعة ضمة **قوله** او على حذف مضاف اي
فاعل فعله الخ لا يخفى ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا لا دنى ملا
بسة فتقدير الفعل لم يزد في الكلام الا التقدير او علم مما ذكره ان اضافة

الفعل ايضا اي ما لا ادنى ملابسة لم يبنه له قوله ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي
لم يذكر فاعله لا اصل الامر الذي لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة
بيانية وكانه اراد بالفعل وشبهه على المسامحة انا يقع قوله اكتفاء بذكره
فيما سبق في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله ولك ان تقول لم يذكره اعتمادا
على اشتهار انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه قوله
وبضم الثالث الى قوله خوف اللبس الاحصر ان يقول فان كان ماضيا
كسر ما قبل اخره وضم كل متحرك قبله خوف اللبس فيستغنى عن قوله وبضم
الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء قوله لئلا يلتبس بالتدرج
بالامر في تثنية الغايب وجمعه مطلقا وفي واحده ايضا والاولى ترك
التعليل والغير قوله خوف اللبس قوله هذا علة لقوله بضم الثالث
والثاني يمكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه لو اكتفي في ضرب بكسر ما قبل
الاخر لتوهم انه صيغة معلوم من باب علم والتبس في باب بلا شبهة
فالاولى ان يقول المص فان كان ماضيا كسر ما قبل اخره وضم اوله مطلقا
والثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس قوله اي ما
يكون عينه فقط معتلا ويمكن ان يقال اراد ما يعتل عينه وعين اللفيف
لا يعتل وهذا اصوب لانه يندفع به الاعتراض قوله وانما خص معتل العين
بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل
العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا هذا الكلام وهو سهو من الناسخ
وصوابه وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في الماضي
كما ذكر وبتبعيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر قوله المتعدي وغير المتعدي
هذان قيدان لقسمي الفعل لا قسمان فان المتعدي اعم من الفعل وشبهه

وشبهه وكذا غير المتعدي الا ان المتعدي مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف
فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فضلا عن المفعول
ولذا جاز حذف فاعله والسر في ذلك ان النسبة الى الفاعل
والتعلق بالمفعول جزءان من معنى الفعل وما سوى المصدر مما يشبهه
فنقول المصدر المتعدي ما يشتق منه الفعل المتعدي فالمتعدي المطلق
ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما يشتق هو منه عليه فكانه
لذلك قال المتعدي من الفعل قوله فان التعلق نسبة الفعل الى غير
الفاعل فعدول عبارته سيما هذه العبارة ان المتعلق اسم الفاعل هو الفعل
فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول بالحذف والايصال مما وقع في التعريف
اسم الا ان يقال التعلق من الجانبين فكما ان الفعل متعلق بالمفعول فا
لمفعول ايضا متعلق به فاوضح بيان تعلق الفعل الذي هو المفعول قوله
وهيئة الفاعل والمفعول يريد به معنى الحال قوله وهيئة الفاعل فيه حقق
ان المفعول الذي يبين الحال هيئته اعم من المفعول به فلا حاجة لترك
هيئة المفعول في هذا المقام فان اللازم كالمتعدي له تعلق بهيئة الفاعل
والمفعول قوله وغير المتعدي يصير متعديا والمتعدي ايضا يصير لازما بنون
الانفعال نحو انقطع وتاء التفعلل نحو تدحرج قوله او باب المفاعلة
او بسين الاستفعال نحو استخرجته هذان غير مشهوران في باب التعدية
وانما المشهور في الكتب هو الثلاثة الاخر وكانهما تركا لانهما لا يبعدان
عن الحروف ولا يتصرفان في معناه بما يجعله طالبا للمفعول بل يحدثان في
الكلمة معنى هو مستقل بطلب المفعول بخلاف الثلاثة الاخر فان ما
يشبه معناه وصاحبه في المشي فلم يتغير فيه معنى المشي كيف يطلب

مفعولا بل حدث في الكلام معنى المصاحبة المستعملة في طلب المفعول النحو جهة
معناه حتى انه خارجا فاحدث البين معنى التغيير المستقل في التعدية مع بقاء
معنى الخروج على ما كان فتامل **قوله** ثانيهما غير الاول كاعطي وهي جماعة
كثيرة جمعها الى ستين وارجو ان اضبطها واعمل رسالة ينتفع بها
الطالبون **قوله** كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه وعدم
جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشي واحد فلا يقال اعطيتني واعطيتك
قوله والثاني والثالث من مفعوليها من بابه لا بمعنيته ولذا
لم يقل من مفاعيلها **قوله** كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند
الاخر الى لا وجه لتخصيص بيان الملحق بل يماثلهما في خصايص اخر للباب
ايضا فانه يجوز تعليق علمت قبل اللام والاستفهام ولا النفي النفي
تقول اعلمت زيدا لعمرو قايم او اعمرو قايم او ما عمرو قايم وايضا يكون
المفعول الثاني مع الفاعل ضميري الشي واحد فتقول اعلمتني زيدا قاعدا
قوله كانهم ارادوا بالشك الظن هذا من خلط اللغة باصطلاح المنطقيين
والا ففي اللغة الشك خلاف اليقين على ما في القاموس **قوله** تساوي
الطرفين اي وقوع الجزء وعدم وقوعه **قوله** لبيان ما هي اي تلك
الجملة من حيث الاخبار بها ثابتة عنه الاظهر ان المراد لبيان ما هي
اي تلك الجملة المذكورة عبارة عنه فان علمت لبيان زيدا قايما مثلا عبارة
عن شي كذا او هذا الكلام سواء كان بمعنى ذكرناه او بمعنى ذكرناه يقتضي
ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على
الجملة لبيان انه امر محقق فلا بد من دخولها عليها فايدة تامة ولا يصح السكون
عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال فالاوجه ان يقال معنى الا الكلام

معنى الكلام لبيان ما هي الى الافعال عنه اي عبارة عنه والمقصود منه التنبيه
على انها ليست من توابع الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان معانيها وهي
مناط الفايدة لا الجملة المدخولة وليست كساير دواخل الجمل فافهم **قوله**
فتنصب الجزئين على انهما مفعول لها **قوله** اذا ذكر احدهما ذكر الاخر اي الى
سوال شايع وخلافه قليل على ما فصله الشارح اقول هذا يقتضي ان لا يصح
علمت ضربي زيدا قايما وعلمت رجل وضيعته بل يجب في المثالين ان يقتصر
على ذكر علمت وهو بعيد جدا فكانه اريد انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر او ما ينوب
منابه **قوله** لا تخلنا في الحاشية اي لا تخلنا جازعين على اغرائك
الملك بنا اذ قد وشى بنا قبل ذلك الى الوشاة عند الملك
فلم يضرنا هذا او في العباب اي لا تخلنا اولا على اغرائك الملك
بنا وبالجملة جعل الخوف بمعنى الاغراء ونحن لم نجده في اللغة **قوله** فلا تقول
علمت وظننت لعدم الفايدة هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين
نسيا لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين لان هناك جهات
افادة اخر كان تقول فلان يظن كثيرا ويعلم قليلا اي يقع الظن عنه
كثيرا ويقع اليقين قليلا او يقول لا يعلم زيد الا بالبراهين ولا يظن الا
بالامارات او يقول ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم **قوله** لاستقلال
الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين لها الظاهر الواو
ثم لا يظهر فايدة في وصف الجزئين وكذا لا فايدة في تقييد الكلام بالتمام
وكلامية غير مقيدة بالتقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتها ايضا
الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المص **قوله**
فلهذا قيد جوازه المبني الخ وللاحتراز عن صورة التقدم فانه لا يجوز فيه

كلا

ابطال العمل قوله او بواسطة نحو علمت غلام من انت فيه بحث لان علمت
واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف الى ما فيه الاستفهام وحرف
الجر الداخل عليه يمتزجان معه امتزاجا بحيث يسري الاستفهام في المضاف
وحرف الجر ويصير معتبرا قبلها ولذا جاز تقديمهما على كلمة تضمنت الاستفهام
قوله والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء
جايز لا واجب والتعليق واجب فيه بحث لانه لو كان الالغاء جايزا
لكان في قوله ومنها جواز الالغاء استدراك ولما صح ما تقدم من
ان الالغاء واجب في الصور المفصلة وغاية ما يمكن ان يقال انه لم
يرد الفرق بين معنى الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين حقيقتي الالغاء
والتعليق في هذا الباب بان الالغاء جايز ولذا اتبعه بالجواز والتعليق واجب
ولذا لم يقيده بالجواز بل ساق الكلام فيه بحيث يفيد الوجوب فتدبر
قوله راى البصرية اي راى بمعنى ابصر والحلمية الحلم هو النوم قوله
ولقد اراني للرماح دريئة اي ابصر نفسي حلقة هي هدف الرماح والكون
اي بمعنى العلم مساغ فيكون دريئة مفعوله الثاني وعلى ما ذكره هي حال
قوله ما حسبت الخ لا يصح الاستثناء من بعض افعال القلوب لا متصلا
ولا منقطعا فيجب حمله على البدل ثم انه لا فايدة في هذا البيان لكمال ظهوره
من بيان المعنى قوله وهما العلم والظن فالمراد بمعنى ما فوق الواحد
قوله لئلا يتحد الخ ولئلا يتوهم لا وجه لتخصيص بيان هذا البعض من
المعاني الاخر فان لكل منها معاني اخر قوله بمعنى صرت احسب
وهو الذي في شعره شعرة كذا في العباب قوله لظنين اي متهم فظنين
بمعنى المفعول قوله لانها لا تتم بمرفوعها وقيل لنقصان مدلولها

مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة دونها وفيه نظر لانهم
لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان
ولك ان تقول سميت بها لنقصان عدوها بالنسبة الى الافعال التي
يتم بمرفوعها وفيه ما فيه قوله هو تقدير الفاعل اعلم ان مدلول كان نسبة
الصفة الى فاعله والزمان والنسبة هو ثبوت الصفة للفاعل والفرق بينها
وبين التقدير الذي هو صفة للمتكلم ان كان معناه اثبات الفاعل كما هو
الظاهر وبين التقدير الذي هو صفة الفاعل ان كان مبنيا للمفعول لا ارادة
ثبوت الصفة للفاعل به مسامحة لا يليق بمقام التعريف قوله
فكل من الصفة والتقدير عمدة لو كان مجرد الدخول في الموضوع له مستلزما
لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان
موجب كونه عمدة امرا اخر لا بد من بيانه حتى ينظر عليه على ان كون كل
من الصفة والتقدير عمدة في الناقصة يمنع خروجها بقوله ما وضعت
لتقرير الفاعل بهذا المعنى الا ان يقال المراد ما يكون العمدة فيما وضع له
تقدير الفاعل على صفة فقط فيتجه ان العبارة لا تساعده قوله ولو جعل
موضوعا له الخ اشارة الى تصحيح الحد بالتصرف في معان الافعال الناقصة
وجعلها لمجرد التعريف التقدير بدعوى خروج ما زاد على التقدير عن معناها
وكونها قيودا له لا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له التقرير
بل التقرير والقصد على ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال وداخلا
في الافعال التامة تكلف وتحكم قوله ولا يبعد ان يجعل اللام الى جعل التقرير
بمعنى النسبة فيحتاج الى تقدير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة
المعنى لا نفسه والاوجه عندي ان المراد بالتقرير ما اشتهر في بيان فائدة التاكيد

والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل على صفة وتأكيد اتصافه
بالصفة فانها موضوعات للنسبة ولتقييدها من الزمان وعدم التزام
دخولها على الجملة الاسمية الداخلة على النسبة المدلولة لها فان النسبة المدلولة
للجمل بدخولها عليه ولا ريب في ان الغرض افادة الزمان ايضا غاية ان
العمدة افادة التقرير فعلى التقرير جعل اللام للغرض ايضا لابد من جعل قوله
ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل قوله لا يحتاج الى قيد
زايد كانه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة خارجة عن
مدلولها ترك ذكره لتبادره من العبارة قوله وقد يتضمن كثير الى التضمن
ملاحظة معنى فعل لازم لمعنى فعل ملاحظة معناه واعمال عمله بهذه الملاحظة
ولا يراد في مقام التفسير طريقان جعل الاصل ثابتا والمضمن حالا او افعالا
في تفسير تم التسعة بهذا عشرة صايرة عشرة وثانيهما عكس هذا كما ذكره
الشارح فقوله تامة وقوله ملاحالان لا مقيدان كما توهم العبارة قوله
وجاءت بمعنى كانت في المفصل بمعنى صارت قوله من الفوارة وهو
الغلة فان التركيب حدث من الخوارج حين ارسل اليهم علي رضي الله عنه
ابن عباس رحه اي ما جاءت غلتك حاجتك اي لم تجئ تبالغ
فلبس كما تريدنا قوله ارهف شفرته بالعظم السكين العظيم على ما في القاموس
قوله لا ينجي وزجاء وهذا الذي واقد اجاء المصدر بالتركيبين اللذين استعملا وقعا
فيهما لكنه قال في بعض تصانيفه الحق في جاء الاطراد فانه يقال جاء
البر قفيزين وقيل في ضبط موضع استعمال قعد ان يكون الجزء كما انه
احترز بتقييد الجملة الاسمية عن مثل اقايم زيد وما قايم زيد فانهما جملتان
اسميتان مركبتان من المبتدأ والفاعل قوله اي لاجل اعطائها

اعطائها الخبر حكم معناه كما يعطى الخبر حكم معناه يعطى الاسم ايضا فصار زيد
غنيا بجعل الغني مستقلا اليه وبجعل زيد مستقلا قوله ثبوتا ماضيا الاولى
جعل ماضيا معمولا فيه اي في زمان ماض تنكره لبيان انه ليس الزمان
معين من الماضي قوله تيها وهو التيه المفازة التي لا يهتدى فيها
من التيه بمعنى الضلالة والقفر المكان الخالي يصف المطي بسرعة
سيرها فانها بمنزلة قطا تركت بيوضها صارت فراخا في عش
لسرعة الى فراخها كذا في العباب قوله فان بيوضها لم تكن فراخا
فيشكل كونها بيوضا ولو كان بمعناه بعد هذا المعنى كذا في العباب قوله
هذا ايضا عطف الخ وانما ذكره مع كونه غير حاجة لما هو بمعنى صار ومعا
مله لانه مختلف فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير ضمير الشان سوقا
عليها فهو بما هو الحق عندهم والاظهر انه عطف على يكون ناقصة
والاول بيان انها باعتبار معناها والثاني في بيان انها باعتبار عدم
ظهور عملها في جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف في كونها ناقصة
او تامة وكذا اجمع معها كونها تامة وزايدة لجامع عدم ظهور العمل في جملة
بعدها قوله وكقوله تعالى كن فيكون الاظهر ان قوله تعالى كن في موقع
الايجاد بمعنى ثبت وفي موقع جعل شيء موصوفا بشيء بمعنى كن كذا
بل يحتمل ان يكون في الجميع ناقصة ويكون في مقام الايجاد ايضا بمعنى
كن موجودا قوله ويكون زايدة هذه مخففة ملفوظا كان بخلاف ما سبق
فانها شاملة لجميع اقسام الفعل ايضا قوله فتبا لك من يتمنى تحولن البوسا
استغاثة من اجل تحول النعمى بالغم وهو النعمة وضمير تحولن اليه اما لارادة
المتعدد وبالمصدر او لجعله البوسا وشدايد فجمع وان كان واحدا التعدد الجنس

قوله وقيل سمي اسمها فاعلا فقد فات هذا القائل هذا التنبيه في محله وهو قوله
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في مرتبة الاختصاص
الاطلاق ببعض الافعال ونحن نقول شبه في هذا الكلام لجمع الخبر مع الفاعل
على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل لا يجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر و
ليس الخبر على اصطلاح من يسمي الاسم فيه فاعلا سمي باسم المفعول بل الاسم
يسمى فاعلا واسما كما انه يسمى الخبر مفعولا وخبرا قوله معلوم عقلا جعله خارجا
عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المص مما لا ينبغي قوله او تقديرا كقوله تع
ولم تكن شيئا قال ويلزمها النفي ولم يقبل ويلزمها كلمة النفي قوله وتقدير الزمان
قبل المصادر كثير حيل تقدير الظرف سنا فرع تقديره في المصادر وذلك
مستوحة عنه لان ما في ما دام صار علما في تقدير الزمان معه حتى يمتنع كون الزمان
معه وليس الامر بهذه المثابة في شيء من المصادر قوله احتاج الى كلام سوى
ما دخل عليه لانه مشترك بينه وبين سائر الافعال الناقصة وقد يتبادر لعوده
لانه ظرف على انه لا بد لهذا الكلام من الاشتمال على ما ينصب الظرف
قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها الخ كان الاسم الاتم ان يقول او امره
كامر خبر المبتدا اه لا يشكل عليه ما اورده الشارح ايضا قوله فان ادير
بجواز التقديم الخ يمكن ان يختار هذا الشق ويراد انه يجوز تقديم اخبارها
على اسمائها بمعنى انها لا يمنع من هذا التقديم والمانع العارض منه في عدم حكمها
فلا حاجة الى التعرض له هنا قوله نحو كم كان مالك الظاهر ان هذا
بمعزل عما هو فيه اذ الكلام في تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال
داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا يتجه على قوله ثم يجوز قوله
وهي اي الافعال الناقصة لا يناسب سياق الكلام ان هي راجعة الى الاخبار

الى الاخبار لانه صرف الى الافعال الناقصة بظاهر قوله وهي من كان الى راح
واخواته ذلك قوله وبهذا اندفع ما قيل كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف
عدم اجتماع المخالفين وتاخر المخالف والمراد بالاختلاف كون المخالفين
متاخرين متعاصرين ودل عليه قوله بان يكون هذا الخلاف واقعا منه من
جانبه لان من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم وحاصل
الكلام ضعف جانب المخالف في الخلاف فانه كمخالفة الاجماع
وعدم ضعف جانب في الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما تقرر و
يمكن وجهان آخران ليتميز ليس عن الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف
فيه ما اختلف فيه اللغات لا ما اختلف فيه النحاة فجعل المص اختلاف
النحاة في ليس من قبيل اختلاف اللغات ورفع الاختلاف منهم بخلاف
مخالفة ابن كيسان فانه للخطاء في اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالفون عند
المص في ليس بخلاف الافعال المنفية قوله ما وضع اي فعل اشارة الى ان
التعريف لفعل المقاربة اذ التعريف للماهية دون الافراد فقوله افعال
المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر للعائد الى فعل المقاربة
اي هو ما وضع قوله عسى طمع واشفاق فيخرج عن تعريف افعال المقاربة
عسى للاشفاق فينبغي ان يقول رجاء او اشفاقا لا يقول عسى الاشفاقية
موضوعة لدنو الخبر رجاء لان قيد الحيثية مراد وكيف لا تتضمنه عسى ايضا الطمع
والرجاء او الاشفاق قوله والانشاء آت في الاغلب انما قال في الاغلب
لان امثال احرب انشاء لكن مع كثرتها مغلوبة للحروف
الانشائية قوله اما في جانب الاسم فلغة ما جاء في كلامهم من قولهم
عسيت صائما ويرجح تاويل الخبر باسم الفاعل قوله وان لم يسق على

المفعولية في صورة الاثبات الاولى ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار
الاصل ويرده ايضا نحو عسيت صايما والذي ارى ان الاولى هذا
وجه قريب يرده نحو عسيت صايما قوله وفي يخرج ضمير يعود الى زيد
ولا يمنع تقدم الخبر التباسه بالاسم بفاعل الخبر كما في زيد قام لان كون عسى
طالبا للاسم مع امتناع الخبر الا فعلا بعد الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا
يلتبس بالفاعل على خلاف زيد قام نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت
عسى ان يخرجا الزيدان وبرزيد ايضا انه لو كان كذلك لينبغي ان يجوز
عسى يخرج زيد بحذف ان فتامل قوله واخر وهو ان يجعل الخ يتوقف
صحة هذا التوجيه على ان يثبت في الاستعمال عسيا ان يخرج الزيدان و
لو كان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا شيء على مذهب البصريين
من اختيار اعمال الثاني قوله وقد يحذف اي عن الفعل فالاولى ان
يقول المص لقول عسى زيد ان يخرج وقد يحذف اي وعسى ان يخرج
زيد قوله لعدم الحاجة به قولك الخ هذا واضح على التقدير ان يكون زيد فاعل
يخرج اما لو كان اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه
فالمشابهة متحققة كما كانت في الاستعمال الاول قوله فتخبر عن
ذلك الخبر لعلك بادراكه لا لا تنظر ذلك في قوله تعالى وما كادوا
يفعلون وقوله لم يكد ربس العسى من حب مية يبرح قوله
ان يمعى معح بمعنى ذهب وانقطع قوله اي كساير الافعال اي كباقي
الافعال قوله ولعنه اي عجز لم يكد وجعلهم احد قوله قال عنه على
وزن الطلبة من الاسماء العربية وفي كثير من النسخ عنسه بزيادة نون بعد
العين ولم يجدها من الاسماء العربية قوله وفي المستقبل الاولى وفي

وفي المضارع وكانه لخفاء الحال اقتصر على المضي الماضي والاستقبال قوله وقد عرفت
وجه التمسك الخ لا يخفى على احد ان ما كادوا يفعلون لنفي القرب فكان
وجه قول من قال انه في الماضي للاثبات انه انما ينفي به القرب في الماضي
اذا استبعد انتفاء القرب الوجود فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا اذا كان
فعله بعد ان كان بعيدا عن الفعل فوجه التمسك به تام والجواب
عنه ضعيف قوله وفي الدعوى الثانية الخ لا القول لم يكد ماض فيجب
ان يكون للاثبات لانا نقول جعله اذا استقبلا وكان من خطأ فان
راى انه ماض وكانه غيره وذو الرمة اما الغفلة عن النفي اذا او سد الباب
اعتراض القاصرين قوله لكن لا يثبت مدعاه وهو مجموع الامرين
قوله بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وفيه ان ما سبق يدل
على انه جعل قوله وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
دعويين وجعل التمسك لسرامهما وقد قدح في التمسك الاول فلا فائدة
به لهذا الكلام الا طالة وفي قوله لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت
مؤاخذة بعرفها الفطن فتفطن قوله وهي مثل عسى وكان في الاستعمال
لا في المعنى ويتجه عليه انه يوهم ان الاصل فيه استعمال خبره مع ان وكذا
الاصل استعماله بدون ان وهذا انما فصل قوله وجعله بالنظر الى كثرة ورده
يعني بمنزلة ذكر الكل في المعرفات التنبيه على حال الوجود لان ذكر كل الطائفة
اقرب ولك ان يقول جمع مع عدم كونه الا نوعين اشارة الى
ان افعل التعجب في الاصطلاح بمعنى ما وضع لانشاء التعجب سواء كان بهذين
او غيرهما الا انه لم يوجد الا هذان قوله وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته
وللتنبيه على ان الموجود من هذا المفهوم الاعم ليس الا النوعين قوله في ضمن

التثنية والجمع ايضا اى كما هو مفهوم فى صريح المفرد قوله ولا شلّ عشرة الشلل اليبس فى اليد وذهابها يقال شلت وشلّت معروفا ومجهولا ذكره او بالعشر الاصابع وهذا التعجب من حسن الرمى قوله فانه وضع لانشاء التعجب ليس الخ يمكن ان يجاب بان المراد بما وضع لانشاء التعجب فى نفس مصدره هذا الفعل وما ملّه لله من شئ ع ولا شل عشره ليس كذلك قوله اى الفعل التعجب اولى وضع الادخه هو الاول لان تعريف الشئ لبيان الحكم عليه لا للحكم على التعريف قوله ما اشهى الطعام فى القاموس شهيه كرضيه احبه ورغب فيه قوله وما امقت الكذب فى القاموس مقته اى ابغضه قوله وانما قيدنا التقديم والتاخير الاطلاق خير من التقييد لانه متكفل لمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى ذكر التقديمات الجائزة فى غيرها والممتنعة واما ما ذكره من الباعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب من التقديم التاخير من خواصه وان كان معه مانع اخر قوله واجب الخ لا يخفى على الفطن ان شيئا من الجواب ليس بالمسكن والماء البارد لا يحصل من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم احسن على ما ولا يؤخر ما بعدها لمنع فعل التعجب عن هذا التصرف وان كان هناك مانع اخر من التقديم احسن على كلمة ما فتفطن قوله من باب شر اهرّ ذا ناب عند من جعل المعنى شر عظيم اهرّ ذا ناب لا شر حقير فالمعنى شئ حقيق احسن زيدا الا ابر جلى واما من جعل المعنى شر اهرّ ذا ناب لا خير فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون المعنى ما احسن زيدا شئ الا شئ فيلزم استثناء الشئ عن نفسه ولا يبعد ان يقال انه مبتدأ نكرة لعمومه فان المعنى كل شئ

شئ احسن زيدا وهو مناسب لمقام التعجب جدا قوله قال الشيخ الرضى الى الخ والعالم بلتفت اليه المفصل لانه لم يكن ح احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يجامع هذا القول قوله وبه اى مجرور وانما عبر عنه به لان الباء الزائدة كالعدم فيع ذكره كانه لم يذكر اولانه للزومه كالجزء من الفاعل قوله وقال الفراء وتبعه الزمخشرى ويمكن ان يقال الخطاب للحسن والباء سببية اى صار حسنا بزيد قوله بهذا اللقب اراد باللقب ليس الا العلم المخصوص كما هو المتبادر فى اطلاق النحو والاظهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء مدح او ذم كما هو فى نظائره ولا داعى الى ارادة المشتهر بهذا اللقب فى هذا المقام خاصة قوله او بمنزلة نكرة منصوبة وصف المنصوبة بمجرد التوضيح اذ التمييز اما منصوب او مجرور وهنا لا يحتمل الجر الان يراد الاحتراز عن المجرور بمن كما فى قاتله الله من شاعر وذلك ان يزيد به المنصوبة لا المحلها احترز به عن ما يحتمل التقابل بين النكرة وبين ما في التفصيل للتنوع صحيح فافهم وانما اتى بالتفصيل رد المذهب ابى على وسيبويه قوله القياس اللام لتعريف العهدى اى العهدى الذهنى لسلامة ما سبق ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدأ يبعد ان يكون اللام للعهدى الذهنى لانه عبارة عن زيد وكذا لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير فى نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر انه راجع الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم افراده فالعائد فى نعم رجلا زيد ليس الضمير بل الضمير مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر مرتبطا بالمبتدأ بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة لكان الانسب جعله عطف بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدأ

لانه لايحسن تقديم التفسير على الابهام قوله اي مطابقة الفاعل او مطابقة
الفاعل اياه يعني الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا و
ظني ان الملتبس بالفاعل من يتعين للفاعل كما اذا التبس فاعلا الفعل
بالمفعول يتعين المتقدم للفاعل قوله حقيقة او تاويلا لا يخفى التعميم في
الجنس بل يجري في المطابقة في غيره ايضا فالانسب تاخيره قوله من
حب الشيء اوجب اليه ترادف في حب لغتان حب بفتح الحا كما
هو القياس وحب بضم الحا بنقل الضمة الى الحا ثم الادغام اذا اصله
حبب على وزن حسن وفي الصحاح بتفصيله وعند صاحب القاموس
حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله اي محبوب قوله والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا
من الفعلية الاولى ان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل في التمييز
في نعم رجلا نعم والفاعل والظاهر ان العامل في التمييز عن الذات المذكور المبهم
كما في رطل زيتا فالعامل كلمة ذا والضمير المبهم كما في ربه رجلا قوله فان الراكب
حال من الفاعل لا من المخصوص فيه مصادرة لان المدعي ان ذا ذو الحال
لا زيد وهو بعينه ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص فالصحيح فالراكب
حال عن الفاعل لا عن المخصوص كما في بعض النسخ قوله اي بربها بالضم مصدر
رحب على وزن كرم وعلم ومعناه الاتساع كذا في القاموس قوله
وفي من حروف الجر شايع ولذا لم يجمع واو القسم معها كما جمع تا وه
مع التاآت فرقا بين المعدود مسامحة والمعدود حقيقة والاظهر انه
اختار مذهب الكوفيون ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح بانها جارة
عنده وكذا لم يذكر الفا ورب مع ان رب معظم ايضا ولا يتم يدون
هذه الاحرف الثلثة في الشعر ايضا الا شاذا قوله كثيرا ما يطلقون الغا

الغاية الخ فيه انه لم يلزم ان يخص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي لها
غرض ولا يصح وصل الغدر من اول النهار الى آخره والاحسن ان المراد
بالغاية النهاية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة الحقيقية او التنزيلية قوله
وعلامته صحة وضع الموصول موضعه لا يقال لا يصح وضع الموصول
موضع من في قد كان من مطر اي شيء من مطر مع انه جعلها بيانية
لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد اي مطر صلة لانا نقول
المراد وضع الموصول موضعه مع ابراز مقتضيات للموصول قوله
او هو زايد على الطائفة فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه فيه في الحال
او في الاصل قوله فهي بهذا المعنى مقابلة لمن اي في الجملة فان من اما
للابتدا من المكان او للابتدا من الزمان الى قد يكون للانتها في
غيرهما قوله فلا يقال حتاه كما يقال اليه ومعه وليس اختصاصه بالظاهر
في مجرد كونه بمعنى الى قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل الجذع الساق قوله
والمصاحبة قد تعين في التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى وتارة بالمصاحبة
قوله والالصاق يستلزم المصاحبة فيه بحث لجواز ان يكون اشترا
العرش في مكان يقرب من السرج ولا يصاحب السرج العرش فلا اشترا
قوله والتعدية بهذا المعنى مختصة بالبا وما وقع في عبارة البعض فمن ان التعدية
اللازم بحذف الجر في الكل اي في الثلاثي المجرد وغيره مخصوص بالبا قوله
وفي غيره اي غير الجر الواقع الي هنا يدل على ان ما يذكره من غير تقييد
بالسماعي قياسي فاستعمال البا للاستعانة او الالصاق لا يتوقف على
سماع والا لقيده به وفيه التعدية مقصورة على السماع قوله واللام للا
ختصاص ظاهره انه للاثبات لشيء والنفي عن غيره وحري التحول

وذكر بعض المتأخرين ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة لا الحصر اذ لا يصح في زيد
اخ لعمرو اذا كان اخا لبكر ايضا وفيه انه لا ينبغي الاختصاص الاضافي في مورد
استعمال الباء فلا داعي الى صرف الاختصاص عن الظاهر قوله بمعنى الواو
في القسم لم يقل بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل تنبيها على انه كواو القسم
لا كبائه قوله لعدم احتياجها الى المعرفة لا فرق بين رب وسائر حروف
الجر حتى تمنع عن المعرفة لعدم حاجتها ولا تمنع غيرها فالوجه ما بيّنه الرضي انه
لا يتحقق التقليل في المعرفة لانها اما للكثرة فتنافيه او للواحد المعين فلا يجري
فيه التقليل لانه انما يجري فيما فيه مظنة الكثرة ولك ان تقول مجرور رب
في معنى التمييز عندنا لانه للتقليل كما ان كم للتكثير ففيه شائبة عدد الطالب
التمييز وهذا وجه وجيه وان خلا بيانهم عنه قوله وتستعمل في معنى التكثير ونقل
اشتراكها وصف مدخولها وان انتفى عنه موجبه من التقليل قوله كسيف
صقيل اي مجلو قوله وواوها اي واو رب في حكمها كانه اشار الى ان
الاولى ان يقال واوها في حكمها ولا يخفى مشاركتها بالدخول على نكرة
موصوفة وكان المصنف لم يقل واوها في حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة
بالواو ودخولها على الفعل وقال وتدخل على نكرة موصوفة تنبيها على ان
التفاوت في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل
لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل قوله وبلدة البلدة
كل جزء من الارض متحيز عامرا او غامرا والانيس المؤانس وكل ما يؤنس به
واليعفور ظبي بلون التراب او عام وولد البقرة والخشف والعيس بالكسر
الابل البيض يخالط بياضها شقرة كل ذلك في القاموس
قوله لان ذلك يضعف وجوب ارتكابه للفاء بل يسهل ذلك

ذلك ويخرجه عن كونه تعسفا قوله انما يكون عند حذف الفعل قوله عند
حذف الفعل خبر يكون وقوله لغير السؤال خبر ثان اي لا يكون الا
عند حذف الفعل ولا يكون الا لغير السؤال وليس احدهما متعلقا بيكون
والآخر خبر افسادا للمعنى فافهم قوله وذلك لكثرة استعمالها في
الاقسام الخ يعني حذف فعل القسم لظهور الواو في القسم بخلاف الباء
لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء يستعمل في السؤال وغيره
ومع الظاهر والمضمر فوجه الظهور ان للباء معاني كثيرة شائعة غير القسم
بخلاف الواو قوله مختصة باسم الله من اضافة العام الى الخاص
ولو قال مختصة بلفظ الله لكان اوضح قوله فلا يرد انه لا يصح الخ
لكن يرد انه لو قال الباء اعم من الواو لكفى قوله ويتلقى اي يجاب
يقال تلقيت كذا اي القي اليك فتحمل الشارح قوله ويتلقى
القسم على انه يلقى الى القسم الجواب باللام فجعل القسم ملقى اليه
جوابه تجوز اقتصارا ماله ويجاب القسم والاظهر ان المعنى انه يلقى القسم
الى المخاطب مع اللام في جوابه او ان او وحرف النفي قوله اي
لتوسط القسم بين اجزاء الخ تنازع اعترض وتقدم في ما يدل عليه
فاعمل تقدم وحذف معمول اعترض واليه اشار الشارح قوله
اذ التقدير ليس مثله بالنصب وتدل على بعض الوجوه اشارة الى
ان لهذا الكلام وجوها وليس زيادة الكاف الا في وجه واما الباقي
فمنه ما لا زيادة فيه لشيء ومنه ان نفي مثل المثل كناية عن نفي
المثل اذ لو وجد المثل لكان للمثل مثل وهو الشيء لان المماثلة من
الجانبين وهذا وجه تلقاه الفحول بالقبول ووجهوه بان الكناية ابلغ

من التصحيح وعدم الزيادة احق بالترجيح وفيه بحث وهو ان نفي مثل المثل لا
يستلزم نفي المثل لان الشيء ليس مثل مثله بل انه رکن للشيء في ضعفه مع کون
الشيء اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق به المعارة ومنه
ما لا زيادة فيه للکاف بل ازايد هو المثل وکان وجهه ان الحکم بزيادة
الکاف هو الحکم بالزيادة في الحاجة بخلاف الحکم بزيادة المثل ورجح
الاول بان الحکم بزيادة الحرف اقرب من الحکم بزيادة الاسم سيما
اذا کان الحرف حرفا واحدا ويرجحه ايضا ان الحکم بزيادة المثل يوجب
دخول الکاف على الضمير في التقدير قال الرضي اعلم انه اذا امکن في
حرف جر يتوهم خروجه عن اصله وکونه بمعنى کلمة اخرى وزيادة ان
يبقى على اصل معناه الموضوع له ويضمن فعله المعدى به معنى من المعا
في يستقيم به الکلام هو الاولى بل هو الواجب فلا تقول ان على بمعنى
من في قوله تعالى اذا اکتالوا على الناس بل يضمن اکتالوا معنى تحکموا
في الاکتيال وتسلطوا **قوله** يضحکن عن کالبرد المنهم البرد حب الغمام و
الانهمام الذوبان شبه ثغورهن اللاتي يعلوها الريق بحباب الغمام
الذائبات **قوله** الحروف المشبهة بالفعل کان الانسب تقديمها على الحروف
الجارة على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور الا انه راعى اصالة
حروف الجر في عملها وفرعية هذه الحروف **قوله** فلان معانيها
معاني الافعال الحکم بر ان هذه الاحرف بمعنى الافعال الماضية لان
الظاهر انها لانشاء التاکيد والتشبيه والترجي والتمني في الحال والتعبير
عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصود بها
الانشاء والشائع استعمال الماضي في الانشاء کصيغ العقود **قوله**

قوله اي يعکس بانيها على حذف المضاف کانه ارتکب حذف المضاف لحفظ
مماثلة ضميري لها وعکسها في المرجع والا فيمکن رجوع ضمير عکسها الى ما بقي
بعد استثناء من هذه الحروف فان قلت ان اريد ان لهذه الحروف
صدر کلام وقعت فيه فان ايضا کذلک وان اريد ان لها
صدر الکلام الکلام المقصود لذاته فما ذکر من الموجب لا يوجبه اذ الدلالة
على قسم من الکلام لا يوجب الا وقوعه في صدر کلامه اذ لا ينکر محمد زيد قائم
ابوه قلت اريد ان لها صدر الکلام سواء کان مقصودا لذاته او لا
واسم ان وخبرها ليس کلاما بل جعلا مفردا فهي ليست في صدر کلام
وقعت فيه **قوله** ويلحقها اي هذه الحروف ما الکافة فتلغى على الافصح
سمع العمل في ليتما وقيس عليه غيره وبعضهم جعل ما الکافة اسما مبهما
کضمير الشان ان اسماء هذه الحروف والجملة بعدها خبر او الاصح انها حرف
زائد کما في حالة اعمال ليتما وغيره بالاتفاق فلو قال فتلغى على الاوضح
والافصح لکان انفع **قوله** کما وقع في بعض شعارهم يشعر بان السماع
لم يعد في الجميع وقد عرفت انه مختص بليت **قوله** فان المکسورة لا تغير
معنى الجملة قال الشارح الرضي اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة
ولا يخفى عليک انه لم يبين لان وان معنى فالاولى اخذ في تفصيل
ما يتعلق بهذه الحروف **قوله** في حکم المفرد حيث لا يشتمل على اسناد
تام يصح السکوت عليه **قوله** فکسرت ان بنيه على ان کسرت
مسند الى ضمير ان او على ان مفعوله المحذوف ان والمراد هذه المادة
فلا يلزم تحصيل الحاصل **قوله** اي في ابتداء الکلام يحتمل ابتداء الکلام
اول الکلام سواء کان وسط کلام المتکلم او اوله وعليه حمله الشارح

وح نجه علیه انه لا مقابلة بینه وبین کونه بعد القول وبعد الموصول بل بینها
کون ان فی ابتدا الکلام وقد نبه علیه فی شرح کلام المتن حیث قال ولذا
کسر بعد القول ویحتمل ابتدا الکلام المتکلم المقابل لوسط کلامه وح یقابل کونه
بعد القول والموصول لانهما وسط کلام المتکلم ولا یرد علیه الا عدم استیفا
مواضع الکسر لان منها کونها فی اول جملة وقعت خبرا او حالا او جواب
قسم والمراد بالقول ما یحکی به لا القول بمعنی الاعتقاد فانه فی حکم العلم والظن
قوله حال کونها مع جملتها فاعله نبه علی ان فی کلامه مسامحة لان
ان لیس فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدا ولا مضافا الیه بل هی مع جملتها
احد هذه الاشیاء فی المعنی فانها بمعنی الثبوت ومعنی عندی انک
قایم عندی ثبوت قیامک فالمبتدا فی التحقیق هو الثبوت الذی هو
مدلول ان وهکذا البواقی ومفعول ما لم یسم فاعله یدرج فی الفاعل علی
اصطلاح غیر المص ویدرج فی المفعول علی اصطلاحه والمراد بالمفعول غیر
مفعول القول ومفعولی باب علمت اذا دخل فی خبره لام الابتدا نحو
علمت ان زیدا لقایم فانه یکسر ههنا مع انها مفعوله والقیاس ان یستثنی
من المضاف ما اضیف الیه حیث ولا حاجة مع ذکر المضاف الیه عنه
الی ذکر المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انک قایم لانه داخل فی المضاف
الیه عند المص کما عرفت من تعریفه للمضاف الیه فلم یفته والمجرور بحرف الجر
کما یشعر به کلام الرضی قوله وقالوا لولا انک الخ خص ذکر لولا ولو
بالتعرض ردا علی الی اف فان المبرد والک فی زعما ان ما بعد لولا فا
عل وزعم الکوفیون ان ما بعد حرف الشرط مبتدا وقد نبه الشیخ الرضی
حیث جعل قوله وقالوا لولا انک جواب سوال مقدر وهو انه یجب

[illegible]

انه یجب بعد لولا جملة اسمیة فیجب کسر ان لیکون الجملة اسمیة لانه مع غایة
ضعف السوال لانه عرف سابقا ان خبر المبتدا بعد لولا محذوف قطعا
وان الفتح لا یوجب الفعلیة لا یساعده قوله ولو انک لانه فاعل لانه
لا سوال یدفعه قوله نحو لو انک قایم صوابه لو انک قمت کما سنعرفه
فی بحث حرف الشرط قوله فان جاز فی موضع التقدیر ان الی یرجح
احدهما بعدم تکلف الحذف لا ینافی جواز الاخر فلا یرد انه کیف یجیز الفتح
المفتاح المحتاج الی الحذف فی من یکرمنی فانی اکرمه ونظایره مع صحة
الکسر المستغنی عن الحذف قوله لانها اما مبتدا او خبر مبتدا اقتصر الرضی علی
الاول والثانی من زوایدات ح وکان الرضی لم یلتفت الیه لاستلزامه
الحذف قبل الحاجة لکن فی کونه مبتدا بحث لانهم لما اوجبوا تقدیم الخبر
لئلا یلتبس المفتوحة بالمکسورة فکیف یجوز حذفه وحذفه یوجب الالتباس
کما ان خبره بالجملة قوله اکرامی ثابت له یوهم تقدیر الخبر موخرا وهو لا یجوز
لان المقام مقام وجوب تقدیم الخبر فان قلت خبر المبتدا لیس موضع
المفرد لان الخبر یکون جملة ولذا لم یعده المص من مواقع المفرد کما عد
للمبتدا والمفعول قلت الخبر لجزا لا یصح ان یکون جملة لکن اطلاق
خبر المبتدا فی مقام تعلیل وجوب الفتح قاصر قوله فمن جملة اشباهه
قولهم الی النفع اشباهه واجدرها بالتحقیق لکثرة استعماله وحقا اصله
وحاله لا جرم قال الله تع لا جرم ان لهم النار بالفتح وغالبا الفتح
فلا رد للکلام السابق عند الخلیل وزبره کما فی لا اقسم عند الرضی
لان فی جرم بمعنی القسم وجرم فعل ماض عند سیبویه والخلیل وفسر سیبویه
بمعنی حق ومصدر بمعنی القطع کما ارشد عند الفرا ودری فیه عن العرب

لا على وزن الرشد فمعنى لا جرم ان لهم النار لا قطع من ان لهم النار فهو كلا بد
بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم لتأكيد الذي فيه حتى يجاب بما يجاب
به القسم فيقال لا جرم لاتينك ولا جرم انك قائم بالكسر كالفتح بعده نظرا
الى الاصل والكسر نظرا الى عارض القسمية وحكى الكوفيون فيه تغيرات
اسقاط الميم وزيادة جلوا ابدلا في الحالين وزيادة ان وذا فيقال جرم
وتبديل همزة ان بالعين فيما يحتمل لا عن ذا جرم ان زيدا قائم فاحفظ
ومن جملة ما يتوهم انه من اشباهه ثمت كما انك قائم وليس من اشباهه
لتعين الفتح لان ما زائدة غير كافة التزموا زيادة ما مع الكاف الجارة
لئلا يشتبه بكان قوله جاز العطف على اسم ان لفظا فجاز ان يضبط بما
قبله وكان حقه كتابة المتن واعرض عن الربط واختلف عبارات
النحاة فجعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان
ورجح المص الاول وتبعه الرضي واوضحه قوله حيث يكون علمت فيه
بتاويل الجملة لانه نائب مناب مفعولين ورد بان مفعولي علمت
في تاويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق بها نائبا
عن مفعوليه كونه في تاويل الجملة ولم يجوز السيرافي العطف على محل
اسم المفتوحة اصلا قوله دون المفتوحة خلافا لبعض النحاة حيث جوزوا
العطف في المفتوحة مطلقا واما باقي التوابع فما سوى البدل كالمعطوف
عند الجرمي والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها والحق عن البدل
البقاء والجواز هو القياس قوله ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان الخ قال
الشيخ الرضي الكسائي مع باقي الكوفيين والفراء حاكم من الكوفيين
فقال ان كان اسم ان غير معرب لفظا جاز العطف على محله

محله لان كون شيء واحد جزء الاسمين متغايرا لاعراب لتغاير اظهر مستنكر
بخلاف كونه جزءا عن اسمين غير مخالف الاعراب فانه ليس بتلك المثابة
من الاستنكار وليس شانه عدم الجواز في ان زيدا وعمرو وقال بيان عنده
على انه يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد في اثر واحد لان العامل
في خبر ان عنده ما كان قبل دخولها وما ذكره المص مسندا الى المبرد
والكسائي لا يوافق كتب النحو ولانه سبب عليك ان عبارة المص
توهم خلاف المقصود حيث قال خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك
وزيد ذاهبان لانه يشعر بانهما لا يخالفان في اثر البناء مطلقا بل في
قسم من البناء بان يكون المبني هو المضمر فالواضح تركه في تعريف
الخلاف والمثال الملائم الى الحكم قوله ولكن في جواز العطف الخ خلافا
لبعضهم قوله وهو لا ينافي المعنى الاصل لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده
قوله ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة الخ خلافا للفراء قوله اذا
فصل بينها اي بين الاسم الخ وذلك الفصل لا يكون الا بظرف
هو خبر ان كالمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار
لزيدا قائم ولا يدخل على الخبر الماضي المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا
يدخل على حرف النفي ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط
ولا على واو المصاحبة المنفية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لو ضيعته
وقد تكون اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لبك لراغب وهو
قليل ويدخل على ان اذا قلبت همزتها هاء فيقال لهنك قائم
لذا في الرضي قوله واختاروا التقديم ان الخ اي جعلوا العامل في التقديم
لشرف العامل على ما ليس بعامل او لان العامل يستحق التقديم

على معموله صرح الرضي بالثاني ويمكن ان يقال اختاروا التقدم ان لانهم لو
قدموا اللام لاوهم عملها والفاء ان قوله لفوات بعض وجوه
ما بينهما الى ولعدم لزومها واختصاصها بالاسم ويمكن ادراجه في
فوات بعض وجوه ما بينهما مع الفعل قوله والابتداء لم يذكر صريحا
اي للكون الغالب الفاء لم يذكر الاعمال صريحا فلم يقل ويجوز اعمالها
بل اشير اليه في جواز الالغاء والكوفيون لوجوب الالغاء قوله ولان محشي
كثيرا من الاسماء لا ينطرح الى هذا الا يغني عن اعتبار طرد الباب لما سوى ظاهر
العبارة فلا يحسن مقابلته لطرد الباب قوله اي من الافعال التي هي
من دواخل المبتدا والخبر لا غير ادرج لا غير بقرينة قوله خلافا للكوفيين
في التعميم وفعالا اعترض الرضي حيث قال فقول المصنف ويجوز دخولها
على فعل من افعال المبتدا ليس بوجه والاولى ان يقول اذا دخلت على
الفعل من افعال المبتدا لكن عدم دخولها على الفعل وجب كونه
من نواسخ المبتدا فتامل لا يقول نفي قوله لا غير وان افاد وجوب
دخولها على الاسم وموقعا مسد لانا نقول المراد لا غير من الافعال
او جواز دخولها على الاسم من بيان جواز الالغاء والاعمال
فانه لا يكون الا اذا دخل على الاسم وانما قال من دواخل المبتدا
والخبر ولم يكتف بقوله من دواخل المبتدا لئلا يتوهم اختصاص
دخوله بمثل ان كان زيد لقايما ودون ان كان قايما لزيد قوله
بالله ربك ان قتلت لمسلما وبقولهم ان ربك لنفسك وان
نسيك لنسه ويلزم دخول اللام على الجزء الاخير من افعال النواسخ
لان لام الابتداء لا يدخل مع الافعال النواسخ الا على الجزء الاخير

الاخير بخلافهما مع ان فانه يدخل على الخبر وعلى الاسم اذا فصل بينهما وعلى
ما بينهما وقيل ليس اللام الفارقة لام الابتداء والا لم يدخل في المثالين المذكورين
واجيب بان دخول اللام في المثالين شاذ اعلم ان الكوفيين انكروا ان
المخففة وقالوا انها نافية مطلقا واللام اللازمة لها بمعنى الا ورده البصريون
بان اللام لم يجئ بمعنى الا والا لجاز جاءني القوم لزيدا والعبه الرضي بانه يجوز
اختصاص بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد
النفي او معنى النفي ونحن نقول يبطل الظاهر ان المخففة اعمالها في قوله
تع وان كلا لما ليوفينهم كما يبطل الظاهر ثم عملها قوله كالمكسورة تشبيه
تخفيف المفتوحة بالمكسورة في الكثرة او في كونه تقتضي كثرة الاستعمال التخفيف
قوله وان كلا لما ليوفينهم لام ليوفينهم لام جواب القسم ولام لما اللام الفارقة
زيدت ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين كذا في الرضي قوله
ولحن مشرق اللون كان ثديا حقان اشرق بمعنى اضاء والثدي
ويكسر خاص بالمرأة او عام ويونث الحقة بالضم وعاء من خشب
والجمع حق كل ذلك في القاموس والظاهر حقان وهذا اي انه
مثل عصيان ولا يصح ان يكون تثنية حق جمعا اذ جمع مكسر سوى ما على
صيغة منتهى الجموع يصح تثنيته بتاويل فرقتين لانه لا يناسب معنى
اذ لا وجه لجمع الحقة في تشبيه الثدي اذ ليس حسن الثدي في كونها
عظيمة غاية العظم قوله فيضب ضمير شان مقدر عندهم كما في ان
المخففة فان قلت لا وجه لتقدير الضمير لانها كان المخففة المكسورة
في انها تلغى وتعمل فلا يلزم ترجيح شي عليك بالاعمال حتى يدفع بتقدير
اعمالها في ضمير شان مقدر كما ان المخففة المفتوحة قلت ان قد يعمل

وقد لا يعمل وكان لا يعمل اصلا في اللغة الفصيحة وهي المراد بالاستعمال الافصح
منهي في تلك اللغة كالمخففة في انها لا تعمل اصلا قوله ويجوز ان يقال
الخ وهو الموافق لعبارة المتن ههنا حيث قال ههنا وتخفف فتعمل
في ضمير شان مقدر وشاع تخفف فتلغى على الافصح والعبارة في بحث
ضمير الشان حيث قال وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت
قوله فنقلت كسرة الهمزة الى الطاء قال الرضي فيه نقل الحركة
الى المتحرك قوله وكلمة ان لتحقيق مضمون ما بعدها والمقام مقام التا
كيد والتحقيق لان السامع ينكر او يتوهم خلاف مضمون الجملة فالسامع
اعتقد خلافه او تردد فيه قوله ومعنى الاستدراك الخ فسره الهندي
بالطلب كأنه السامع يرجع ما عسى ان يتوهم فيجعل السين للطلب لكنه
لا يوافق ما في الصحاح حيث قال استدركت ما فات وتداركته
بمعنى فيكون لكن للاستدراك بمعنى انه لتدارك ما فات المتكلم بايهام
كلام ما ليس بواقع بايراد كلام واقع للتوهم قوله نحو جاءني زيد لكن عمرو لم
يجئ هذا المثال الخ ما اثبته الرضي واحكم القرآن حيث وقع فيه ان ربك
لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فمنافاة ما في القا
موس الصحاح حيث قال ولكن وتخفف حرف يثبت به بعد النفي
للاستدراك والتحقيق مما لا يلتفت اليها وينبغي ان يعلم ان الكلامين
المتغايرين لا يجب ان يتضادا تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما
في الجملة كما في الآية المذكورة فان عدم الشكر لا ينافي الافضال بل
لا يناسبه اذ اللائق ان يشكروا قوله فالجزءان منصوبان على
المفعولية لا وجه على هذا التحقيق اجازة ليت زيدا قائما بالفراء لان

لان اجازته متفق عليها لكن توجيهه مختلف فيه فعند الفراء منصوبان
بمعنى ليت وعند الكسائي نصب الثاني بكان المقدرة وعند المحققين
بالحالية فالاوجه ان الفراء يعمل ليت تشبيها بتمنيت ثم هذا من
مواقع وجوب حذف كان عند الكسائي ومواقع حذف عامل
الحال وجوبا عند المحققين قوله كما جاء في اللغة العقيلية على صيغة التصغير
في القاموس عقيل كزبير ابو قبيلة قوله وارفع الصوت وعوة
رواه الرضي رفعه قوله لعل ابي المغوار في القاموس رجل مغوار
بين الغوار بكسر [illegible] كثير الغارات قوله او كان اشهر فلك الرجل
بابي المغوار بالباء فتح الخ ومنه ما وقع في كتابة علي رضي الله عنه كتبه علي ابن ابو
طالب قوله بعد ما جزم بوجود الجر بها الخ الجزم بوجود الجر بعد حمل الثا
ويل والحاجة الى التاويل لئلا يقال بجر لعل للاشكال فيه مع انه لا
سند له الا هذا البيت الواقع عن عقيلي قوله ولما كانت هذه الحروف
تميل المعطوف الخ وتميل العامل الى المعطوف قوله كما ونسب لبعض
اخر الى ان بل الخ ما هو المثبت في الكتب ان بعض النحاة ذهب
اليه اما انهم بعض اخر فلم نعثر عليه قوله فالاربعة الاول للجمع اعم من الخ
فالمعنى لافادة الجمع لان موضوعها الجمع لانه ليس الا موضوع الواو وحدها من
موضوعات البواقي قوله ليس المراد اجتماع الخ ولا اجتماعهما في كونهما
مقصودين بالنسبة لا استواء الجميع في ذلك وقوله في الفعل الاولى في
في الحكم ليشمل زيد وعمرو قائمان قوله فقولك جاءني زيد وعمرو او
فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما قوله فقولك مبتدأ لا خبر
له لان قوله اي حصل تفسير جاءني زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر

وانما وقع لنقل كلام الرضي غير تام فانه قال فقولك جاءني زيد وعمرو او
فعمرو اوثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اي
حصل الفعل من احدهما دون الاخر فالى قوله بخلاف الخ فقول الشارح
وظن ما قبل قوله بخلاف الخ انما ما واقتصر عليه قوله والفاء للترتيب
اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة فان قلت معنى الترتيب انتساب الشيء
فقد يكون ترتيب على معنى الجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة ولسه
المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع واشار الى خلل
عبارة المص بقوله بغير مهلة ونبه على انه فات منه قيد لابد منه
لا يقول يفهم من مقابلته مع قوله وثم مثلها بمهلة لانا نقول
فليكن من مقابلة الخاص بالعام قوله مقرونة بمهلة اعلم ان الفاء وثم
قد يصلحان لتركيب واحد بان يكون المعطوف امرا ممتدا كان انتهاؤه
متراخيا عن المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه بلا مهلة فلك ان تعطف
بالفاء نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف بثم نظرا الى
بعد انتهائه وتراخيه عنه قوله من وجهين بل من ثلثة اوجه ثالثها
ما تقدم من ان المتعلقة في حتى افل قوله على رجالتهم على وزن العلامة جمع
راجل لمن ليس له ظهر يركبه كذا في القاموس قوله كذا في بعض الشروح
ذكر الرضي في بحث حتى الجارة انه لا يجوز في العاطفة كون المعطوف
غير الجزء الاخير من الملاقي له وكانه لم يذكره الش ح في هذا المقام فتمسك
بعض الشروح وقوله من هنا ظهر الخ ردا على الحواشي الهندية محل نظر لانه
وان لا يصح على تحقيق الرضي بمسلة لكن حكما بقوله نمت البارحة حتى الصباح
فانه لا يصح دخول حتى العاطفة على الملاقي للجزء اذ ليس الملاقي في حكم الجزء

الجزء لكن لا خلل في جعل الجزء اعم من الجزء حقيقة او حكما ولا استغناء عنه لانه
قال الرضي في بحث حتى الجارة ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما
قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزئه بالاختلاط نحو ضربني السادات
حتى عبيدهم على انه يمكن ان يقال لا يصح دخول حتى على الصباح عطفا على
الليلة باعتبار انه ملاقي الجزء الاخير كما منعه الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة
جزء الليل لكثرة خلطه بالليل في النوم كما اجازه الهندي فلا منافاة بين
نفي الرضي وتصحيح الهندي فاعرفه ثم ما ذكره وجها لعدم دخول حتى على الملاقي
تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخول حتى على الجزء الاضعف او الاقوى
ليفيد بعطف الجزء على الكل المقتضي للمغايرة قوته او ضعفه بحيث صار
مغايرا لسائر الاجزاء وخارجا عن الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان عطف
الجزء على الكل لا يفيد القوة والضعف قوله لاحد الامرين اكتفى المص
في هذا المقام باقل ما لا بد منه فلم يقل او الامور ولعله غير نظر في هذا الكتاب
قال الكلام ما تضمن كلمتين واذا تنازع الفعلان قوله اي غير معين عند
المتكلم هذا في او للشك اما او للتفصيل كما في التفسيمات واو للابهام
فهو المعين عند المتكلم الان يقال انه اراد بيان المعنى المشترك بين
الثلثة ومعنى التفصيل والابهام لا يجري في ام وبهذا اندفع انها
في لا تطع منهم اثما او كفورا لكلا الامرين لانه لو سلم فالكلام في المعنى
المشترك بين الثلثة وهذا غير جار في ام واما ما اجاب به عنه فلا يدفع
الاشتباه لانه وان كان او فيه لاحد الامرين مبهما والعموم لزم من
دخول النهي النفي على احد الامرين مبهما لكنه ليس الا من مبهما عند المتكلم
قوله لازمة لهمزة الاستفهام اي غير الخ لزمه في اللغة بمعنى لم يفارقه

فاللازم بمعنى غير المفارق ويستعمل في الكتب العربية بهذا المعنى وكون اللازم
جايز المفارق انما هو في اللازم المنتشر في قوله بعد ثبوت احدهما اي
احد المستويين عند المتكلم تنبيه بقوله عند المتكلم على ان المراد بالا
ستواء على علم المتكلم وربما يتوهم ان الاقرب ان يراد الاستواء في
الاستواء عراب او الاسناد ولا يستقيم لانه ينتقض بمثل قام زيد ام
قام عمرو قوله لطلب التعيين لا يشترط هذا في ام المتصلة لانه ينتقض بقوله
تع سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا
طلب الا ان يقال المراد انه في اصل وضعه كذلك وقد يستعار للتسوية
ولا يخفى انه تكلف يفضي الى تكلف اخر في قوله وكان جوابه بالتعيين
واختلف في تحقيق تركيب التسوية فعند النحاة اكثرهم ان سواء خبر
مبتدأ هو مضمون ءانذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء انذارك وعدم انذارك
وبعضهم جعل سواء مبتدأ الا ان المضمون وان كان معرفة لكنه مستور في صورة
الفعل والاسم الصريح اولى بجعله مبتدأ من اسم هو في صورة الفعل ونحه
ان ام لا يفيد معنى الواو واجيب بان الهمزة وام سلبا عن حقيقتهما
بل استعير الاستواء ولهذا لم يجز سواء على اقمت او قعدت وقال
الرضي سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء والتثنية والجمع فيه
مستويان لانه في الاصل مصدر وقوله اقمت ام قعدت في معنى الشرط
اي ان قمت او قعدت فالامران سيان واستدل على اعتبار معنى الشرط
واستعارة حرفي الشك في التركيب اعني الهمزة وام للشرط الذي هو
للشك بكون الماضي فيه بمعنى المستقبل كما انه كذلك بعد ان وانه
لا يستحسن ولا يستهجن الجملة الاسمية بعد الهمزة ويلزم الماضي لان الماضي معنى

بمعنى الاستقبال ادل على اعتبار معنى الشرط فتقييده بالمضارع لعدم للعربية
قوله لان ما كان فصيحا لا يعد ضعيفا لاكلام في عدم عده ضعيفا مطلقا
انما في عدم عده ضعيفا بالاضافة الى الافصح فتظهر قوله وقد يجاب بنفي كليهما
اما اعتراض على المتن بانه لا ينحصر الجواب في التعيين او تنبيه على ان مراده
بالحصر الحصر بالاضافة الى الجواب بنعم او لا ولذا صرح بنفيه او قد يجاب
بنفيهما ونحن نقول الاجابة انعام المسئول لاراد السائل فالجواب
ما يطلبه ونفيهما تخطئة له في اعتقاده لا اجابة سؤاله فالجواب بالتعيين دون
نفي كليهما والحق ان الاولى ان يكتفي بقوله كان الجواب بالتعيين ولا يخص
بنعم ولا بالنفي الا ان يقال الا شامل لنفي كليهما قابل قوله وام المنقطعة
كبل في الاضراب عن الى هاهنا هو الاكثر وقد يجيء لمجرد الاضراب اذا كان ما
بعدها مقطوعا به نحو قوله تع ام انا خير منه اذ لا معنى للاستفهام بلنا
او كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تع ام هل تستوي
الظلمات والنور واعترض على قولهم انها لابل ام شاء انه من
عطف الانشاء على الاخبار وهو مما اجمعوا على عدم صحته واجاب الهندي
بانه استفهام مستانف وفيه انه يلزم ان يكون ام المنقطعة من حروف
العطف بل يكون حرف استيناف والكلام على التقدير عده من الحروف
العاطفة واجاب ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك امي غير شاء
ام شاء وقال بحثه عليه انه يؤل المنقطعة الى المتصلة وفيه ان معنى
الاضراب والاستفهام سواء كان بالتقدير كما قال فيشمل على معنى ام المنفصلة
او بدونه كان يقتصر على امي شاء وعلى اي تقدير بينه وبين ام المنفصلة
بون بعيد ونحن نجوز عطف الانشاء على الاخبار بتاويل الصفة وجعله

المنقطعة

عطف قصة على قصة سيما في مقام الاضراب والضا يجوز ان يقول بل
اي شا يقولن الشك والتردد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشي
بالاخبار عن الشك والتردد فيه **قوله** وعن الثاني ان الواو الداخلة
على اما الثانية الخ هذا من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسي حيث
قال العاطفة كلتا هما والواو لعطف احديهما على الاخرى ليجعلهما كحرف
واحد يعطف ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويتجه على الشارح انه لما لم
يكن اما الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد
شركة المعطوف مع المعطوف عليه في حكم التركيب والمشهور ان
الواو زايدة لتاكيد العطف ورفع الالتباس بغير العاطف حتى قيل
التزامها فيها دون لكن للزومها مصاحبة غير عاطفة بخلاف
لكن **قوله** فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف بل للمعطوف نفيا على
خلاف لكن العاطفة على المنفي فان الحكم الثابت لما قبل لا يثبت
له مركلا حتى يكون لا للمعطوف عليه بل يذكر لا ينفي عما بعد لا فيكون
لا لما بعد ما **قوله** حروف التنبيه الظ ان هذه الحروف ليست حروف
المعاني بل اصوات وضعت لغرض التنبيه فالاليق ان يجعل من
قبيل حروف الزيادة **قوله** يصدر بها الجمل كلها الخ ولا يكون
الا في صدر الكلام سوى ها المفصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث
تقع اسم الاشارة اعني في صدر الكلام نحو قوله تع ها انتم اولاء والا
هل انتم مولا ، وقد الفصل بينها وبين اسم الاشارة بغير
الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير القسم نحو ها الله والعلمن معا ثم الله
واقسما وفرق الصحاح بين اما والا فقال اما تحقيق للكلام الذي

الذي يتبعه تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز
واما الا حرف يفتتح به الكلام للتنبيه تقول الا ان زيدا قايم كما تقول
اعلم ان زيدا خارج هذا كلامه ومنه علم ان اعلم يستعمل لمجرد التنبيه وح
يناسب ان يجعل ان ما بعدها مكسورة فتامل **قوله** يا اعمها استعمالا
لانها يستعمل للقريب والبعيد وايا وهيا للبعيد وكذا اوا اي وفي الصحاح
ايا من حروف النداء ينادي بها القريب والبعيد ولم يلتفت الى
كلام النحاة اعلم ان يا كما انه اعم بحسب المعنى اعم بحسب موارد الا
ستعمال فيكون محذوفة ومذكورة ولا يحذف من حروف النداء
وسواها ولا ينادي اسم الله تع والاسم المستغاث وايها وايتها
الا بها ولا يندب الا بها او بوا كذا في القاموس **قوله** نعم فيه
اربع لغات المشهور فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي
كنانية والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب
العين المفتوحة حاء كذا في الرضي **قوله** فلو قال احد يا زيد اليس
لي الخ قال الفاضل الهندي ومنه ما روي في حديث الخثعمية من قولها
نعم بعد قوله عليه السلام لو كان على ابيك دين فقضيته اما كان
يقبل منك فقالت نعم فقال النبي عليه السلام فدين الله تع احق
فانه ايجاب لشي من حروف الايجاب عن الاستفهام بالاسم
ووجهه غير خفي على فتامل حق **قوله** ويلزمها الفعل المستعمل بحذف
حرف القسم ونصب الله الا اذا كان قبله كلمة ها التنبيه نحو اي ها
الله ذا الا انه لجرور لا غير لنيابتها نيابة ها مناب الجار وفي يا اي ثلثة
اوجه حذفها وفتحها للساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين

حروف التنبيه

حروف النداء

حروف الايجاب

على حدة لان المدغم والمدغم في كلمتين اجرايهما مجرى كلمة واحدة كما فعل في هلتّ وهذا القسم من خصائص لفظ الله قوله لمن قال سوفعاليت شربك قوله من حوى حبس في القاموس الحوى سوى باطن الحزن والحرقة وشدة الوجد وداء في الصدر وكلاهما في المقام حسن قوله و معنى كونها زايدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل يوجب ذلك البيان كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يلتفت به الرضى وقال مع انهما لم تفد المعاني التي وضعتا الواضع لها فكانهما لم تفد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسما كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له هذا ويفهم منه ان المعنى الذي يفيده الحرف الزايد من عوارض الاستعمال قوله وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية وكذا الاسمية نحو قوله لعمر ولقد ملّنا بهم فيما ان مكنا لهم فيه وبعد الا التنبيه نحو الا ان قام زيد قوله وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا يفهم الكثرة من تقييد ان المكسورة بقلة زيادتها مع ما وكثرتها في مقابلة زيادة المكسورة لا الزيادة بين لو والقسم حتى يلزم قلتها ولك ان تتوهم تفهم الكثرة من تقييد زيادتها مع الكاف بالقلة في الصحاح ان يكون صلة لما نحو فلما ان جاء البشير وقد تكون زايدة كقوله تع وما لهم ان لا يعذبهم الله اي لا يعذبهم الله فيجعل الواقع بعد لا مقابلا للزيادة لوجه خفي او اوضح منه موضع لزيادة ان لم يذكره قوله نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم ويروى الى وارق السلم العطو التناول ورفع الرأس واليدين وظبي عطو مثلثة

ومثلثة وكعدو يتطاول الى الشجر ليتناول منه والناضر الشديد الخضرة والوارقة الشجرة الخضراء كل ذلك من القاموس قوله وقلت قبل القسم وان كثرت قبل القسم الذي جوابه نفي للايذان بان جوابه نفي نحو لا والله لا افعل قوله في بر لاحور سرى وما شعر الحور الهلكة على وزن الوفقة هذا ذكره الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب فوقع فيما وقع وانه لعجاب فقال الحور جمع حائر قال الجوهري الهلكة الهلاك في القاموس الحور بالضم الهلاك وجمع احور وفي شرح الابيات آخره بافكه حتى اذا الصبح حسر الجار والمجرور يتعلق بشعر ومعنى البيت ذلك الرجل العاشق سرى في بر المهالك وما علم انه سار فيها حتى اذا اضاء الصبح والحق الكاشف عن الشبه علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك هذا والمراد بالافك الانصراف والانقلاب اعلم ان ما الكافة عن العمل يستحق ان يجعل من الحروف الزايدة وكذا ما في حيثما واذ ما لكن لم يجعلوها من الحروف الزايدة لان لها اثرا في الكلام وسوى كف ما لحقه من العمل وتصحيح دخوله على الفعل في الكلام وكف حيث واذ من الاضافة وتصحيح كونهما جازمين قال الرضى والعجب انهم لا يرون تأثير الحرف تأثيرا معنويا كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا الزايدة بعد العاطفة على النفي وفي الاستغراقية ويرون تأثيرا لفظيا فكفها مانعا من زيادتها هذا كلامه ونحن نقول اذا لم يكن للعجب وجه فلا غرو ان يتعجب والعجب ينسفر اذ لا يخفى ان الحرف الزايد ما لو حذف لا يفوت

اصل المعنى لعدم توقف فهم جملة وما الكافة ليست كذلك اذ في انما زيد قائم
يرفع زيد قائم لا يفهم ان المقصود بالسند الحكم على زيد لولا كلمة ما بل ربما
يقدر لان اسم يحكم عليه بزيد قائم وفي حيثما تضرب تجزم تضرب لا يفهم
معنى الكلام بدون ما وهو سببية الاول للثاني اذ لا يفيد حيث بدون
ما تلك السببية فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة حروف المباني التي
لو حذفت لاختل دلالة اللفظ **قوله** فهي تفسير لكل مبهم قال ابن مالك
الغالب فيه ان يكون تفسيرا لغيرها في معنى القول **قوله** اي الفعل متقدم
في معنى القول الخ اشار الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف
اعتباري لتسمية ادواته الظرف لغم اعتبار اللفظ ظرفا للمعنى هو الشايع
حتى قال المحشي انه على القلب لكن جعل القلب فيما للظرفية الاعتبارية
حيث قال الظرفية اعتبارية او على القلب وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا
اعتبارية **قوله** مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول فقوله مخففة بان في
معنى القول معناه بمفعول ما في معنى القول لا انه لتفسير نفس لفظ معنى القول
الا انه جعل الرضي ما في معنى القول في معنى القول الغير المصرح القول المقدر
من مفعوله ما في معنى القول وهو بعيد عن العبارة **قوله** فقوله ان اعبدوا
الله تفسير الخ اشار الى وجه قوله فهي لا تفسير في الاكثر الا مفعولا مقدرا
مثلا قوله في الاكثر لانه قد يفسر مفعولا مذكورا والى رد من تمسك
بالاية في انه يفسر مفعولا القول الصريح زعما منه ان قوله ان اعبدوا
الله تفسير لامرتني لكن قال الرضي تفسيرا لقيد امرتني امرتني بقوله
اذا المامور به لا يكون نفس اعبدوا الله بل قوله لهم فالتفسير مفعول قول
صريح مقدر لكن قال ان صريح القول المقدر كالفعل الاول بالقول

حرف التفسير

بالقول في عدم التلفظ قال الرضي وينبغي ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة ليس من
صلة ما قبلها بل تم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير لكلمة مبهم
المقدر فقوله تع واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة
لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدا المقدم نعم وينبغي ان يجعل من
حروف التفسير الفاء في قوله تع الزانية والزاني فاجلدوا الاية على مذهب
سيبويه **قوله** او تقديرا نحو هلا زيدا ضربت قال الرضي اذا وقع الظرف
بعدها فهو منصوب الفعل بعده لا بفعل مقدر بعدها للتوسع في الظرف
فنحو هلا يوم الجمعة زرتني يوم الجمعة فيه منصوب بزرتني **قوله** والهمزة
اعم تصرفا الخ جعل تصرفا تمييزا عن نسبة اعم الى فاعله اي اعم تصرفه
وجعل اضافة التصرف الى الضمير لادنى ملابسة لانه حيث به التصرف
بذلك ان نجعل التصرف فعل الهمزة اي الهمزة تصرفها اعم
من تصرف هل لانها تدخل في مواضع لا يدخل فيها هل وكما انه
يدخل بتصرف في الكلام بنقله من الخبر الى الانشاء فاذا كان استعمالها
اكثر كان تصرفها اعم وينبغي ان يراد بالاعم الاعم من وجه لان لهل
ايضا تصرفات ليست للهمزة قال الرضي وتختص هل باحكام دون
الهمزة وهي كونها للتقرير بالاثبات نحو قوله تع هل ثوب الكفار
اي الم يثوب وافادتها فائدة النافي حتى جاز ان يجيء بعدها
الا قصد الايجاب كقوله تع هل جزاء الاحسان الا الاحسان
وان يدخل الباء المؤكدة للنفي في خبر المبتدا الذي بعدها نحو هل زيد
بقائم **قوله** بادخال الهمزة على ثم الخ يعني الهمزة لعراقتها في الصدر
لا يدخل عليها ويدخل على هل قال الله تع فهل انتم مسلمون

وقال ابن عرو هل انا الا امك تقول ان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول
فاكرمني وتقول اسلم عليكم هل ينفعك اي والغرض لا يجيء بعد لم ويجوز في
هل وسائر كلم الاستفهام كذا في الرضي واعلم ان هذه الصور انما من حيثيات
كون هل اعم لغرض فافهم قوله واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لما ذهب
المحقق التفتازاني الى ان لو موضوعة لذلك وكانه لكون ادوات
الشرط على نحو واحد في الوضع قوله وما كان حصوله مقدرا في الماضي الخ
فيه ان التقدير لا ينافي الوجود بل يعم الموجود والمعدوم كما حقق في
محله قوله فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به نحو اذا استلزم انتفاء
الملزوم انتفاء اللازم او يكون سببا له وكلاهما ممنوعان قوله وكون انتفاء
الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم فيه بحث قوله ومن هذا
الاستعلام يستعمل توهم المص الخ قد صرح المص بسبب تخطئتهم فقال
الشرط سبب والجزاء مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب
فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاؤه ووافقه الرضي في الدعوى وزيف
الدليل بان الشرط لا ينحصر في السبب واستدل على دعواه بان الشرط
ملزوم والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفاء الشرط
انتفاؤه قوله اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق اراد ان يبين
وجه انه لعدان الواجب لو انك انطلقت كيف يصح ان
يقال انطلقت وقع موضع منطلق فوجهه بان الموضع موضع منطلق
نظرا الى اصالة افراد الخبر ويمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا للدلالة
لو على الماضوية وبان المراد موضع منطلق قبل دخول لو فان قولنا
انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت موضع منطلق

منطلق ويجوز لو انك منطلق بتقدير ام منطلق وبه اول ما جاء في كلامهم من
امثاله واعلم ان جواب لو اما ماض منفي بلم او مثبت ماض دخل عليه لام
مفتوحة ويحذف اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة الشرطية صلة او طال
شرطها بذيوله فانه يكثر حذف اللام ح ولا يكون جملة اسمية خلافا للز
مخشري قوله واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان المتكلم
بالكلام فيصح تركه في الخ دفع لاعتراض الهندي انه لا يصح تركه في
لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما ووجه الدفع ان اول ظرف زمان
اضيف الى الكلام مسامحة والمعنى اول زمان المتكلم بالكلام ولا يخفى
ان المتبادر جعل اول الكلام مكانا فالذهاب الى الزمان تكلف
سيما اذا كان معه ما يوجب التاويل والهندي صححه بتضمين التقدم
معنى الدخول اي اذا تقدم القسم داخلا اول الكلام ونحن نقول
اول الكلام مكان تنزيلي لا حقيقي والمكان التنزيلي كالمبهم لعدم ظهور
كونه مكانا كما ان المكان المبهم غير ظاهر فينتصب بتقدير في بلا شبهة
قوله واحترز به عن توسط القسم لكن الرضي يقدم ما يطلب
خبرا من مبتدا لم يدخل عليه ناسخ او دخل وانما قال بتقديم غير الشرط
لان الاحتراز عن التوسط بتقدم الشرط بقوله على الشرط وفيه بحث
لان الاحتراز عن جميع صور التوسط حصل بقوله اول الكلام فلا حاجة
بقوله على الشرط لان الكلام في الشرط فلا بد من ذكره قوله اي الزم
القسم الخ جعل ضمير لزمه للقسم مع بعده دون الشرط مع قربه لان
الكلام في القسم لكن قوله وكان الجواب للقسم دون ان يقول
وكان الجواب له يدل على انه جعل ضمير لزمه لغير القسم فلم يتعين القسم

فی قوله فکان الجواب للقسم لئلا یتوهم عود الضمیر الی ما عاد الیه ضمیر لزمه
قوله لانه یلزم ان یکون مجزوما وغیر مجزوم الخ فیه انه اذا کان الشرط
ماضیا لا یجب جزم الجزاء فکیف یلزم کونه مجزوما وغیر مجزوم وجوابه
ان یتکلف ویقال اراد صحة کونه مجزوما ووجوب کونه غیر مجزوم
قوله وللشرط ایضا لکونه الخ فیه بحث لان الجواب مجموع القسم
وجوابه لا مجرد الجواب علی ان مثل ما اذا کان الجواب فان جواب
القسم معنی ح مجموع الشرط والجزاء قوله فیکون باعتبار التقدیم و
الجواز کلیهما نشرا علی ترتیب اللف لان تقدیم الغیر مقدم علی جواز
الغاء القسم فی الذکر وفی قوله انا والله ان تاتینی اتک لتقدیم الغیر
مقدم علی الغاء القسم لکن فی قوله وعلی المعنی الثانی هذا مثال
لتقدیم غیر الشرط وجواز اعتبار الشرط فیکون النشر باعتبار التقدیم
علی غیر ترتیب اللف وباعتبار اعتبار الشرط علی ترتیبه نظرا لان تقدیم الغیر
کما انه مقدم علی جواز الغاء القسم علی المعنی الاول مقدم علی جواز اعتبار
الشرط علی المعنی فیکون النشر علی ترتیب اللف وجواز الشرط
کلیهما وان اراد اللف الذی باعتبار مثالی انا والله الخ وان اتیتنی
والله الخ فهو علی المعکوس باعتبار التقدیم علی غیر ترتیب اللف وعلی
المعنی الاول علی غیر ترتیب اللف باعتبار الغاء القسم واعتبار
وعلی المعنی الثانی علی ترتیبه باعتبار اعتبار الشرط والغاء فکلامه
مما یتعجب منه الناظر او یجعل نظره علی الاحاطة بقصد القاصر وقد بلغنی
نسخة لا نجد علیه شیء وکانه اصلحه بعض من اصلح کتابه لکونه مجازا
من عنده هذا والاولی والانسب بسیاق الکلام جعل ضمیر ان یعتبر

ان یعتبر الی القسم لانه فی مقابلة وجوب اعتبار القسم علی تقدیر اعتبار القسم
علی تقدیر تقدمه اول الکلام قوله وان اتیتنی والله یحتمل العطف
علی قوله انا والله فیکون مثالا لتقدم الشرط ویحتمل العطف علی قوله
والله ان اتیتنی تاتینی فیکون انا ویکون مثالا لما افاده منع الخلو
المستفاد من قوله بتقدم الشرط علیه او غیره من تقدیم الشرط والغیر
معا قوله وانما اورد فی هذا الخ النص علی ما اشار الیه التسهیل
المالکی قوله او مقدره کالملفوظة فی صدر الکلام مقدرة کالملفوظة
مطلقا المقدر فی الصدر کالملفوظ فیه والمقدر فی وسطه کالملفوظ
فیه فلا وجه لتخصیص البیان بالمصدر اول الکلام قوله فانه لو کان
جزاء الشرط الخ قال الرضی فی بحث ان نحو ان ضربتنی اکرمک
بالجزم اکثر من ان ضربتنی فاکرمک قوله فانه لو کان جزاء الشرط
یلزم الاتیان بالفاء لان حذفها لا یجوز الا فی الضرورة ولهذا ضعف
قول من استغنی عن تقدیر القسم بتقدیر الفاء لکن فی لزوم الاتیان
بالفاء نظر بل اللازم اما الفاء او اذا الا ان یتوسع فی قوله الاتیان
بالفاء واعلم ان قد یقع الشرطیة فی مقام جزاء الشرط فاما ان یعتبر
الشرط الثانی فیجعل مجموع الشرطیة جزاء ویدخل الفاء علی ارادة الشر
طیة الجزائیة واما ان یلغی فیجعل الجزاء للشرط الاول کذا ذکره الرضی
وقد یقدم الجزاء علی الشرط فیقدر مثله جزاء ویجعل المقدم دلیلا علیه
عند البصری ویجعل مع تقدمه جزاء عند الکوفی ویلزم ح مضی الشرط
کذا فی التسهیل قوله واما للتفصیل قال الرضی وقد یحذف اما لکثرة
الاستعمال وانما یطرد ذلک اذا کان ما بعد الفاء امرا او نهیا وما

فبابها منصوبا به او بمفسره نحو اما الفعال زيدا فضربت ولا زيد افضربه
بتقدير اما دما وقع في توجيه ما في اوائل الكتب من قولهم اما بعد فان
الخ من انه بتقدير اما ثمن عدم تقدير التقدير كما ينبغي **قوله** والحكم بان
كلمة اما للشرط للزوم الفاء الخ ويكون اذ وحين للشرط مع انه يقال
زيد حين لقيته فانا اكرمه فاذا لقيته فانا اكرمه ولاذ شواهد كثيرة في
القران لنحو لزومها بل جعلا حين الاتيان بالفاء ظرفين جاريين
مجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل في الظرف الماضوي وان امتنع
وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال
المستقبلة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الما
ضية وصارت لازمة الماضية لها كل ذلك لقصد المبالغة
قوله مما في حيزها اي حيز فانها هذا هو الوجه دون الاخر لانه لا يصح
التقويض بجزء مما في حيزها اما مطلقا ما لم يكن في حيز الفاء فان ما في حيز
اما معمول الشرط كما اثبته المذهب الاخر وفي قوله جزء مما في حيزها مطلقا
اطلاق مخل اذ لا يجوز في اما زيد فمنطلق اما منطلق فزيد وفي اما يوم
الجمعة **قوله** وهذا مذهب سيبويه قال الرضي وتبعه الهندي هذا مذهب
المبرد واختاره المصنف **قوله** عملا مطلقا جعل مطلقا مفعولا مطلقا وقدر
عملا بمعنى معموله وتقديره ظرفا اي زمانا مطلقا اوضح وابعد عن التكلف
قوله واما تقديره على تقدير الرفع بمهما الخ رد بهذا المذهب بانه لو كان
معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على
وجه الاختيار بتقدير فعل رافع اي مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا
يجوز الا على تاويل مرجوح هو تقدير العائد اي منطلق فيه ولجاز

ولجاز نصب زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز والشارح
اختار تقدير الكون وجعل هذا الايراد ردا لتقدير الذكر ولا يخفى انه يرد
على تقدير الكون ايضا انه لو جاز رفع زيد في اما زيد فمنطلق بالكون
المقدر لجاز الرفع في اما يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون المذكور اي مهما
يكن يوم الجمعة فزيد منطلق اعلم ان مهما يكن بمعنى ما لا يعقل سوى
الزمان صرح به المغني فمعنى مهما يكن يوم الجمعة فمعنى يكن حمله على مهما الا
ممتنع لا يصح تقدير اما زيد بمعنى مهما يكن زيد لانتفاء جهة ربط يكن
زيد بمهما وكذا تقدير مهما يذكر يوم الجمعة ومهما يذكر زيد الا على جعل
ما بمعنى الوقت والتقدير العائد اي وقت يكون زيد فيه ولا بد
من تقدير عائد اليه في الجزاء ايضا فقولنا اما زيد فمنطلق في تقدير
ما يكن زيد فيه فهو منطلق فيه وقد انكر كون مهما بمعنى الوقت الز
مخشري في تفسير قوله تعالى مهما تاتنا به من اية وقال هو افساد على
لغة العرب لكونه اثبته ابن مالك ووافقه الرضي وتعقبهما
المغني بانه ليس فيما استشهد به ابن مالك شهادة لكونه محتملا
وبالجملة تبين ان الظاهر في مهما هو المذهب الاول **قوله** وجواز اما يوم الجمعة
فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير الخ عدم جوازه بلا خلاف عدم
الجواز بتقدير يذكر والا فقد سمعت جوازه مرجوحا بتقدير العائد
قوله تقول لشخص فلان يبغضك الخ هذا ردع للمخبر ونفي لخبره
وقد يكون بيانا لكون ما اتى به المتكلم منكرا كقوله تعالى واتخذوا
من دون الله الهة ليكونوا لهم عزا كلا **قوله** وقد جاء اي كلا
بمعنى حقا وجوز ان يجاب بجواب القسم نحو كلا ان الانسان

لیطغی وان لا یجاب به نحو کلا بل تحبون العاجلة **قوله** لانها مختصة
بالاسم فلو لم یقید لم یصح قوله یلحق الفعل الماضی وهذا ثم ما قال الهندی
احترز عن المتحرکة لانها لا یلحق لتانیث المسند الیه بل لتانیث
نفس الاسم لانه مما ینطرق الیه المنع وانما لم یعدها التانیث المتحرکة
من الحروف ولا علامة التثنیة والجمع فی الاسماء لانها جعلت مع ما
لحقته بمنزلة کلمة واحدة واما عدم عده علامة التثنیة والجمعین
فی الفعل فلانها اسماء واشار الی علامتها وحرفا فی لغة ضعیفة
تبعا لبیان حکم تاء التانیث فافهم **قوله** لتانیث المسند الیه
تحقیقا او تنزیلا کما فی الجموع المنزلة منزلة المونث بالتاء **قوله** فان
کان ای المسند الیه لفظا او المعنی فان کان تانیث المسند الیه ظاهرا
غیر حقیقی او المعنی فان کان المسند الیه المونث ظاهرا غیر حقیقی **قوله**
ای فانت مخیر بین الحاق تاء التانیث وبین عدمه او فهو
مخیر فیه علی الحذف والایصال والاولی جعله اسم مکان **قوله** وهذه
المسئلة قد تقدمت الا انها الی هذا لا یمنع کون ذکرها مستغنی
عنه فالوجه ان یقال المتبادر من قوله یلحق الوجوب لما ستغنی منه
الظاهر الغیر الحقیقی **قوله** ای جمع المذکر والمونث فی مثل الجمال یعنی
الضعف جهة الاسناد الی الظاهر لا مطلقا کما افاده عبارته ولو
جعل مرتبطا بقوله فان کان ظاهرا غیر حقیقی لصار مقیدا لکن
ما ذکر مما ینبغی ان یقصد لانه مقید بکون الفاعل ظاهرا غیر حقیقی و
بفعل الماضی **قوله** ای ادخلته نونا اطلاق النون لیس علی
ما ینبغی لانه ادخال النون الذی یسمی تنوینا قال فی الصحاح

فی الصحاح یقال نونت الاسم تنوینا والتنوین لا یکون الا فی الاسماء
قوله فسمی بالمصدر بنون الشئ ای ادخال النون علی الشئ بل هو النون
الداخل **قوله** نون ساکنة ای بذاتها ان اراد بالساکن ما ذاتها
یکون ساکنا اذا لم یکن موجب التحریک فظاهر فلا یکون فی اخر المعرب
نحو حسن وصاین کذلک وان اراد معنی اخر فلیبین حتی نتکلم علیه **قوله**
فلا یرد الحرکة اللفظ فلا یرد ولرجح الضمیر الی تعریف التنوین والمراد
اراد بتلک الضمیر عبارة التعریف **قوله** وهی ثلثة الی هکذا ذکره
الرضی وتبعه الشارح وظهور ان المراد نون هی کلمة لان الکلام
فی قسم الحرف یمنع ذلک الشمول **قوله** ای آخر الکلمة حقیقة او حکما
فیدخل فیه تنوین قائمة وبصری وداع بل المراد بالاخر ما ینتهی الیه
المتکلم فیشمل تنوین قاض فان الضاد لیس اخر الکلمة حقیقة ولا
حکما بل آخره منوی لکنه ینتهی به التکلم **قوله** لان المتبادر من تتابعها
الی فیه بحث بل المتبادر منه لحوقه به من غیر تخلل حرف فالوجه ان
ادراج الحرکة للتنبیه علی انه یسقط فی الوقف باسقاط الحرکة **قوله**
لا لتاکید الفعل فخرج به ما لو قال بدل لا لتاکید الفعل للتمکن او التنکیر
الی لاستغنی عنه **قوله** فلا ینتقض التعریف بالنون فی یا رجل الی
قد عرفت ما فی الانتقاض ودفعه بما ذکره یوجب اخراج تنوین حرکة الاخر
نون التاکید ایضا **قوله** فهو الدال علی ان مدخوله الی قال الرضی
قیل هو مختص بالصوت واسم الفعل نحو سیبویه وصه وقال فی الصحاح
تنوین صه للفرق بین الوصل والوقف فعند الوصل ینون وقیل
للفرق بین المعرفة والنکرة فمقتضی کلامه ثبوت قسم سادس للتنوین

هو الفارق بين الوصل والوقف قوله اسكت السكوت الآن لا يمكن
طلب الشيء في زمان الحال والا لكان طلبا لما يمتنع امتثاله اذ ما لم يفرغ
الآمر عن امره ولا يفهم المخاطب لا يمكنه الاقدام به فقولهم اسكت السكوت
الآن محمول معناه اسكت سكوتا متصلا بالآن قوله لزوال للعلتين
العلمية والتأنيث قال الزمخشري تاء مسلمات ليست متمحضة للتأنيث
ووجودها يمنع عن تقدير التاء ايضا فلا محالة مسلمات علما منصرف
قوله وذلك التزيد من اسباب حسن الغناء فسمي تنوين الترنم
لذلك لان الترنم حسن الغناء مرتلي ومن لم يتنبه لما ذكره قال سمي
به لان فيه ترك الترنم قوله وعوض عن الالف عند التغني لون
التنوين لا وجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابداله بالتنوين بل الاظهر
ان الحاق التنوين مغن عن تحصيلها بالاشباع قوله كقول الشاعر
مسورة به على ما في القاموس وتحرك عن الحقق منه لعرورة الشعر والمحقق
حركة السراب واضطرابه والقاتم الغبار المرتفع والاعماق جمع عمق بالفتح
وقد يضم اطراف المفازة والخاوي الخالي والمخترق مهب الرياح والاشتباه
الاعلام التباس علامات يعرف بها الطريق والواو في قوله وقاتم
واو رب يريد رب مفازة مغبرة الاطراف مشتبهة الاعلام سلكت
قوله واما التنوينات الاخر ففي الى اذ الظاهر ان تنوين العوض كغرض
التعويض وتنوين المقابلة لغرض المقابلة وجعل التنوين والا على
حذف المضاف اليه والا على الجمعية كالنون بعده ففي قول المعتبر
وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم الضاف لحه حيث ابرز
العوض والمقابلة والترنم في معرض الموضوع له قوله وخطا بحذف الالف

الف ابن وما في بين ارباب الحديث انه يحذف من العلم الموصوف
بالابن المضاف الى الاب دون الجد فوقا بينهما لعلة قاعدة وضعوها
على خلاف قاعدة العربية قوله وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان
الحي في الرضي وطامر بن طامر وهيّ بن بيّ وضل بن ضل لانه يعبر به عمن
لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من بهذه
الصفة هذا كلامه وفي القاموس طامر بن طامر لمن لا يعرف هو وابوه
وضل بن ضل بكسرهما وضمهما لا يعرف ابوه وهيّ بن بيّ كلاهما على وزن
اي من ولد ادم ذهب في الارض لما تفرق سائر ولده فلم يحس منه
اثر قوله لئلا يلتبس بنت في مثل هذه هند ابنة عاصم فيه اشكال لان التباس
لان تاء بنت مطولة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الف
ابنة لان طالب التخفيف يكفيه وجود بنت فاذا استعمل ابنة لم يجوز
له حذف الالف للتخفيف لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمل بنت
قوله نون التاكيد خفيفة قدم الخفيفة لكونها بعضا من الثقيلة
وهو لولها بعض من مدلولها قوله لانها مبنية والاصل
في البناء السكون ولك ان تقول انه فرع المثقلة بحذف نونها
الثانية لان الآخر اولى بالحذف فالباقي بعد الحذف هو الساكن
لكن هذا انما يتم على مذهب الكوفيين من ان المخففة فرع المثقلة
واما على مذهب سيبويه من ان كلا منهما حرف برأسه على ما
نقله الرضي فلا قوله والف الجمع اي الالف الفاصلة الاولى الاكتفاء بالنفي
قوله يختص نون التاكيد الظاهر ان يختص حذف نون لنون التاكيد وتعين
الضمير لها ومن رجوعه الى القسمين بتأويل كل واحد منهما فقد بعد

نون التاكيد

كل البعد وينافي الاختصاص بما ذكرته في مثل اما يفعلن فالاولى ان يجعله
في سلك ما يختص وزاد الرضي التخفيف قوله نحو اضربن بالتخفيف
واضربن بالتشديد يغني عن هذا التفصيل قوله اخرا بالتخفيف والتشديد
في جميع هذه الامثلة قوله فلا يقال زيد ما يقوم من الا قليلا في تجنبها
مع النفي بما نظرا انما دخلت النفي بلا لمشابهة النهي حتى قيل تجنبها
في النفي بلا المتصلة قياس عند ابن جني بخلاف المنفصلة وان جا
ءت قليلا نحو لا في الدار يضربن ثم مرد المراد بالنفي ما يشمل الجحد حتى
قال سيبويه يدخل بعد لم لتشبيهها بلا النهي في الجزم قوله
ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم المثبت سوا الجواب
فهو من قبيل اضافة الجواب الى القسم كما افاده الشارح فما ذكره
السندي ان الاضافة من قبيل جرد قطيفة محل نظر ونقض اللزوم
بقوله تع ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فوجب تقييد المثبت
بان لا يتعلق ظرف او جار مقدم عليه قوله اي الشرط المؤكد حرفه
بما سوا فكان التاكيد لازما كما في حيثما واذ ما او جائز الحاقهما واما وقد يذكر
جواب هذا الشرط ايضا قوله ان اشترط في التقاء الساكنين على حده
الاوج لابد من بيان جهة عدم حذف الالف في اضربان واضربنان
وستعلم الحق انه لا تردد في اشتراط ان يكون الساكنان في كلمة
واحدة والمشددة في التثنية وجمع المؤنث نزلت منزلة المتصلة
قوله وهو الواحد المذكر غائبا الخ وصيغتا المتكلم قوله بمنزلة الاستثنا
عنه اي عن الحكم بفتح ما قبلها ولك ان تقول ما قبلها مفتوح
فيهما ايضا لان الالف ليس حاجزا حصينا فكانها واقعة بعد الفتحة

بعد الفتحة بلا فاصلة ويحتمل ان يراد بقوله والقول في التثنية وجمع المؤنث
اضربان واضربنان بيان انك تثبت الالف في تاكيدهما بالنون
المشددة فح لا يكون المقصود الاستثنا قوله فانه يجوز التقا السا
كنين على غير حده ولانه بمنزلة المخففة منزلة المشددة لكونها فرعها
ومن المجوزين ذلك الالحاق من يكسر النون وعليه حمل قوله تعالى
ولا تتبعان بالتخفيف ولم يجوز البصريون الالحاق مطلقا للزوم التقا ال
ساكنين على غير حده وان كان في مثل ما نحن فيه بالحاق نون الوقاية ولفر
بافي يعان بادغام نون الخفيفة في نون المفعول لان المشدد ليس
مع المدة في كلمة واحدة ولا متصلا منزلة ما يكون في الكلمة الواحدة كما في
المشددة والف التثنية قوله غرضه من هذا الكلام بيان الافعال
المعتلة الاخر كذا قاله الشارحون كلهم لكن غرضه لا يقتصر عليه بل من
غرضه الفرق بين التثنية وصيغتي الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز
التقاء الساكنين في التثنية دونهما فان التقاء الساكنين انما يجوز
اذا كان المدة والمدغم من كلمة واحدة ويكون المشدد متصلا بالمدة
او كالمتصل لا منفصلا والنون المشددة مع الضمير البارز سوى الف
التثنية كالمتصل واراد بالمتصل نحو يا مخاطبة والف يجي فانه يمنع
من اعلال الياء يجي فما ذكره الرضي ان تشبيهها بالضمير المتصل مطلقا لا يصح
لان واو الجمع ويا المخاطبة ايضا متصلان بل ينبغي ان يشبه بالف
التثنية لا يتجه اصلا ولا يحتاج في دفعه الى ان المراد بالمتصل الف التثنية
كما يشعر به بيان الشارح فيما بعد والغرض من التشبيه بيان حال الاخر
مع النون تشبيهه بما عرف حاله من الاخر مع المتصل الف التثنية كان

او غيرها لا يحمله على المشبه حتى يرد ما ذكره الرضي ان ثبوت حرف العلة مع الالف
التثنية لا استغنى عن التعليل وليس لهذه علة خاصة به حتى يستحق ان يحمل
عليها النون التاكيد بل مما سيأتي في وجوه التعليل **قوله** اما مع ضم الا بارز
لا يخفى انه لا ينحصر في القسمين لانه قد يكون خاليا عن الضمير نحو ليضربن زيد
قوله وهذه الامثلة وقعت على ترتيب نقص ليفعلها يعني لمراعات ترتيب
ليفعلها امات مراعاة ترتيب المثل بها فيها **قوله** خطالمرتبه بل اجل
الفعل الخ ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو اولى بالحفظ وايضا
الكسر مما لا يلايم الفعل فادخاله على لاحق الاسم اولى **قوله** فيرد ما حذف
متفرع على الحذف في حال الوقف اذ لا مجال للرد في الحذف للساكنين
الآن بحمل الرداع من الرد في الكتابة ايضا **قوله** الوقف وفي الاول
على الابتداء كما تقرر في محله يوجب ان لا يكتب الخفيفة التي لم يفتح ما قبلها
التي لم يفتح ما قبلها ويكتب الفا اذا انفتح ما قبلها فكتابتها
على خلاف القياس اللهم شكر نعمائك قدر آلائك واسئلك
ان يجعل هذه الارقام المتبدا ذخرا بحذاء سمائك لحشر افضل
انبيائك ذخرا لي وموجبا لجزيل جزائك وصل
عليه بدوام ارضك وسمائك آمين
يا رب العالمين تم الكتاب
قد وقع الفراغ من تسويد هذه النسخة في اليوم
الاثنين من شعبان المعظم لسنه
اربع وعشرين ومائة والف
من الهجرة من له العز
والشرف

وأعلم انه اذا نظر الى ان استعمال ... يكون بمنزلة الغير
... ويكون بمنزلة ... وا ... لعطوفه
ومع ... يكون ... ويه والعبارة ... تام
واليه ... يكون الحكم كذلك ... ونظر ... فتأمل